

البَطَّالَةُ وَوَسَائِلُ التَّوْظِيفِ الْكَامِلِ ج . د . هـ . كول

ترجمه

الدكتور مصطفى كمال فايز

دكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية

مدرس الاقتصاد السياسي

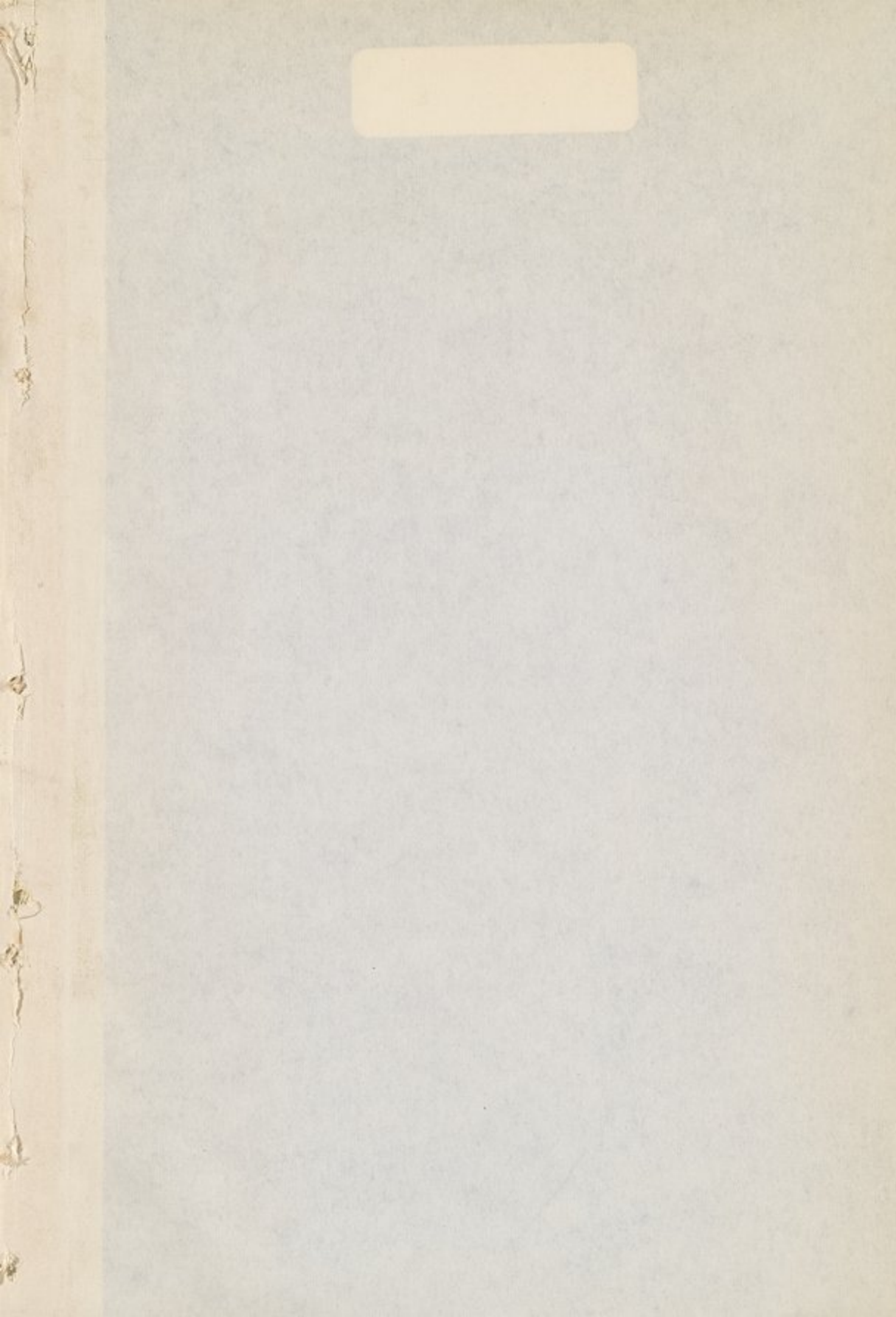
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

ملتحزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

Princeton University Library



32101 045384300



al-Bitālah

البطالة ووسائل التوظيف الكامل

ج. د. ه. كول

G. D. H. Cole

ترجمه

الدكتور مصطفى كمال فايز

دكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية

مدرس الاقتصاد السياسي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

Translation of The means to full employment

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تنطوي النظم ، طبيعية ووضعية ، على نواح من الخير والشر وأوجه من النفع والضر ؛ فلكل نظام مزاياه وحسناته ، وعيوبه وسوءاته . ذلك لأن الناموس الطبيعي لا يعرف خيراً محضاً ولا شراً بحتاً ، إنما يجري على أن تكون الأشياء والأوضاع والأحداث مزاجاً من هذين ، حتى لقد قيل : مصائب قوم عند قوم فوائد !

ولا تشذ النظم الاقتصادية عن هذه القاعدة الطبيعية ولا تتمرد على هذا القانون الأزلي ولهذا فليس النظام الاقتصادي الصالح هو الذي خلص من أوجه الشر وعناصر النقص في مختلف نواحيه ، بل هو الذي ترجح فيه كفة الخير والنفع وتثقل موازين المزايا والحسنات . وبديهي أن تعرف هذه الأشياء يقتضى الدراسة الشاملة المحيطة والمقارنة المبرأة التي تستهدف الحقيقة الخالصة وحدها ، ولا شيء غير الحقيقة ، فتقررها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

وإذا ما نظرنا إلى النظام الرأسمالى فى ضوء هذه الاعتبارات لتكشفت صلاحيته واضحة جليلة ، ولبدنا نفعه بارزاً لا يخطئه البصر ، بدليل أن العالم مدين لهذا النظام بما يحظى به من حضارة ومدينة : ولدنا فى مهده ودرجتا فى كنفه وأطرد نموها فى ظلاله وبين أحضانها ؛ ثم بدليل أن العالم قد تضاعفت ثروته أمثالا عديدة فى ظل هذا النظام ، وأن الوازع الفردى والحرية الشخصية كان لهما الفضل الأكبر فيما نعلم به من تسخير القوى الطبيعية فى خدمة الإنتاج حتى بلغ اليوم ما هو عليه من وفرة ، وارتفع مستوى الرفاهية الاجتماعية فى كل نواحيه . وفضلا عن هذا فإنه نظام يتسق مع طبائع البشر ويلئم غرائزهم لأنه يقوم على الحرية الفردية ويتيح فرص الاختيار فى الحياة والنشاط ، ولأنه ليس نظاما جامداً ، بل قابلا للتطور والتكيف وفق تطور الحياة الجماعية ودواعى المصلحة العامة ، وتطور واجبات الدولة الحديثة إلى السهر والتدخل فى الحياة الاقتصادية لتنسيق الجهود وتنظيم الإنتاج ؛ هذه الواجبات التى تملبها الضرورة الناشئة عن تكاثر السكان وضيق رقعة الأرض ، وندرة الموارد وشدة التنافس فى المجالين الأهلى والدولى على حد سواء . وأبرز مثل وأسطح برهان على صحة

ما نقول هو أن أمريكا وهي أكبر دولة رأسمالية حديثة ، تنعم بأعلى مستوى من العيش يوفره تضخم الدخل الاهل وعدالة التوزيع التي يكفلها نظام ضريبي دقيق ، بحيث بقيت الملكية الفردية والمصلحة الشخصية في خدمة الجماعة وكنف المصلحة العامة خير دعائمين يقوم عليهما صرح نظام اقتصادي .

وإذا نظرنا إلى النظام الرأسمالي من ناحيته الأخرى لظهرت له عيوب وأدواء أبرزها وأخطرها أثراً ظاهرة البطالة التي صاحبته منذ نشأته والتي يعاني منها العالم الشر الكثير . ولهذا كان لا بد أن تتخذ هذه الظاهرة مكانة مرموقة في تفكير علماء الاقتصاد ، وأن يكشفوا عن أسبابها ودوافعها توخياً لإيجاد العلاج الناجع لها ، حتى يبرأ النظام الرأسمالي من أخطار أدوائه .

وإذا كان العالم حتى اليوم لم يوفق إلى العلاج الحاسم لهذه الظاهرة فلا أقل من أنه قد وفق إلى الحد من آثارها وتخفيف وطأتها في معظم الأحيان .

ولقد وقع اختياري على ترجمة هذا الكتاب ، لأنه عنى عناية طيبة ببحث مشكلة البطالة وأسبابها ، ففصل أنواعها المختلفة ، مثل البطالة الدورية والبطالة البنائية والموسمية والبطالة المقنعة . وبما أن النوع الاول هو شر أنواع البطالة وأبعدها أثراً إذ يمتد بالعالم في فترة الكساد من الدورة الاقتصادية ، فقد عنى الكاتب ببحث أسباب هذه الدورات التي تعاود النظام الاقتصادي في فترات منتظمة فتتكرر كيانه ، كما تعاود الحمى المزمومة المريض بين آونة وأخرى ، ثم تعرض لمختلف الآراء والنظريات عن أسباب الدورة الاقتصادية وما يقترح كل مفكر من علاج لهذه الظاهرة ، مبيناً أسباب القوة والضعف في كل منها .

وكذلك فقد عنى الكاتب بالناحية العملية للمشكلة فكشف عن الصعوبات العملية التي تعترض سبيل مختلف الحلول المقترحة من ناحيتي السياسة المصرفية والسياسة المالية ، والعراقيل التي قد تقوم في سبيل هذه السياسة وفي سبيل تدخل الدولة ، وبين المدى الذي يجب أن تذهب إليه الدولة في مختلف الاحوال حسبما تتطلب كل حالة من ناحية تنفيذ المشروعات ومكافحة الاحتكار ، وغير هذا مما يمد السبيل لأن يتوج الكفاح ضد البطالة بالظفر في مختلف النواحي .

ولما ساورتني فكرة ترجمة هذا الكتاب استشرت الاستاذ الكبير وهيب مسيحه رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة فؤاد الاول في ذلك ، فلقيت منه كل تشجيع ، مما حفزني على سرعة تنفيذ هذه الفكرة ، فله مني أجزل الشكر وأحسنه .

والله أسأل أن يوفق ويعين ، إنه نعم المولى ونعم المستعان

دكتور مصطفى كمال فايد

مارس سنة ١٩٥٢

مقدمة

يعني هذا الكتاب بدراسة الوسائل التي يمكن أن نتذرع بها للقضاء على البطالة، أو على الأقل لحصرها في أضيق نطاق حتى تسقط من الاعتبار كمشكلة اجتماعية خطيرة. وفي اعتقادي أن الأشياء التي نحتاجها لبلوغ هذا الهدف جلية لا يشوبها غموض، ولهذا فليس هناك موضع لجدل يثار حولها، ولو أنه من المحتمل أن ينشب الخلاف حول المدى الذي يجب أن تطبق فيه والنواحي التي يجب أن تشملها. وإذا أمكن اعتبار التخلص من البطالة مسألة فنية آلية بسيطة أي مسألة استخدام الوسائل الصحيحة لتحقيق غاية لا اعتراض عليها، فعندئذ لن تكتنف السبيل عقبات كبيرة، رغم أن تطبيق بعض هذه الوسائل يحتاج إلى فسحة من الوقت. فالبطالة الدورية، باعتبارها مسألة فنية آلية، يمكن التغلب عليها بسهولة وسرعة، وذلك بالعمل في نطاق دولي؛ ولا أقل من أن ينكمش حجمها لدرجة ملحوظة في البلد الواحد إذا ما استخدمت الوسائل المحلية اللائمة. أما البطالة البنائية «Structural»، وهي البطالة الناشئة عن خطأ في تصميم الهيكل الرأسمالي للصناعة، وفي طبيعة وتوزيع الحذق والمهارة بين الموارد الإنتاجية البشرية، فهي تحتاج إلى وقت أطول للعلاج الصحيح الناجع، مع العلم بأن خواص هذا العلاج ووسائله ليست غامضة ولا مجهولة في معظمها. ومن الثابت الذي لا ريب فيه أن العالم اليوم يعرف على وجه التحقيق كيف يواجه مشكلة البطالة وكيف يبرأ منها، إذا كان هذا هو ما ينبغي العالم حقيقة.

ولكن هل نريد حقيقة التخلص من البطالة؟ تعترض هذا السبيل عقبتان، تتجسد الأولى في أن البطالة ليست مشكلاً فنياً آلياً بحتاً، وتتمثل الثانية في أن القضاء على البطالة ليس الهدف الذي يرمى إليه كل فرد دون ما تحفظ. لا شك في أن التخلص من البطالة شيء من أشياء عدة يرغب فيها الناس لذاتها، ولكن هذه الرغبة ليست مطلقة في جميع النواحي وبدون أي اعتبار آخر، بل هي رغبة يحددها الثمن الذي يجب دفعه في سبيل تحقيقها. ويغدو الأمر سهلاً إذا كان من

المستطاع القضاء على البطالة بحيث لا يغير هذا من الأشياء الأخرى ، بل تبقى على حالها ؛ فعندئذ نستطيع أن نمضى قدما فى تطبيق الوسائل التى ينصح هذا الكتاب باستخدامها دون ما تردد أو تقاعس . ولكن لا ريب فى أن تطبيق هذه الوسائل لا يدع الأشياء الأخرى على حالها كما كانت ، بل إنه يغير أشياء كثيرة ، وفى هذا ما قد يثير معارضة نفر غير قليل قد يعنى ببقاء هذه الأشياء على حالها أكثر من رغبته فى القضاء على البطالة ، أو يعتبرها حقوقا لا يقبل انتزاعها أو الحد منها .

وأول ما هو جدير بالذكر أن القضاء على البطالة يعنى زيادة تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية، وهذا ما لا يرحب به كثيرون، بل وما يضررون له بغض والكراهية أكثر مما يضررون للبطالة وشرها . وفى مقدمة هؤلاء يقف المحتكرون الذين لا يرتضون التخلي عن تجارتهم ووسائلهم فى تحديد الإنتاج كى يبقى الطلب على العمل منخفضا وتبعا مستوى الأجور . وإلى جانب هؤلاء نجد فريقا كبيرا من الناس يكرهون مضايقات الموظفين وتدخلهم فى أعمالهم ، فزيادة تدخل الدولة تعنى زيادة المضايقات والخرج بالنسبة لهذا الفريق الكبير . وهناك أيضا اتحادات العمال التى لا تنظر بعين الرضا إلى تدريب الحكومة للعمال وزيادة عرض العمل الماهر مما يؤدى إلى انخفاض مستويات أجورهم ؛ هذا فضلا عن أن العمال واتحاداتهم لا يرتاحون إلى تنكب الدولة لوسائل المساومة الجماعية التى درجوا عليها . وفضلا عن هذا فهناك فريق من الاقتصاديين يؤمن إيمانا عميقا بالنظام الرأسمالى وصواب وسائله، وهؤلاء لن يعترفوا بخطأ هذه التعاليم حتى لو رأوا العالم يموت جوعا فى كنفها . وثمة فريق آخر — وأنا منهم — لا يرتاح إلى كبار الموظفين ولا يحتمل تصرفاتهم ولهذا فهو يميل بطبيعته إلى معارضتهم دائما وإلى معارضة كل ما من شأنه أن يزيد من نفوذهم . وأخيرا نجد الاشتراكيين الذين أجمعوا على أن الاشتراكية هى وحدها العلاج الناجع لكل شئ ، وليس هناك علاج غيرها لجميع المشاكل الاقتصادية واجتماعية . وفى الطرف الآخر نجد جماعة تقول بأن المتعطلين جميعا يستطيعون الحصول على عمل إذا هم أرادوا العمل حتمية، ولكنهم فى الواقع لا يصلحون للعمل ولا يطلبونه، ولهذا فليس هناك ما يبرر اتخاذ أية إجراءات أو عمل أى شئ فى هذه الناحية .

هذا ولم أذكر بعد هذا الفريق الذى يردد القول بكثرة ، وخاصة فى الوقت

الحاضر ، بأن الواجب يقضى بعدم التخلص من البطالة ، لأن البطالة هي مقابل الحرية التي ينعم بها الأفراد ، ويضربون الأمثال بألمانيا وروسيا ، وحتى ببريطانيا في أثناء الحرب ، قائلين إن ألمانيا النازية لم تنقض على البطالة إلا باستعباد العمال وكذلك روسيا الشيوعية ؛ وحتى بريطانيا فإنها لم تبرأ من البطالة إلا بعد أن خولت لوزير العمل استعمال سلطات تعسفية قاسية يرغم بها أى فرد أن يذهب للعمل حيث يؤمر . أما حرية الانتقال من عمل إلى آخر كما نحب ، فهي تنطوى على عامل البطالة ! فالبطالة إذاً هي الثمن الواجب دفعه لبقاء العمل حراً غير مستعبد .

فهل مثل هذا الزعم صحيح حقيقة ؟ وهل قضى علينا حقاً أن نعيش إما في خوف البطالة ، وإما في قيد الرق ؟ وهل كان استعباد العمال هو الوسيلة التي يسرت لكل من ألمانيا النازية وروسيا الشيوعية التخلص من مشا كل البطالة في فترة السلم ؟ وهل كانت هذه الوسيلة هي التي مكنت لبريطانيا من تقلص شبح البطالة في وقت الحرب ؟ أنى لا أعتقد ذلك ! وإذا كنت أوافق على أن النازيين قد استعبدوا الطبقة العاملة ، فإنى لا أظن أن هذا الاستعباد كان الوسيلة التي تحصلوا بها من مشكلة البطالة ، بل أعتقد أن الوسيلة كانت متجسدة في سيطرة الدولة على الإنتاج وأحوال العمالة ، بدل سيطرة المنظمين المدفوعين بعامل الربح عليهما ، ثم في اتباع سياسة الاستثمار الحكومي الضخم الذى لم يدع فراغاً في الصناعات التي تنتج سلع الاستثمار ومعدات التسليح وذلك بإنتاج كميات هائلة من المدافع لم تترك من العمل إلا ما يكفي لصناعة كميات لا غنى عنها من الزبد . فإذا لم يلجأ النازيون إلى وسائل الحزم والشدة بالنسبة للطبقة العاملة ، وإذا تركوا اتحادات العمال تزاول نشاطها ، وإذا لم يعدوا قوة كافية للحفاظ على الأمن والضرب على أيدي دعاة الصخب والاخلال بالنظام ، فالغالب أن ألمانيا كانت قد أرغمت على صنع كميات من الزبد تزيد بكثير عن كميات المدافع والسلاح ، أو أنها ما كانت لتستطيع القضاء على البطالة ؛ فاسترقاق العمال كان عاملاً أساسياً لنجاح سياسة تسليح سريع هائل استعداداً للحرب ، ولكن هذا الاستعباد لم يكن أساسياً لتحقيق عمالة كاملة . ولنفرض أن النازيين كانوا ملائكة لا شياطين ، فتوفروا على إنتاج الزبد بدلاً من المدافع ، فهل كان هناك ما يمنعهم من هذا ؟ الحقيقة أنه كيفما كان الهدف الأخير ، فإن الدولة متى احتفظت لنفسها بالسلطات التي تخول لها تحديد حجم الإنتاج ، وانترغت هذه السلطات من أيدي العاملين بدافع الربح وحده ،

فإنها تكون قد ملكت في نفس الوقت القوة التي تمكنها من القضاء على البطالة .
أما زعماء روسيا الشيوعية فقد كانوا بدورهم راغبين في إنتاج الزبد ، إلا أن
واجبات الدفاع عن النفس كانت تحتم عليهم إنتاج كميات كبيرة من المدافع ، وهو
ما نعتبره اليوم مدعاة للرضا والارتياح . فهل استعبدت روسيا الشيوعية الطبقة العاملة ،
كما استعبدتها النازيون في ألمانيا ، تخلصاً من مشكل البطالة ؟ قطعاً لا ! ومع ذلك
فلا شك في أن الروس قد استخدموا وسائل العمل الجبرى كإجراء تأديبي خاص
ضد الطبقة « طبقة الكولاك » البورجوازية التي كانوا قد عقدوا العزم على زوالها ؛
ولكن سياسية روسيا في معسكرات العمل منقطعة الصلات باختفاء شبح البطالة
لأن هؤلاء الذين كانوا يرسلون إلى مثل هذه المعسكرات لقطع الأخشاب أو لحفر
القنوات لم يكونوا متعطلين أصلاً ، فضلاً عن أن هذه المشروعات العامة لم تكن
تهدف إلى مكافحة البطالة وخلق طلب جديد على العمل ، بل كان هدفها إشباع
حاجة ملحة قائمة إليها . والحقيقة أن المشكلة التي كانت تواجهها روسيا رغم عدد
سكانها الكبير ، لم تكن مشكلة زيادة في عرض العمل ، بل على العكس مشكلة
نقص وندرة في العمل . فلم يكن الاتحاد السوفيتي يعاني إلا نزعاً يسيراً من بطالة احتكاكية
في بعض المناطق ، لأن الشعب الروسى كان يجهد نفسه ويلهب أعصابه ليبلغ بإنتاجه
أعلى مستوى مستطاع . كان الروس يكافحون بكل قواهم ليشبعوا حاجات ثلاث
كانت تتنافس على مواردهم الإنتاجية ، هى تصنيع البلاد ، والتسلح للدفاع الوطنى
ثم رفع مستوى العيش . فبينما الألمان كانوا يفضلون إنتاج المدافع على إنتاج الزبد ،
كان الروس فى حاجة إلى المدافع والزبد ، وإلى الوسائل التي تمكنهم من إنتاج مدافع
وزبد معاً ؛ وفى مثل هذه الظروف لن يكون للبطالة موطئ قدم .

ومن الجلى أن الدولة التي تجعل هدفها تحقيق أكبر إنتاج ممكن ، سواء كان
من المدافع أو من الزبد أو منهما معاً ، مثل هذه الدولة لابد لها من أن تدفع مواطنيها
إلى بذل جهود إنتاجية تزيد عما يريد بعض الناس أن يبذل . ولها أن تختار بين
وسائل ثلاث تسفر عن مزيد من العمل والنشاط الإنتاجى : أولاً تخصيص مكافآت
ومنح مادية لكل زيادة فى الإنتاج ؛ أو أن يكون الناس قد اعتنقوا وآمنوا بالغاية
التي تعمل لها الدولة فيكون الدافع عندئذ هو دافع مبدئى ، أو دافع الفكرة التي
يؤمن بها الشعب ؛ وإما أن تدفع الناس إلى الجِد في العمل وبذل مزيد من الجهود

بوسائل الخوف والعقاب . ولقد استخدم الروس الوسيلة الأولى ولم يستطع الألمان استخدامها ، لأن المكافآت المادية لا بد أن تكون من الزبد ، وزيادة كميات الزبد وراء عدم معلوم كانت تعنى نقصاً في كمية المدافع ، ولهذا كان لزاماً على الحكومة الألمانية أن تبقى مستوى العيش منخفضاً كجزء هام من سياسة التجهيز للحرب . ولقد حاول النازيون جهدهم أن يستعملوا الوسيلة الثانية ببيت مبادئهم بين الشعب الألماني فيعمل جاهداً مضجياً تبهره فكرة الظفر بالجذ ويدفعه الاعتقاد بكرم الحنن وسمو العنصر ؛ أما فيما يتصل بالعمال القدامى ، فكان لزاماً أن تستعمل الحكومة معهم وسائل الخوف والضغط .

أما الخوف والوجل كمدافع للنشاط وعامل على زيادة الإنتاج ، فإنهما يعنيان في الظروف العادية الخوف والوجل من فقدان العمل ومآزق البطالة . ولكن الخوف بهذا الوصف لم يكن ذا أثر كبير بالنسبة لألمانيا النازية التي كانت في حاجة إلى إنتاج كل عامل ، ولم تكن تستطيع الاحتفاظ باحتياطي عاطل يكفي للبقاء على وازع الخوف من البطالة في نفوس العمال . ولهذا كان لزاماً على النازيين أن يثيروا نوعاً آخر من الخوف ، هو خوف العمال من توقيع عقوبات صارمة كوازع بديل للجد وزيادة الإنتاج ؛ كان لامفر من الالتجاء إلى الإكراه والعقوبة كوسيلة لا بديل لها لحفز العمال على مزيد من الجهود وعلى إنتاج ما يطلب منهم ، طالما كان وازع الخوف من التعطل قد ضعف واهى .

وكذلك كان على زعماء روسيا الشيوعية أن يدفعوا الناس إلى مزيد من العمل والجد لم يألوه وما كانوا ليرتاحوا إليه ؛ أضف إلى هذا أن نظم الإنتاج الآلى الحديث كانت غريبة لم يعهدها معظم العمال الروس من قبل . وقد لعبت وسائل الإغراء والاستمالة التي كانت تنادى الوجدان وتستصرخ الوطنية ، الدور الأكبر في هذه الدفعة القوية . وإلى جانب هذا فقد أمكن تطبيق طريقة « أجر الوحدة » على نطاق كبير كحافز على زيادة الجهود والإنتاج (رغم ما في هذا من تناقض صريح مع المثالية الاشتراكية) ، لأن الهدف الرئيسى لاتحاد السوفيت كان إنتاج الزبد لا إنتاج المدافع ، ولهذا كان يرحب بالأجور الحقيقية المرتفعة كدليل على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي ، بدلا من اعتبارها إسرافاً في إنتاج الزبد يمكن أن يتجه إلى صناعة المدافع ، لا كما كان الرأسماليون في الثروة الصناعية يعتبرون

كل زيادة في الأجور فوق حد معين ، خسارة تحليق بإمكان تجمع الرأسمال .
وفضلاً عن هذا فقد كان الروس أقدر من الألمان على استصراخ المثل الوطنية في
نفوس الشعب وعلى طلب العون وبذل الجهود باسم الزمالة التي تربط بين الأفراد ،
كما كان في إمكانهم أن يعهدوا إلى العمال أنفسهم ببعض أنواع السلطة بدلاً من
الضرب على أيدي المنظمات العمالية وقمع حركات العمال ، ولهذا تسنى للاتحادات
الصناعية وديموقراطية العمل أن تزدهرا وتنتشرا في الاتحاد السوفيتي ، بينما
كانت تلقى مظاهر التضامن هذه العسف والضغط من النازيين . ولكن هذه
الخطوات الواسعة السريعة لتحقيق الأهداف الثلاثة — التصنيع والتسلح
ورفع مستوى العيش — كانت تعنى في نفس الوقت وجود نظام دقيق حازم في
المصانع ، ولكنه نظام وضعه العمال بأنفسهم ، ولذلك لم يشعروا بما يشوبه من لون
الاسترقاق ، بل شعروا أنه خدمة تؤدي للنظام الجماعي الجديد ، تثبت أركانه
ليصمد لأي هجوم أو اعتداء .

أما في بريطانيا فإن الحرب قد خلقت ، وخاصة بعد اندحار فرنسا ، ظروفاً
جد مشابهة لهذه التي سادت روسيا السوفيتية قبل ذلك بعدة سنين . وكان كل شهر
ينقضي في الحرب ينحسر عن ضغط أشد على قوى العمل البشرية ؛ ولكن الشعور
الوطني بالخطر كان في نفس الوقت آخذاً في الزيادة كما كانت الرغبة في مقاومة
النازيين آخذة في النمو والقوة والتماسك ، فانبعث عن ذلك كله الروح الذي دفع
الرجال والنساء لبذل غاية الجهد وتحمل المشاق والصعاب التي كانت لاشك تلقى
منهم معارضة كبيرة في السلم أو في الفترة الأولى من الحرب . ولم يكن الدافع للقتال
المالي في معركة بريطانيا التي بلغت فيها الأمور غاية الحرج ، ثم النصر الذي
توجت به هذه الجهود ، دافع الرغمة والإكراه ، بل كان الدافع والمحرز هو الروح
الوطني المتأجج الذي تملك الشعب البريطاني كله . والحقيقة أن معركة بريطانيا
كانت معركة العمال ، والنصر فيها كان نصرهم . ومن هذه التجارب ألف الشعب
قبول الضغط والإرغام ليستمر حراً مختاراً في إتمام العمل الذي بدأه . ولقد كان
في مقدور وزير العمل أن يصدر أوامره بتجنيد النساء للخدمة العسكرية والصناعية ،
وأن يرغم الرجال والنساء بالذهاب للعمل حيث تكون الحاجة ملحة إلى الأيدي
العاملة ، وكانوا يقبلون هذه الأوامر دون ما معارضة أو تذمر ، بل وبروح من

الرضى والشعور بالواجب وإدراك خطورة الموقف. ولكن لاشك إن هذه السلطة لم تكن مطلقة ، بل كانت لها حدود ؛ ومع ذلك فقد كان كل فرد تقريباً يخضع لهذه الأوامر ويعمل وفق إرادة الدولة . وكذلك لم تعارض اتحادات العمال في شيء من هذا لأنه لم يتعارض مع حقوقها ومصالحها . وكان أصحاب المصانع على استعداد لأن يضعوا مصانعهم تحت تصرف الحكومة ولكن بشرط أن يكون لهم الإشراف على الموظفين الذين يعهد إليهم برقابة العمل والإنتاج . وفوق هذا فقد كان من الواضح أن مثل هذه الأحوال سوف تنتهى بانتهاء الحرب ، أو أنها سوف تستمر بعدها لفترة تكفى للانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم ، تفاديا لمثل هذه الكوارث التى عرفها العالم فى السنين التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ . ولقد كان أمرا مفهوما متواضعا عليه أن كل من أعطى شيئا أو تنازل عن شيء ، سيكون له حق المطالبة به واستعادته بمجرد أن تعود الأحوال إلى مجرياتها العادية ، أو بمجرد أن تنتهى الحرب وفترة الاضطراب التى تعقبها .

وهنا لابد أن يتساءل المرء : هل من المستطاع أن تعود كل الأحوال والظروف القديمة دون أن تعود معها البطالة ، وعلى الأرجح بطالة أوسع نطاقا من ذى قبل ؟ وإذا لم يكن هذا مستطاعا فما الذى يفضلته الناس : العود إلى الحالة القديمة أو التخلص من البطالة ؟ لاشك فى أن كل فريق من المجتمع سوف يفاضل بين هذين الوضعين فى ضوء المقارنة بين ما يتوقع من تضحية ومن كسب ، ولاشك فى أن هذا التوقع سوف يختلف ويتفاوت فى مسالكه ودوافعه جميعا ، لا بين العمال وأصحاب العمل وحدهما ؛ فزيادة مستوى العمالة فى المجتمع تعنى بالنسبة لرجال الأعمال نشاطا يدب فى الأسواق يمهّد للظفر بربح أكثر ثباتا وأعلى مستوى ، أو لعل ذلك يعنى تناقص خطر الخسارة ، وزيادة دافع الاستثمار . ولكن هذه العوامل تبدو متفاوتة الأثر بالنسبة لكل فريق من الرأسماليين وفق توقعه لاتجاه الأحوال بالنسبة لصناعاته ؛ فهى سيئة الأثر بالنسبة لهؤلاء الذين يحشون أحوال الكساد التى تعقب الحروب والتى قد تحل بأعمالهم ، بينما يكون أثرها أقل وقعا على فريق المنتجين الواثق من زيادة النشاط فى الأسواق واتساع رقعتها ، أو الواثق فى قدرته على تحقيق أرباح طيبة حتى فى وقت الكساد بسبب قوته الاحتكارية . والواقع

أن كل فريق من رجال الأعمال يود ، بدافع الأنانية ، أن يحقق قدراً من البطالة في صناعته ليخفف من ضغط الاتحادات العمالية ، كما يود في نفس الوقت أن لا يرى أثراً للبطالة في الصناعات الأخرى ، حتى تظفر السلع التي ينتجها بمركز أحسن في الأسواق ؛ أما من ناحية الاتحادات العمالية فإن بعضها وهو يسعى لتحقيق توظيف كامل كهدف عام ، قد ينظر إلى بعض الوسائل التي تحقق هذه الغاية نظرة ريبية واستنكار لأنها تهدد بانهيار تقاليده وقواعده المرعية المعترف بها ؛ هذا بينما يعتقد كثيرون من أصحاب الأعمال أن الثمن الذي يشترطون به العمالة الكاملة يكون باهظاً جسيماً لو أنه تمثل في ضياع حقهم في تحديد الإنتاج والأسعار بواسطة الاتحادات والاتفاقات الاحتكارية ، أو لو أنه كان مما يجعل مصانعهم عرضة للإشراف الحكومي، أو كان من شأنه أن ينقلها إلى نوع من أنواع الملكية أو الإدارة الجماعية .

والواقع أن الإجراءات المقترحة في هذا الكتاب ، وهي تمثل الحد الأدنى الذي يتطلبه تحقيق العمالة الكاملة واستمرارها ، سوف تلقى من الرأسماليين — وبينهم بعض صغار أرباب الأعمال — معارضة أكبر مما تثيره بين صفوف العمال، بينما الاتحادات التجارية سوف ترحب بمعظمها ، ولو أنها قد تعارض في بعض النقاط المعينة . أما أصحاب الصناعات فإنهم على الأرجح سوف يؤيدون من بين الإجراءات المقترحة، هذه التي تنطوي على تغيرات مالية من شأنها أن تحد من البطالة الدورية ولكنهم سيكونون أقل ميلاً لقبول الإجراءات التي تهدف للقضاء على البطالة البنائية وتنقص من أثر قيمة الاحتكار ؛ أما الإجراءات التي تثير أقل قدر من الاعتراض والمقاومة لحكومة رأسمالية أو ائتلافية ، فهي الإجراءات النقدية الفعالة التي تدعمها لحد معين سياسة محدودة للمشروعات العامة ، رغم أنها لا تغني كثيراً في علاج العيوب البادية في صرح الاقتصاد البريطاني ، أو في مكافحة الاحتكار عملياً ، أو في العمل على توسيع نطاق السياسة المالية والمشروعات العامة توخياً لتقدم اقتصادي أكثر توازناً وثباتاً مما يتسنى لوضاق نطاق إنفاق الدولة إلى الحدود التي لا يعتبر بينها منافسا للمشروعات الخاصة القائمة على دوافع الربح .

وليس حتماً أن تفشل كلياً السياسة التي تقوم على مثل هذا الأساس الضيق ، إذ لا شك في أنها تستطيع أن تصل إلى شيء أو تنجح بعض الشيء . وآمل أن يكون هذا الكتاب قد تضمن أسباباً قوية ومبررات كافية للتدليل على إن

إمكانات تحقيق رسالته سوف تقع وراء ما تتطلبه الحاجة بمسافة بعيدة ، وعلى أن أية سياسة فعالة حقيقة لابد وأن تشمل على إجراءات نقدية لمواجهة الاضطرابات الدورية التي تتعرض لها أوضاع التوظيف ، وعلى مشروعات عامة كبيرة ، كما يجب أن تنطوي مثل هذه السياسة الفعالة أيضا على إجراءات شديدة لمواجهة الاحتكار في مدى فسيح توخيا لتحقيق التوازن بين الصناعات ولإعداد وتدريب عوامل الإنتاج البشرية إعداداً أفضل . ولن تبذل هنا أية محاولة لتلخيص الأدلة على ما ذكر ، لأن الفصول الآتية سوف تعنى بتفصيل ذلك ؛ ولكن يحمل هنا القول بأن الإسراف في الاعتماد على الإجراءات المالية الماهرة وكفايتها كوسيلة لزيادة الإنتاج ورفع الكفاية الاقتصادية سوف يؤدي إلى مأزق خرج ، بل وإلى الارتطام في ورطة لا يسهل الخلاص منها .

ولهذا فمن الأهمية بمكان أن نرد الرأي العام عن خاطيء اعتقاده الكبير في كفاية الوسائل المالية وسحرها ، وأن نضع سياسة مدعمة تربط بين التغيرات المالية الضرورية وبين استعادة التوازن الصناعى الذى بدونه لا تجدى الإجراءات المالية فتيلا . ولكن المعتقد أن قليلا من الرأسماليين بعيدى النظر هم الذين سوف يبدون ميلا لتأييد مثل هذه السياسة ، وأن الأغلبية منهم سوف تركز جهودها لإقناع أكبر عدد مستطاع من الفقراء بأن العمالة الكاملة مرادف للبيروقراطية والاستعباد وأنهم لاشك في ظل البطالة وما يمنحونه من إعانات ، أحسن حالا منهم في ظل العمالة الكاملة وما يستلزمه وجودها من إكراه الدولة ومن إشرافها .

ومن الأسلحة الخاصة بهذه المعركة ما يشبه التوكيد بأن العمالة الكاملة تنطوى على وسائل الإكراه والضغط في الصناعة ؛ ومن المهم أن نعرف مقدماً أننا سنواجه دائماً بهذا الاعتراض والتدليل . وقد يكون هذا القول صحيحاً إذا كان التوظيف الكامل يستدعى استمرار العمل بعد الحرب بنفس الأساليب التى فرضتها الضرورة العسكرية ، أو استبقاء العمالة في نفس المستوى — أو ما يقرب منه — الذى ارتفعت إليه في ظروف الحرب . إن الرجال والنساء لن يستمروا في العمل بنفس الإرهاق والمشقة ولا في مواجهة نفس الصعاب والعقبات ولا بذات العدد إلا تحت ضغط وإكراه ، أو تلبية لظروف طارئة يقدرونها ويأسون نهايتها . إن أساليب العمل التى اتبعت في الاتحاد السوفيتى لعشرات السنين الماضية لا يمكن

تستقر أو يحتفظ بها بصفة مستديمة ، إذ لا شك في أن نشاط العمال رجالا ونساء سوف يتراخى إذا ما تبينوا لهذه الأساليب صفة الاستمرار والاستقرار، وأن شعورهم بضرورة وجودها كإجراءات حتم لتأمين كيان البلاد سوف يفتقر ويضعف عندئذ . وقد تكون الأحوال في بريطانيا بعد انتهاء الحرب مما يبعث من جديد في الشعب البريطاني روح النقد والمعارضة لمثل أساليب العمل هذه ؛ هذا أمر مرجح ، ولو أنني لا أرى الاعتماد عليه ، إذ من دواعي الحرص أن نقول باحتمال وجود ظروف وأوضاع سوف تدعو لفتور النشاط بعض الشيء ، وأن عدد العمال المشتغلين خارج حدود مناطقهم سوف يتعرض للتناقص . أن مغزى العمالة الكاملة ليس استمرار العمل بالأساليب التي اتبعت بعد معركة « دنكرك » ، كما أنه لا يعني إلزام الناس بالاستمرار في العمل لأكثر مما يعتقدون أنه في صالحهم، أو متى شعروا بأن زيادة الجهود أصبحت غير مجزية بالنسبة لما يقابلها من الأجر .

وهذا بعبارة أخرى لا ينطوى على شيء من الإلزام أكثر مما تتطلبه الحاجة إلى كسب الرزق . وطالما كانت فرص العمل متاحة للأفراد الراغبين فيه وفق هذه الظروف ، فلا داعى لتطبيق وسائل الجبر والإكراه على غير الراغبين في العمل . ولا بد هنا أن نحل في الاعتبار والتقدير أثر الوسائل المتنوعة التي تتبع لزيادة حجم التوظيف أو لتحسين أوضاع هؤلاء الذين لا يجدون عملا، بصرف النظر عما يكون لهذه الوسائل نفسها من أثر على وازع العمل الذي سبقت الإشارة إليه . فليس مناسبا من الناحية العملية، والأمور كما هي الآن ، أن تنشئ الحكومة نظاما للتأمين الاجتماعي يكفل للأفراد ، بدون قيد ، دخلا يوفر لهم عيشا طيبا دون أن يؤديوا عملا . وليس السبب أن الأغلبية منهم سوف تحاول انتهاز هذه الفرصة السانحة، ولكن لأن بعضهم سوف يظفر بها دون غيرهم، وفي هذا ما يثير حفيظة الأغلبية على نظام يتيح فرص التطفل والعيش بدون كد . والواقع أن أى نظام لإعانة المتعطلين لا بد أن ينطوى على شروط لمنح هذه الإعانة . فقد يعطى مثل هذا النظام الحق لأى فرد في رفض بعض الأعمال دون أن يسقط حقه في الحصول على دخل من الدولة ، ولكنه — النظام — لا يجوز أن يمنح الفرد حق رفض العمل إطلاقا . والمهم من الناحية العملية هو ماهية هذه الشروط وحدودها، وليس الجدل حول وجوب فرضها أو عدم فرضها .

والواقع أنه كلما كانت وسائل الإنتاج الفنية عرضة لتغير مطرد ، وكلما كانت الحالة الاقتصادية في حاجة متزايدة لإيجاد التوازن في الصرح الصناعي ، كلما شددت الصعوبات وقامت العقبات في سبيل تعريف هذه الشروط ، أو وضع شروط ينعقد الإجماع على أنها عادلة غير مجحفة . ولاشك في أن العامل المتخصص سوف يبدى معارضة شديدة إذا ما طلب منه الانتقال إلى صناعة أخرى نتيجة لزيادة عدد العمال في صناعته عن الحاجة ، ولابد عندئذ من أن تستعمل وسائل الإكراه لكي ينتقل مثل هذا العامل إلى صناعة أخرى قد لا تكون لمهارته فيها إلا قيمة ضئيلة . وكذلك لا تقل معارضة العامل إذا طلب منه الانتقال إلى مكان خارج البلدة أو المدينة التي يقيم فيها بين أسرته وأهله، وخاصة إذا لم يتوفر له الضمان الكافي بأنه سوف يجد عملا مستمرا مرضيا في المنطقة التي سينتقل إليها . وإذا ما كانت الأمور تجري وفق مقتضيات العقل واللين، فلا بد أن توضع قواعد دقيقة محكمة لتنظيم حق الرجل والمرأة في رفض أعمال معينة خاصة دون أن يحرم أحدهما الانتفاع بالمرزايا التي تقدمها الدولة للعاطلين . فيجب أن توجد هيئة للتحكيم يستطيع العامل أن يعرض عليها حالته ، وأن يكون بين أعضاء هذه الهيئة ممثل للطبقة أو للفريق الذي ينتمي إليه العامل .

فإذا كان مستوى العمالة في المجتمع منخفضا على وجه العموم فلا محل لوضع نظام يتضمن الشروط المطلوبة ويعتبر في نفس الوقت نظاما عادلا ملائما . ففي مثل هذه الفترات لا يمكن نقل العمال رجالا ونساء إلا من منطقة كثيفة السكان تكثر فيها البطالة إلى منطقة أخرى سكانها أقل عدداً والبطالة فيها أدنى مستوى ؛ هذا مع مراعاة قلة المناطق أو الصناعات التي تعاني نقصا مطلقا في عرض العمال . وتبعاً لذلك فإن تنفيذ سياسة نقل العمال يصطدم بصعوبات مادية غير قليلة كما أنه من العسير أن يكون عادلا مرضيا ، فضلا عما ينطوى عليه من خطر حقيقى إذ من المتوقع أن يتعطل العامل سريعا في المكان الذى نقل إليه ، وعندئذ يضطر إلى الرجوع إلى مكانه الأول بحيث تذهب هباء نفقات الانتقال ذهابا وإيابا . أما إذا كان المستوى العام للعمالة مرتفعا ، فإن بعض المناطق وبعض الصناعات سوف تعاني نقصا إيجابيا في العمل ؛ فإذا كان النشاط الصناعى قد انتشر في البلاد منتعشا قويا تبعاً لإجراءات مناسبة قد اتخذت لتنشيط العمالة في المناطق التي تعاني كساداً

سببها ، فعندئذ تصبح الحاجة لنقل العمال من منطقة إلى أخرى (من الناحية الجغرافية) أقل بكثير منها في الحالة السابقة ، ولو أنه قد تكون هناك حاجة لنقل العمال من الناحية العملية أو الفنية . وإذا أمكن الاحتفاظ بالعمالة في مستوى مرتفع فإنه يغدو من الأسر والأسهل وضع نظام للتأمين الاجتماعي لا يكون مسرفاً ولا معطلاً لحركات العمال بين مكان وآخر . هذا هو أحد الأسباب العارضة التي دفعت بحق السير « وليام بيفرديج » إلى اعتبار العمالة الكاملة فرضاً أساسياً لنجاح مشروع الضمان الاجتماعي الذي وضعه . وهنا لا معدى عن اتخاذ كل الوسائل وعمل كل التسهيلات اللازمة لتدريب العمال وإعدادهم لمزاولة صناعات بديلة ، إذ يسهل في هذه الحالة انتقالهم إلى صناعات أخرى ، كما يمكن استيعابهم بصفة أسرع متى كان لكل منهم حرفة بديلة للحرفة التي يزاولها أصلاً والتي لم تعد هناك حاجة إليها .

وبعد كل هذا فإنه يخيل لبعض الأفراد أن تلاشى خوف التعطل من نفوس العمال بسبب الوسيلة المزدوجة أى الاحتفاظ بعمالة كاملة — أى مستوى مرتفع للطلب على العمل — مع التأمين الاجتماعي في شكل دخول تمنح لهؤلاء الذين لا يجدون عملاً مناسباً ؛ يخيل لبعض الأفراد أن مثل هذه الحالة سوف تضعف حقيقة الوازع على العمل الجدى والثبات عليه أثناء ساعات العمل . ومن الجلى أنه حتى إذا كان الحصول على إعانة التعطل متوقفاً على شروط يجب توفرها ، فإن خوف فقدان العمل سوف يضعف كثيراً إذا ما عرف كل فرد أنه يستطيع الاعتماد على واحد من اثنين ، إما الحصول على عمل آخر بشروط مناسبة ، وإما الحصول على دخل يكفل له الحياة طالما كان متعطلاً . إنه لمن المستحيل الاستجابة إلى مطالبة العمال بتحقيق نظام للتأمين الاجتماعي أفسح مدى وأكثر سخاء دون أن تتعرض للضعف والتخاذل عوامل النشاط والجدالتى تعتمد على خوف الفصل من العمل . وما الذى يحدث لو أن هذه العوامل قد ضعفت لدرجة كبيرة دون أن تحل محلها عوامل أخرى أحدث وأقوى ؟ عندئذ سوف يشيع الوجل والريبة بين كثيرين من رجال الأعمال والمنظمين ، ومن الخطأ أن لا نعطي خوفهم وريبتهم ما يستحقان من خطر واعتبار ، إذ مثل هذه الظاهرة من الآثار ما لا يمكن أن يتجاهله أحد . ولكن من الحق البين أن المجتمع الذى يعنى بأن يكون مجتمعاً ديمقراطياً يعمل على تحقيق رغبات المواطنين لا يستطيع أن يمنع قيام نظام للتأمين الاجتماعي أشمل

وأسخى متى كانت المطالبة بمثل هذا النظام مطالبة عامة . ولكن يتعذر على أى مجتمع أن يضع نظاماً حقيقياً شاملاً للتأمين الاجتماعى دون أن يحدد بديلاً للوازع القديم ، وازع الخوف من فقدان العمل .

إذاً فليس هناك كما رأينا إلا الإكراه وبعث الخوف من عقوبة شديدة كبديل لوازع الخوف من التعطل . وقد كان هذا هو العلاج الذى استخدمه النازيون ، ولا شك فى أنه يتنافر مع أوضاع الديمقراطية ولا يأخذ فى الاعتبار حقوق الأفراد فى الحرية . وإذا لم تستخدم هذه الوسيلة فماذا يبقى بعدها كوازع على الجدى فى العمل ؟ لن يبقى بعد ذلك إلا بديل واحد هو أن ينبعث فى العمال الشعور بأن الجدى وتجويد العمل هو واجبهم قبل المجتمع وأمر أداؤه متروك لشعورهم الوطنى وحده . ولكن مثل هذا الوازع الوجدانى البديل يتطلب شروطاً خاصة لكي يسفر من الناحية العملية عن النتيجة المرموقة .

وأول هذه الشروط هو إقناع الأفراد بأن عملهم ضرورى لازم ، إذ لا يمكن أن يدرك أحد ذلك إلا إذا كان ذا مواهب كبيرة أو قدرة خارقة ، متى كان يرى عشرات من العمال المتعطلين على أتم استعداد لأن يحتل كل منهم مكانه فى اللحظة التى يترك العمل فيها ؛ فكأن وجود هؤلاء المتعطلين دليل قوى على أن عمله ليس لازماً ولا ضرورياً ، وأن المجتمع لن يضار فى شئ عندئذ ، إذا ما وجد من يمنحه دخلاً ليس له مقابل من عمله . وتستطيع الحكومة أن تواجه هذه الحالة أو تحقق هذا الشرط إذا كانت سياسة تحقيق العمالة الكاملة التى تتبعها تنطوى على تعهد من جانبها يضمن وجود عمل للجميع ، إذ من شأن مثل هذا التوكيد أن يعاون بدرجة كبيرة على خلق الحالة النفسية لمواجهة هذا الوضع .

والشرط الثانى أن يشعر الأفراد أن حظوظهم عمومًا متساوية ودخولهم متقاربة ، وهذا أمر يتوقف من ناحية على القواعد والنظم التى تدار وتنفذ وفقاً لها خدمات التأمين الاجتماعى ، ومن ناحية أخرى على أحوال العمالة وظروفها . ولا تستطيع الدولة أن تضطلع بمسؤوليات التوظيف الكامل دون الاطلاع بمسئولية التوكيد بأن فرص العمل المتاحة هى فرص طيبة ومعقولة بالنسبة للأحوال الاقتصادية السائدة . ولا بد أن تشتمل سياسة التوظيف الكامل على تقرير حد أدنى للأجور ، وعلى قواعد عامة لتنظيم وقت العمل وظروفه ، وعلى الاحتياط لتوفير مستوى معقول من

الرفاهية ، وعلى غير هذه من الإجراءات التي تكفل تقدم الصناعة وتحسين ظروف العمل . وعموماً يجب أن تنطوى سياسة تحقيق التوظيف الكامل على أساليب ونظم تكفل للعمال حظاً مناسباً معقولاً من العيش ؛ وعلى الدولة أن تقوم بتنفيذ هذه السياسة وتطبيق هذه الأساليب والنظم .

أما الشرط الثالث فلا يتمثل في الاعتراف بالهيئات العالية فحسب ، بل وفي التشجيع الإيجابي لقيام هذه الهيئات العالية في شكل الاتحادات العمالية التقليدية حتى بين فئات عمال المصنع الواحد . ولقد كانت في مقدمة هذه الهيئات الأخيرة لجان الإنتاج المتصل التي تكونت في المصانع في غضون الحرب الأخيرة . والسبب في ذلك أنه واجب عسير بل مستحيل أن يلحق ويدرب العمال فرداً فرداً على الأساليب الجديدة للأعمال التي يدعون للقيام بها . ولا يمكن أداء هذا الواجب أو تطبيق هذه الأساليب بالشكل المطلوب إلا بوسائل جماعية بين العمال تقوم على وجود الاتحادات العمالية التقليدية وأضربها في كل مصنع وبين عماله لتكون ممثلة لمظهر الزمالة في الإنتاج والتعاون في الجهود . ولمثل هذه المؤسسات أثر كبير على كثير من أعضائها ممن لا يمكن التأثير عليهم بغير هذه الوسيلة ، لأنهم يصمون آذانهم عن سماع أية نصيحة أو قبول أية رغبة لا تأتي عن طريق الهيئة التي ينتسبون إليها ، بينما هم يستمعون إليها ويتقبلونها راضين إذا ما سمعوا فيها صوت جماعتهم . ولا شك في أن مثل هذه الهيئات العالية داخل المصنع الواحد تخلق علاقة جديدة في الصناعة بين العمال ورؤسائهم ، مباشرين وغير مباشرين ، وبين الإداريين والفنيين . ولقد كان لتجارب الاتحاد السوفيتي في هذه الناحية خاصة فائدة كبيرة ، لا ينقص من قيمتها أنها كانت ، لحد كبير ، تقليداً لتجارب سابقة في مصانع رأسمالية نجحت بواسطتها أيما نجاح في بعث روح التعاون بين عمالها وموظفيها تعاوناً أساسه الصداقة والثقة .

وأما مدى التغير الذي يجب أن تتعرض له أحوال ملكية الصناعة وإدارتها توخياً لخلق هذا الروح الجديد في صرح الإنتاج ، فأمر لا أرى لزوماً للخوض فيه إذ لا محل له في هذا الكتاب ، لأنه موضوع آخر ذو أهمية حيوية سأعني بعلاجه في غير هذا الكتاب الذي خصصته لدراسة الوسائل التي يجب التذرع بها لتنفيذ ونجاح سياسة التوظيف الكامل ، مع أنني أعتقد جازماً أن أثر هذه الوسائل يتوقف من الناحية العملية على الروح الذي يسود إخراجها إلى حيز التنفيذ من ناحية

الإدارة والإشراف ، ومن ناحية العمال المنتجين لمختلف السلع والخدمات. ولن تنجح أية سياسة مهما كانت محكمة دقيقة إلا إذا كانت تؤمن بها غالبية القائمين عليها والمشاركين في تنفيذها ، وتريد تطبيقها ، ولا تضمن بشيء في سبيل نجاحها . وعلى أية حال ، فهذا صحيح وحق في نطاق الحرية الديمقراطية ؛ وقد تكون القوة العاشمة والوسائل الاستبدادية القائمة على القسوة والإكراه ، بديلا لوسائل الحرية الديمقراطية ، ولكن هذا لا محل له في هذا الكتاب .

أما الذي يجب أن نحله في الاعتبار فهو إلى أي حد يمكن أن تقدم الحالة الكاملة على غيرها من الأهداف الاقتصادية التي علينا أن نعمل لتحقيقها بعد الحرب؟ هذا سؤال بالغ الأهمية عن موضوع مهم وحالة من صميم الديمقراطية بكامل معانيها؛ فكما كانت مكانة الأرض بالنسبة للفرنسيين في ١٧٨٩ أو بالنسبة للروس في ١٩١٧ ، كذلك مكانة التأمين الاقتصادي عن طريق توظيف مستقر بالنسبة لسكان الدول الرأسمالية اليوم ! ولا شك في أن هذا ليس كل شيء أو أهم شيء ، ولكنه الشيء الذي يبرز ويثير الاهتمام من بين جميع متاعب الحياة الاقتصادية — هو ما يريد الناس ، بل هو الذي يعمل قادتهم على إقناعهم بأنه الشيء الذي يجب أن يحققوه !

الفصل الأول

ما هي البطالة ؟

يتلشى شبح البطالة عمليا فى وقت الحرب، ونعنى بها الحرب الحديثة التى تعبأ لها كل موارد الدولة، وعندئذ يتوفر العمل للجميع . ولا شك أن العمل يكون موفورا فى كل مكان ولدرجة لا يكفى معها عدد الرجال والنساء القادرين على العمل، ولا ينقطع صراخ القائمين على شئون الحرب طلبا لمزيد من العمال ، ليسدوا ثغرات العمل التى تفتحت تبعا للزيادة المطردة فى عدد الأفراد الذين يخدمون ، ولكى لا تضعف القوات المسلحة نتيجة للخسارة التى تمنى بها فى المعارك المستمرة . وحتى لو انتفى هذا الطلب الضخم على القوة البشرية الأهلية ، أى إذا كان القتال يدور بواسطة آلات تغنى عن اشتراك الإنسان فيها ، فإن حالة العمالة لا تتغير كثيرا ، لأن كل طرف من المتحاربين سوف يبذل قصارى الجهد لإنتاج أكبر عدد ممكن من هذه الآلات والمعدات والعمل على صيانتها وتوفير الموارد لها حتى تبقى صالحة وفيرة فى الميدان ، وعندئذ تنبعث نفس الظروف التى تتجلى فيها ندرة العمل ، ولو أنها قد تكون أبطأ وأقل إلحاحا، ولكنها على كل حال ضرورية مطردة الزيادة كلما أمدت الحرب واشتد أوارها . وإذا كانت الدولة تعتمد على كل موارد القوة فى القتال ، فإنها لن تبلغ غايتها من ذلك إلا إذا استخدمت كل مورد بشرى ومادى فيها إلى أقصى طاقته . إن القائمين على شئون الحرب فى حاجة مستمرة لجهد كل فرد يمكن أن يستخدموه لا للعمل فى القوات المسلحة فحسب ، بل وفى مختلف أنواع العمل اللازمة للحرب ، كما أنهم حريصون أبدا على تخفيض حجم الموارد الإنتاجية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات المدنية إلى أدنى مستوى مستطاع ليتمكنوا من توفير موارد للإنتاج العسكرى . ولا بد فى هذه الحالة ، تبعا لندرة الموارد الإنتاجية، من أن ينقص حجم الاستهلاك المدنى قدر المستطاع وبكل الوسائل، إلى الحد الضرورى لإنتاج السلع

والخدمات التي لا معدى عن وجودها للمدنيين . والواقع أن العمالة الكاملة لا تتحقق أو قلما تتحقق ، إذ يبقى من الناحية العملية شيء من البطالة ، ولكنها على أية حال بطالة ليس منشؤها ندرة في طلب العمل ، بل هي ترجع إلى عدم القدرة على العمل أو إلى الذعر وتشتت السكان وتقطع المواصلات ، أو إلى وجود بضعة أفراد في سجل العمل وهم غير صالحين له ، وغير هذه من الأسباب التي لا تتصل بالعمل وندرته . والحقيقة أن البطالة في الحروب الحديثة لا يكتفى أثرها كمشكلة اجتماعية فحسب ، بل وتصبح المشكلة مشكلة ندرة شديدة في العمل لا مشكلة وفرة فيه !

لماذا لا يكون هذا في وقت السلم ؟ يمكن أن يتحقق هذا لحد معين في بعض البلاد في وقت السلم ؛ فالاتحاد السوفيتي لم يعرف البطالة في فترة من ماضيه القريب ، وخاصة في الصناعة إذ كانت فيها أعمال كثيرة شاغرة ، وكانت فرص العمل تربي بكثير على عدد العمال اللاتقين في البلاد . ويصدق هذا القول على ألمانيا النازية حتى قبيل نشوب الحرب، رغم القول إن هذا الوضع في ألمانيا جاء كنتيجة لإعادة التسليح ولا متصاص القوات المسلحة لعدد كبير من العمال كجنود أو للعمل في الناحية الاقتصادية الخاصة بالتجهيز للحرب ؛ ولقد قيل إن هذه الحالة في الاتحاد السوفيتي نشأت عن إجراءات التصنيع الجبرى السريع إذ قررت الحكومة أن تبعث من دولة متأخرة اقتصادياً ، دولة صناعية حديثة بكل معنى الكلمة . ولقد قيل كذلك إن الثمن الذى دفعته كل من الدولتين للتخلص من البطالة كان ثمناً باهظاً جداً لأنه تمثل في تضحية الحرية الفردية . ولهذا اتهم النظامان واتصفا بأنهما نظامان لاستعباد العمال وإذلالهم ! أما المتعطلون من البريطانيين والكثيرون منهم الذين طالما وقفوا على حافة البطالة فقد قيل لهم إن عزاءهم يتمثل في أن لا حرية إلا بالتعرض للمخاطر وتحمل المشاق ، ولا ضمان ولا أمن من المخاطر والصعاب إلا في ظل العبودية .

ولن أتعرض هنا لبحث ما أشيع عن النظامين السوفيتي أو النازي وما ينطوى عليه من صدق أو كذب ، واكتفى بالقليل الذى سبق ذكره عن ذلك . أما مالا يصح أن أغفل ذكره بالنسبة لبريطانيا ، فهو أن الأعمال الكثيرة التي توجد في فترة الحرب ليست كلها بأية حال من الأعمال التي يتقدم إليها الأفراد مختارين

وبمحض إرادتهم في مقابل الأجور التي يتقاضونها ، إذ الواقع أنه كان لازماً وقد لجأت الدولة في سبيل الحرب ، أن تملئ على الأفراد في نطاق واسع نوع ومكان العمل الذي عليهم أن يؤدوه ، وأن تدفع كرها إلى طائفة العمال المأجورين وإلى القوات المسلحة بكثيرين من الأفراد الذين ما كانوا ليلتحقوا مختارين بمثل هذه الأعمال ؛ ففي بريطانيا كانت النساء والرجال يدعون للخدمة الإجبارية ؛ وليس في هذا محل للاختيار الحر . ولقد شهدنا ما قام به النازيون من طلب الرجال في معظم الدول التي احتلوها ، والتي شملت القارة الأوروبية كلها تقريباً ، للخدمة الإلزامية في المصانع والأرض لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ، ومن ثم لإطلاق عدد أكبر من الألمان ينتفع بهم في الخدمة العسكرية .

ولقد تبين من التجارب التي شهدناها أن تحقيق العمالة الكاملة يتطلب قدراً كبيراً من وسائل القسر والإكراه ، إذا كان المراد بالعمالة الكاملة هو توظيف كل فرد قادر على المشاركة المجدية في النشاط الإنتاجي الأهلي . ولقد انطوت فعلاً سياسة تحقيق العمالة الكاملة على الإكراه والقسر في أشكالها المختلفة مثل تشغيل غير الراغبين في العمل ، أو إرغام الفرد على أن يؤدي عملاً معيناً بينما هو راغب في عمل آخر ، أو إلزامه بالعمل في مكان يفضل أن يعمل في غيره ، ثم إرغام الإنسان على العمل وقتاً أطول والتمتع بفراغ أقصر ، أو على بذل جهود أكبر مما يريد أو يرضى أن يبذل لو ترك له الخيار . إن العمالة في ظروف الحرب تمتد إلى مدى بعيد وراء الحدود التي ينتهي عندها ما يسميه الاقتصاديون بالبطالة الجبرية ؛ إنها هي تمتد إلى المدى الذي تقضي فيه على البطالة الاختيارية أيضاً .

وهذا التمييز بين نوعي البطالة المذكورين له أهمية كبيرة . فالأفراد الذين نعتبرهم متعطلين في وقت السلم هم هؤلاء الذين يبحثون عن عمل ولكنهم لا يجدون عملاً ، بحيث لا يحسب ضمن المتعطلين هؤلاء الذين لا يبحثون عن عمل . ولكن الواقع أن هذا التفريق ليس ميسراً دائماً ، فقد ثبت في أحوال كثيرة أن سجلات المتعطلين تحتوي على أشخاص غير راغبين في العمل حقيقة . ولقد استخدم هذا الوضع مثلاً منذ اثنتي عشرة سنة أداة لوضع العقبات في سبيل أهلية النساء المتزوجات للانتفاع بإعانة البطالة وفق الشروط التي قررتها الدولة . ومرة أخرى فهناك كثيرون لا يطلبون أي عمل يقيمهم البطالة ، بل يطلبون عملاً من نوع معين أو بشروط معينة ؛

فالعامل الماهر المتخصص يرفض ، إذا استطاع ، العمل في صناعة تذهب فيها هباء مهارته التي كسبها بالجهد وعرق الجبين . وكذلك لا يقبل أحد العمال الذي يضمهم اتحاد عمالي ، العمل بأجر أقل من الأجر السائد في صناعته . وفوق هذا فإن العامل ، رجلاً أو امرأة ، يتردد كثيراً في قبول عمل يضطره إلى ترك بلده والمهاجرة إلى منطقة بعيدة ، وخاصة إذا لم يتوفر الضمان الكافي لاستمرار العمل في المهجر مدة غير قصيرة ، أو إذا كان بعض أعضاء الأسرة يتعرضون لفقدان عملهم إذا ما اضطرب رب الأسرة للانتقال إلى بلد آخر . والواقع أن هناك أوجهاً كثيرة للشبه بين البطالة الجبرية والبطالة الاختيارية ، وتتوقف النقطة التي تكون فيها الحد الفاصل بينهما على التقاليد الاجتماعية وعلى أوضاع التشريع والإدارة في كل بلد بذاته . فالعمل ليس شيئاً متجانساً ولا هو شيء يتكون من عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم في أي عمل موفور . فالعمل يتكون من جهود الرجال والنساء ومن مختلف أنواع المهارة والحذق والدقة ، وتحكمه عوامل شخصية أو عائلية كثيرة متنوعة . ولهذا فليس من اليسير وضع تعريف دقيق للبطالة الجبرية يحدد بالضبط ماهيتها أو عناصرها ؛ ولكن إذا أردنا ، من الناحية العملية ، أن نفسر هذه الكلمة تبعاً للتقاليد الثابتة وللقانون وللأوضاع المرعية ، فإننا نستطيع عادة أن نكون فكرة واضحة عن معناها ومداه .

ولا يختلف الناس في الأحوال العادية على توفر حالة العمالة الكاملة في كل بلد ينخفض فيه مستوى البطالة الجبرية إلى الدرجة التي لا تجعل منها مشكلة اجتماعية خطيرة . وهذا يعني عملياً وجود قلة من الراغبين في العمل لا بد لها أن تبحث طويلاً حتى توفق إلى وجود عمل لها ، ويعني كذلك وجود البطالة الاحتكاكية (الناشئة عن انتقال العمال من صناعة إلى أخرى) في مستوى منخفض . ولا اعتبار في هذه الناحية للأفراد الذين لم يكونوا موظفين من قبل ولا الذين كانوا راغبين عن العمل لأن هذا يتوقف على الوضع الاجتماعي ، أي على عدد الأشخاص الذين يملكون دخلاً غير مكتسبة تعفيهم من طلب العمل ، كما يتوقف على القوانين التي تنظم قواعد العمل وتحدد سن الابتداء فيه وسن التقاعد ، وعلى التقاليد في كل مجتمع وهل هي تبيح العمل للنساء وخاصة المتزوجات منهن ؛ فالنسبة بين عدد المشتغلين وغير المشتغلين في المجتمع تتوقف على كل هذه العوامل ، كما تتوقف على توزيع السكان

وفق العمر والجنس ، مع ملاحظة أن معنى غير المشتغلين «unoccupied» يختلف كلياً عن معنى غير الموظفين «unemployed» ؛ فغير المشتغل هو الذى ، لسبب ما ، لا يبحث عن عمل يدر عليه دخلاً ، بينما غير الموظف أو المتعطّل هو الذى يبحث عن العمل دون أن يجده .

ومن الجلى بعدئذ أن النسبة بين المشتغلين وغير المشتغلين سوف تتغير بتغير النظام الاجتماعى ، أو بتغير توزيع السكان بالنسبة للعمر والجنس . فإلغاء الدخول غير المكتسبة أو الحد منها لدرجة ملحوظة سوف يدفع عدداً أكبر من السكان إلى نطاق العمل ، كما أن تقرير معاشات للمتقاعدين يدعو إلى التقاعد فى سن مبكرة . وكذلك يؤدى رفع السن التى تنتهى عندها التعليم الإلزامى إلى نقص فى عمل الأحداث ، كما تؤدى مساواة الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات إلى زيادة النساء العاملات خارج المنازل . وكذلك فمن المرجح أن يؤدى إلى نفس النتيجة اتساع نطاق الخدمات التى تحتاج إلى اشتراك الجنسين فى أدائها . ويمكن تقدير مستوى البطالة بالنسبة بين عدد المتعطّلين ممن يبحثون عن عمل ، سواء كان عددهم كبيراً أم صغيراً ، وبين عدد السكان جميعاً . ولا نريد أن ندخل هنا فى مثل هذا التساؤل المعقد مثل : هل تؤدى زيادة فى مجموع الأفراد الذين يبحثون عن عمل بين عدد معلوم من السكان ، إلى زيادة أو نقص فى نسبة المتعطّلين ؟ فقد تحين فرصة للرجوع إلى هذا الموضوع فيما بعد عند ما نبحث عن ماهية القوى التى تحدّد مستوى العمالة أو تؤثر فيه .

ويحمل بعد هذا أن أشير فى اقتضاب إلى اعتبار تجاهلته حتى الآن ، مؤداه أن ليس حتماً أن يكون كل المشتغلين فى المجتمع موظفين أو ساعين إلى التوظيف بالمعنى العادى لهذه الكلمة ، فبعض المشتغلين أصحاب أعمال ، وآخرون غيرهم يعملون لحسابهم الخاص دون أن يكون لديهم موظفون يعملون لهم ؛ فالرجل الذى لا عمل له والذى كان من قبل موظفاً ومشتغلاً بالعمل الحر ، لا يعتبر عادةً متعطّلاً ولو أنه فى الواقع كذلك ، ورغم أنه قد يصبح بين الباحثين عن التوظيف بمعناه الضيق . وينصرف اصطلاح التعطّل فى أوسع معانيه إلى كل من كان موظفاً بعقد لأداء خدمة ما بأجر أو بمرتب ثم خرج من هذا العمل . وهنا أيضاً ليس من السهل وضع حد فاصل واضح ، وخاصة فى حالات معينة عندما يشتغل بعض أقارب مالك

الأرض في مزرعته ، أو عند ما يشتغل بعض الملاك الصغار عند آخرين من كبار المزارعين ، أو هؤلاء الذين يتنقلون بين العمل المأجور والعمل لحسابهم الخاص . ويتعذر لدرجة أكبر تقدير مستوى البطالة في بلد زراعى يتنقل كثير من العمال فيه بين العمل المأجور والعمل في ملكية الأسرة ؛ كما أن نقص العمل في الصناعة قد يدفع ببعض سكان الريف الموظفين فيها إلى التعطيل ، ومن ثم يرى هؤلاء العود إلى الأرض حيث يزدحمون حول العمل الزراعى ، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى العيش وتناقص الأجور وإلى ظهور مشكلة اقتصادية يسميها رجال الاقتصاد « البطالة المقنعة concealed unemployment » .

وعلى هذا فإن البطالة ، كما تبين عنها الإحصائيات الرسمية ، تعنى أشياء مختلفة في بلاد مختلفة . وحتى حيث تكون دلالتها واحدة أو متقاربة ، فآثارها وأهميتها متفاوتتان بالنسبة لمختلف البلاد ؛ ففي البلد الذى تعمل نسبة كبيرة من سكانه فى أرض موزعة على ملكيات زراعية صغيرة ، لا تبلغ البطالة المسجلة فيه رسماً إلا نسبة صغيرة ، بينما يكون مستوى البطالة المقنعة مرتفعاً جداً هناك . وكذلك إذا ما أغلق عدد كبير من الحوانيت الصغيرة ، أو إذا أرغم عدد من صغار المزارعين على ترك الزراعة ، أو إذا تناقص عدد الأفراد المشتغلين لحسابهم الخاص مثل حائكى الملابس أو الفنانين المشتغلين ، فإن عدد هؤلاء لن يدخل فى سجل المتعطلين ولا يعتبر زيادة فى عددهم إلا عند ما يصبحون بين عدد المتنافسين فى الحصول على عمل بأجر يومية أو بمرتب . وفوق هذا فإن الإحصائيات الرسمية فى معظم البلاد لا تأخذ فى الاعتبار البطالة بين موظفى الحكومة ، رغم أن أمثال هذا كثير . وهكذا عند ما نتدبر وسيلة لبلوغ العمالة الكاملة لابد من أن نحل فى الاعتبار والتقدير أمثال هؤلاء السابق ذكرهم والذين قد يكون عددهم كبيراً أو صغيراً نسبياً تبعاً للبناء الاقتصادى فى دولة معينة . ولا يقصر مغزى العمالة الكاملة كعنوان كبير لما يرجى تحقيقه من أهداف ، على خفض العدد المسجل للعمال العاطلين إلى أدنى مستوى مستطاع فحسب ، بل يمتد إلى حد الانتفاع الكامل بكل قوى العمل المتاحة للمجتمع ، سواء كان عملاً مأجوراً أم لا ، وإلى الدرجة التى يفضل الفراغ بعدها زيادة العمل من الناحية الاجتماعية وفى النطاق الذى يحدده القانون أو التقاليد لمختلف فئات العمال مثل الأحداث والنساء وغيرهم .

ولا شك في أن التوظيف الكامل يمتد إلى ما وراء هذه الحدود بكثير ، لأن يشمل أيضاً الانتفاع بكل الموارد الأخرى إلى جانب العمل البشرى ؛ فهو يمتد إلى حد الانتفاع التام والطاقة المثلى بالمناجم والمصانع والأرض وغيرها من الموارد الرأسمالية التي يمكن أن تستغل في إنتاج السلع والخدمات . ولا تتحقق العمالة الكاملة بالمعنى الصحيح في بلد يستعمل قدراً كبيراً من العمل البشرى في إنتاج سلع يمكن أن تنتج أحسن وأسرع بواسطة الآلات التي يملكها ويتركها عاطلة في نفس الوقت . وقد يبدو هذا ضرباً من الخيال ، ولكنه هو الحقيقة والواقع الذي كثيراً ما يحدث عند ما تحاول الدولة توفير العمل للعاطلين لأنها تتوسل لذلك عادة بوضعهم في أعمال تستخدم نسبة كبيرة من العمل اليدوى ونسبة صغيرة من الآلات قدر المستطاع ، تحدو الحكومة في ذلك فكرة توظيف أكبر عدد من العمال بنفقات منخفضة نسبياً .

ومع ذلك فإن انطباق فكرة العمالة الكاملة على غير المستغل من المصانع والآلات والمناجم والأرض وغيرها من موارد الإنتاج المادية ، أمر أصعب وأكثرتعقداً من انطباقها على موارد الإنتاج البشرية ؛ فالرجل أو المرأة يعتبر كلاهما صالحاً للعمل طالما كان قادراً على ذلك من الناحية الصحية أو البدنية ، أو للعمل البسيط غير الشاق إذا كان يعاني نقصاً أو ضعفاً في قوته ، في حين أن صلاحية الموارد غير البشرية لا يمكن أن تقاس بهذه الوسيلة . ولنفرض وجود عدد من أفران الصهر عاطلا غير مستغل ، ولنفرض أيضاً أنه قد تقرر زيادة إنتاج الصلب ، ففي هذه الحالة إما أن تستغل ثانية هذه الأفران العاطلة ، وإما أن تنشأ أفران جديدة . فأي وسيلة من هاتين هي الصحيحة التي يجب أن تستخدم ؟ الجواب على هذا السؤال يتوقف على عدة عوامل منها توقع دوام زيادة الطلب هذه على الصلب ، أو اعتبارها زيادة عارضة غير مستديمة . فإذا كان المتوقع هو الحالة الأخيرة فالأرجح أن تستغل الأفران الموجودة فعلاً حتى إذا كانت أقل كفاية من الأنواع الحديثة ؛ ولكن إذا كان من المتوقع أن تكون هذه الزيادة مستديمة ، فقد يكون من الأرجح والأفضل بناء أفران حديثة أكثر كفاية وهدم الأفران القديمة كلها أو بعضها . أما إذا كانت زيادة الطلب ملحّة تتطلب إشباعاً سريعاً ، فأفضل وسيلة لذلك أن تستغل الأفران القديمة في الإنتاج حتى يتم بناء أفران حديثة . وكذلك فإن

أوقات الحرب خاصة تستدعى في الغالب استغلال المصانع القديمة التي لم تكن مستغلة قبل ذلك في الإنتاج ، إذ لا يتسنى في هذا الوقت توفير الموارد اللازمة لبناء مصانع جديدة رغم أنها تكون أعلى كفاية وأكثر إغلالاً .

وكثيراً ما يوجد في المجتمعات القائمة عامل آخر ذو أثر كبير في استخدام أو عدم استخدام الموارد المهمة . فإذا كان لابد من بناء أفران جديدة ، فلا بد كذلك أن يتوقع الشخص أو الشركة التي تتحمل تبعات بناء هذه الأفران أن تسترد تكاليف الإنتاج في غضون فترة معينة من بيع منتجات هذه الأفران ؛ وعلى ذلك لابد أن تكون الأسعار في مستوى يكفل تغطية هذه النفقات في فترة معقولة ، أو لابد على الأقل أن يكون من المتوقع المرجح ارتفاع الأسعار لهذا المستوى طوال فترة كافية لتغطية النفقات الكلية . ولكن هذا ليس ضرورياً بالنسبة للأفران القائمة فعلاً ، إذ يمكن استخدامها طالما كانت الأسعار السائدة تكفل تغطية النفقات المتغيرة ، لا النفقات الكلية . وبناء على ذلك ، وحتى لو كانت الأفران القديمة أقل كفاية من الحديثة ، فقد يكون من الأفضل أحياناً من الناحية المالية وفي ظل الأحوال السائدة أن نعود إلى استغلال الأفران القديمة ، لا أن تقدم على بناء أفران جديدة أكبر كفاية .

يبدو في ضوء ما سبق ذكره مدى الصعوبة التي كثيراً ما تعترض سبيل الحكم على منجم مغلق أو مصنع مهممل بأنه مورد إنتاجي عاطل أم لا . أما إذا لم يكن المورد صالحاً للاستغلال ثانية مهما ازداد الطلب على السلعة التي ينتجها ، فحلى أنه أصبح ولا قيمة له إلا كأقراض . وقد يكون من الصعب جداً أن نتعرف كيف ومتى توجد الظروف التي تبرر العود إلى استغلال الموارد الإنتاجية العاطلة . وقد يقوم أصحاب مثل هذه الموارد بالإففاق عليها وصيانتها قدر المستطاع حرصاً على الاحتفاظ بجزء من قيمتها الرأسمالية إلى جانب قيمتها كأقراض ، حتى لو كانت فرصة العود إلى استغلالها قد تضاءلت . وتتوقف هذه الفرصة على مزيج من العوامل : على مدى التفاوت في الكفاية بين الموارد القديمة والحديثة ، وعلى مدى الزيادة المتوقعة في الطلب وهل هي عارضة أو مستديمة ، وعلى النسبة بين الموارد القديمة والحديثة في الصناعة ، ثم على الأحوال المالية لكل صناعة بذاتها . والحقيقة هي أن الانتقال من الكساد إلى الراجح حيث تكاد تتحقق العمالة الكاملة ، يدفع ، في

الأجل، القصير بكثير من موارد الإنتاج المادية العاطلة إلى العمل ثانية . فإذا ظلت العمالة في مستوى مرتفع فترة طويلة فسوف تحل المصانع الجديدة محل القديمة تدريجاً ؛ أما السرعة التي يتم بها هذا فتتوقف كثيراً على درجة التفاوت في الكفاية أو بعبارة أخرى على معدل التقدم الآلى في وسائل الإنتاج لكل صناعة .

وعلى هذا ففي ضوء هذه الاعتبارات يغدو من المستحيل أن نعرف مجموع المصانع العاطلة في أى بلد ، لنصل بهذا إلى تكوين فكرة عن نسبة الموارد الرأسمالية العاطلة . ومن الميسور أن نعرف كم من مناجم الفحم أو المصانع قد تعطل أثناء فترة معينة ، وكم كانت قيمة إنتاجياتها عندما كانت مستغلة، ولكن ليس من المستطاع معرفة كم منها يكون صالحاً للاستغلال ثانية في حالة وجود عمالة كاملة دون الوقوف على أصول التقدم الآلى وإمكانيات السوق بالنسبة لكل صناعة بذاتها ؛ كما أن ذلك يتوقف مرة أخرى على الزيادة المنتظرة في حجم الطلب على السلع التي تنتجها المصانع المغلقة ، مع العلم بأن هذا في حد ذاته أمر معقد يتوقف بدوره على تذبذب إمكانيات الزيادة في الطلب الأصلي على مختلف السلع وعلى برامج وأساليب تجارة الصادرات .

وقد يقال إن الانسان يمكن أن يهمل أو أن يضعف كأي عامل من عوامل الإنتاج . وهذا صحيح جلي وخاصة فيما يتصل بالمنظمين والفنيين الذين تقدمت بهم السن أو الذين جمد تفكيرهم لدرجة تحول دون أن يتكيفوا وفق التغيرات التي تطرأ على وسائل الإنتاج . وكذلك الحال بالنسبة للعمال الماهرين ، فقد يؤدي ظهور اختراع جديد إلى نقص قيمة عملهم الماهر، أو قد يؤدي إلى هذا تناقص الطلب على السلع التي ينتجونها . وقد يكون عبثاً أن نحاول تدريب شخص على عمل جديد أو على وسائل إنتاج محدثة متى كان غير قابل لذلك في سهولة ويسر أو متى كان قد قارب سن التقاعد . ولا يجوز في مثل هذه الحالة أن يعتبر هذا الشخص عاطلاً، بل الواجب أن يحال إلى التقاعد وأن يمنح معاشاً يكفل له أسباب الحياة . ومع ذلك فإن مثل هذه الحالة يصبح قليلاً نسبياً إذ ما بذلت العناية الكافية للاحتفاظ بمختلف أنواع العمل في أحدث مستوى وكفاية ، ولتدريب العمال الماهرين على عمل جديد إذا ما تعرض عملهم الأصيل لفقدان قيمته تبعاً لتناقص الطلب على السلع التي ينتجونها . وواضح أن التهاون أو الإهمال في توفير هاتين الوسيلتين الحيوتين

يؤدى إلى شىء كثير من الضياع وتناقص الكفاية الإنتاجية . وكثيراً ما تتاح
الفرص الثمينة للمنظمين والعمال والفنيين والميكانيكيين لكي يحتفظوا بكفاياتهم
فى أحدث مستوى عن طريق الاشتراك فى دراسات خاصة تجدد معلوماتهم ،
أو بالعمل فى أحدث المصانع فترة من الوقت . ولا توجد من الناحية العملية احتياجات
أو إجراءات لإعادة تدريب العمال على أعمال بديلة فيما عدا فترات الحروب . ومن
فضل ما جاء فى تقرير « بيفر دج » اقتراحه باتخاذ وسائل شاملة للتدريب والإعداد
الأعمال جديدة كجزء من برنامج الضمان الاجتماعى .

وعلى العموم فإذا كان الواجب يقضى ببيت المصانع وإغلاقها دون محاصرة
أو ندم إذا ما انحطت كفايتها وتناقص إنتاجها ، فلا يجوز مثل هذا مع الإنسان ،
إذ لا يصح إبعاد العامل عن الإنتاج إلا فى آخر درجة من الضعف ونقص الكفاية .
وليس السبب فى ذلك أن الجماعة المنظمة لا تستغنى ، ويجب أن لا تستغنى ، عن
خدمات أى عامل قادر على العمل ، بل لأنه ليس من الخير فى شىء أن يكون الفرد ،
رجلاً أو امرأة ، عاطلاً لا عمل له . وفوق هذا كله فلا شك فى أن هناك ضيراً
وإجحافاً يلحقان بالإنسان الذى اعتاد عملاً منظماً عندما يلقى به فى كم المهمات
كفرد لا فائدة ولا نفع يرجى منه ، بينما هو لا يزال محتفظاً بغير قليل من حيويته
ونشاطه ، وذلك لجرد أن كفايته أو مهارته قد تقلصت وضمرت بسبب تغير تعرض
له الطلب أو وسائل الإنتاج . وإذا كان لا مفر من إبعاد بعض الأفراد عن العمل
وكسب الرزق ، فلا ريب فى أنه من الأفضل ومن الخير أن تقرر لهم معاشات
مناسبة ، وأن لا يتركوا فريسة للجوع والحرمان ؛ ولكن أفضل من هذا أيضاً أن
ندعمهم بالوسائل التى تيسر لهم الاستمرار فى أداء عمل نافع مناسب ، لأنهم بذلك
ينعمون بقسط أوفر من السعادة والصحة ، ولا تسوء معاملاتهم لأولادهم ولن
يجاورونهم ، ويشعرون بأنهم أصغر سناً من الناحيتين العقلية والبدنية . وبديهي
أن تكون الأعمال التى يعهد إليهم بها عندئذ متناسبة مع أعمارهم وكفاياتهم .
ولست أعنى بهذا القول أن أى عمل يفضل حالة التقاعد ، ولكن الذى أريده
هو أن معظم الناس ، طالما كانت لهم بقية من صحة وقوة ، يفضلون عملاً مناسباً
على التقاعد المبكر حتى لو كان مصحوباً بتقرير معاش طيب . ولا ينطوى هذا
القول على الرغبة فى بقاء الناس عبيداً وخداماً للآلات أطول مدة مستطاعة ،

ولكن على الاعتقاد بأن الناس يشعرون لأنفسهم بنصيب أكبر من الاحترام
والسعادة كأعضاء عاملين في المجتمع ، لا كمجرد أعضاء تعولهم الجماعة .

وإذا كان من العسير إيجاد طريقة لقياس البطالة التي تتعرض لها عوامل الإنتاج
في الصناعة، فيلزم أن يكون قياس البطالة في الأرض أصعب وأشدّ عسراً! فالإنسان
يصنع الآلات ويشيد البناء لكي يخدم أغراضه الخاصة ؛ فهي تصنع لأغراض الاستعمال،
لكي توظف . أما الأرض فليست من صنع الإنسان ، إلا هذه التي يكسبها بتجفيف
البحيرات والمستنقعات ، فهي على أقل تقدير من صنع الإنسان فيما يتصل بإصلاحها
وإعدادها للاستغلال . ولم يحدث في أي وقت أن أستغل مجتمع كل رقعة الأرض التي
يملكها ، لأن جزءاً منها لا يصلح لأي استعمال . أما الأرض التي أصلحت وأعدت
للزراعة أو لغيرها من أنواع الاستغلال ثم أهملت فيما بعد ، فهي مماثلة لمصنع مغلق
أو آلة عاطلة . وإذا اشتدت الحاجة أو الطلب على مزيد من الأرض ، فإن العود إلى
استغلال الأرض المهملة أو عدم استغلالها ثانية يتوقف على نفقات إصلاح وإعداد
الأرض التي لم تصلح من قبل للاستغلال . وكذلك تختلف الأرض من نواح أخرى
عن الآلات وأنواع البناء لأن هذه تبلى ، أما الأرض فباقية إلى الأبد ، ولو أنه من
المحتمل جداً أن تفقد كفاءتها الإنتاجية فيما يتصل بالاستغلال الزراعي إذا ما أسيء
استعمالها . ويتوقف القدر الذي يستغله المجتمع من الأرض التي يمكن استغلالها على
عوامل كثيرة منها وسائل الإنتاج الزراعي التي تحدد كثافة الاستغلال ، ومنها عدد
السكان الذين يمكن الانتفاع بهم في الإنتاج الزراعي أكثر من توظيفهم في أي عمل
آخر ، كما يتوقف على تربة الأرض ذاتها ، وعلى الظروف التي تحيط بالتجارة
الخارجية والتي تمل على الدول الأخرى كيفية ومدى استغلال كل منها لأرضها
توخياً لتحقيق فائض من المحاصيل الزراعية ، وغير ذلك . وليس هناك ما يوجب
استغلال رقعة الأرض كلها في أي مجتمع ، سواء في الزراعة أو في غيرها من
الأغراض ، إذ أن كل مجتمع يتوسع في الانتفاع بأرضه، مساحة وكثافة استغلال،
في متنوع فروع الإنتاج إلى الحدود التي يرى أنها المثلى، وذلك في ضوء النظام
الاجتماعي وعدد السكان وإمكانيات الاقتصاد في كل مجتمع . وعلى عكس ذلك
فإن المجتمع لا يخلق من الأصول الأخرى كالآلات والمنازل إلا إذا كان هناك من
يتوقع إمكان الانتفاع بها أو الاستفادة منها. ولهذا فهناك فرض مؤداه أن الآلات

والمنازل سوف تستغل حتى تبلى أو حتى تترك عاطلة بدافع من التقدم الهندسى فى البناء أو التقدم الآلى فى الصناعة .

وفى مواجهة هذه الصعوبات التى تقوم فى سبيل قياس البطالة بالنسبة لموارد الإنتاج غير البشرية ، فإن أصلح شئ لجميع الأغراض وأقربه إلى الحقيقة هو أن تقاس البطالة فى المجتمع بمقياس البطالة فى موارد الإنتاج البشرية . ولا بد عندئذ من أن يتضمن هذا المقياس الموارد البشرية غير المستغلة إطلاقاً وغير المستغلة إلى طاقتها المثلى ، كما يجب أن يأخذ فى الاعتبار العمل المتقطع غير المستمر إلى جانب النقص فى وقت العمل العادى . وقد يؤدى نقص الإنتاج بنسبة ١٠٪ مثلاً فى صناعة معينة إلى زيادة فى حجم البطالة بنفس النسبة تقريباً ؛ بينما فى صناعات أخرى يوزع نقص الإنتاج على ساعات العمل بحيث يبقى عدد العمال كما هو . وتعمل بعض الصناعات كصناعة القطن مثلاً وفق نظام العمل القصير « short-time system » بحيث تغلق المصانع أياً ما معلومة فى الأسبوع ، أو تغلق أسبوعاً خلال عدد معلوم من أسابيع العمل إذا ما تناقص الطلب على السلع التى تنتجها . وحتى فى هذه الحالة فمن المرجح أن يزداد عدد المتعطلين أو حجم البطالة لأن بعض المصانع سوف تتوقف عن العمل كلياً ؛ ولكن الغالب أن يتعرض العمل الأسبوعى لنقص يقابله نقص فى مجموع الأجور . هذا وقد يؤدى نقص الطلب فى صناعات أخرى إلى إغلاق مصانع كثيرة ومؤسسات كبيرة ، أو إلى نقص عدد الآلات العاملة بحيث تتعطل كل القوة العاملة أو جزء كبير منها . هذا بينما نجد غير هذه من الصناعات ، كصناعة ترميم السفن مثلاً تتطلب العمل متقطعاً فى فترات متفاوتة عندما ما يتناقص حجم الإنتاج فيها . وتبين الإحصائيات فى مختلف الدول عن أنواع البطالة بطرق مختلفة . والعادة أن لا تأخذ هذه الإحصائيات فى الاعتبار إلا البطالة التى تستمر أكثر من يومين أو ثلاثة فى الأسبوع الواحد . وفى بريطانيا يخصى عادة فى الأحوال العادية عدد العمال العاطلين فى يوم معين من كل شهر ، بحيث يكون سوء الأحوال الجوية فى هذا اليوم عاملاً على زيادة عدد العاطلين بنسبة كبيرة فى صناعة البناء ؛ وكذلك فإن عدد العاطلين فى صناعة النسيج فى فترات الكساد يتأثر لدرجة كبيرة بزيادة أو نقصاً بعدد المصانع التى يتفق أن تكون مفتوحة أو مغلقة فى هذا الأسبوع المعين .

وتغطي الاحصائيات البريطانية جزءاً من العمالة المتقنة ولو أنها لا تعني بها مباشرة ولهذا فهي لا تحسبها كلها . ومن الحقيقة التي لا شك فيها أن الفرق بين مستويات البطالة التي تسجل رسمياً في أوقات الكساد والرواج ينقص بدرجة كبيرة عن الفرق الحقيقي بين مجموع البطالة في الفترتين ، وذلك لأن جزءاً كبيراً من البطالة المتقنة يكون بمنجاة عن الإحصاء في فترات الكساد . وكذلك لا تدخل في الحساب في أوقات الرواج زيادة ساعات العمل التي لا معدى عنها إذا مادب النشاط في الطلب . هذا وقد تظل زيادة ساعات العمل مستمرة لدرجة كبيرة في بعض الصناعات حتى عند ما تعاني غيرها بطالة متسعة المدى ؛ ويرجع السبب في ذلك إما إلى ندرة في العمال الذين يملكون المهارة اللازمة ، وإما لنقص في عدد الآلات المتخصصة أو للصعوبة الحقيقية ، أو الوهمية ، في إمكان تحول عمال آخرين إلى هذه الصناعة من صناعات أخرى .

وخلاصة كل ماسبق من أدلة هو أنه رغم ما يشوب الإحصائيات المسجلة من نقص كمقاييس للبطالة والتعطّل الجزئي الذي يحقق بموارد الإنتاج ، فإننا لا نملك إلا أن نتبعها ونسير على هديها إذ لا يوجد شيء آخر يفضلها في هذه الناحية ، وعلينا أن نذكر دائماً أن هذه الإحصائيات قلما تعني أو تفيد في تقدير البطالة التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي . وهناك لاشك أرقام تقيس البطالة بين العمال الزراعيين ، ولكنها عادة دون المستوى الصحيح حتى لو كان الإنتاج الزراعي أخذاً في الانكماش بالنسبة لتحويل العمال الزراعيين إلى البحث عن أعمال أخرى . وفوق هذا فإن المزارع وأسرته في أوقات الكساد يقعون تحت طائل البطالة المتقنة ، ولذلك فهم يعانون انخفاضاً في مستوى العيش ، ولكنهم لا يفقدون العمل إلا إذا اضطروا لمبارحة الأرض التي يعملون فيها ؛ فقد تنخفض أسعار منتجاتهم أو ينقص حجم العمل المادي في أحيان كثيرة ، ولكن لا محل للكلام عن البطالة هنا بالمعنى المعروف لها . ومثل المزارع ينطبق على التاجر الصغير الذي يعاني فقسان عملائه ، فإنه يظل متمسكاً بمكانه قدر ما يستطيع ؛ والنتيجة أنه يكون قد فقد عمله فعلاً دون أن تبدو أية زيادة في حجم البطالة . وهذا هو ما يجري أيضاً بالنسبة للمحترفين والاختصاصيين الذين يعملون مقابل أجور يتقاضونها من عملائهم . ومثل هذا أيضاً ما يتعرض له المنظمون والمديرون والموظفون الثابتون في كثير من الأعمال ، إذ يظل كل منهم محتفظاً

بوظيفته عند ما يسود الكساد الصناعة ، ولكن دون أن يكون له ما يعمل حقيقة .

ومن الواضح أن النظم الاقتصادية السليمة تعمل على تجنب مثل هذه الأنواع من الخسارة والضياع كما تعمل على تجنب البطالة المنظورة تماماً . فالعمل أو التوظيف ليس في حد ذاته الهدف الأخير ، إنما هو وسيلة لإنتاج سلع نافعة أو خدمات نافعة . والعمل في حد ذاته أيضاً ظاهرة تجلب السرور ونشاط يذكى الروح لا للفنان والمهاوى فحسب ، بل لكل فرد له من الوعي والإدراك ما يجعله يتقن ويعنى بكل عمل يستحق أن يعمل ؛ ولكن هذا لا يكفي لأن يجعل من العمل هدفاً أخيراً ، كما أن أغلب أنواع العمل لا يمكن أن تكون لها هذه الصفة دواماً ، لأن الرجال الذين يعملون فيها يوماً إثر يوم وسنة بعد سنة ، لا يستطيعون أن يتركوها في الفترات حيث يشعرون بعدم الرغبة في مزاوتها . ولهذا يجب اعتبار معظم أنواع العمل وسيلة لا غاية ، بصرف النظر عما ينطوى عليه العمل ذاته من شعور بالرضى من ناحيتي نفعه وتجويده . ويستنتج مما ذكر أن هدف الجماعة من تنظيم العمل وأحوال التوظيف يجب أن يتمثل في إنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات النافعة بأقل نفقة من الموارد الإنتاجية . ولا جدال في أن هناك حدوداً مشروعة لا يصح تجاوزها في متابعة هذا الهدف والسعى إلى تحقيقه . فهناك تفضيل المجتمع لمزيد من الفراغ على مزيد من الإنتاج المادي ؛ وهناك العمل الشاق الممل والعمل غير الصحي ، والعمل المهين الخلل بالكرامة وأمثال هذه الأعمال التي لا تليق بالدولة عن منعها ومكافئتها بكل وسيلة وحيثما كان هذا مستطاعاً . وتهدف الدول التي تسن قوانين للعمل في المصانع ، إلى الحد من أنواع العمل غير الصحي مقابل الخطورة بنقص يتعرض له الإنتاج من جراء ذلك ، مع ملاحظة أن تحسن ظروف العمل من الناحية الصحية لا تسفر في الغالب عن نقص ، بل عن زيادة في الإنتاج وفي الرفاهية الإنسانية . ولا توجد حتى اليوم مقاييس لمشقة العمل وما يترتب عليها من ملل وسأم ، كالمقاييس التي تبين غير الصحي من ظروف العمل ، ولهذا فقد منح العمال حق الاحتجاج على ظروف العمل الباعثة للسأم والملل أو الخلة بالكرامة . ولكن هذه الوسيلة كانت في الغالب غير فعالة وعديمة الأثر ، لأن معظم العمال الذين لا معين لهم يدفعون إلى أشد الأعمال مشقة ومهانة ، بل وكثيراً ما يغري الأجر المرتفع ، حتى غير المحتاجين من العمال ، بقبول أعمال مهينة مخلة

بالكرامة الإنسانية يجب أن تستأصل . ولقد عهد إلى موظفين إخصائيين بمهمة تخفيف مشقة العمل وما يورثه من سأم ؛ وقد توصلوا فعلا إلى عمل شئ في هذه الناحية ، كما أثبتوا أن مثل هذه الظروف من شأنها أن تؤدي إلى تناقص الكفاية الإنتاجية في الأجل الطويل . ومن المرجح أن كل تقدم في علم النفس الصناعي سوف يؤدي إلى مزيد من الإجراءات التي تقضي على الوسائل الشائنة في العمل أو التي تلهب الأعصاب وتضعفها ؛ ولكن هذا لن يكون إلا إذا أتيح لعلم النفس الصناعي أن يتقدم ويكتمل كعلم لا كوسيلة أو خدمة للمتفعين في ظل الأحوال السائدة . وإذا كانت العمالة هي وسيلة الإنتاج في نظام اقتصادي سليم ، فإن الإنتاج نفسه لا يصح اعتباره غاية نهائية مطلقة بصرف النظر عن الآثار السيئة التي يخلفها في المنتجين بديننا وروحنا . ويمكن في نطاق هذه الحدود أن نعالج التوظيف كوسيلة للإنتاج ؛ وعلى هذا يجب أن نضمن موضوع «العمالة الكاملة» ، كأحد أهداف السياسة العامة ، مهمة توظيف كل موارد العمل المتاحة بالطرق التي تؤكد الحصول على أكبر غلة مستطاعة لكل وحدة في النشاط الإنتاجي إذ ليس معنى العمالة الكاملة حشد العمال الموجودين كما يتفق في فروع العمل المختلفة ، ولكن وضع كل منهم في مكانه الصحيح وبالنسبة وبالوضع الصحيحين لموارد الإنتاج غير البشرية .

وهنا يبدو سؤال غاية في الأهمية وهو : كيف يتسنى وضع العمال في مكانهم الصحيح وبالنسبة الصحيحة لموارد الإنتاج غير البشرية ؟ وهل يكفي لذلك أن تتخذ الدولة الخطوات التي تكفل وجود العمل بدرجة كافية ، وأن تعهد بعد ذلك إلى عوامل العرض والطلب على بعض أنواع العمل المعينة بفرز العمال الصالحين ووضع كل منهم في مكانه الصحيح ؟ أو هل من اللازم أن تخطوا بعد من ذلك وأن تسلك في التنظيم السبل التي تكفل وجود كل عمل بالنسبة الصحيحة بحيث يتسنى للعمال أن يشقوا طريقهم إلى أكثر الأعمال ملاءمة لهم ؟ أما إذا لقي الحل الأول قبولا ، فإن دور الدولة يكون في الغالب دورا تقديرا تسكلم المشروعات العامة التي تقوم بها توخيا لسد الفجوات التي تتخلف عن المشروعات الخاصة ؛ أما إذا وقع الاختيار على الحل الثاني فإن مسئولية الدولة تصبح أكثر تعقيدا وأبعد مدى ؛ وربما ، استدعى الأمر ، أن تمتد سلطة الدولة إلى حدود النظم الاشتراكية أو الجماعية . فأى الحلين يجب أن نختار ؟

الفصل الثاني

العمالة الكاملة والدورة الاقتصادية

يجب أن تكون العمالة الكاملة الغرض الرئيسي الذي تهدف إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية بعد الحرب ! لقد حذّر اللورد « كينز » وأتباعه هذا المبدأ إذ قالوا إن الاحتفاظ بمستوى مرتفع للعمالة يجب أن تكون له الصدارة بين متنوع الأهداف الجماعية ، وأن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق الحكومة بصفتها المشرفة الأولى على شؤون الرفاهية الاجتماعية ؛ أما اليوم فقد اعتنق هذا المبدأ معظم الاقتصاديين المحدثين . ولا شك في أن هذا المبدأ يمثل تحولا تاما عن الأفكار التي سادت قبل ذلك ، والتي بشرت بالقوانين الطبيعية الأزلية بين زمرة كتاب المذهب الفردي والحرية الاقتصادية ، الذين ما انفكت تعاليمهم تردد أن الواجب يقضى في ظل النظام التنافسي أن يترك مستوى العمالة لكي تحدده العوامل الاقتصادية الحرة ، وأنه سوف توجد فرص العمل كافية للجميع ، طالما لا يوجد هناك من يطالب بأجر أكثر مما يستحق ، وأن تدخل الحكومة لخلق عمالة عن طريق المشروعات العامة سوف يكون ضرره أكبر نفعه ، وسوف يحد كل من يستحق على عمله أجرا ، أو كل قادر على العمل والإنتاج ، من يشتري منه سلعته أو يستأجر عمله . ولهذا فقد خيل لهؤلاء الكتاب أن تعطل أي فرد عن العمل إنما يرجع على الأرجح إلى اعتبارات شخصية خاطئة أو إلى نقص أو عيب يجعله غير صالح للعمل . وكان من المعترف به أنه ، حتى مع تحقيق العمالة الكاملة في ظل سيادة القوانين الطبيعية ، لا بد من وجود قدر محدود من « البطالة الاحتكاكية » ووجود عدد غير كبير بدون عمل في فترة الانتقال من صناعة إلى أخرى ، أو وجود بطالة تعزى إلى انهيار بعض الصناعات أو إلى إفقار بعض المناطق ثم إلى الوقت الذي يقتضيه انتقال العمال من صناعة إلى غيرها ، أو الهجرة إلى مناطق أخرى سعيا وراء العمل . ولقد كان من المعترف به أيضاً أن هذا النوع الأخير من البطالة الاحتكاكية قد يكون بالغ الأثر بالنسبة لبعض الأفراد الذين يجدون

لسوء حظهم البالغ ، أن مهارتهم في الصناعة قد أصبحت ولا قيمة لها إزاء التقدم الفني في وسائل الإنتاج^(١) . أما ما لم يعترف به هؤلاء قط ، فهو إمكان وجود وضع يسود النظام الاقتصادي كله ، يكون فيه عدد الراغبين في العمل أكبر من فرص العمل الموجودة ، وقالوا إنه إذا وجد هذا الوضع أو تحقق هذا الاحتمال ، فإن أسباب ذلك ترجع إلى إصرار بعض العمال على المطالبة بأجور تربي على الأجور التي يستحقونها ؛ ولهذا اعتبروا الاتحادات العالية كهيئات ضارة بالصالح الجماعي لأنها شجعت العمال وحرضتهم على المطالبة بأجور مرتفعة بدون وجه حق ، وهو ما تنشأ عنه البطالة في ظل القوانين الاقتصادية الطبيعية .

ولقد كان كل هذا يدور لا شك حول نظام يقوم على التنافس ، وأنه لا محل له في ظل الاحتكار ؛ فأرباب الأعمال الذين يتنافسون فيما بينهم ، يود كل منهم أن يبيع من منتجاته أكبر قدر مستطاع وبأى سعر يغطي نفقات الإنتاج ، ولذلك فهم يتنافسون في زيادة توظيف العمال ليزيد حجم الإنتاج بالقدر الذي يجلب أكبر ربح . وفي ظل هذا التنافس بين المنتجين وبعضهم وبين العمال وبعضهم ، سوف تستقر الأجور عند المستويات التي تبيح توظيف العمال الراغبين في العمل بحيث لا يبقى بعد هذا إلا قدر يسير من البطالة الاحتكارية كما سبق القول . ولكن الوضع لا يكون كذلك في أحوال الاحتكار ، لأن المحتكر وقد تخلص من منافسيه ، يستطيع أن يحدد حجم الإنتاج أو مستوى الأسعار الذي يحقق له أكبر ربح ممكن وتبعاً فقد يكون من صالح المحتكر أن يبقى الإنتاج في مستوى أدنى من المستوى الذي يبلغه في ظل التنافس ، ولهذا فإن المحتكر عندئذ يطلب من العمال عدداً أقل مما يمكن توظيفه في حالة التنافس . وعلى هذا فقد اعتبرت الاتحادات العمالية كنوع خاص من الاحتكار يعمل على رفع أسعار العمل فوق مستواها الطبيعي ، ويعمل تبعاً على تناقص العرض .

وإذا لم يتم اعتراض على أن البطالة في صناعة معينة يمكن أن تنشأ عن الاحتكار إلا أن هذا لا ينهض دليلاً على أن هذا المبدأ عام شامل لصرح الإنتاج كله مذ كان من الواضح أن الاحتكار شذوذ أو استثناء ، وأن التنافس هو القاعدة العامة .

(١) أنظر كتاب «أصول الاقتصاد السياسي» لريكاردو ، الفصل التاسع عشر لتقف على نوع من الإدراك المبكر لهذه الحقيقة .

هذا ويؤدي توظيف المحتررين لعدد أقل من العمال في الصناعات الخاضعة لنفوذهم إلى زيادة عدد المتنافسين على العمل في الصناعات الأخرى؛ ولا يقتصر أثر الاحتكار على ترك هذا العدد الفائض من العمال بدون عمل فحسب، بل ويعمل على خفض مستويات الأجور في الصناعات المتنافسة بحيث تستوعب عدداً أكبر من العمال. ولا شك عندئذ في أن يمتنع العمال بالفقر والغرم ويطفرون بالمحتكرين بالثراء، ولكن ليس في هذا ما يدعو إلى تضخم حجم البطالة طالما كان العمال راغبين في العمل بالأجور التي يحددها التنافس الحر، أو لا يطالبون بأجور أعلى من التي تتيح لهم جميعاً فرص العمل. ولقد اعتبر الكتاب الذي يعتقدون هذا الرأي، أن الاحتكار شرط يجب مكافئته والقضاء عليه بالوسائل القانونية المشروعة وعن طريق الدولة توخياً للإبقاء على أوضاع التنافس؛ ومع ذلك فإنهم اعتبروه استثناء من قاعدة عامة قائمة هي التنافس، واعتقدوا أنها قاعدة صالحة يمكن الاعتماد عليها في معظم الأحوال وبالنسبة لأغلبية الصناعات ومختلف أنواع العمل.

ولقد كانت السياسة التي اتبعت واشتهرت في أمريكا لمكافحة الاحتكار وليدة هذا التفكير، وكانت موجبة ضد كل فرد أو هيئة تحتكر صناعة أو عملية وتحصل بسبب ذلك على أرباح غير مشروعة بوسائل الضغط المتاحة لها على المستهلكين. ولكن هذه السياسة لم تكن أبداً سياسة ناجحة، إذ اتضح في كثير من الأحوال أنها غير كافية عملياً للقضاء على الاحتكار إلا بالاستعانة بوسائل اعتبرت تدخلاً غير مشروع أو مخللاً بالحرية التي تتمتع بها المشروعات الاقتصادية العادية. ولقد أبان المحتكرون من الناحية العملية عن مقدرة كبيرة في تفادي كل الإجراءات التي اتخذت لتحديد سلطتهم أو تنقص من أرباحهم مستغلين في ذلك الثغرات الكثيرة التي تركها القانون خشية الإضرار بحرية المشروعات الأخرى غير الاحتكارية.

وهناك شيء واحد أبانت عنه تجارب مكافحة الاحتكار، هو أن الاحتكار ليس مسألة يبت فيها بهذه الوسيلة وهي: هل يبقى الاحتكار أو ينعقد، ولكنها مسألة درجات متفاوتة من أنواع الاحتكار. فالمشروعات ليست احتكارية بحت أو تنافسية محض، ولكن العادة أن يغلب فيها أحد العنصرين. وكان من النادر حقاً أن يستطيع المحتكر السيطرة ١٠٠٪ على إنتاج سلعة معينة؛ وحتى لو استطاع ذلك، لما تيسر له التخلص التام من منافسة سلع أخرى تصلح بدائل للسلعة التي

ينتجها ولو بدرجة محدوده . ولقد أصبحت دلالة الاحتكار هي سيطرة أى شخص معنوى أو غير معنوى على جزء كبير من صناعة معينة لدرجة تجعله فى مركز ممتاز يمكنه من أن يؤثر فى حجم الإنتاج الكلى لهذه الصناعة أو فى أسعار السلع التى تنتجها . ولقد ثبت كذلك أن كل شخص يستطيع ذلك فهو يستطيع تبعاً أن يؤثر فى حجم العمالة فى هذه الصناعة ، وأن الاحتكار فى هذا الوضع لم يكن شيئاً استثنائياً قاصراً على بضع صناعات ، بل شيئاً ممتدامتسع المدى ، لا يشمل العمليات المعينة المحددة التى يسيطر عليها المحتكر فحسب ، بل ويشمل كل الصناعات التى تحتاج إلى منتجات هذه العمليات المحتكرة ؛ وعليه فإن احتكار صناعة الصلب أو البترول سوف يؤثر فى كل الصناعات التى تستعمل الصلب أو البترول ، كما يؤثر احتكار المطاط فى كل الصناعات التى تستعمله ، كما أن احتكار أية مادة غذائية أولية يؤثر فى كل الصناعات التى تعد هذه المادة الغذائية للاستهلاك . هذا ولا شك فى أن آثار الاحتكار هذه سوف تلحق الإنتاج فى مدارجه المختلفة حتى تصل السلعة إلى المستهلك الأخير .

ولقد انقضت فترة طويلة قبل أن يدرك معظم الاقتصاديين أن الاحتكار فى هذا المدى الفسيح ذو أثر غير مباشر فى الطلب على العمل بين مختلف الصناعات ، فكما اتسع نطاق الاحتكار كلما تعذر على المتعطلين بسببه أن يجدوا عملاً آخر فى الصناعات التى ما زال التنافس يسودها ، وكما انخفض تبعاً مستوى الأجور الذى يبيع تشغيلهم جميعاً . وكان من الواضح أن التوظيف لا بد وأن يصل إلى نقطة لا تستطيع عندها الصناعات الأخرى أن تستوعب كل الراغبين فى العمل مهما انخفضت مستويات الأجور^(١) . وعلى هذا فقد انهار هذا التذليل المنطوق الجميل على أن البطالة الجبرية لا توجد حقيقة ، فيما عدا البطالة الاحتكارية ، عندما تبين أن الاحتكار هو السائد الغالب لدرجة ملحوظة فى معظم الصناعات ، وأن التنافس هو الشذوذ لا القاعدة . ولقد اضطرب أنصار المذهب الحر لهذه النتيجة وأفرغتهم وأخذوا يكافحونها فى عزم وقوة إذ تحققوا أن هذا سوف يفتح الباب على مصراعيه لتدخل

(١) وسبب هذا أنه حتى لو كان الطلب على سلع هذه الصناعات مرناً جداً فى البداية ، فإن هذه المرونة سوف تقل تدريجاً بزيادة عدد العمال المشتغلين ، حتى تصل إلى نقطة تحول دون توظيف مزيد من العمال مهما انخفضت الأجور .

الدولة كما سيطيع باعتقادهم في أن كل منتج في ظل القوانين الاقتصادية الطبيعية يستطيع أن يحصل على الجزاء الذي يستحقه .

ولكن المقاومة لم تجدر شيئاً إزاء هذه الحقيقة التي أخذت تسطع وتنجلى عند ما بدأ بعض الاقتصاديين (وخاصة الكاتب الأمريكي تشمبرلين) يكشف عن نوع من الاحتكار أخذ في الزيادة حتى في الصناعات التي تبدو وكأنها احتفظت بسمياتها التنافسية الهامة . ولقد صاغ « تشمبرلين » عبارة « التنافس الاحتكاري » لكي يصف ما يحدث في مثل هذه الحالات . ولنفرض أن هناك عدداً من الشركات التي تتنافس في إنتاج السيارات أو المكائن الكهربائية مثلاً ، فالذي يحدث هو أن كل شركة لاتعنى بإنتاج سلعتها بسعر تنافسي بالنسبة لجودة الصنف فحسب ، بل وتعنى كذلك بأن تبدو منتجاتها مختلفة عن منتجات غيرها من المصانع الأخرى ، لكي تحظى بمزيد من تفضيل المستهلكين وإقبالهم على شرائها . وهم يسعون لتحقيق هذا بواسطة الإعلان عن سلعتهم وبطريقة اللف والحزم التي تبدو فيها السلعة وبغير ذلك من وسائل البيع وحياله ، أو عن طريق البائعين المتجولين وتجميع خليط منهم لهذا الغرض . ولا شك في أن كل هذا الطرق التي تهدف إلى تمييز السلعة تزيد من النفقات وتعطل التدرج في الإنتاج النمطي ؛ وعلى هذا فإن التنافس بين المصانع من شأنه أن يعمل على رفع الأسعار لا على خفضها ، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى نقص المبيعات ويؤثر تبعاً على البطالة أثراً عكسياً .

والواقع أن هذين النوعين من الاحتكار — الاحتكار في شكله العادي وفي شكل المنافسة الاحتكارية — يشملان جزءاً بالغ الكبر من حيز الصناعة الحديثة بطريق مباشرة أو غير مباشرة . ويكثر الاحتكار المباشر غالباً في تجارة المواد الأولية أو نصف المصنوعة مثل الصلب ، ومنها ينتشر أثره إلى عمليات الإنتاج الأخرى عاملاً على رفع الأسعار ونقص الإنتاج على طول الخط . وكذلك تغلب المنافسة الاحتكارية في أسواق السلع الاستهلاكية تامة الصنع وفي صناعة الآلات ، كما أنها ذات أثر كبير على نفقات البيع وعلى التوزيع .

ومن العبث في مواجهة هذا النظام القائم لحد بعيد على الاحتكارات التي ليس أيها احتكاراً كاملاً ، ولكن كلا منها رغم هذا قوى ناصجة لدرجة لا شك في تأثيرها على الإنتاج والتوزيع ؛ من العبث أن ندافع أو نتمسك بأن مثل هذه الصورة

التقليدية تتفق ونظاما اقتصاديا يتخذ من التنافس وسيلة لتوظيف كل الموارد الإنتاجية الراهنة ولإعطاء كل من عوامل الإنتاج جزاءه الاقتصادي المناسب ، لأن مثل هذا النظام خلو من كل ما يماثل الحقيقة أو ما يحدث في واقع الحياة ، إذ الحقيقة الواقعة الجلية لكل ذى عين أن الموارد الإنتاجية المتاحة لا توظف كلها بأية حال ، وأن البطالة القائمة لا يمكن أن تعتبر مهارة كنتيجة للاحتكاك الناشئ عن الانتقال من صناعة إلى أخرى ، أو حتى الناشئ عن تغير وسائل الإنتاج والتقدم الآلى الذى تتعرض له الصناعة . ولا شك فى أن قدراً من البطالة يرجع إلى هذه الأسباب ، ولكن هناك عوامل أخرى أشد وأقوى تدفع مجموع العمالة إلى دون المستوى اللازم للارتفاع بالموارد الإنتاجية القائمة ، وتحول دون رفع مستوى العيش إلى أعلى مستوى يتفق والتقدم الآلى الكبير فى وسائل الإنتاج .

ولا جدال فى أن الاقتصاديين جميعاً ، رغم اختلاف آرائهم ، متفقون على وجود ضياع ونقص فى استخدام الموارد الإنتاجية ، ولكن هذه الخسارة ، كما يقولون بحق ، قد يتسع نطاقها فى بعض الأحيان وقد يضيق فى أحيان أخرى ؛ فهناك شئ يسمونه « الدورة التجارية » يعمل على تذبذب النشاط الاقتصادى بما يشبه أحوال المد والجزر ، وإن لم يكن تذبذباً منتظماً بالحركات بالدرجة التى تحدث بها هاتان الظاهرتان ، إلا أنه رغم ذلك على شئ من الانتظام يكفى للدلالة على وجود أسباب معينة فعالة لمثل هذه الحركات التى تتناوب النشاط الاقتصادى زيادة ونقصاً والتي يمكن اقتفاء أثرها طوال القرن التاسع عشر ، بل وخلال القرن الثامن عشر أيضاً ، ولو أنه من الطبيعى أن يتعذر الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة كلما حاولنا أن نتبع هذه الآثار فى حقب أعمق وأبعد فى أغوار التاريخ ، إذ ليس لدينا إحصائيات عن البطالة فيما قبل سنة ١٨٥٠ ؛ وحتى هذه الإحصائيات الموجودة عن النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فإنها غير مكتملة لحد بعيد ، ولكن هناك أرقاماً إحصائية لإنتاج بعض أنواع السلع لفترات أطول ، كما توجد أرقام عن متوسط اتجاهات الأسعار لعدد كبير من مختلف السلع . ونخلص من هذا كله بوجود حقائق إحصائية كافية للكشف عن حركات ارتفاع وانخفاض تعرض لها النشاط الاقتصادى فى مجموعه فى بريطانيا منذ بضعة قرون ، وكذلك فى بلاد صناعية أخرى بقدر ماتسمح به الإحصائيات الموجودة . ولقد يتفاوت طول الدورات المختلفة

بين سبع واثنتي عشرة سنة تقريباً ، كما أن الحروب قد تعكس اتجاه الدورة بين
بين حين وآخر ، إلا أن وجود هذه الحركات وتعاقبها أمر لا ريب فيه ولا يحتمل
شكاً حتى إذا لم توجد إحصائيات قط ، لأنه يمكن القول مما تسجل الصحافة ومن
مصادر أخرى كثيرة ، أن هذه السنة عموماً كانت سنة طيبة وأن تلك كانت سنة
ضنك وضيق ، بحيث يتسنى تخطيط صورة لتقلبات النشاط الاقتصادي دون حاجة
إلى الاستعانة بالأرقام الإحصائية .

ولا يعارض أنصار المذهب الحر في أن الدورة التجارية كثيراً ما عملت على
تعطيل الميل الذي ينطوى عليه هذا النظام لتحقيق توظيف كل الموارد الإنتاجية
المتاحة بالأجر أو بالثمن المناسب للخدمات المختلفة التي تقدمها للإنتاج . وتمسكاً
بصحة اعتقادهم في فائدة هذا النظام وما ينطوى عليه من خير ، فإنهم يحاولون أن
يردوا الدورة التجارية إلى بعض عوامل خارجية أو عوامل خاصة معاكسة تدفع هذا
النظام للانحراف عن إطاره الطبيعي . ولقد حاول بعض الكتاب أن يفسر
النشاط والتراخي اللذين يتعرض لهما النظام الاقتصادي بوجود أسباب نفسية تتمثل
في الأخطاء التي منشؤها تعاقب التفاؤل والتشاؤم على نفوس رجال الأعمال .
وحاول آخرون أن يرجعوا سبب الدورة إلى التفاوت في المحصولات الزراعية التي
تؤثر على أوضاع المنتجين الزراعيين ومنهم ينتقل أثرها إلى المنتجين في الصناعة .
ولكن أغلب الرأي هو أن الدورة التجارية ظاهرة نقدية تعزى في أساسها إلى
إشراف غير مكتمل أو رقابة غير حازمة على عرض النقود . فالنقود في كل نظام
اقتصادي ناضج أداة ضرورية لتوفير قدر من السهولة في تبادل السلع والخدمات
يزيد بكثير عما ييسره نظام المقايضة أو مبادلة سلع بسلع أخرى بدون واسطة ،
لأن النقود تحظى بقبول عام ؛ فالذي يملك نقوداً يستطيع أن يستبدلها بأي أنواع
السلع والخدمات الموجودة في الأسواق . ولكن رغم هذه السهولة ، فإن للنقود
عبئاً كبيراً يتمثل في أن السياسة النقدية التي تدبر عرض النقود ، تستطيع أن تزيد
أو تنقص من كميتها مما يخل بأوضاع النظام الاقتصادي ، فتنشأ عن ذلك أزمات
اقتصادية وتضخم في حجم البطالة .

وتبدو النقود وفق هذا الإيضاح كشيء غريب لا صلة له بالصفات أو
المميزات الخاصة بالنظام الاقتصادي الذي لا يخرج في أساسه عن تبادل سلع أو

خدمات حقيقية مادية بأمثالها ، وكأن النقود لم توجد إلا لتسهيل عمليات التبادل الحقيقية! ولكن النقود هي تؤدي وظيفتها هذه قد يفلت قيادها لسبب من الأسباب وتسلك سلوكاً خاصاً بها يؤدي إلى كثير من المتاعب والاضطراب الاقتصادي. هذا ويعزو بعض الاقتصاديين هذا السلوك الشاذ إلى تقدم النظام المصرفي : إلى قدرة المصارف على خلق النقود من لا شيء وذلك بطبع الأوراق المصرفية أو بخلق الودائع المصرفية التي يمكن السحب عليها بشيكات . ولكن الواقع هو أن آثار النقود الضارة قد عرفها العالم قبل تقدم النظام المصرفي بفترة طويلة وعند ما كانت غالبية النقود ما زالت تسك من المعادن كالذهب والفضة وكانت لها قيمة حقيقية مادية واستعمالات أخرى غير استعمالها كواسطة للتبادل . فإذا كانت النقود هي العامل المسئول عن الاضطراب الذي يتعرض له النظام الاقتصادي ، فإن وزر ذلك لا يقع كله على الوسائل المصرفية وحدها في العالم الحديث ، ولكنه يقع كذلك على أنواع النقود المعدنية التي يعتقد كثيرون أنها ، بالنسبة لقيمتها الذاتية، تفضل النقود الورقية والمصرفية التي تخلقها المصارف . ولم يكن تدفق الذهب والفضة على أوروبا من الدنيا الجديدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر أقل أثراً على النظام الاقتصادي من اكتمال نظام النقد الورقي في عهد الثورة الصناعية ، أو قل أثراً من استخدام نظام الشيكات والودائع أثناء القرن التاسع عشر .

والواقع أن قيمة النقود لا تعرف الاستقرار أصلاً ، إذ لو كانت تسك من المعادن النفيسة ، فإن عرض هذا المعادن يتغير باكتشاف مناجم جديدة وبتغير الوسائل الفنية في الصناعات الاستخراجية ، وفي هذا ما يغير من قيمة النقود ؛ أما إذا كانت النقود في شكل ورقي أو ودائع مصرفية فإنها كذلك لا تكون ثابتة القيمة لأن الشروط القانونية التي تبيح خلق هذه النقود عرضة للتغير بين فترة وأخرى . وهكذا تتغير تبعاً للظروف التي تراها المصارف مناسبة لخلق كميات من هذه النقود وإطلاقها ، أو لإعدامها بعد خلقها . والمفروض أن يكون للنقود المصرفية نوع من الغطاء في شكل رصيد من المعدن النفيس يحتفظ به النظام المصرفي أو تحتفظ به الدولة ، ولكن كمية الأوراق المصرفية أو الودائع التي يمكن خلقها بالنسبة لاحتياطي معلوم من المعدن النفيس تتفاوت بتفاوت القانون أو التقاليد المصرفية بين فترة وأخرى ومكان وآخر . وهكذا تتغير فعلاً كمية الودائع المصرفية التي يمكن

خلقها على أساس احتياطي معلوم من العملة الإلزامية بما في ذلك النقود الورقية . وكذلك تتفاوت عادات الأفراد في استعمال النقود ، كما أن سرعة تداولها قد تزداد لدرجة كبيرة في بعض الظروف وقد تتناقص في ظروف أخرى ؛ وتبعا لزيادة أو لنقص سرعة التداول ، تزداد أو تقل الخدمات التي تؤديها النقود في إنجاز عمليات التبادل للسلع والخدمات .

ولماذا تعتبر كمية النقود أو سرعة تداولها عنصرا هاما بالنسبة لأثر النقود في النشاط الاقتصادي ؟ ذلك لأنهما تؤثران في أسعار السلع والخدمات ، وأن الأسعار بدورها تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي وحجم التوظيف . أما كيف يؤثر عرض النقود في الأسعار فأمر ليس من السهل بيانه إلا في خطوطه العريضة أو في عمومياته ؛ ورغم ذلك فهو أمر واقع لا شك فيه لأن زيادة ملحوظة في عرض النقود تؤدي في معظم الأحوال إلى ارتفاع أسعار كثير من أنواع السلع والخدمات ، إن لم يكن ارتفاع أسعارها جميعا . فإذا ازدادت دخول الأفراد فإنهم لا يترددون في دفع أسعار أعلى مما كانوا يدفعون قبل ذلك . وإذا ازداد عرض النقود بسرعة أكبر من التي يزداد بها عرض السلع ، فإن سعر كل وحدة من السلع والخدمات سوف يميل إلى الارتفاع ، إلا إذا كان السعر محددًا بالقانون أو بالتعاقد . أما نسبة ارتفاع الأسعار فأمر آخر ، إذ لا يمكن القول بأن زيادة مقدارها ٥ ٪ في عرض النقود سوف تسفر عن زيادة مماثلة في متوسط الأسعار ، حتي ولو كان عرض السلع والخدمات سوف يبقى على حاله ، مع العلم بأن هذا لا يحدث قط من الناحية العملية . وهناك عوامل أخرى كثيرة متداخلة متشعبة تحول دون القطع في مثل هذا الموضوع ؛ فقد تزداد أو تقل سرعة التداول ، وفي هذا ما يؤثر ، كما سبق القول ، على مقدار العمل الذي تؤديه وحدة من النقود في فترة معينة ، وما يؤثر بالتالي على الأسعار . وفوق هذا فإن سرعة تداول السلع والخدمات ذاتها قد تزيد أو تنقص ، أو تزيد أو تنقص الأيدي التي تتداولها حتي تصل إلى المستهلك ؛ وكل تغير في أحوال تداول السلع أو تداول النقود يؤثر على مستويات الأسعار ^١ .

ورغم ذلك فإن الواقع على وجه التوكيد أنه متى كانت زيادة عرض النقود أسرع من الزيادة في عرض السلع والخدمات ، فإن الأسعار تبين عن ميل للارتفاع ؛ ولكن ليس حتما أن يوجد هذا الميل متى كان عرض السلع والخدمات يزداد بنفس

السرعة في زيادة عرض النقود . وقد يحدث هذا إذا كانت هناك موارد إنتاجية كبيرة عاطلة تيسر استغلالها في زيادة عرض القوة الشرائية . ولكن الواقع من الناحية العملية أن الأسعار سوف ترتفع حتى في هذه الحالة ، لأن الأسعار في أوقات نفسي البطالة تنخفض إلى مستوى أدنى ، فيتميز المنتجون فرصة زيادة الدخول لرفع أسعار منتجاتهم . وكذلك يسرع العمال الذين خفضت أجورهم في فترة الكساد إلى المطالبة بزيادتها بمجرد أن يزداد حجم التوظيف ؛ وتعني زيادة الأجور عادة ، وفي الأجل القصير خصوصا ، زيادة في نفقات الإنتاج تؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار . وعلى هذا فإن الأسعار عادة ترتفع حتى لو كان عرض السلع والخدمات يزيد بنفس السرعة في زيادة عرض النقود . ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب على النقود لتمويل عمليات التبادل المتزايدة بأسعار أعلى من ذي قبل .

ويقال أحيانا إنه وإن كان عرض السلع والخدمات يميل إلى الزيادة كلما زاد عرض النقود ، فإن الأسعار سوف تميل إلى الارتفاع بعد الحد الذي توظف فيه كل الموارد الإنتاجية المتاحة ، لأن الاحتياطي من قوة العمل المتعطلة وغيرها من موارد الإنتاج ستكون في مجموعها أقل كفاية من الموارد الموظفة فعلا . وعلى ذلك ترتفع نفقات الإنتاج كلما زاد توظيف هذه الموارد الأقل كفاية . ولكن هناك ميل آخر يواجه هذا الميل ، فكثير من المشروعات الإنتاجية التي كانت تنتج فعلا ، ولكنها لم تصل إلى كفايتها المثلث إلا بعد زيادة عرض القوة الشرائية ، سوف تنخفض نفقات إنتاجها إذ يتسنى لها العمل بكامل طاقتها . وقد يكون هذا عاملا كبيرا الأهمية في المشروعات الكبيرة التي تحمل نسبة كبيرة من النفقات الثابتة التي لا تتأثر كثيرا بحجم الإنتاج السائر ؛ فإذا كانت هذه المشروعات تعمل بكل كفايتها فإن هذه النفقات الثابتة سوف توزع على إنتاج أكبر حجما ، وهكذا يقل نصيب الوحدة من هذه النفقات . ومن الصحيح كذلك أن النفقات سوف تأخذ في الزيادة مرة أخرى إذ تجاوز المشروع حده الأمثل في الإنتاج ، إذ لكل مشروع طاقة مثلى تبلغ عندها نفقات الإنتاج أدنى نقطة تأخذ بعدها ثانية في الارتفاع تبعا لزيادة أجور أوقات العمل الإضافية ولتكليف الآلات بمواجهة واجبات تزيد عن طاقتها . هذا سبب لثغرات النفقات المتغيرة يختلف تماما عن

التغيرات التي تتعرض لها الأجور النقدية السابق ذكرها .

والخلاصة عموما هي أنه متى كان مستوى الإنتاج في مجموعه منخفضا بحيث تكون هناك موارد إنتاجية عاطلة أو غير مستغلة بكل طاقتها ، فإن مستوى النفقات الحقيقية بالنسبة للوحدة (معبرا عنها بكميات العمل وموارد الإنتاج الأخرى التي تستنفد في إنتاجها) يميل للانخفاض فترة كلما زاد حجم الإنتاج ، ولا تأخذ النفقات في الارتفاع ثانية إلا بعد أن يتم توظيف كل الموارد الإنتاجية الأكثر كفاية . وعكس هذا فإن متوسط النفقات النقدية يأخذ في الزيادة من النقطة التي تأخذ عندها الأجور في الارتفاع تحت ضغط مطالبة العمال ، كما تأخذ الأسعار في الارتفاع تحت إلحاح المنتجين في المطالبة بمقابل نقدي مناسب لسلعهم . وليس حتما أن تتوافق حركات نفقات الإنتاج الحقيقية مع حركات نفقات الإنتاج الحدية وهي نفقات الإنتاج لأقل كفاية بين المنتجين الذين يستطيعون أن يحتفظوا بمراكزهم في السوق . وإذا ما مكنت زيادة الطلب من أن يزيد بعض المنتجين حجم إنتاجهم بنفقات متناقصة بينما يتعذر هذا على غيرهم إلا بنفقات متزايدة ؛ ومتى كانت زيادة إنتاج الفريقين ضرورية لمواجهة زيادة الطلب في السوق بأسعار مجزية لهؤلاء الذين ينتجون بأكثر نفقة ، فإن الأسعار تميل عندئذ في مجموعها للارتفاع إلى المستوى الذي يتناسب مع أكبر النفقات ، وتكون النتيجة أن لا يؤدي انخفاض التكاليف في بعض المشروعات إلى انخفاض الأسعار ، بل إلى حصول هذه المشروعات على أرباح قدرية

وتتوقف النتيجة الأخيرة لكل هذه القوى المتعارضة على الظروف والأحوال السائدة ؛ فإذا كان في استطاعة المنتجين الذين ينتجون بتكاليف متناقصة أن يواجهوا وحدهم كل الطلب في السوق ، فإن الأسعار لا ترتفع لتناسب ارتفاع النفقات في المشروعات الحدية ، ولهذا يتعذر على هذه المشروعات أن تزيد من حجم إنتاجها . وهكذا نجد أن ما قد يحدث سوف يتوقف على أحوال العرض في أية فترة معينة وفي أي مكان معين ، بحيث لا يمكن القطع بنتيجة مطلقة عامة في جميع الأحوال والظروف .

ومن الثابت أن زيادة القوة الشرائية المتداولة سوف تؤثر بدرجات مختلفة على مختلف أنواع السلع والخدمات ، لأن الأفراد وقد حصلوا على مزيد من القوة الشرائية ، يختصون أنواعا معينة من السلع بمزيد من الإنفاق وفق رغبة كل منهم .

وبما أن مرونة الطلب تتفاوت بالنسبة لمختلف السلع ، فإن زيادة القوة الشرائية سوف تكوّن في بعض الصناعات أقوى أثراً منها في صناعات أخرى ، بينما توجد صناعات لا تكاد تتأثر بزيادة القوة الشرائية . وفوق هذا فإن النفقات في مختلف الصناعات تتأثر كذلك بدرجات متفاوتة في مواجهة زيادة مطردة في الطلب ، إذ تستطيع بعض الصناعات التي تملك موارد كبيرة غير مستغلة أن تزيد من إنتاجها بسهولة وسرعة أكثر من غيرها ؛ وهناك صناعات سوف تواجه تناقص النفقات ، بينما تواجه صناعات أخرى نفقات متزايدة . وهكذا فإن الأسعار سوف لا تتأثر وتتحرّك بنسبة واحدة لكل أنواع السلع والخدمات ، بل إن الأسعار سوف تتحرّك حركات مختلفة ؛ وحتى الحركات التي تكون في اتجاه واحد ، فإنها سوف تختلف في سرعتها وفي مداها . وكذلك لا يجوز أن ننسى أن الزيادة في عرض القوة الشرائية سوف تحدث في الطلب آثار كبيرة التفاوت بالنسبة للطريقة التي يتوزع بها مجموع الطلب على مختلف الأفراد . فإذا كانت الزيادة في القوة الشرائية من نصيب الطبقات الفقيرة المدقعة ، فإنها سوف تنفق بطريقة مغايرة تماماً لهذه التي قد تنفق بها إذا كانت من نصيب طبقات أخرى ؛ أما إذا اتجهت هذه الزيادة إلى الطبقة الغنية في المجتمع ، فإن أثرها على الطلب يكون مختلفاً عن أثرها السابق . وعلى ذلك فإن تأثير الأسعار سوف يتفاوت وفقاً لأثر زيادة النقود على هيكل الطلب ، وتبعاً لأثر زيادة الطلب على كل من النفقات الحقيقية والنقدية .

إذاً لا مرأى في القول بأنه قبل تحقيق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية القائمة ، فإن أسعار بعض السلع والخدمات سوف ترتفع مما يبعث زيادة في الطلب على النقود حتى يتسنى بيع وشراء سلع أكثر بأسعار أعلى في المتوسط . فإذما أمكن تغطية هذا الطلب ، فإن هذا في الغالب يؤدي إلى ارتفاع جديد في الأسعار ، ومن ثم إلى زيادة أخرى في الطلب على النقود ، وهكذا في حلقات متتابعة لا تنتهي . هذه هي الظاهرة التي تعرف بالتضخم ، هذه الظاهرة التي يخشاها كثيرون من رجال الاقتصاد لدرجة أنهم لا يبيحون زيادة عرض النقود مهما كانت الظروف والأسباب . وهم يقولون بأن كمية النقود يجب أن تكون ثابتة ثباتاً مطلقاً ، فلا تتغير إلا بالكمية التي يحتملها تغير عدد السكان ؛ ويجب ، على أية حال ، أن تكون كمية النقود ثابتة بالنسبة لكل فرد .

والجلى الواضح هنا أنه متى كانت كل الموارد الإنتاجية قد وظفت توظيفاً كاملاً بحيث لا تؤدي أية زيادة في عرض النقود إلى توظيف موارد إنتاجية إضافية فلا خير عندئذ ولا مبرر لزيادة حجم النقود ، لأن كل زيادة في عرض النقود سوف تعمل على ارتفاع الأسعار دون أن تزيد من الثروة الحقيقية المنتجة . ولا يستنتج من هذا أن لا فائدة من إصدار كميات إضافية من النقود في أوقات توجد فيها موارد إنتاجية عاطلة على استعداد لأن تدخل نطاق الإنتاج ؛ ولكن الاقتصاديين الذين يفرغهم التضخم ينصحون بأن النهج الصحيح في مثل هذه الأحوال هو أن يبقى عرض النقود ثابتاً ، وأن نتريث ونتنظر حتى تنخفض الأسعار للدرجة التي تتيح توظيف جميع الموارد الإنتاجية عند مستوى أدنى للأسعار ، إذ تكفى ، كما يقولون بحق ، أية كمية من النقود لاستبدال أية كمية من السلع والخدمات متى كانت الأسعار في مستوياتها الصحيحة . أما من الناحية العملية ، فهذا لن يحدث قط ، لأن أغلبية رجال الأعمال ، بدلاً من أن يخفضوا أسعار سلعهم إلى المستويات المرموقة ، فإنهم يقدمون على فصل العمال وتخفيض حجم الإنتاج توخياً لبقاء الأسعار في مستويات عالية ؛ هذا فضلاً عن وجود سلع كثيرة أسعارها ثابتة بقوة القانون أو بعقود طويلة الأجل فلا يتسنى تخفيضها في الأجل القصير . وحينئذ فإن عدم زيادة عرض النقود طلباً لتوظيف الموارد العاطلة سوف لا يؤدي إلى انخفاض عام في مستويات الأسعار يمكن لعودة هذه الموارد إلى الإنتاج ، ولكنه يؤدي إلى زيادة الكساد واستمراره وإلى اضطراب بعيد المدى في الأسعار النسبية لمختلف أنواع السلع والخدمات . وعندئذ سوف يتحسن مركز كل فريق يستطيع أن يحتفظ لسلعه بأسعار مرتفعة ، وكذلك مركز كل من هم في حصانة من انخفاض الأسعار بعقود طويلة الأجل يملكونها ، بينما تسوء أحوال غير هذين الفريقين ، وتبقى البطالة كما هي .

ولا يبقى صحيحاً من اعتراض أصحاب نظرية تثبيت حجم النقود إلا قولهم بانعدام أى مبرر لزيادة عرض النقود بعد بلوغ درجة العمالة الكاملة ، لأن مثل هذه الزيادة لا تؤدي إلى توظيف موارد عاطلة . ومع ذلك فليس من المستطاع أن يترك الموضوع في هذه الحدود ، لأن خطر التضخم الذي يشير إليه هؤلاء الكتاب

خطر حقيقى ، إذ من الصحيح أن كل زيادة فى إصدار النقود تهدف إلى توزيع موارد إضافية فى الإنتاج قد تميل لخلق زيادة فى الطلب على النقود لتمويل عمليات التبادل بأسعار أعلى . ويبلغ هذا الخطر أقصاه عند ما يتضاءل حجم الموارد الإنتاجية العاطلة للحد الذى لا يبقى عند عاطلا إلا الموارد الأدنى كفاية من هذه التى استوعبها حجم الإنتاج ، لأن استغلال تلك الموارد يعنى زيادة فى نفقات الإنتاج الحقيقية .

ولا نفعل عند هذه النقطة أن نلفت النظر بصفة خاصة إلى هذه القاعدة الاقتصادية الأولية ، وهى أن الأسعار فى ظل النظام السائد تتحدد بنفقات المشروعات الحدية ، بمعنى أن سعر أية سلعة يميل لأن يتحدد بحيث يكون مجزياً للوحدات الإنتاجية التى تنتج بأعلى مستوى من النفقات . وهذه القاعدة من الناحية العملية عرضة للكثير من التفسير والتكيف ، ولكنها عموماً صحيحة ؛ فالمنتجون الأكثر كفاية يحصلون فى الغالب على ربح خاص من بيع منتجاتهم بأسعار تتحدد بنفقات الإنتاج فى المشروعات المنافسة الأقل كفاية والتى توجد حاجة لمنتجاتها لمواجهة الطلب الكلى فى السوق . والغالب أن لا تتوقف هذه المشروعات بسبب المنافسة بينها وبين أضرابها الأكثر كفاية منها ، إذ قلما توجد مساواة تامة فى مستويات الكفاية ، لأن كل صناعة تقوم على مشروعات متفاوتة الكفاية ؛ وطالما كان إنتاج المشروعات الأكثر كفاية لا يكفى لتغطية الطلب فى الأسواق ، فإن المشروعات الأقل كفاية لا تستطيع أن تظل فى السوق فحسب ، بل وتساعد ، عن طريق رفع الأسعار ، فى حصول منافساتها على أرباح طائلة . وكثير من المشروعات الكبيرة التى تستطيع أن تقضى على منافسيها بسهولة وتستولى على الصناعة كلها ، تحجم عن ذلك وتفضل أن تبقى على المشروعات المنافسة إذ قد يفرض اختفاء هذه المشروعات إلى زيادة الضغط عليها لتخفيض أسعارها إلى مستوى يتناسب مع انخفاض مستوى نفقات إنتاجها .

وكما تم توزيع موارد إنتاجية عاطلة كلما كان هناك ميل ، كما عرفنا سابقاً ، لتناقص الكفاية عند الحد ، أو بعبارة أخرى لزيادة النفقات الحقيقية ؛ ويعتبر هذا عاملاً أساسياً على ارتفاع الأسعار كلما وظفت موارد إنتاجية إضافية ؛ وتبعاً لذلك انبعث التساؤل عما إذا كان من الأفضل ترك جزء كبير من الموارد الإنتاجية

الأقل كفاية عاطلا ، وذلك تفاديا لهذه الظاهرة أو للحد منها على أقل تقدير ؛ أو بعبارة أخرى فإن بعض الاقتصاديين يرى أن وجود البطالة في مستوى متوسط الارتفاع شيء مرغوب فيه للاحتفاظ بالأسعار في مستويات منخفضة . وقد تصلح وجهة النظر هذه لحد ما تفسيرا لإباحة ظاهرة نفشي البطالة التي تميز بها كثير من التفكير الاقتصادي في نطاق الرأسمالية الحرة . ولت هذا كل شيء ، لأن ثمن القوة العاملة هو ضمن الأثمان التي تؤدي البطالة إلى إمكان الاحتفاظ بها في مستويات منخفضة الأمر الذي يحرص عليه الاقتصاديون ورجال الأعمال على حد سواء . ولقد سمعت كثيرين من رجال الأعمال يدللون على أن وجود احتياطي مناسب من العمل — أو عمال عاطلين — ضروري للبقاء على النظام في المصانع ولكبح جماح الاتحادات العمالية .

ومن الاقتصاديين من يسوق التدليل في شكل آخر . فقد عرفنا أنه كلما ازداد حجم العمالة كلما اشتدت مطالبة العمال برفع الأجور حتى تغدو قوة عاملة على ارتفاع الأسعار . وهنا يتساءل رجال الاقتصاد عما يكون لمحو البطالة أو لتناقصها بدرجة كبيرة حتى يزول خطرهما ، من آثار على المساومة في الأجور ؟ فإذا عرف كل عامل أنه يستطيع الحصول بسهولة على عمل آخر ، وعرف كل منظم أنه لا يستطيع الحصول على عمال إضافيين إلا باجتذابهم من منظمين آخرين ، أليس في هذا ما يدفع الأجور إلى ارتفاع حاد يقضي رأسا إلى حالة تضخم ؟ وتؤيد التجارب التي مر بها العالم هذا التدليل فيما يتصل بندرة العمل ، إذ من المعلوم أنه لو تركت الحرية لرجال الأعمال لكي يجتذب كل منهم عمال الآخر بعرض أجور أعلى ، لأزداد حجم الدخول النقدية للطبقة العاملة أثناء الحرب الماضية زيادة كبيرة عما كان عليه فعلا . ولا شك في أن وسائل الحظر الشديد التي فرضت على انتقال العمال إلى جانب الحظر الذي فرض على تصرفات رجال الأعمال في هذه الناحية قد حالت دون وجود حالة تضخم حادة خطيرة .

ومن الجلي أن الحيلولة دون مثل هذه الحالة أمر ضروري في وقت الحرب ، لأنه من أهم الأشياء في ظروف الحرب ، الحد ما أمكن من الاستهلاك المدني حتى يتوفر للاستهلاك العسكري أكبر قدر مستطاع من الإنتاج الأهلي الذي يجب أن لا يؤخذ منه للحاجة المدنية إلا أصغر نسبة تكفي لتغطية الضروريات . ولكن هل يكون

من غير المرغوب فيه أثناء السلام لو أن العمال ، تبعا لزيادة طلب العمل على عرضه ، تمكنوا من استرداد بعض ما فقدوه على حساب طبقات أخرى ؟ قد يبدو هذا شيئا لا بأس به من نواح عدة ، رغم الصعوبات التي تعترضه . فهناك أولا ارتفاع نفقات المعيشة وما يصحبه من سوء الأثر على الذين يعتمدون على دخل ثابت صغير مثل صغار الملاك وأرباب المعاشات والذين يمنحون الإعانات الثابتة . ولا شك في أن الحكومة تستطيع بطريق التشريع أن ترفع مبالغ المعاشات والإعانات التي تدفعها للمستحقين والمتنفعين بمشروعات التأمين الاجتماعي ، ولكن تبقى بعد هذا آلاف من الناس ممن يعتمدون في حياتهم على معاشات خاصة أو على إعانات الكبر أو على الفوائد التي يتقاضونها عن مدخرات صغيرة ، وغيرهم الذين يحصلون على دخول ثابتة من مؤسسات البر والإحسان وغير هؤلاء . لقد واجهت هذه الطبقات الخراب التام في كثير من بلاد أوروبا أثناء التضخم الذي حاق بها بعد الحرب العالمية الأولى ، دون أن تكون الأحوال الاجتماعية مرضية أو متسمة بالعدالة .

والصعوبة الثانية هي أن التضخم لا يفيد العمال أو أصحاب الدخل المكتسبة فحسب ، ولكن يفيد منه أيضاً رجال الأعمال ، لأن حالة التضخم حالة يستطيع فيها كل منتج أو صاحب مصنع أن يعتمد على إمكان بيع أى شيء ينتجه بسعر مرتفع ، وبهذا يزداد حجم الأرباح ، بحيث يرتفع نصيب رجال الأعمال والعمال من مجموع الدخل الأهل على حساب أنصبة أصحاب الدخل الأخرى . أما بالنسبة للعمال فإن جزءا من زيادة مجموع الدخل سوف يتمثل في أجور تدفع لهؤلاء الذين كانوا عاطلين من قبل ، بينما يمثل الجزء الآخر زيادة في دخول الذين كانوا موظفين . أما بالنسبة لرجال الأعمال فإن الجزء الأكبر من حجم الأرباح سوف يكون من نصيب أصحاب عوامل الإنتاج الأكثر كفاية . فإذا كانت تقابات العمال قوية فعالة ، فإن نصيب العمل من الدخل الأهل على الأرجح سوف يزداد على حساب نصيب الرأسمال في مجموعه . ولكن هذا ليس شيئا موكدا ؛ أما الشيء الثابت الواقع فهو أن نصيب الربح ، باعتباره شيئا غير الفائدة (وغير الربح في الأجل القصير) سوف يزداد كثيرا . أما في الأجل الطويل فإن الوضع يتغير لاشك عندما يكون المجتمع قد ألف الظروف الجديدة في حياته . ولكن قد يكون الأجل

الطويل ، فترة زمنية بالغة الطول ، ولقد كان اللورد « كينز » حكيما حقا عندما قال ؛ في الأجل الطويل قد نكون جميعا أمواتا !

ولا شك في أن ما ذكر في الفقرات السابقة ينطوى على افتراض تحقيق حالة التوظيف الكامل وفق ما جاء في هذه الفقرات وفي ظل نظام المشروعات الفردية ، وأن كل فريق من المشتركين في الإنتاج تركت له حريته كاملة في السعى وراء ما ينبغي الحصول عليه ؛ كما كان الفرض كذلك أن الأسعار تتحدد وفق التفاعل الحريين العرض والطلب . ومن الواضح أنه يستحيل الوصول إلى هذه النتائج دون وجود هذه الفروض . ففي نظام اقتصادي اشتراكي مثلا لا يمكن أن نصل إلى مثل هذه النتائج ، لأن الأسعار والدخول في مثل هذا النظام تتحدد وتقرر وفق المبدأ العام وهو رعاية المصلحة العامة أو الجماعية ؛ وفي مثل هذا النظام لا يمكن أن تؤدي زيادة في عرض النقود إلى ارتفاع الأسعار أو إلى المطالبة برفع الأجور ، كلما زاد إنتاج السلع والخدمات تبعا لزيادة عرض النقود . ومن الواضح أن كل الأدلة والبراهين التي ذكرت قبل هذا مباشرة لا تنطبق هنا ، لأنه متى كانت الدولة تملك الوسائل اللازمة لزيادة حجم العمالة كمجرد أن تأمر بتوظيف العمل في مختلف أنواع الإنتاج ، فلا حاجة بها لأن تلجأ إلى زيادة عرض النقود كوسيلة لزيادة حجم العمالة . وفي هذه الحالة فإن زيادة عرض النقود قد تأتي بعد ، لا قبل ، القرارات التي تتخذ خاصة بالنشاط الإنتاجي ، وعندئذ يزداد عرض النقود بالكمية اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية التي تقرر من قبل . وفي هذه الحالة يصبح دور النقود ثانويا ، بينما يكون دورا أوليا أساسيا لزيادة النشاط الإنتاجي في نظام رأسمالي يقوم على الربح . وكذلك يصبح الإشراف على السياسة النقدية أسهل نسبيا ، لأنه يتبع قرارات محددة في نطاق الإنتاج لا يتجاوزها . وعندئذ قد تعود النقود إلى وظيفتها الأصلية كواسطة تسهل عمليات التبادل ، دون أن يكون لها أثر في تحديد حجم الإنتاج أو حجم العمالة .

وعلى أية حال فإن المجال الآن ليس مخصصا لبحث النظام الاشتراكي ، ولكن للكشف عما يترتب على تحقيق العمالة الكاملة في نظام المشروعات الرأسمالية الفردية ؛ أما الذي يترتب على ذلك في نظام اشتراكي مكتمل ، فهو جلي ظاهر فيا يحدث في روسيا ؛ وعلينا فيما بعد أن نبحث ما يحدث في ظل نظام يقوم على العنصرين :

على المشروع الفردى . واشروع الجماعى متجاورين قد استحوذ كل منهما على جزء كبير من نطاق الإنتاج . أما الذى ذكر حتى الآن فهو ينطبق على نظام اقتصادى كالذى وجد فى بريطانيا سنة ١٩٣٩ ، بحيث يشغل المشروع الجماعى جزءا صغيرا بينما يكون النصيب الأوفر من حجم الإنتاج للمشروع الفردى الرأسمالى .

وقد يبدو أننى كنت أثناء كل هذا الحديث أتجنب الموضوع الأساسى الذى أقصد إليه الآن فوراً : هل هم على حق هؤلاء الذين يقولون بأن تواتر تفشى البطالة يرجع إلى الدورة التجارية التى ترجع بدورها إلى اضطراب العامل النقدى فى حياتنا الاقتصادية ؟ أو هل للدورة التجارية أسباب أخرى ؟ لا أريد أن أضيع وقتنا فى مناقشة الاعتبارات التى تعزو الدورة التجارية إلى التقلبات التى تتعرض لها المحاصيل الزراعية ، ولا النظريات النفسية البحت التى ناقشت هذه الدورة بطرق مختلفة . ويكفى أن أقول فى هذا الصدد أن لا أحد اليوم يلقى أى اعتبار لتفسير الدورة التجارية بتقلبات الحصاد ، كما أنه وإن كان من المتفق عليه أن تقلبات الثقة فى الأعمال ، تجارية وصناعية ، ذات أثر قوى على حجم التوظيف ، إلا أنه من المغالاة كذلك القول بأن هذه التقلبات التى تتعرض لها ثقة رجال الأعمال ، لا ترجع ذاتها إلى أسباب أخرى ، أو أن الأحوال النفسية فى دنيا الأعمال تتجاوب دون ماوعى أو رشاد وفقاً لأخطاء رتيبة منتظمة فى حالتى التفاؤل والتشاؤم ! إنه من الأرجح والأقرب إلى الصواب أن نقول بأن هذا التعاقب والتواتر هو انعكاس لتغيرات حقيقية فى توقع الربح والاعتبارات التى تحيط به ، وإنها قد تمتد ، كما يحدث كثيراً ، إلى وراء ما تبرره الأحوال والظروف لمسافات بعيدة ؛ فضلاً عن أن ميل رجال الأعمال لأن يغالوا فى تقدير العوامل الحقيقية المادية التى تدفع إلى الرخاء أو إلى الكساد ، هو فى حد ذاته عامل قوى على زيادة حدة التقلبات الاقتصادية وبلوغها درجة لم تكن لتصل إليها لولا هذا العامل الخاص .

ولكن ليس فى هذا ما يجعل عوامل الرخاء والكساد عوامل نفسية بحت ، لأنه يدل على أن رجال الأعمال تزداد حركاتهم ونشاطهم كلما كاد النظام الاقتصادى أن يبارح دور رخاء إلى دور كساد ، أو دور كساد إلى دور رخاء . ومن الحق الذى لا شك فيه أن الأسباب الحقيقية لمتعاقب المد والجزر على النشاط الاقتصادى تؤثر على مستوى العمالة إذ تترجم فى نفوس رجال الأعمال إلى قرارات مثل :

هل ينتجون أولاً ينتجون ، هل يستخدمون أو يفصلون عمالاً ، هل يزيدون أو ينقصون من حجم السلع المخزونة ؟ ومن الصحيح أيضاً أن رجال المصارف في مقدمة الذين يؤثر تفاؤلهم أو تشاؤمهم — دون أن يكون هذا السبب — على مدى الدورة الاقتصادية وحدتها ، إذ على قراراتهم يتوقف عرض النقود ، وإمكان حصول رجال الأعمال عليها . وعند هذا الحد تتداخل النظريات النفسية والنقدية لتفسير الدورة التجارية وتحتلط ببعضها . و بعد ذلك يصح القول بأن العامل الإيجابي لما يطرأ على الحياة الاقتصادية من نشاط أو فتور هو مدى تأثير رجال المصارف بأحوال التفاؤل والتشاؤم التي تتبادل نفوسهم ، ولو أن بعث الكساد وإثارة عوامله أسهل بكثير على رجال المصارف من إيقافه والقضاء عليه كما سنرى بعد . ولكن الغالب في هذا الصدد أن رجال المصارف وهم يضعون ويحددون السياسة النقدية لا يتأثرون عادة بعوامل التفاؤل والتشاؤم إلا بقدر أقل بكثير من تأثيرهم وإيمانهم القوى ببعض القواعد أو المبادئ الاقتصادية المعينة ؛ فكثيرون منهم يدينون بولاء عميق وثقة كبيرة للمبادئ الاقتصادية الكلاسيكية ، وهؤلاء يعملون بقدر ما يستطيعون وفق النظريات النقدية الكلاسيكية ، التي تقول بأن المهمة الأولى للصيرفي تتمثل قبل كل شيء آخر في رعاية رصيد الذهب والمحافظة عليه ؛ وإن لم يكن هذا مستطاعاً ، فعلى الصيرفي أن يحافظ على استقرار أسعار الصرف بين النقد الأهلي ونقود الدول الأخرى التي تملك أرصدة ذهبية كبيرة . ولهذا فكل ما من شأنه أن يهدد الاستقرار بين أسعار الصرف يبعث في نفوسهم رعباً وفزعاً لا يدانيه الفزع مما قد يهدد استقرار أحوال العمالة أو الإنتاج ، ولذلك فهم يعملون على الحد من عرض النقود والائتمان ، حتى إذا ما أسفر هذا عن انتشار البطالة وبعث الضنك والضيق في المجتمع ، فإنهم يزعمون للعالم بأن كل شيء سوف يعود إلى حالة مرضية بمجرد أن تنخفض الدخول والأسعار إلى المستويات التي تتناسب مع مستوى عرض النقود الذي تمليه ضرورة الإبقاء على استقرار أسعار الصرف . فإذا أخفق تصرفهم وخاب فآلهم فإنهم لا يحجمون عن رد أحوال الكساد هذه إلى غيرهم ، وخاصة إلى نقابات العمال لرفضها الموافقة على تخفيض الأجور للمستوى اللازم .

والواقع أن المصارف لم تستطع في الوقت الحاضر أن تطبق هذه المبادئ بكل

ما فيها من قوة وغرم مالى . (وبهذه المناسبة نذكر أن الغرم يقع فى الغالب على غيرها ، لأن المصارف عادة لا تعجز عن الاحتفاظ بمستوى أرباحها ، كيفما كانت الأحوال) . ولقد اضطرت المصارف إلى تغيير وتحوير أعمالها ونظمها إذ أصبحت غير أهل لمواجهة نتائج السياسة المالية الكلاسيكية تحت ضغط الرأى العام وضغط الحكومات ؛ ولكن المريب جداً أن تكون قد غيرت من المبادئ التى تعتقها ، فالظاهر أن غالبية المصارف ما زالت ترى هذه المبادئ ، حتى وإن كانت غير قادرة اليوم على أن توليها نظرات التجربة والاعتبار التى كانت تحتضنها بها من قبل . وسوف نراها عند انتهاء هذه الحرب تعاود محاولتها لدفع العالم مرة أخرى إلى مآزق نظام الذهب كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ . وعلينا أن نرقب أمريكا خاصة ، لأن « المشروع الأبيض White Plan » الذى وضعته وزارة المالية الأمريكية فى أوائل سنة ١٩٤٣ يعبر فى جلاء عن الرغبة فى العود إلى نفس المحاولة .

ويجب قبل أن نفتتح بأن الدورة التجارية ظاهرة قسدية بحت ، مصدرها الاضطراب الأزلئ فى قيمة النقود تبعاً للنظم التى تتحكم فى عرضها اليوم ، أن نأخذ فى الاعتبار إيضاحاً بديلاً لا يصح إغفاله بنفس السهولة التى أغفلنا بها غيره . ولقد عزى هذا الإيضاح فى بريطانيا إلى ج . ا . هوبسون ، ولو أنه فى الحقيقة يرجع إلى فترة سابقة ليتصل باسم « كارل ماركس » . وكان رأى « هوبسون » ، باختصار ، أن تعاقب فترات الكساد يرجع إلى سوء توزيع الدخل مما ينشأ عنه قصور فى الاستهلاك يؤدى إلى تناقص الإنتاج والعمالة . ولقد دلل « هوبسون » على أن الطبقات الفقيرة فى المجتمع تنفق معظم دخلها على سلع الاستهلاك والخدمات ، على عكس الطبقات الغنية التى تدخر جزءاً كبيراً من دخلها يزيدها يدخر الفقراء ؛ ومن مدخرات الأغنياء تنشأ الموارد التى تتمثل فى استثمارات جديدة ، أو بعبارة أخرى فى إنتاج سلع الإنتاج التى تختلف عن السلع والخدمات المعدة للاستهلاك المباشر . ولكن سلع الإنتاج ولو أنها نافعة تدر ربحاً من استخدامها ، إلا أن ذلك يتوقف على وجود سوق لسلع الاستهلاك التى تنتجها ، لأن الاستهلاك هو الغاية النهائية الأخيرة لكل أنواع الإنتاج ؛ ولكن الطلب على سلع الاستهلاك يتوقف مبدئياً على حجم القوة الشرائية التى تملكها الطبقات الفقيرة ، مع ملاحظة أن زيادة القوة الشرائية فى أيدي

الأغنياء ذات أثر تافه في زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، لأن الأغنياء يدخرون الجزء الأكبر من كل كمية إضافية من النقود تصل إلى أيديهم . فإذا كان التفاوت بين الدخل كبيراً ، فإن هذا يعمل على نقص الطلب على سلع الاستهلاك . وعلى ذلك فإذا ما زاد استثمار الأغنياء في صنع سلع الإنتاج توخياً لإنتاج مزيد من سلع الاستهلاك ، فإن هذه الزيادة في حجم الاستهلاك سوف تؤدي إلى تخمة السوق بهذه السلع ووجود وفرة فيها ؛ هذا فضلاً عن أن أدوات الإنتاج الجديدة، وهي أكبر كفاية من أضرابها القدامى، سوف تعمل على انخفاض الأسعار كي تجد هذه السلع سوقاً جديدة في مواجهة طلب محدود . وبهذا تُدفع أدوات الإنتاج القديمة إلى خارج نطاق الإنتاج، مما يسفر عن إفلاس مشروعات عديدة وتوقفها عن العمل ويزج بكثير من العمال إلى البطالة . وكذلك فإن أدوات الإنتاج الجديدة سوف تستخدم عدداً من العمال يقل عن العدد الذي كانت تستخدمه الآلات القديمة بالنسبة لكل وحدة من الإنتاج ، ولهذا فإنها لاحتياج إلى توظيف كل العمال المتعطلين . وعندئذ سرعان ما يدب الخوف في نفوس الأغنياء المستثمرين وترداد العقبات مع كل زيادة في تعطل أدوات الإنتاج القديمة ؛ ولهذا فهم يرفضون الاستمرار في استثمار مدخراتهم في إنتاج سلع استثمار جديدة قد لا يوجد طلب عليها في الأسواق ، وفي هذا ما يدفع إلى التعطل بمنتجات سلع الإنتاج ومنتجات سلع الاستهلاك على حد سواء ؛ وعندئذ يأخذ الكساد العام في الظهور والانتشار .

وعلينا قبل أن نتعرض لمكانة هذه النظرية من الصواب والصلاحية ، أن نعي بتفهم نقطة حيوية لا تستطيع هذه النظرية أن تجد لها تفسيراً في هذه الحدود ، وهي : إذا كانت هذه هي أسباب الكساد فما هي أسباب الرخاء الذي يعقبه ، لأن الدورة التجارية تتكون من دورى ارتفاع وانخفاض أو كساد ورخاء ؛ والظاهر أننا وفقنا إلى إيضاح لا بأس به لدور الانخفاض أو الكساد ، ولكن دوو الارتفاع والرخاء ما هي أسبابه وماهيته ؟ يجيب « هو بسون » على هذا السؤال إجابة غامضة أو أقل وضوحاً ، إذ يقول إن نصيب الطبقات الفقيرة من الدخل يزداد نسبياً في فترة الكساد وتبعاً يزداد الجزء الذي ينفق على سلع الاستهلاك منه ، وهذا على الرغم من تناقص الدخل الكلي في هذه الفترة ؛ هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فإن هذه الزيادة النسبية في الطلب على سلع الاستهلاك سوف تثير ، بعد

انقضاء فترة، العوامل والقوى التي تبعث النشاط والرخاء . وهناك تعليل آخر مؤداه أن احتياطات السلع التي تكس عند ابتداء الكساد سوف تنفذ بعد فترة يبتدأ عندها طلب جديد على هذه السلع لتعويض ما نفذ منها فيزداد حجم الطلب الكلي على المستوى السائد الذي يزداد كذلك لعدم إمكان مواجهته من الاحتياطي السلعي المحتزن . وكذلك يقول «هوبسون» أن كل نظام اقتصادي أخذ بأسباب التقدم العلمى ينطوى على ميل طبيعى للنشاط والرخاء ، مبعثه الاختراعات الحديثة التي تخلق رغبات جديدة أو وسائل جديدة لإشباع الحاجات القديمة . وفى أثناء الكساد تتكسد أمثال هذه الفرص المتاحة لاستثمارات مجزية لا ينتفع بها وقتما؛ ولكن بعد انقضاء فترة يشعر أصحاب الرأسمال بقدرة أدوات الإنتاج الجديدة ذات الكفاية الكبيرة بإمكان استخدامها استخداماً مجزياً تبرره زيادة كفايتها إلى جانب نقص نفقات الإنتاج، فيأخذون فى العود إلى ميدان الاستثمار فيزداد الطلب تدريجاً على سلع الإنتاج وتوظيف العمال فى صناعاتها مما يزيد من حجم الطلب على صناعات سلع الاستهلاك التي تأخذ بدورها فى طلب العمال ثانية . وحسب رأى «هوبسون» فإن الدورة تعود مرة أخرى سيرتها الأولى ، إذ يحصل الأغنياء على نسبة كبيرة من الدخل الأهلئ تؤهلهم لمزيد من الادخار ، يؤدى إلى قصور فى حجم الاستهلاك منشؤه سوء توزيع الدخل ، وهذا يؤدى مرة أخرى إلى الكساد .

والآن فى أى مدى يصح هذا الإيضاح المزدوج ؟ علينا الآن أن نعود لاختبار صلاحية نظرية «هوبسون» فيما يتصل بأسباب الكساد ، فعلى هذا وحده تتوقف قيمة النظرية كلها ، وفيه تتجسد أهميتها !

الفصل الثالث

الادخار والاستثمار

تتمثل نظرية « هو بسن » كما رأينا في أن تعاقب الكساد على الحياة الاقتصادية يرجع إلى سوء توزيع الدخل، أى إلى أن القلة من السكان تحظى بنصيب كبير من الدخل الأهل، بينما يقل نصيب الكثرة منه؛ فلماذا يعتبر مثل هذا التوزيع سيئاً؟ هو سيء لأنه من الناحية الأخلاقية لا يتناسب مع حاجات الناس ولا يلقي اعتباراً لرغباتهم ، ولأنه من الإساءة للإنسان أن يجرد من الضروريات التي تكفل له عيشاً مناسباً في مجموعه . ويمكن أن يصب هذا التدليل في قالب اقتصادى بأن نقول كلما غلبت المساواة في توزيع الدخل الأهل للمجتمع ، كلما ارتفع متوسط الإشباع العام . وبما أن الناس عادة يشبعون أولاً أقوى الرغبات وأشدّها إلحاحاً ، فإن الدخل الصغيرة تميل ، وحدة وحدة ، لأن تغل إشباعاً أكبر مما تغله الدخل الكبيرة ، لأن زيادة الدخل تنصرف لإشباع رغبات أدنى مرتبة وأقل أهمية . ولكن هذا ليس أهمّ يعنيّننا من نظرية « هو بسن » الآن على الأقل ، لأن المهم الذى يريد إثباته هو أن سوء توزيع الدخل لدرجة كبيرة ليس وزراً من الناحية الأخلاقية وضاراً من الناحية الاقتصادية لصغر متوسط الإشباع الذى ينجم عنه فحسب ، بل ولأنه يؤدى إلى الكساد والبطالة وإلى انخفاض حجم الدخل الأهل دون المستوى الذى تبيحه موارد الإنتاج في المجتمع .

ويقوم « هو بسن » اقتناعه هذا على أساس أن الفقراء يستهلكون معظم دخولهم بينما يدخر الأغنياء نسبة كبيرة منها ، وهو ما يمكن اعتباره حقيقة عامة ، رغم أن الواقع الآن في بريطانيا يثبت أن الجزء الأكبر من حجم الادخار ليس مصدره كبار الأثرياء مباشرة ، ولكنه يأتى في الغالب من الطبقة المتوسطة ومن تجمع احتياطات الشركات المساهمة وغيرها من المؤسسات ، الأمر الذى لا يكاد يمس

حجة « هو بسن » التي مغزاها أن النظام الرأسمالي ينطوى على ميل الادخار إلى التضخم لدرجة هي أكبر مما تتطلبه الحاجة . وعلى أية حال فإن الذي يُنفق على سلع الاستهلاك والخدمات في أوقات الرخاء والنشاط الاقتصادي يمثل نسبة صغيرة جداً من حجم الدخل الأهلئ ، بينما يمثل الادخار نسبة كبيرة جداً من هذا الدخل ؛ وحيث أن الطلب على مختلف السلع ، بما فيها سلع الاستثمار ، يتوقف آخر الأمر على مستوى الاستهلاك ، فلا بد أن تكون النتيجة حدوث أزمة تفضى إلى البطالة والكساد .

إنى مازلت أذكر جيداً هذا الاستنكار والفرع اللذين قوبلت بهما نظرية « هو بسن » لدى معظم الدوائر الاقتصادية مذ كنت صغيراً ، وكمر مرة بذلى النصح بأن أحذر هذه التعاليم ، ، حتى لقد خيل إلى فترة طويلة أن تأييدى لهذه الآراء مرض اقتصادى حاق بى ! ويتمثل اعتراض الكلاسيكيين على وجهة نظر « هو بسن » فى أنه سواء بالنسبة للطلب والعمالة أن تنفق الدخول على الخدمات و سلع الاستهلاك أو على سلع الإنتاج ، لأن النقود التى تستثمر كالنقود التى تنفق على الاستهلاك يخلق كلاهما عمالة ، كما أن العمال الموظفين فى إنتاج السلع الرأسمالية هم كغيرهم تماماً عملاء للصناعات التى تنتج سلع الاستهلاك . وعلى هذا فلا محل للفكرة التى تقول باحتمال تضخم الادخار — كبديل لقصور الاستهلاك — إلى ما فوق الحاجة .

وسوف يؤدى التدرج فى الاستثمار بالتعاون مع التقدم الآلى إلى زيادة حجم الإنتاج وانخفاض نفقاته ، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الدخول الحقيقية بمجرد هبوط الأسعار . وكلما زادت النسبة المستثمرة من حجم الدخل الأهلئ ، كلما أسرع مستوى العيش فى الارتفاع . لقد كان الادخار فضيلة ، وربما كان على رأس الفضائل جميعاً ! أما فيما يتصل بالبرهان على أن أدوات الإنتاج الحديثة والأ أكبر كفاية قد تعمل باستمرار على طرد الأدوات القديمة من نطاق الإنتاج عاملة بذلك على إفلاس أصحابها وتعطيل عملها ، فإن الكلاسيكيين لا ينكرون منه شيئاً ويؤكدون بأنه ليس هناك ما يفضل هذه الحالة ، لأن داعى التقدم والتطور يقضى بأن نستبدل الآلات القديمة البالية بالآلات الحديثة ذات الكفاية العالية ؛ أما العمال الذين يتعطلون فإنهم سرعان ما يوقفون إلى أعمال جديدة لاتساع المجال الصناعى فى ظل التقدم الآلى ودوافعه ، طالما أنهم لا يتمسكون ، غباء ونقص إدراك ، بشروط غير مقبولة ولا يطالبون بأجور غير معقولة .

والواقع أن « هوبسن » وأتباعه قد ارتكبوا إثماً كبيراً لا يغتفر ، ذلك لأنهم أثاروا الشك حول فضيلة الادخار إذ ألمعوا وأشاروا إلى أنه من الممكن أن يسرف المجتمع في الادخار ، أى أن يدخر أكثر من اللازم ! وقد كانت وجهة النظر هذه مما لا تسيغه عقلية القرن التاسع عشر ، ولذلك لم يكن رفضها وليد بحث واختبار ولكن الغالب أنها لقيت هذا الرفض الصارخ كنوع من الكفر بفضيلة آمن بها العالم ، مستغلاً في ذلك تجارب الحرب الماضية والمآسى التي أعقبتها ، لكي يعد بعض العقول النزقة لقبول هذه الفكرة المتلفة ؛ وحتى عند ما بدأ الاقتصاديون في قبولها فعلاً فإنهم رفضوا أن يسيغوها إلا بعد صياغتها في غير قالب « هوبسن » . ولقد وضعها « كينز » في قالب حلول سكرى للجيل الجديد من الاقتصاديين ، بعد صياغتها في لغة واصطلاحات جديدة صعبة لدرجة يتعذر عليهم معها أن يدرسوها دراسة عميقة ؛ ومن ثم أخذوا يلتفتون حول الفكرة الجديدة ، زاعمين أنها لا تمت إلى « هوبسن » بأية صلة . وعلى هذا أصبحت المدرسة الجديدة مدرسة « كينز » لا مدرسة « هوبسن » . وكما ارتسمت الابتسامات على شفاه بعض القدامى من شيعة هوبسن — وأنا منهم — عند ما أخذ الأحداث يشرحون لهم بلغة « كينز » أموراً كبيرة الشبه بما كان هؤلاء الأحداث أنفسهم قبل ذلك ينكرون ويذيعون بأنها عبث ولغو لمجرد أنها كانت آتت أشياء تستند إلى « هوبسن » أو إلى « ماركس » .

ولكن مما يستدعى العفو والتغاضي عن سلوك مدرسة كينز إزاء « هوبسن » وتعاليمه ، أن مؤسس تلك المدرسة « كينز » لا شك أصلح أخطاء وأزال شبهات كانت تشوب آراء « هوبسن » في نواح معينة . والواقع أن « هوبسن » في معظم ما كتب يبدو وكأنه قد افترض أن الجزء الذي يدخره الفرد من دخله ، سوف يستثمر بأية وسيلة لإنتاج سلع رأسمالية . فهو لم يجعل حداً فاصلاً — أو على الأقل حداً فاصلاً واضحاً — بين عملية الادخار وعملية الاستثمار ^(١) .

ولاشك في أن الادخار والاستثمار شيئان مختلفان مستقلان عن بعضهما بعضاً فالادخار هو مجرد حرمان المدخر من الإنفاق في الحاضر ، ولكنه يستطيع يحتفظ

(١) الواقع أن هذا الحد الفاصل موجود في نظرية « هوبسن » ولو أنه لم ينص عليه صراحة ، لأن النظرية عزت إلى الرأسماليين الامتناع عن الاستثمار في أثناء الأزمات .

بنقوده في خزانة أو في حفرة في الأرض ، أو يودعها في حسابه الجاري في أحد المصارف . أما الاستثمار فهو يقتضى المدخر إما أن ينفق نفسه ما يدخر على سلع رأسمالية جديدة ، أو ينقل حق استعمال مدخراته إلى شخص آخر ينفقها على سلع رأسمالية جديدة . وإذا ما أقبل المدخر على استعمال نقوده المدخرة في شراء أوراق مالية أو أسهم لشركات قائمة ، فهذا لا يعتبر في الحقيقة استثماراً ، بل هو مجرد انتقال هذه المدخرات إلى المالك السابق لهذه الأوراق المالية أو لهذه الأسهم ، الذى قد يستثمرها أولاً يستثمرها تبعاً لرغبته . وعلى هذا فإن النقود المدخرة لا تعتبر مستثمرة بالنسبة لآثارها الاجتماعية إلا إذا استغلت في حيازة أصول رأسمالية جديدة، إما عن طريق إقراضها لشخص ما ينفقها في هذا السبيل ، وإما أن ينفقها المدخر مباشرة بنفس الطريقة . وهكذا يتضح أن لا علاقة أصيلة تربط بين المبالغ النقدية التى يرغب الأفراد في ادخارها من دخولهم ، أو التى ترغب الشركات في ضمها إلى احتياطياتها، وبين المبالغ النقدية التى يريد أرباب الأعمال اقتراضها أو توجيهها في شكل أسهم لأغراض الإنفاق على السلع الرأسمالية . ويحتمل عندئذ أن يرغب المدخرون في ادخار مبالغ قد تزيد أو تنقص عما يرغب الرأسماليون في إنفاقه على هذه السلع ولقد عبر « كينز » في عرضه لنظرية « هو بسن » عن هذا المعنى كالآتى : « إن الادخار والاستثمار شيان مختلفان تماماً . وليس من الضروري أن يكونا متساويين وللأسف ، فإن « كينز » قد عاد في كتابه الأخير فغير عبارته وخلق تناقضاً بالغا إذ قرر أن الادخار دائماً أبداً وفى كل الظروف الأحوال لا يمكن أن يكون إلا معادلاً للاستثمار . ومن المهم أن ندرك أن هذا التناقض الجلى لا يمثل تغييراً فى رأى أو فى وجهة النظر ، ولا يعدو أن يكون تغييراً فى العبارة أو فى الصياغة اللفظية، وذلك لأن « كينز » فى قراره الأخير نظر إلى المسألة من ناحية أثرها الاجتماعى ، بينما نظر إليها وفق قراره الأول من ناحية مختلف الأفراد والمؤسسات التى إما أن تقوم بعمليات الادخار ، وإما أن تقوم بعمليات الاستثمار . وفى بادىء الأمر قد تكون المبالغ النقدية المستثمرة فى سلع رأسمالية إما أكبر أو أصغر من المبالغ النقدية التى يدخرها الأفراد أو الشركات من دخولها ؛ ولكن كيفما تكون هذه العلاقة فإن حجم الادخار الحقيقى فى المجتمع لا يتكون إلا من مجموع سلع الاستثمار الذى يضاف إلى الموارد الأهلية التى تنتج هذه السلع . أما الادخار الذى لا يؤدى إلى

زيادة في موارد السلع الرأسمالية ، فهو ليس ادخاراً حقيقياً بالنسبة للمجتمع ، ولكنه كما عبر عنه « كينز » نفسه « أوراق ملقاة على الأرض » ! ولا بد أن تكون مثل هذه المدخرات كذلك ، لأنها لا تسفر عن زيادة في عرض سلع الاستثمار أو سلع الاستهلاك أو الخدمات ، فهي لا تمثل ثروة حقيقية .

ولا شك في أن هذا يبدو غامضاً غير واضح بالنسبة لأفراد المدخرين . فالفرد الذي يدخر نقوداً يملكها في شكل نقدي أو في شكل ودائع مصرفية أو في شكل أوراق مالية وأسهم ، لماذا لا يعتبر ادخاره ادخاراً حقيقياً من وجهة نظر المجتمع كله ؟ ذلك لأنه إذا زاد مجموع المبالغ النقدية المدخرة بهذه الوسائل عن مجموع ما يريد الأفراد أن ينفقوا على شراء السلع الرأسمالية المنتجة ، فإن النتيجة أن تنزل خسارة مناسبة بفريق من أفراد المجتمع ؛ ففي الحالة التي يسميها الاقتصاديون حالة التوازن ، فإن مجموع المبالغ التي تدفع في شكل دخول لأفراد المجتمع يجب أن لا يزيد عما يكفي بالضبط لشراء جميع المنتجات الجارية بأسعار تغطي نفقات الإنتاج بما فيها الأرباح العادية (التي يعتبرها الاقتصاديون بين عوامل الإنتاج) . فإذا لم ينفق بعض الدخل الأهلي على شراء السلع الجارية سواء كانت سلعاً رأسمالية أو سلعاً استهلاكية وخدمات ، فإن الدخل التي تنفق على هذه الأشياء سوف لا تكفي لشراء المنتجات الجارية كلها بأسعار تغطي نفقات الإنتاج . وفي هذه الحالة إما أن جزء من المنتجات يبقى دون أن يباع بحيث تقع على أصحابها خسارة مزدوجة تتمثل في نفقات تخزينها وفي ضياع الدخل التي يغلبها الرأسمال المستثمر في إنتاجها ، وإما أن تباع المنتجات الجارية كلها بما يقل عن نفقات إنتاجها بحيث يمني المنتجون جميعاً بخسارة يعادل مجموعها المبلغ الذي حبس عن الاتفاق ؛ أو أن حجم الخسارة ، كما يحدث في الحياة العملية ، لا يوزع بالتساوي بين الجميع بحيث يقع أثقل العبء على الذي ينتجون في أسوأ الأوضاع الاقتصادية الراهنة . فإذا كانت قيمة الدخل الكلي تساوي « أ » ، وهذه تساوي نفقات الإنتاج الكلية أيضاً لجميع السلع والخدمات المنتجة ، وإذا كان مجموع المبالغ التي حبست عن الاتفاق على سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك والخدمات يساوي « ب » ، فمن البديهي أن (أ - ب) لا يمكن أن يساوي « أ » ، وفي هذه الحالة يتحتم إما أن يبقى جزء من الإنتاج دون أن يباع — وهذا يتطلب نفقات تخزين — ، وإما أن تباع جميع المنتجات بقيمة أقل عن « أ » .

فعند ما يقول « كينز » بأن الادخار يكون دائماً أبداً معادلاً للاستثمار ، فإنه يلفت النظر إلى الحقيقة الواضحة وهي أن النقود التي تدخر زيادة عن حاجة الاستثمار لا تمثل ادخاراً حقيقياً من وجهة النظر الجماعية : « إنها ملقاة على الأرض » . وكنت أود لو أنه استعمل عبارة أخرى (كأن يقول ، الادخار الجماعي مثلاً) لتوضيح فكرته هذه ، وأبقى على سابق قوله بأنه ليس حتماً أن يكون الادخار (كمجموع المبالغ التي يدخرها الأفراد والهيئات وأنهم يواصلون الادخار بدافع من وجهة النظر الخاصة وحدها) مساوياً للاستثمار ، إذ أن مال كينز من فضل على ما أضاف إلى نظرية « هوبسن » الأصلية يتمثل بالذات في هذا التفريق بين الادخار (بمعناه الثاني الفردي) وبين الاستثمار . ونخلص من هذا إلى القول بأنه ليس من الضروري أن يكون الادخار بالمعنى المعروف معادلاً للاستثمار ، بينما يجب أن يكون الادخار الجماعي معادلاً للاستثمار دائماً أبداً .

وفي هذا الصدد قد يتساءل بعض الناس عن مصير النقود التي تدخر ولا تستثمر حتى لتعتبر من وجهة نظر المجتمع ادخاراً غير حقيقي ، أو كأنها لم تدخر قط ؟ والجواب هو أن هذه النقود تتلاشى من الوجود ، أو أنها في جميع الأحوال تختفي من نطاق التداول . فإذا كان تبادل السلع والخدمات يتم بواسطة نقود مادية ، فإنها تختفي في حفر في الأرض أو في خزائن المنازل أو المصارف وفي كل مكان يمكن أن تستقر فيه النقود العاطلة وفق ما يتبهاً لذلك في كل مجتمع . أما في المجتمعات الحديثة حيث تتمثل أغلبية النقود في النوع غير المادي المعروف بالنقود المصرفية (الودائع) أو نقود الدفاتر ، فمن اليسير في هذه الحالة زيادة أو نقص كمية النقود بالخصم أو الإضافة في الدفاتر . فإذا تناقص الطلب على الائتمان فإن المصارف تتوقف عن عقد قروض جديدة بدل هذه التي تسدد ، وبهذا يتناقص المجموع الكلي للودائع المسجلة في دفاترها ، وهكذا تتلاشى النقود العاطلة بنفس السهولة التي تخلق بها . ولكن المسألة من الناحية العملية ليست على مثل السهولة التي تترأى في هذه العبارات التي لا تدل إلا على النتيجة الأخيرة ، والتي نكتفي بها إذ لا حاجة بنا إلى الدخول في التفاصيل . أما النطاق الذي تتصل فيه عمليات خلق النقود ومحوها بمشاكل البطالة ، فسوف يأتي الكلام عنه مفصلاً في مرحلة أخرى من هذا الكتاب .

وهناك نقطة أخرى في وجهة نظر «هوبسن» أدخل عليها «كينز» تغييراً أساسياً، إذ قال «هوبسن» بأن سوء توزيع الدخل لدرجة كبيرة يؤدي في أوقات الرواج إلى زيادة مطردة في حجم الادخار تؤدي بدورها إلى حدوث أزمة ، بينما يقول «كينز» بأن الاستثمار يتناقص في فترات الكساد بنسبة كبيرة جداً تسفر عن تفشي البطالة بين منتجي سلع الإنتاج وعن فقدانهم للقوة الشرائية ، وهذا يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى انتشار البطالة بين منتجي سلع الاستهلاك والخدمات أيضاً وتبعاً لهذا نجد أن «هوبسن» يقول بتضخم الادخار لدرجة كبيرة في فترات الرواج بينما يقول «كينز» بانكماش حجم الاستثمار لدرجة كبيرة في فترات الكساد . ومن الجلي التناقض بين هذين الرأيين، ولو أن أحدهما يؤكد تضخم الادخار فوق الحاجة، والآخر يؤكد تناقص الاستثمار دون الحاجة. وهذا تفاوت في الرأي يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاوت في طريقة العلاج ، إذ يقول «هوبسن» بضرورة تحقيق قدر أكبر من المساواة في توزيع الدخل ، وخاصة بعدم تخفيض الأجور في أي وقت لأن هذا يعمل على تناقص الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات ؛ أما «كينز» فيوصي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإبقاء على مستوى الاستثمار في أوقات الكساد ، أو في الأوقات التي تسوء ويتراخي فيها النشاط نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار . فكان «هوبسن» يؤكد ضرورة المحافظة على بقاء الطلب على سلع الاستهلاك وعدم انخفاضه ، بينما يؤكد «كينز» ضرورة الإبقاء على مستوى الطلب على سلع الاستثمار . فإلى أي مدى تتفق أو تختلف وجهتا النظريتين ؟

إن أبرز أوجه النقد الذي وجه إلى نظرية «هوبسن» عن أسباب الأزمات الاقتصادية التي يردّها إلى قصور الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات ، يتمثل في أن الصناعات التي تعاني النقص الأكبر من الانكماش والأزمات ليست صناعات سلع الاستهلاك ، ولكن صناعات سلع الاستثمار . ولقد كانت الصناعة التي بلغت فيها البطالة الرقم الأعلى أثناء الكساد الذي حاق بالعالم بين الحربين الأخيرتين هي صناعة بناء السفن ، كما اشتد عبء البطالة لدرجة كبيرة في صناعتي الحديد والصلب وفي الصناعات الهندسية الثقيلة . وكانت البطالة أخف وطأة في الصناعات الهندسية الخفيفة التي تضم عدداً من صناعات سلع الاستهلاك ؛ أما الصناعات الأخرى التي استفحلت فيها البطالة حقيقية فكانت صناعات الفحم

والقطن والنقل البحري . والواقع أن هذه الحالات الأخيرة حالات أكثر تعقيداً ؛ فالفحم سلعة استهلاكية تستخدم محلياً في مختلف الصناعات وخاصة في إنتاج الحديد والصلب وفي صناعات النقل ، ولكنه مع ذلك سلعة إصدار كذلك . أما السلع القطنية فإنها تنتج لأغراض الإصدار التي تغلب أغراض الاستهلاك المحلي في هذه الصناعة . هذا ويتوقف الطلب على الملاحين في الغالب على نشاط حركة الإصدار والاستيراد . والعادة أن يكون أثر الكساد في صناعات سلع الإصدار أكبر منه في الصناعات التي تنتج للسوق المحلية ، لأن الدول تعمل جهدها في مواجهة تراخي النشاط الاقتصادي وتناقص القوة الشرائية على الاحتفاظ بأكثر جزء ممكن من أسواقها للمنتجين المحليين . وعلى هذا فقد تعاني سلع الاستهلاك المعدة في الغالب لأغراض الإصدار ما تعانيه سلع الإنتاج من انكماش الطلب ، ولكن ليس في هذا ما يضعف الاعتراض عموماً بأنه فيما يتصل بنطاق الإنتاج للأسواق المحلية ، فلا شك في أن صناعات السلع الرأسمالية تعاني في الكساد أكثر مما تعانيه صناعات سلع الاستهلاك والخدمات . ولقد ساءت الأحوال كثيراً في صناعة الفحم أثناء الكساد لأن الفحم مادة لاغنى عنها في صناعات السلع الرأسمالية ، كما أنه يصدر على نطاق واسع . كذلك كان الكساد شديد الوطأة على صناعة القطن لأن السلع القطنية ولو أنها سلع استهلاكية ، إلا أن طابع الإصدار هو الغالب في إنتاجها . أما الكساد الكبير الذي نزل بصناعة بناء السفن فقد كان سببه النقص الكبير في حجم التجارة الدولية .

ومن السهل تفسير ميل الاستثمار وإنتاج السلع الرأسمالية للتناقص في أوقات الكساد بدرجة تزيد عما يلحق إنتاج سلع الاستهلاك والخدمات ؛ وذلك لأن إنتاج السلع الرأسمالية يقوم على قسمين كبيرين مختلفين : صيانة وتجديد المصانع الموجودة ، ثم إنشاء مصانع جديدة من شأنها أن تزيد من عرض السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج . فالمصانع القائمة تبلى باستمرار أو تهزل وتنقص كفاءتها ولا بد من تجديدها وصيانتها أو بناء مصانع غيرها توخياً للمحافظة على الكفاية الإنتاجية للنظام الاقتصادي . وكذلك تبلى المصانع لاشك ولكن بمعدلات كبيرة التفاوت تبعاً لمختلف الأحوال . ولنفرض أن متوسط الحاجة كل سنة لتعويض المصانع وتجديدها يعادل ١٠٪ من المعدات الموجودة ، ثم لنفرض أن الطلب الكلي

على مختلف أنواع السلع والخدمات قد تناقص من ١٠٠ وحدة في إحدى السنين إلى ٩٠ وحدة في السنة التالية . وعلى هذا فإن المعدات التي أنتجت كمية تساوى ١٠٠ وحدة ، سوف تكون في السنة التالية صالحة لإنتاج كمية تساوى ٩٠ وحدة دون ما حاجة إلى تجديد وتبديل ، أو أن الأمر سيكون على الأرجح كذلك لو أن الوحدات كانت متجانسة ، وهو ما لا يوجد عملياً . وعلى أية حال فإنه من المستطاع في حالة انخفاض الطلب الكلى بنسبة ١٠ ٪ الحد من أعمال التجديد والتغيير أو تأجيلها ، هذه الأعمال التي كان لابد من إجرائها لو أن الطلب بقي في مستوى المائة وحدة . وعلى هذا فإن الطلب على سلع الإنتاج سوف يتعرض لانخفاض حاد — يزيد بكثير عن ١٠ ٪ بل قد يتجاوز ٥٠ ٪ — بالنسبة لتعويض الآلات البالية أو متناقصة الكفاية . والسبب في زيادة نسبة الانخفاض عن مثيلتها في الطلب العام وما يستتبع هذا من خسارة في الأرباح ، أن كثيراً من الشركات والمؤسسات سوف تقع بمعدات الهزيلة التي ما كانت لتحجم عن استبدالها في أوقات النشاط والرواج .

ويتكون الشطر الثاني للطلب على صناعات سلع الإنتاج من الطلب على أدوات الإنتاج الإضافية زيادة على هذه التي تلزم للاحتفاظ بالقوة الإنتاجية في مستواها الراهن ؛ ولكن كيف يوجد طلب على سلع إنتاجية إضافية في مواجهة انكماش الطلب الكلى ؟ يبدو كأن انخفاض هذا الشطر من الطلب على صناعات سلع الإنتاج قد يكون مدمراً قاسياً إذ سوف ينخفض من مستوى ١٠٠ وحدة في الرواج إلى صفر في الكساد . ولكن الأحوال من ناحية أخرى لن تتفاوت بهذه الدرجة الكبيرة ، لأنه حتى في أحوال الكساد فسوف توجد بعض الصناعات التي تكون آخذة في زيادة كفاءتها الإنتاجية . أما إذا اعتبرنا الاستثمار في السلع الرأسمالية قاصراً على أعمال التجديد والتعويض للأدوات البالية حتى ينفق في هذه الناحية ما يكفي للاحتفاظ بالكفاية الإنتاجية في مستواها السابق ، فإنه من المرجح جداً في أوقات الكساد أن لا ينخفض الطلب الصافي على سلع الإنتاج الإضافية إلى صفر فحسب ، بل قد يصبح كمّاً سالباً ، لأن المجتمع كوحدة قد يخفق حينئذ في الاحتفاظ بكامل قوته الإنتاجية .

وقد يلمس بعض الأفراد تناقضاً في هذا التدليل لأنهم مرة أخرى لم يدركوا أن دراسة المشكلة لم تكن من وجهة النظر الفردية الخاصة ، ولكن من وجهة

النظر الجماعية العامة. وليس حتماً في أحوال كثيرة عندما تبلى الآلات أو تهبط كفاءتها أن تستبدل أو تجدد بواسطة أصحابها مباشرة ؛ فهناك شركات تتوقف عن العمل وأخرى تدخل نطاق الإنتاج . وكذلك قد يحدث تحول في الطلب النسبي على مختلف أنواع السلع والخدمات يؤدي إلى تناقص الحجم الكلي للمعدات اللازمة لإنتاج شيء معين ، وإلى زيادة الحجم الكلي للمعدات اللازمة لإنتاج شيء آخر . ولا يعني الاحتفاظ بالكفاية الإنتاجية في مستواها الراهن من وجهة نظر المجتمع كله ، أن تظل الكفاية الإنتاجية لكل صناعة كما هي لا تتغير ، ولكنه يعني بقاء كفاية الصناعات في مجموعها كما كانت من قبل لإنتاج أشياء نافعة وأن النقص في ناحية ما تعوضه زيادة مناسبة في ناحية أخرى . وعلى هذا فليس هناك استثمار خالص في السلع الرأسمالية إلا إذا ارتفعت الكفاية الإنتاجية للمجتمع فوق مستواها السابق .

والآن فقد أصبح واضحاً لماذا تتعرض صناعات السلع الرأسمالية لتقلبات في الطلب على منتجاتها هي أوسع مدى مما تتعرض له الصناعات التي تنتج سلع استهلاك للأسواق المحلية ، إذ كل نقص في الطلب على سلع الاستهلاك يسفر مباشرة عن نقص أكبر في الطلب على سلع الاستثمار . وهنا يجب أن نذكر بالنسبة لعامل الزمن أن الذي يتحكم حقيقة ودرجة أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية هو الطلب المتوقع ، لا الطلب الحقيقي ، على سلع الاستهلاك . ففي أولى مدارج الكساد يتوقع كل فرد أن تزداد الأحوال سوءاً وشدة ، وإلى هذه الحالة يرجع تمادي الطلب على السلع الرأسمالية في الانكماش . ولكن هذا الوضع يتغير عند أولى بوادر الرواج ، أو عندما يكون من المتوقع أن تتحسن الأحوال . ففي هذا الوضع سوف لا يزداد الطلب على سلع الإنتاج تبعاً لزيادة الطلب على سلع الاستهلاك فحسب ، بل لأنه يكون من المتوقع أيضاً ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية بحيث تتوفر فائدة من عاجل شرائها وقبل أن ترتفع الأسعار . وتبعاً لذلك فإن الدور الأول من الرواج المتوقع استمراره يتميز بوجود طلب ملح على سلع الإنتاج لتعويض وتجديد الآلات البالية ، ثم لاقتناء معدات جديدة توفيقاً لزيادة الكفاية الإنتاجية .

وعلى هذا فسواء كان انكماش حجم الاستثمار هو السبب الرئيسي في إحداث الكساد أم لا ، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الكساد يدفع بصناعات السلع

الرأسمالية إلى انكماش وخرجها أوسع مدى وأشد خطراً مما تمنى به غيرها من الصناعات . ويتمسك « كينز » بهذه الحقيقة ويقول بأن أحسن وسيلة لتجنب الكساد هي الاحتفاظ بحجم التوظيف دائماً في المستوى اللازم لتحقيق حالة العمالة الكاملة . وكان « كينز » بهذا يقول إنه لو أمكن الاحتفاظ بالعمالة في صناعات سلع الرأسمالية في مستواها الصحيح ، فلا خوف على العمالة غالباً في صناعات الاستهلاك والخدمات إذا تركت لعواملها الذاتية ، أو على أقل تقدير فإن مشكله الاحتفاظ بها في مستوى مناسب سوف تكون أقل تعقيداً وأيسر حلاً .

وهنا يعن سؤال آخر : هل هناك مستوى صحيح للعمالة في صناعات السلع الرأسمالية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فعلى أى شيء يتوقف تحقيق هذا المستوى ؟ ويحيب الكلاسيكيون بأن هذا المستوى الصحيح هو أى مستوى يختاره أصحاب الدخول أنفسهم بتقريرهم ادخار نسبة معينة من دخولهم بدلاً من إنفاقها كلها على الاستهلاك المباشر . ولكن ليس هناك علاقة بين المبالغ التي يقرر الأفراد ادخارها وبين المبالغ التي يقرر أفراد آخرون ، أو الأفراد أنفسهم في بعض الأحوال ، أن يستخدموها في شراء كميات إضافية من أدوات الإنتاج . وعلى هذا فإن حجم مدخرات الأفراد لا يحدد حجم الاستثمار بأية حال ، فقد يقل حجم الاستثمار عما يدخر الأفراد ، إذا لم ينتقل جزء من هذه المدخرات إلى التوظيف المنتج ؛ كما يمكن أن يزيد حجم الاستثمار عن مدخرات الأفراد إذا ما تمكن رجال الأعمال من الحصول على موارد إضافية من المصارف . وإذا فليس من الصواب القول بأن أصحاب الدخول ، وهم يقررون النسبة التي تحبس منها عن الإنفاق على سلع الاستهلاك الجارية ، إنما يحددون آلياً وتبعاً حجم الاستثمار ومداه . ومثل هذا الاستثمار قد لا يجد في الادخار دافعاً ومشجعاً بقدر ما يجد فيه من ضرر وتعويق ، لأن مجرد الإدخار كقرار يتخذ بالامتناع عن شراء سلع الاستهلاك والخدمات يجعل إنتاجها أقل جاذبية لهؤلاء الذين يسعون وراء الربح .

ولا شك في أن حجم الادخار الاختياري يحدد حقيقة إمكانيات الاستثمار إذا لم تقدم المصارف من ناحيتها موارد إضافية للاستثمار عن طريق النقود التي تخلقها . فإذا كانت كمية النقود ثابتة أو محدودة بمجموع الدخول الناشئة عن عمليات الإنتاج ، فإن الادخار الاختياري في هذه الحالة ووفق الاقتصاد الكلاسيكي ، قد

يضع الحد الأعلى الذي لا يمكن أن يتجاوزه حجم الاستثمار ، ولكنه لا يستطيع أن يقرر أى حد أدنى ، إذ لا شئ يضمن ويؤكد أن كل النقود التى حbst عن الإنفاق على الاستهلاك الجارى لابد وأن تتجه صوب الإنفاق على السلع الرأسمالية. وفى الفقرة السابقة تعمدت ذكر «الادخار الاختيارى» إذ من الممكن دائماً للدولة أو للسلطات المحلية أن تحصل ، بطريق فرض ضرائب على الدخول ، على نقود تنفقها فى شراء السلع الرأسمالية. وقد يكون لمثل هذه الضرائب بعض الأثر فى تناقص حجم المبالغ التى تتجمع عن طريق الادخار الاختيارى من الدخول ، ولكنها لا تؤدى فى الغالب إلى نقص حجم الادخار الاختيارى بما يعادل تماماً الجزء الذى تستوعبه هذه الضرائب من الدخل . وعلى هذا فإن أثر هذا الضرائب يتمثل فى ادخار (واستثمار) جزء من الدخل الأهلى هو أكبر مما يدخر فى غيبة هذه الضرائب. والنتيجة هى فرض شئ من الادخار الجبرى على الجماعة يختلف فى طبيعته عن الادخار الاختيارى .

ويقال كذلك إن المصارف بخلقها موارد إضافية من النقود للانفاق على السلع الرأسمالية ، تفرض أيضاً على أصحاب الدخول إدخاراً جبرياً . فإذا كان أصحاب الدخول يدخرون اختياريًا من مجموع عرض النقود (س + و) جزءاً يساوى (و) ، ثم خلقت المصارف كمية إضافية من النقود (ز) تدخروا وتستثمر كلها ، فإن الجزء الذى يدخر من الدخل الأهلى يصبح أكبر منه قبل خلق هذه الكمية الإضافية من النقود . وتبعاً فإن (س) سوف تمثل من عرض النقود (س + و + ز) نسبة أصغر مما تمثلها من (س + و) . وقد يرد أصحاب الدخول على هذا بأن يدخروا أقل من ذى قبل ، ولكنهم لن يبلغوا فى هذا السبيل حداً تكون عنده (٢ + ز) أصغر من (و) قبل خلق (ز) . أما إذا كانت النتيجة لخلق الكمية الإضافية من النقود (ز) أن يزداد عرض السلع والخدمات على الأقل بنفس النسبة التى يزيد بها عرض النقود ، فقد يكون فى مقدور أصحاب الدخول ، دون أن ينقص حجم ادخارهم ، أن يشتروا على الأقل ما كانوا يشترونه قبل ذلك من سلع وخدمات . وعلى هذا فإن الادخار الجبرى الذى يقع على أصحاب الدخول لا يكلفهم أية نفقة مادية أو أية تضحية . ولا ينطوى الأمر على تضحية إلا إذا أدى خلق النقود الجديدة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وإلى انخفاض القيمة

الحقيقية لدخولهم . وهذه مسألة سبق أن تعرضنا لها ولا داعي لمزيد عنها الآن .
وإذا كان قد اتضح أن مستوى الادخار الاختياري لا يحدد حجم الاستثمار
على عكس ما اعتقد الكتاب الكلاسيكيون ، فما الذي يحدد الاستثمار إذاً ؟
لا شك في أن توقع الربح هو الذي يحدد مستوى الاستثمار فيما يتصل بالاستثمار
الخاص أو الفردى . فالفرد يقبل على استثمار تقوده إذا كانت الفوائد التي تعود
عليه من الاستثمار تربي في ميزان تفضيله على عدم استثمارها . وكذلك يقبل
الأفراد على اقتراض النقود من يملكون موارد نقدية أو من المصارف إذا تراءى
لهم مشروع يغل ربحاً يزيد على الفائدة التي يدفعونها عن القروض .

وعلى هذا يتوقف مستوى الاستثمار الفردى على مدى توقع أصحاب المشروعات
للربح من أعمالهم ، ثم على العلاقة بين الربح المتوقع وأسعار الفائدة السائدة . ولا
يفوتنا أن نشير عند هذه النقطة إلى أن « كينز » يطلق على ظاهرة توقع الربح هذه
اسماً يشوبه الغموض هو « الكفاية الحدية للرأسمال » ؛ ولكن هذا أحد
الاصطلاحات الكثيرة التي اخترعها الاقتصاديون على الأرجح لكي يجعلوا علم
الاقتصاد أصعب فهماً وأعتقد موضوعاً على عقول العامة من الناس . ولا يعدو توقع
الربح هذا أن يكون حالة نفسية خاصة تتكون في تصور كل فرد وتنبعث في عقله
ولهذا فهي مسألة يكتنفها شيء من الإبهام . وليس الربح المتوقع الذي يدخل في
الاعتبار هو الذي يتحقق في شهر تال أو سنة تالية أو حتى في العشر السنين القادمة
إذ تتفاوت المدة التي تؤخذ في الحساب بتفاوت أنواع الاستثمار بالنسبة للفترة
الزمنية التي يحبس أثناءها الرأسمال ، أو بعبارة أخرى بالنسبة للفترة المتوقعة اقتضاؤها
حتى يتم شراء السلعة الرأسمالية بالنقود . وهذه الفترة بالنسبة لصناعة البناء لا شك
أطول منها في صناعة الآلات ، وتكون عادة أطول في الصناعة الثقيلة منها
في الصناعات الخفيفة . وكذلك يتوقف طول هذه الفترة على ميل الإنسان لأن
يستثمر في المشروعات طويلة الأجل أقل مما يستثمر في المشروعات قصيرة الأجل ،
كما تتفاوت هذا الميل لا بين فرد وفرد فحسب ، بل وبين الفترات ذات الاستقرار
النسبي وهذه التي لا يجرؤ أحد فيها على التنبؤ بشئ ولو لمدة قصيرة جداً . وفوق هذا
فإن تقدير الأفراد للربح المتوقع من مشروعاتهم يختلف بدرجة كبيرة بالنسبة للحالة
النفسية والعقلية التي تسيطر على كل منهم ، والتي ترجع إلى عوامل عدة متنوعة .

وعلى هذا لا يمكن القول بأن توقع ربح معلوم يجلب معه مستوى معلوماً مناسباً من الرغبة في الاستثمار ، لأن هذا يتوقف على الحالة التي تسيطر على رجال الأعمال ، كما يتوقف أيضاً وإلى حد بعيد على طبيعة البناء التجارى والصناعى الذى عليهم أن يعملوا فى نطاقه كما سيأتى بعد ، ذلك أن الأساليب والنظم فى اقتصاد يسوده الاحتكار تختلف عنها فى نظام آخر يغلب فيه التنافس الحر .

ورغم ذلك فإن هذه القوة النفسية غير المادية لا تحدد وحدها حجم الاستثمار ولكنها تتعاون فى ذلك مع عامل آخر هو مستوى سعر الفائدة السائد . وهنا يطغى تساؤل آخر : كيف تتحدد أسعار الفائدة على مختلف أنواع القروض ؟ إن المدرسة القديمة لا تعرف أصلاً إلا سعر فائدة واحد تنتسب إليه جميع أسعار الفائدة التى تدفع حقيقة ؛ وسعر الفائدة الأصيل هذا هو الذى تنحسر عنه المساومة بين المقرضين والمقرضين فى السوق . فكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً ، كلما ازدادت رغبة الأفراد فى الادخار ، وقل إقبالهم على الاقتراض . وعلى هذا يتحدد سعر الفائدة عند المستوى الذى يتعادل عنده العرض والطلب . ومما لا خلاف فيه أن ارتفاع أسعار الفائدة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يؤدى إلى الإحجام عن الاقتراض ، إذ من الواضح أن هناك مشروعات كثيرة تغل ربحاً مجزياً إذا كان سعر الفائدة (س) فى المائة ، ولكن هذه المشروعات سوف لا تكون مجزية إذا ارتفع سعر الفائدة إلى (س + ١) . ومن المشكوك فيه لدرجة كبيرة أن يكون هذا عاملاً ذا أهمية كبيرة — إلا إذا شط سعر الفائدة فى الارتفاع — إلا فى نطاق ضيق يشمل بعض الصناعات التى تمثل الفائدة جزءاً كبيراً من نفقات إنتاجها الكلية . وصناعة البناء من بين الصناعات التى تنطبق عليها هذه الحالة ، هذه الصناعة التى تعتبر ركناً مهماً بالنسبة لسياسة الاستثمار كما سيأتى بعد ؛ ولكن أسعار الفائدة لا تبدو ذات أهمية كبيرة فى معظم الصناعات التى تنتج السلع والخدمات ، ولا ذات أثر كبير فى قرارات رجال الأعمال وحفزهم على الإقبال أو الإحجام عن شراء السلع الرأسمالية أو على توسيع أو تضيق نطاق الإنتاج . والسبب فى ذلك أن تمويل التوسع فى الإنتاج يجرى اليوم عن طريق الاحتياطات المتجمعة من أرباح الشركات والمؤسسات ، بحيث لا تتحمل الشركات أو رجال الأعمال فائدة بسبب ذلك ، ولو أن عليهم أن يرتضوا ضياع الفائدة التى يأخذونها

لو أنهم قاموا بإقراض هذه الاحتياطات ، بدل استخدامها بأنفسهم . ومن ناحية أخرى فإن سعر البنك أو سعر الفائدة على كثير من القروض قصيرة الأجل لا يمثل إلا عنصراً تافهاً بين عناصر نفقات الإنتاج الكلية .

ولكن هناك حالات استثنائية يكون فيها لسعر الفائدة طويل الأجل أثر كبير على حجم الاقتراض لأغراض الاستثمار ؛ وهذه لا شك حالات لها من الأهمية ما يستدعى دراستها دراسة جدية . وتشمل هذه الحالات ، إلى جانب صناعة البناء ، المشروعات الفخمة مثل السكك الحديدية ومحطات القوى ، وصناعة السفن ، وغيرها من المشروعات الكبيرة كالمحلات كإسباتي بعد . ولكن ليس حتماً ، حتى في هذه الصناعات ، أن يحدد المستوى المطلق لأسعار الفائدة الرغبة في الاقتراض قصد الاستثمار ، ولكنه يتحدد دائماً بالعلاقة بين مستوى سعر الفائدة وعامل توقع الربح . والواقع أن عمليات الاقتراض قد نشطت عند ما كانت أسعار الفائدة مرتفعة نوعاً ما ، وذلك لأن مستوى توقع الربح كان مرتفعاً كذلك في هذه الأوقات .

يستنتج مما ذكر ، أنه رغم وجود كثيرين من المقرضين الذين لا تتأثر استثماراتهم كثيراً بأسعار الفائدة التي عليهم أن يدفعوها ، فإن هناك على الأرجح فريقاً غير قليل من المقرضين الذين يبدو أنهم يتأثرون لدرجة ملحوظة بمستوى أسعار الفائدة . وينطبق هذا في كل الأحوال على أسعار الفائدة طويلة الأجل ، ولو أنه على الأرجح لا يكاد ينطبق في معظم الأحوال على أسعار الفائدة قصيرة الأجل . ولكن ما شأن الشق الثاني من المقص الكلاسيكي ؟ هل من الصحيح أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما تضخم حجم النقود المعروضة للاقراض ؟ هذا سؤال عسر معقد غاية التعقيد . فهناك فريق من المدخرين يميلون لاحتفاظ بمستوى ثابت لادخارهم بصرف النظر عن سعر الفائدة ؛ وهناك غير هؤلاء من يزيد حجم ادخارهم إذا انخفض سعر الفائدة . ويشمل الفريق الأول ذو الادخار الثابت أمثال هؤلاء الذين يدخرون وفق عقود مبرمة لعدد معين من السنين كسراء منزل بطريقة التقسيط ، أو دفع أقساط منظمة ثابتة بموجب عقود التأمين وغير ذلك . أما الذين يزيد ادخارهم عند هبوط سعر الفائدة فهم هؤلاء الذين يحاولون جمع مبلغ من المال كإسمايل يكفي لإغلال دخل نقدي معين ؛ ذلك لأنه كلما انخفض سعر

الفائدة كلما ارتفع المبلغ الواجب ادخاره لكي يغل نفس الدخل النقدي المطلوب . ونجد في الطرف الآخر الفريق الثالث الذي يدخر بدافع الحصول على فائدة ، والذي يزداد حجم ادخاره كلما ازداد عائد الرأسمال . ولكن الحقيقة أن هؤلاء أقل بكثير من الذين يدخرون ادخارا ثابتا ، كما أن حجم ادخارهم يقل بكثير عما يدخر لغير هذا الغرض . وأخيرا فهناك الذين يدخرون من دخولهم الكبيرة ما يبقى بعد إنفاقهم ، وإلى جانبهم الشركات والهيئات التي تجمع احتياطات لمواجهة المستقبل . أما الفريق الأول من هؤلاء ، وهم أصحاب الدخول الكبيرة ، فهو لا يتأثر في الغالب بأسعار الفائدة ، إلا إذا أدى انخفاض سعر الفائدة إلى تناقص دخولهم وقصص تبعها الفائض عن حاجة إنفاقهم ، فعندئذ فقط يقل حجم ادخارهم ؛ أما الفريق الثاني — الشركات والهيئات — فإنه يميل إلى جمع احتياطات كبيرة عندما يزداد حجم أرباحه ، بينما يقل تجمع الاحتياطات كلما تناقصت الأرباح ، بل إنهم قد يستنفدون جزءا من هذه الاحتياطات في أوقات الكساد ، ولكنهم في كل هذا بمنأى عن أن يكون أثر سعر الفائدة عليهم كبيرا .

وبناء على هذا تترأى في جانب العرض عوامل جمة متشابكة لها أثرها على أسعار الفائدة ، كما أنه ليس من الصواب في شيء أن نقول بأن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي في الغالب إلى زيادة حجم الادخار . ولقد تكون النتيجة عكس ذلك على خط مستقيم ، إذ ليس هناك قاعدة عامة مرعية . وعلى هذا فلا مبرر قط لقبول رأى الكلاسيكيين عن أن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب بحيث يكون انخفاض أسعار الفائدة دليلا على نقص حجم الادخار وزيادة حجم الاقتراض ، والعكس بالعكس ، ولن يكون هذا صحيحا حتى إذا لم تتوافر فرص خلق موارد نقدية إضافية للاقتراض بواسطة النظام المصرفي مما يخالف الواقع . وبالنظر لوجود هذه الإمكانيات حقيقة فإنه يغدو أكثر عسنا ونغوا القول بأن أسعار الفائدة تتحدد وفق العلاقة بين الرغبة في الادخار والرغبة في الإقراض عند الحد ، لأن المدخر الحدي ليس هو في الحقيقة من يغريه بالادخار أو عدمه سعر الفائدة الذي قد تغله تقوده ، ولكنها المصارف ، التي تستطيع أن تخلق النقود بكميات كبيرة أو صغيرة ، وبهذا تحدد أسعار الفائدة التي يمكن أن تعقد بها القروض .

ومعزى هذا أن أسعار الفائدة ليست ، كما قالت المدرسة الكلاسيكية ، من

ناحية عرض الرأسمال ، نتيجة لزيادة أو لنقص رغبة أصحاب الدخول في التنازل عن الاستهلاك الحالى بأمل الحصول على ربح قابل متوقع ، ولكن أسعار الفائدة تتوقف على السياسة النقدية وعلى القواعد والتقاليد المصرفية ، وعلى القرارات التى تتخذها السلطات المالية ، أو على واقع تصرف هذه السلطات إذ لم تتخذ قرارات . وعلى أية حال فسر الفائدة عامل يرهبة المقترضون الذين هم فى الغالب على استعداد لمزيد من الاقتراض إذا ما انخفض سعر الفائدة بصرف النظر عن الوضع الاقتصادى السائد . أما مستوى سعر الفائدة الذى يتلاشى عنده الطلب على القروض فإنه يتحدد ، لا بتفاعل العرض والطلب ، ولكن بواسطة المصارف وحدها . وعلى أساس هذه الحقيقة والاعتراف بها تقوم سياسة النقود الرخيصة كوسيلة لتحقيق مستوى أعلى للاستثمار .

ولكن سعر الفائدة وحده ، كتوقع رجال الأعمال بالنسبة للطلب فى المستقبل ، لا يستطيع أحدهما أن يقطع فى مستقبل حجم الاستثمار الفردى أو يحدده . إن الذى يحدد مستوى هذا الاستثمار هو تفاعل هذين العاملين : سعر الفائدة وتوقع رجال الأعمال . وقد تستطيع المصارف أن تخفض سعر الصرف إلى أى مستوى تشاء دون أن تحقق زيادة فى حجم الاستثمار ، وذلك عندما يسود التشاؤم نفوس رجال الأعمال بالنسبة للمستقبل ؛ وعندئذ لن يغريهم أى انخفاض فى سعر الفائدة بأن يزدوا من اقتراضهم للنقود . هذا وتستطيع المصارف دائماً أن تضع حداً لزيادة الاستثمار ؛ فإذا لم يسفر ارتفاع سعر الفائدة عن امتناع عدد كبير من المقترضين عن طلب النقود ، فإن المصارف تستطيع دائماً أن تمتنع عن الإقراض وذلك برفع مستويات الضمان والأهلية التى تطلبها من الراغبين فى الاقتراض . ولكن ليس للمصارف مثل هذه القدرة والثقة بالنسبة لزيادة حجم الاستثمار ، لأنها حتى لو اتبعت سياسة النقود الرخيصة ، فإنها لا تستطيع أن تلزم أحداً بالاقتراض منها إلا إذا كان يتوقع ربها من وراء ذلك ؛ أما إذا كان توقع الخسارة أكبر من توقع الربح ، فلن يغريه انخفاض سعر الفائدة بالاقتراض حتى لو كان صفراً ! أما إذا كان سعر الفائدة سالباً ؛ أى يمثل دفع مبلغ فعلاً للمقترض كجزء لإقدامه على الاقتراض ، فإنه لاشك يغرى بالاقتراض متى كان مبلغاً كبيراً نسبياً . وهذا ما يحدث فعلاً عندما تمنح الدولة إعانات لرجال الأعمال المشائمين إغراء لهم بالإقبال على استثمارات لم تكن لتجذبهم بدوافعها

الخاصة . أما المصارف فهي لا تمنح إعانات وخاصة إذا كانت مؤسسات فردية ، ولا هي تقدم على تخفيض أسعار الفائدة إلى المستوى الأدنى الذى تحدده النفقات اللازمة لحفظ كيائها . أما إذا كان هذا المستوى الأدنى لسعر الفائدة يزيد عما يرتضى دفعه معظم كبار المقترضين فسوف يتوقف عقد القروض وتتعرض سياسة خلق كميات إضافية من النقود المصرفية .

وخلاصة البحث الذى جاء فى هذا الفصل هى الآتى :

(أ) تتعرض صناعات السلع الرأسمالية فى مجموعها لتقلبات هى أكبر وأوسع مدى مما تتعرض له صناعات سلع الاستهلاك والخدمات .

(ب) إذا أمكن تثبيت معدل الاستثمار فى السلع الرأسمالية ، لأمكن كذلك الاحتفاظ بمستوى النشاط فى صناعات سلع الاستهلاك والخدمات .

(ج) يتحدد معدل الاستثمار بتفاعل عاملى توقع الربح لرجال الأعمال وسعر الفائدة السائد للقروض .

(د) تتأثر بعض الصناعات لدرجة أكبر من غيرها بسعر الفائدة ويكون أثر سعر الفائدة كبيرا فى صناعة البناء والصناعات الإنشائية التى تستخدم نسبة كبيرة من القروض طويلة الأجل .

(هـ) يتحدد سعر الفائدة فى الغالب وفق السياسة المصرفية لاتباعا لزيادة أو نقص الحرمان ، ولا تبعاً لرغبات أصحاب الدخول فى الادخار .

(و) للسياسة المصرفية أثر فى الحد من حجم الاستثمار هو أقوى وأفضل من أثرها فى زيادته واتساع نطاقه .

(ز) إن العامل الأساسى الذى يؤدى إلى زيادة أو نقص النشاط الإنتاجى . هو مدى الثقة والتفاؤل اللذين يسودان نفوس رجال الأعمال .

وإذا صححت هذه النتائج ولقيت قبولا ، فإننا نستطيع أن نعود أدرأجنا للاجابة عن السؤال السابق وهو : هل يوجد فى أى مجتمع فى أى وقت مستوى صحيح أنسب للاستثمار ؟ وواضح أن الجواب بالنفى إذا كان المعنى المراد هو وجود مستوى للاستثمار يحوز قبولا عاما لدى جميع رجال الأعمال وغيرهم من المشتغلين بالشئون التجارية والمالية . فإذا كان من شأن مستوى الاستثمار أن يتحدد برغبة أصحاب الدخول فى تأجيل الاستهلاك ، فإنه من المستطاع التدليل على أن المعدل

الحقيقى لتجمع الرأسمال الذى يتوفر وفق هذه الطريقة يتصف بقدر معين من الصحة والتناسب لأنه يتصل بالإرادة الفعلية للأفراد. ولكن بما أن مستوى الاستثمار لا يتحدد هكذا ، فلا مبرر إذاً للاستمرار فى مناقشة الموضوع من هذه الناحية ، بحيث لا يبقى إلا أن تناقش المسألة من ناحية أخرى هى أن مستوى الاستثمار يتحدد تبعاً لتفاعل السياسة المصرفية ومدى ثقة رجال الأعمال فى المستقبل. ومع ذلك فليس هناك ما يؤكد أن تفاعل هذين العاملين سوف يتمخض عن سعر فائدة صحيح أو مناسب موضوعياً.

وعلىنا بعدئذ سعي وراء مميز لهذه الحالة أن نكشف عما يقع حقيقة تحت هذه الظروف وأن نتابع الإجابة على هذا السؤال بطريقة تختلف عما ذكر. فأية نسبة من الدخل السنوى يجب على المجتمع أن يدخر ويستثمر؟ وهذا يعنى توجيه جزء من إنتاجه إلى إشباع الحاجات فى المستقبل بدلاً من إشباع الحاجات القائمة فى الحاضر. والحقيقة أنه لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال إجابة مباشرة بسيطة ، إذ توجد عدة اعتبارات هامة يجب أن تؤخذ فى الحسبان. فإذا كان من المحتمل زيادة عدد السكان ، أو إذا كان من المتوقع أن يزداد عدد الذين يعولهم المشتغلون فى مجتمع يتصف عدد سكانه بالجمود أو بالتناقص ، فإن فى هذا سبباً يدعو إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار عن مثيلهما فى مجتمع جامد فى عدد سكانه وتكوينه حسب السن والجنس. وكذلك إذا كان المجتمع متأخر اقتصادياً ، أى إذا كانت معداته الإنتاجية غير كافية بالمعنى الحديث ، فهنا أيضاً نجد مبرراً لزيادة تجمع الرأسمال ، حتى لو كانت النفقات تتمثل فى مزيد من المشقة والحرمان ، إلى أن يتم ارتفاع البناء الرأسمالى فى المجتمع وتزداد طاقته. وليس ضرورياً معاناة مثل هذا الحرمان إذا كان من المستطاع الحصول على المعدات الإنتاجية اللازمة من بلاد أخرى عن طريق قروض لاغين فيها على البلد المقرض. ومن ناحية أخرى فقد يكون من الأفضل أن يقرر المجتمع خفض معدل الادخار والاستثمار متى كان مزوداً بالمعدات الإنتاجية الكافية كنتيجة لتجمع الرأسمال فى الماضى ، إذ ليس للاستثمار هدف غير زيادة الاستهلاك فى المستقبل ؛ ولكن ما جدوى ذلك متى كان المزيد من الاستهلاك سوف يأخذ بأسباب حرمان مستمر لا نهاية له ؟

وقد يقال كذلك إلى جانب ما ذكر من اعتبارات ، إن معدل الاستثمار

المرموق سوف يتفاوت بتفاوت خطوات التقدم الآلى . ومن الواضح أن المجتمع سوف يحتاج إلى مزيد من الإنفاق على السلع الرأسمالية إذا كان رصيده القائم من هذه المعدات آخذاً في البلى أو في تناقص الكفاية الإنتاجية تبعاً لظهور اختراعات جديدة أو نتيجة لتحول الطلب . وعلى العموم فإنها مسألة لا تعدو النطاق اللفظى أو الاصطلاحي ، أن نعتبر عملية استبدال المعدات القديمة بأخرى حديثة نتيجة للتقدم الآلى ، عملية استثمار أو مجرد عملية تعويض وتجديد للمعدات القائمة فعلاً . وفي مثل هذه الحالة لا شك يزداد معدل الاستثمار الكلى (بما فيه عمليات التعويض والتجديد) ؛ أما معدل الاستثمار الصافى (بدون عمليات التعويض والتجديد) فإنه لا يتغير .

وأخيراً فإننا نستخلص أن معدل الاستثمار — الاستثمار الصافى — فى أى مجتمع يتوقف على المفاضلة والاختيار . فقد تكون هناك أسباب قوية لاختيار مستوى أعلى أو أدنى للاستثمار تبعاً للظروف القائمة ؛ ولكن ليس هناك معدل حقيقى أنسب للاستثمار . أما القرارات التى تتخذ للبت فى مثل هذا الموضوع فتتوقف على الرشد السياسى والبداهة الاقتصادية مع أخذ كل العوامل السابقة فى الاعتبار . ولا شك فى أن الآراء تختلف ، ولكن لا أحد يستطيع أن يبرهن بالضبط أى معدل للاستثمار يجب أن يؤخذ به ويعمل على تحقيقه . ومن الجلى أنه بعد انتهاء حرب أتلقت كثيراً من المعدات الرأسمالية وتطلبت تأجيل التجمع العادى للرأسمال ، وأدت كذلك إلى قلب الأوضاع بأن أحدثت تغيراً كبيراً فى أحوال الطلب وأساليب العرض وأدواته ؛ من الجلى فى هذه الحالة أن تكون زيادة الاستثمار أمراً مرغوباً فيه حتى يتم التغلب على الصعوبات ويتم التكيف وفق الأوضاع الجديدة . وفى هذا ما يدعم رأى القائل بأن معدل الاستثمار سوف يزداد لدرجة ملحوظة بعد انتهاء هذه الحرب ، بصرف النظر عما كان عليه معدل الاستثمار «الصحيح» فى سنة ١٩٣٩ . ويتضح بعد هذا أن النظريات التى تؤكد الحاجة إلى الاحتفاظ بمستوى مرتفع للاستثمار ، هى النظريات الصحيحة العلمية فى الوقت الحاضر .

الفصل الرابع

الاجور والعمالة

هل يستتبع وجوب ارتفاع مستوى الاستثمار بعد الحرب ، أن يتعرض معدل الاستهلاك لانخفاض مناسب ؟ قد يصح هذا عند توفر شرط واحد ؛ فإذا كانت الجماعة آخذة في استغلال كل مواردها الإنتاجية إلى أقصى حدود. طاقته في إنتاج سلع للاستثمار وللإستهلاك المباشر ، فبديهي أنه كلما زاد إنتاج السلع الرأسمالية كلما تناقصت الموارد المستخدمة في إنتاج سلع الاستهلاك المباشر . وفي مثل هذه الحالة فمن الصحيح أننا لا نستطيع أن نأكل الكعكة ونحتفظ بهافي آن واحد ! ولكن من المهم أن ندرك أن هذا الوضع لا يستقيم إلا في حالة قيام العمالة الكاملة . وليس من الحقيقة في شيء أن نقص الاستثمار في الماضي كان يعني زيادة الاستهلاك ، أو أن زيادة الاستهلاك كانت دليلا على نقص الاستثمار . ففي الماضي كان كلاهما إما مرتفعاً نسبياً أو منخفضاً نسبياً في نفس الفترة ، كما كانت البطالة ضيقة النطاق في فترات ارتفاعهما ، كما كانت واسعة الانتشار في فترات انخفاضهما .

وإنها حقيقة تثير العجب أن معظم الاقتصاديين قد استمروا فترة طويلة وهم يقيمون تعاليمهم على افتراض وجود عمل للجميع ، حتى عندما تحققوا تماماً من وجود البطالة كمشكلة اجتماعية خطيرة . ولقد وقفوا بين نظرياتهم وبين واجب مراعاة الحقائق القائمة على افتراض أن البطالة نتيجة لقوة خارقة خفية هي « الدورة التجارية » من ناحية ، ومن الناحية الأخرى أنها نتيجة لطيش أو عبث فريق من الناس الذين لا يستجيبون للقوانين الطبيعية ويقفون مناهم معارضين . ولقد انحوا باللائمة خاصة على نقابات العمال واتحاداتهم إذ اعتبروها من أقوى الأسباب التي تدفع إلى البطالة بصفة مزدوجة، إذ بإصرارها على المطالبة بأجور مرتفعة غير عادلة،

إنما تنقص من قدرة المنظمين على استخدام العمل بالقدر الذى يكفل لهم الربح ، ثم أن القواعد التى تضعها النقابات لفترة التعليم وسن العمل وغيرها ، قد حدثت لدرجة كبيرة من إمكانيات انتقال العمل ومرونته . وأخيراً فإنهم زعموا أن الضمان الاجتماعى يحد هو الآخر من حركات العمل ويسر للمتعطلين أن يرفضوا عملاً أقل أجراً . تقضى الظروف بقبولهم إياه . ولقد تجمعت كل هذه المزاعم فى عبارة واحدة هى وجود أنواع من الجلود لا مبرر لها فى عرض العمل .

ولا شك فى أن هذه المبادئ فى مجموعها تتناقض مباشرة مع إصرار « هوبسن » على الحاجة لبقاء الاستهلاك فى مستواه تجنباً للكساد . ولقد برهن « هوبسن » على ضرورة الاحتفاظ بمستويات الأجور فى فترات الكساد ، محافظة على حجم الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات ، وهذا يؤدى مباشرة إلى الاحتفاظ بمستوى الطلب على السلع الرأسمالية أيضاً ، إذ كلما ازداد الطلب على سلع الاستهلاك كلما ازداد الطلب على السلع الرأسمالية التى توظف لإنتاجها . وقد جاء رد الكلاسيكيين على هذه الحجة فى شكل بسيط يكسبه مظهر الحقيقة المنطقية الواقعة ، إذ قال هؤلاء أولاً : كلما كان العمل رخيصاً كلما أقبل المنظمون على استخدام المزيد منه ؛ ثم قالوا إذا ما قبل العمال أجوراً أقل وتمكنوا بذلك من العود إلى أعمالهم فسوف تنخفض الأسعار وسرعان ما تستطيع هذه الأجور النقدية المنخفضة أن تشتري ما كانت تشتري الأجور الأعلى من سلع وخدمات . ومع ذلك فلم يفتن أحد للتناقض بين شقى هذه الحجة ، إذ ليس هناك ما يدعوا المنظمين إلى استخدام مزيد من العمال طالما كان الانخفاض العام فى الأسعار لن يؤدى إلى تغير العلاقة بين الأجور والأسعار عما كانت عليه عندما كانت البطالة منتشرة فى نطاق كبير . ولقد أراد الكتاب الكلاسيكيون أن يصلوا إلى هدفهم من الطريقين ، لأنهم درجوا من افتراض مبدئى هو وجود ميل طبيعى نحو العمالة الكاملة فى عالم الاقتصاد . فإذا كانت البطالة رغم هذا هى الظاهرة السائدة ، فلا بد من أن هذا يكون راجعاً إلى وجود عامل شاذ ، إذا ما نحينا عاده كل شىء إلى وضعه الأمثل .

ومهما كان الوضع فإن الحقيقة التى لا ريب فيها هى أن هذه الحجة الواضحة البسيطة التى تحدد العلاقة بين الأجور والعمالة ، إنما تقوم على أساس من التضليل

المنطقي ؛ فمن الحق البين أن أى منظم لن يحجم عن استخدام مزيد من العمل كلما انخفضت الأجور ، إما لأن العمل الرخيص يؤدي إلى انخفاض نفقات الإنتاج ويمكن بذلك من أن يبيع من منتجاته كمية أكبر نظرا لانخفاض السعر ، وإما لأن العمل الرخيص يغريه بأن يحل العمل محل بعض عوامل الإنتاج الأخرى . ولكن هذا لا يستقيم إلا بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها بما في ذلك الأجور التي يدفعها غيره من المنظمين ، في صناعته أو في صناعات أخرى . فطالما بقيت القوة الشرائية في أيدي الآخرين كما كانت من قبل ، فإن تناقص القوة الشرائية في أيدي موظفيه لن يحدث أثرا محسوسا في حجم الطلب على منتجاته ؛ وكذلك طالما كان انخفاض القوة الشرائية قاصرا على صناعة واحدة ، فإن الطلب ن يتأثر كثيرا ، إلا إذا كانت هذه الصناعة تستخدم جزءا كبيرا من المجموع الكلي للعمال المشغلين . ولكن إذا أصبح انخفاض الأجور عاما شاملا ، فإن الطلب على السلع سوف يتأثر قطاعا في كل الصناعات ، بحيث يستحيل بعد ذلك التدليل على أن انخفاض الأجور سوف يؤدي لاحالة إلى زيادة في حجم التوظيف ! قد يكون هذا وقد لا يكون ؛ وتتوقف كل حالة بذاتها لاشك على الظروف الخاصة التي تكتنفها .

لقد رأينا أن الأسعار لو انخفضت كلها بنفس النسبة التي تنخفض بها الأجور ، فإن المتوقع أن لا يرتفع أو ينخفض مستوى العمالة عن ذى قبل ، لأن تغيرا عاما في الأسعار لا يغير من القوى الأساسية العاملة ، ولكن انخفاضا عاما في الأجور وحدها قد لا ينحسر عن انخفاض الأسعار جميعا بنفس نسبة الانخفاض في الأجور ، لأنه لا ينطوي على انخفاض في جميع عناصر نفقات الإنتاج ، لأن نفقات العمل هي التي تتأثر مباشرة ، وهذه تمثل علاقة متفاوتة بالنسبة لنفقات الإنتاج الكلية في مختلف فروع الإنتاج . وعلى هذا فلو انخفضت الأسعار دفعة واحدة بنسبة الانخفاض في تكاليف الإنتاج ، فإن النسبة المئوية لانخفاض الأسعار سوف تختلف باختلاف السلع ، كما أن متوسط انخفاضها قد يكون أقل بكثير من متوسط انخفاض الأجور . ^(١) وتبعا لذلك فإن الطلب لن يتمدد ، بل سوف

(١) وفضلا عن هذا فإن بعض الصناعات تقع أكثر من غيرها تحت طائلة الاحتكار ؛ ولهذا فسوف يكون لتغير النفقات أثرا متفاوتا على الأسعار في مختلف الصناعات .

ينكس بالنسبة لأصحاب الدخل المكتسب ؛ ويبدو عندئذ أن انخفاض الأجور قد يسفر عن نقص في حجم العمالة لا عن زيادة في عدد العمال المشتغلين . هذا ومن الصحيح أن أصحاب الدخل غير المكتسب الذين لم يعانون نقصا في القوة الشرائية يستطيعون ، بالنسبة لانخفاض الأسعار ، أن يشتروا أكثر مما كانوا يشترون من قبل ؛ ولكن ليس من المحتمل أن ينفقوا كل دخولهم الحقيقية المرتفعة على سلع الاستهلاك والخدمات . أما إذا حاولوا أن يدخروا أكثر مما كانوا يدخرون ، فلا مبرر عندئذ لزيادة الاستثمار في السلع الرأسمالية طالما أن مستوى الطلب الاستهلاكي لم يرتفع ليجعل عمليات الاستثمار الحديثة مجزية .

وبعد ، فبالا يوجد غير هذه القاعدة المنطقية المضللة سببا لهذا الاعتقاد القوي بأن تخفيض الأجور يؤدي إلى زيادة العمالة ؟ هناك سبب آخر ولو أنه يضيق لحد كبير عن استيعاب كل النتائج التي تتركز عليه . وأول ما يتبادر إلى الذهن أن انخفاض الأجور يغري للمنظمين عند إنتاج أية كمية معلومة من السلع باستعمال قدر من العمل يزيد عما يستخدمونه من عوامل الإنتاج الأخرى التي لم تنخفض أسعارها ، وهذا يؤثر في الطلب على صنات السلع الرأسمالية تأثيراً قد يكون بطيئاً ، كما أنه قد يؤثر لحد ما على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى ويساعد على انخفاضها اتساقاً مع حركة الأجور . ولكن النهاية المنطقية لهذه العملية ، كما سبق القول ، هي أن يبقى حجم البطالة كما كان عند ابتدائها ، إذ عندما تغدو عوامل الإنتاج الأخرى رخيصة كالعمل ، كذلك ينعدم مبرر إحلال العمل محلها . ولا يحتمل هذا السبب الواهي أكثر من هذا في الأجل القصير ؛ أما في الأجل الطويل فهو لا يكاد يحتمل شيئاً قط .

والأمر الثاني هو أن انخفاض الأجور وما يتبعه من انخفاض نفقات الإنتاج قد يمكن لمزيد من إصدار السلع إلى الخارج . هذا هو الأساس الحقيقي للاعتقاد بأن انخفاض الأجور وسيلة لزيادة حجم العمالة . فإذا انخفضت الأجور في بلد دون غيره من البلاد ، فإنه يتسنى لهذا البلد أن يعرض صادراته بأسعار تقل عن أسعار غيره ، وتبعاً أن يبيع قدرها أكبر منها طالما بقيت القوة الشرائية للبلاد

الأخرى في مستواها المعتاد ولم تنخفض عنه . وعلى هذا قد يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة في حجم العمالة ، إذا كان هذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة في حجم الطلب على الصادرات تزيد عن نقص الطلب المحلي الذي ينشأ عنه . ولكن هذه الميزة تصبح هباء إذا ما عمدت البلاد الأخرى إلى خفض الأجور فيها بنسبة معادلة ، أو إذا تدرعت بوسائل الحماية الجبركية وإقامة الموانع في سبيل الواردات من البلد الذي انخفضت فيه الأجور .

ومن الناحية العملية فإن الضغط لتحقيق تخفيض في الأجور فيما بين الحريين ، كان مصدره في الغالب إما صناعات الإصدار وإما الصناعات التي تعرضت لمنافسة شديدة من ناحية السلع الواردة التي تصنع في الخارج بأجور منخفضة ، أو التي كان يدعها تخفيض قيمة العملة . وقد كان من المحتمل جداً أن يؤدي انخفاض الأجور في مثل هذه الصناعات إلى اتساع نطاق العمالة ، في الأجل القصير على الأقل . ولقد اتخذ ما أسفرت عنه التجارب في هذه الحالات الخاصة ، مبدأ عاماً استخدم لتدعيم هذه الآراء والنظريات المضللة .

و بصرف النظر عن هذه الحالة الخاصة فإن السبب الذي يُحول دون زيادة حجم العمالة تبعاً لانخفاض الأجور ، هو أن الأجور تلعب دوراً مزدوجاً في النظام الاقتصادي ، إذ هي تمثل نفقات ودخولاً في آن واحد . فإذا اعتبرت الأجور كجزء من نفقات الإنتاج ، فمن البديهي أن يؤدي انخفاضها إلى تمدد حجم العمالة ؛ أما بصفتها دخولاً فلا شك في أن انخفاضها يؤدي إلى انكماش حجم العمالة . ولكن بما أنها تلعب الدورين معا بحيث لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر ، فليس من المستطاع أن تنبأ على وجه الدقة بما قد يسفر عنه انخفاضها .

وكيفما كانت الحالة فهناك حقيقة بارزة تتصل بها الموضوع وتتمثل في أن الأجور ، كأحد أنواع الدخل ، تغطي نسبة كبيرة جداً من الطلب الكلي الاستهلاكي في البلاد الصناعية ، كما أن جزءاً أكبر من الدخل التي تدفع في شكل أجور ينفق عادة دفعة واحدة على سلع الاستهلاك والخدمات . ولا شك في أن مجموع مدخرات الطبقة العاملة يصل إلى مبلغ كبير جداً ، ولكن هذا المبلغ المدخر من دخل الطبقة العاملة ، لا يمثل من مجموع هذا الدخل إلا نسبة أصغر بكثير من مجموع ما يدخر الأغنياء بالنسبة

لدخلهم الكلى ؛ كما أن هذه الحقيقة تنطبق دائماً في أوقات السلم^(١) . وفوق هذا فإن الجزء الأكبر من الادخار يأتي عن طريق الشركات والهيئات في العالم الحديث . مثلاً في الاحتياطات التي تكونها الشركات والهيئات والتي لا توزع على المساهمين أو الأعضاء في شكل دخول . وعلى هذا فإن انخفاض الأجور لا يصيب الجزء الموجه للإنفاق على سلع الاستهلاك والخدمات من حجم الإنفاق الكلى للمجتمع . ومن المعترف به ، بغض النظر عن الحالات الخاصة بالصادرات ، أن لتخفيض الأجور أثراً قوياً على الطلب الاستهلاكي ، وأنه يؤدي إلى انكماش حجم العمالة في صناعات سلع الاستهلاك والخدمات .

ويبدو من هذا أن « هو بسن » كان على حق عند ما طالب بالمحافظة على مستوى الأجور وعدم تخفيضها في فترات الكساد . كذلك يصل « كينز » إلى نفس النتيجة ولكن بطريقة مختلفة تماماً . فهو جد حريص على التمييز بين « الأجور النقدية » و « الأجور الحقيقية » التي هي تمثل الأشياء التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي ، ثم يدل على أن تخفيض الأجر النقدي قد لا يمثل انخفاضاً في الأجر الحقيقي في أحوال كثيرة ، لأن الأسعار تنخفض بمعدل أسرع من معدل انخفاض الأجور . ولست أنكر قط أن هذا قد يحدث ، بل إنه قد حدث لحد ما في أكثر من فترة من فترات الكساد . ومع هذا فإنني أنكر قطعاً أن انخفاض الأجور النقدية في حد ذاته يمكن أن يسبب انخفاضاً عاماً في الأسعار بنفس النسبة أو بنسبة أكبر . فقد تكون هناك ، وقد توجد فعلاً أحياناً ، قوى أخرى فعالة تعمل على انخفاض الأسعار بأسرع مما تنخفض به الأجور النقدية ، وهذا لا شك أمر مغاير لما ذكر . ففي بريطانيا مثلاً وفي غضون الكساد الكبير في السنين الثلاثين من هذا القرن ، كانت نفقات المعيشة عموماً أسرع هبوطاً من انخفاض معدلات الأجور النقدية نتيجة للانخفاض المدمر في أسعار الواردات الزراعية . ولكن هذا لا ينهض دليلاً على أن الأجور الحقيقية كانت سوف ترتفع لدرجة أكبر لو أن الأجور النقدية انخفضت أكثر من ذلك . وفوق هذا فإن العمليات

(١) قد تعكس الحرب هذه الحقيقة كما تعكس كثيراً من الأوضاع الطبيعية في النظام الرأسمالي ولكن الآن لست بصدد الحديث عما يقع في أوقات الحروب .

التقديرية التي قام بها « كينز » لإثبات هذه النقطة تعتمد في معظمها على معدل الأجور الذي هو شيء آخر غير الأجر . فقد ينخفض الأجر الحقيقي في الكساد نتيجة لنقص ساعات العمل ولتلاشي وقت العمل الإضافي ، رغم ارتفاع الأجور الحقيقية أو بقاءها على حالها .

و خلاصة تحليل « كينز » حول هذه النقطة ، أن العمال ونقاباتهم أشد تمسكا بالأجور النقدية منهم بالأجور الحقيقية ؛ فهم يرفضون تخفيض الأجور النقدية حتى لو كان هناك ميل لانخفاض الأسعار بدرجة لا تمس الأجور الحقيقية ، ولكنهم يبدون حماسا أقل في المطالبة برفع الأجور النقدية إذا ارتفعت الأسعار . ولا شك أن في هذا ما يلفت النظر ، ولو أنه ، كما أعتقد ، لا ينطوي على شيء هام .
وصحيح أن العمال لا يدعون جهدا في مقاومة تخفيض الأجور النقدية ، ولكن ليس من الصحيح أن قبول مثل هذا التخفيض يؤدي إلى انخفاض الأسعار بنفس النسبة أو بنسبة أكبر . وللعمال الحق كله في مقاومة تخفيض الأجور النقدية بكل ما يملكون من قوة . فإذا كانت الأسعار سوف تنخفض بنفس المعدل الذي تخفض به الأجور ، فبأية نسبة أقل قد تنخفض الأسعار لوبقيت الأجور النقدية على حالها ؟ هذا هو مرتبط الفرس ! فالعامل يهدف إلى تحسين وضعه الاقتصادي ، لا إلى بقاءه كما هو ! والطريقة المثلى لذلك هي أن يرفع الأجر النقدي إلى أعلى مستوى مستطاع ^(١) .

وعلى وجه التعميم فإن هذا المبدأ لا بد أن ينضج ويتكيف قبل أن يمكن تطبيقه في الأحوال الخاصة أو الأحوال العامة على حد سواء . وكما ارتفعت الأجور عموما كلما كان هذا أصلاح ، بشرط أن لا تتجاوز في ارتفاعها الحد اللازم لتحقيق العالة الكاملة . ولكن لا شك أيضا في أن العمال في أية صناعة معينة قد يتسببون ، بضغطهم وإلحاحهم للحصول على أجور أعلى ، في أن يتحول المنظمون عن هذه الصناعة إلى صناعات أخرى ، وهكذا تتحول العالة أيضا . أما إذا حاولوا أن يتعاملوا كمحتكرين لنوع معين من العمل ، فقد يستطيعون ، كغيرهم من المحتكرين ، أن يحسنوا مركزهم الخاص ، ولكن على حساب انخفاض الطلب على السلعة التي ينتجونها .

(١) أكرر هنا مرة أخرى أنني لا أتحدث عما ينطبق في وقت الحرب .

وعليهم إذا أرادوا تنفيذ هذه السياسة بنجاح ، إما أن ينقصوا من عدد المشتغلين بهذه الصناعة لدرجة ملحوظة ، وإما أن يواجهوا البطالة ويحملوا أعباءها ، ولا يجدى ارتفاع الأجور شيئاً بالنسبة للعمالة والإنتاج إلا للحد الذي يؤدي إلى انتشارهما واتساع نطاقهما . أما الاحتكار الجزئي للعمل أو لغيره من الأشياء ، فإنه يعمل على انكماش حجم العمالة والإنتاج في الصناعات التي تخضع له . أما إلى أي مدى يعمل الاحتكار الجزئي على انكماش الإنتاج الكلي في جميع الصناعات ، فأمر ليس من السهل القطع فيه . فإذا كان العمال المحتكرون ينفقون دخولهم الإضافية على سلع الاستهلاك والخدمات ، فإن النتيجة هي تحول العمالة عن صناعتهم الخاصة إلى الصناعات الأخرى التي يشترون منتجاتها ؛ وأما إذا ادخروا هذه الدخول ، فإن النتيجة تكون تناقصاً في العمالة . وبما كانت هذه هي الآثار المباشرة ، إذ توجد عادة من الناحية العملية نتائج غير مباشرة . إن احتكار العمل يوضع جنباً لجنب مع احتكار المنظمين ، ولهذا فهو يساعد على ارتفاع الأسعار وانكماش الإنتاج إلى ما وراء الحدود التي تبيحها الأجور المرتفعة . ومتى تكيف احتكار العمل هكذا فإنه يؤدي إلى انكماش عام في حجمي الإنتاج والعمالة معاً ، لا في الصناعة المعينة التي يسيطر عليها . هذا مع العلم بأن كل احتكار فردي ضار بالمصلحة الجماعية ؛ وشر أنواع الاحتكار وأخطرها هذه التي يصبح فيها المنظمون والعمال شركاء في استغلال الشعب وأنداد في سلبه !

الفصل الخامس

البطالة

البنائية والدورية

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من الفصول السابقة توخيا لتحقيق العمالة الكاملة والاحتفاظ بها؟ ولا يغيب عن البال أننا لم تناقش إلا ما يحدث في مجتمع تغلب فيه الملكية الفردية لعوامل الإنتاج ، ويتوقف فيه حجم العمالة على رغبة مالكي هذه العوامل في توظيف العمال . وفوق هذا فقد كنا نتحدث عن نوع من الجماعات يستند فيه تجمع الرأسمال الجديد إلى الأفراد والشركات : أى إلى الناحية الفردية في معظمه ، إما عن طريق رأسمال مصدره الادخار بما فيه احتياطات الشركات ، وإما عن طريق الاقتراض من الاسواق الخاصة للرأسمال ، أو من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية .

وكذلك رأينا أنه ليس من الإسراف في شيء أن نستنتج أن الموارد الإنتاجية قد لا توظف كلها توظفاً كاملاً في مثل هذه المجتمعات ، أو أنه ليس هناك ميل أساسى أو اتجاه أصيل لتحقيق التوظيف الكامل لهذه العوامل . وليس من الصحيح كذلك القول بأن مثل هذه المجتمعات تنطوى على ميل طبيعى للتحرك نحو مركز التوازن حيث يتحقق توظيف جميع الموارد الصالحة للعمل أو للتوظيف ، إذ قد لا يوجد ، كما يقول « كينز » مستوى للأجور يتيح للعمال كلهم فرص التوظيف الكافية ؛ وقد لا يكون هناك للاقتصاد مخرج من حالة التوقف والسكون في ظل نظام اقتصادى يقوم على عامل الربح وحده . ومن العبث أن نحاول أن نثبت إذا ما كان هذا صحيحاً ، حتى إذا كان المجتمع حقيقة من المجتمعات الرأسمالية المثالية التي يفضل كتاب الاقتصاد أن يصفوها أو يتخيلوها ، إذ الواقع أن مثل هذه المجتمعات لا وجود لها ولا لما هو كبير الشبه بها . ولهذا فإن دراسة

أساليبها الخيالية لا تجدى كثيراً . أما المجتمعات التي علينا أن ندرسها ونناقش أوضاعها ، إذا كان الغرض هو القضاء على البطالة ، فهي المجتمعات الحقيقية القائمة التي توجد فيها البطالة كشيء واقعي ملموس لا يرجع إلى وجود تفكك أو نقص في بعض نواحي الجهاز الاقتصادي يخل بسيره وحسن اطراده فحسب ، بل وإلى كونه حقيقة قائمة قد تستفحل وتشتد أحياناً ، ولكنها رغم هذا حقيقة موجودة دائماً وظاهرة مستديمة .

وتوجد البطالة في هذه المجتمعات في شكلين رئيسيين هما : البطالة الدورية والبطالة البنائية ، إلى جانب أنواعها الأخرى العادية كالبطالة العرضية والموسمية والاحتكاكية . وعلينا أن لا نقصر في حرب أنواع البطالة هذه حيث واجهتنا وحيثما نستطيع : علينا أن نزيل الأسباب العارضة للتعطل في صناعات السفن وغيرها من الصناعات التي تتعرض للبطالة العرضية ، وأن نعمل على تفادي وتسوية التقلبات الموسمية التي تطرأ على الطلب والإنتاج ؛ وكذلك علينا أن نعمل على تقصير مدة البطالة الاحتكاكية التي تنشأ عن تبديل الحرفة بإيجاد أداة شاملة ذات كفاية تيسر انتقال العمال من صناعة إلى أخرى ، وتسهل انتقالهم من مكان إلى آخر . ولكن إذا كتب لنا النجاح في أن ننقص بهذه الوسائل من حجم البطالة ، عرضية وموسمية واحتكاكية ، فإننا بعد لم نمس جوهر مشكلة البطالة . ولو أمكن أن نقضى على البطالة العارضة بأن نجعل عدد العمال المتنافسين فيها أقل مما كانوا في مثل صناعة بناء السفن أو ترميمها ، فالنتيجة هي وجود عدد أكبر يبحث عن العمل في صناعات أخرى . وهكذا لو أمكن أن تقلل من البطالة الموسمية أو ننقص الفترة اللازمة للانتقال من عمل إلى آخر ومن الضياع والعطل اللذين يصحبانها ، فعندئذ قد يكفي للقيام بنفس العمل عدد من العمال أقل من العدد الذي كان يقوم به قبل ذلك . وإذا لم تتوفر أعمال كافية لاستيعاب العدد الفائض من العمال ، فسوف يزيد عدد العاطلين عما كان عليه من قبل ، رغم تناقص البطالة في أنواعها هذه .

ولا يحمل أن يعتقد أحد أنني أهدف إلى إثبات وجود « مخصص للعمل » كما حاول بعض الاقتصاديين السابقين أن يثبتوا أن هناك « مخصصاً للأجور » يضع لإمكانيات العمل في المجتمع حدوداً ثابتة يستحيل تجاوزها ؛ ذلك أنني مثلاً لا أعتقد أن الزيادة في عدد السكان تستتبع زيادة في حجم البطالة ، حتى ولو

كانت زيادة عدد السكان هذه من مهاجرين في سن تبيح العمل . ولا شك في أن زيادة عدد السكان قد تسفر في بعض الظروف عن زيادة في البطالة ، أو عن نقص عدد السكان قد يؤدي إلى نقص في البطالة ؛ ولكن هذا ليس أمراً ثابتاً وليس هناك ما يبرر تأكيد حدوثه ، إذ من المحتمل أن تأتي النتيجة معاكسة لهذا ؛ فالمهاجرون عادة فريق من الفقراء في مراتب العيش الدنيا ، حتى لو كانوا يحملون معهم قوة شرائية جاءوا بها معهم من الخارج ، فلا بد من إطعامهم . ولهذا فإن وجودهم يؤدي في الغالب إلى بعث شيء من النشاط في الطلب على سلع الاستهلاك قد يعمل بدوره على زيادة حجم العمالة ولو بنسبة ضئيلة قد لا تستوعبهم جميعاً . ومن ناحية أخرى فإن الهجرة ، كمقاعدة عامة ، تجذب العمال الذين يكون مستوى كفايتهم فوق المتوسط وبهذا فهي تعمل على خفض الكفاية الحدية للعمال الباقين ، وتعمل تبعاً على نقص العمالة . ولكن ليس حتماً أن يكون هذا النقص بالقدر الذي يمكن أن يسد الفراغ الذي تخلفه الهجرة في صرح العمل . وإذا ما أسقطنا الهجرة وأخذنا في الاعتبار تغير عدد السكان وحده الناشئ عن تغيرات في عدد الوفيات والمواليد ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن زيادة معدل المواليد ، وتبعاً زيادة عدد الأطفال ، تعمل مؤقتاً على تخفيض نسبة المشتغلين من مجموع عدد السكان . وكذلك يؤدي تناقص معدل الوفيات إلى مثل هذه النتيجة لأنه يعمل على زيادة نسبة المتقاعدين من السكان . ويؤدي مثل هذه الظروف إلى ضغط يتمثل في زيادة الاستهلاك نسبياً ويعمل كذلك على زيادة حجم العمالة . هذا ويعمل تناقص معدل المواليد على تناقص نسبة عدد الأطفال وزيادة نسبة عدد المشتغلين من مجموع السكان . وإذا لم يقابل هذه الحالة نقص في نسبة الوفيات ، فإن معدل الاستهلاك يميل إلى التناقص في مجموعه .

والحقيقة أن العلاقة بين تغير عدد السكان وأحوال التوظيف علاقة معقدة متشعبة كثيراً ، لدرجة أن محاولة مناقشتها سوف تدفع بنا بعيداً عن نطاق الموضوع الأصيل ؛ وكل ما نريد تسجيله الآن هو أن ارتفاع معدل المواليد يعمل أولاً على نقص نسبة المشتغلين وأخيراً على زيادة هذه النسبة من مجموع عدد السكان ، بينما يؤدي انخفاض هذا المعدل إلى زيادة نسبة المشتغلين . أما انخفاض معدل الوفيات ، وخاصة بالنسبة لنقص كبير في عدد وفيات الأطفال ، فإن له من

الأثر مالا يرتفع معدل المواليد ؛ ولكن إذا كان النقص في معدل الوفيات ناجماً عن زيادة في متوسط أعمار الكبار ، فإنه عندئذ قد يؤدي إلى تناقص نسبة المشتغلين لأنه يزيد من عدد المتقاعدين بين السكان .

أما النوعان الأساسيان اللذان يبرزان في أقوى مظاهر التحدى فهما البطالة الدورية والبطالة البنائية . أما البطالة الدورية فهي تنشأ عند ما يتناقص عموماً الطلب المتصل على سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك والخدمات ، كما يحدث أثناء فترات الكساد العام ؛ بينما تنشأ البطالة البنائية بسبب الدورة الاقتصادية ولأنها تشتد كذلك في فترات الكساد لأي سبب من شأنه أن يخل بالتوازن بين هيكل الإنتاج وهيكل الطلب في المجتمع ، بحيث توجد موارد إنتاجية متخصصة - مثل العمل الماهر والآلات المتخصصة - غير مستخدمة في إنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها ، أو عموماً الأشياء التي يبدو استعداد الأفراد لشراء كميات أكبر منها . وقد ينشأ اختلال التوازن هذا نتيجة لتغير طلب الأفراد وتبعاً لتغير أذواقهم ، أو نتيجة لتغير وسائل الإنتاج الفنية أو لتغير أوضاع التجارة الخارجية . ويصبح هذا النوع من البطالة بالغ الخطر إذا حاق بصناعات تستخدم عدداً كبيراً من العمال الماهرين أو نسبة كبيرة من الرأسمال الثابت المتخصص المغرق فيها ، أو كانت تستخدم كليهما معاً .

ولنبداً أولاً بمناقشة مشكلة البطالة البنائية . إن تغير رغبات المستهلكين قد يسفر أحياناً عن تعطل صناعة بأكملها ؛ ولكن الذي يحدث غالباً هو ضمور الصناعة تدريجاً . أن صناعة الستائر المحبوكة أو العربات التي تجرها الجاد وغيرها أمثلة واضحة في هذه المناسبة . لقد تغيرت أذواق الناس ، وعليه أخذ الطلب على هذه السلع في التناقص وثبداً تاركاً هؤلاء العمال المهرة الذين كانوا يقومون بإنتاجها فريسة للبطالة ما لم يتييسر لهم الانتقال إلى عمل آخر ، ومؤدياً إلى إفلاس وإغلاق المصانع التي لا تستطيع التحول إلى نوع آخر من الإنتاج . وقد يتناقص الطلب على سلع ما لأسباب متنوعة كأن تصبح السلعة غير متسقة مع طابع الذوق السائد (المودة) كالستائر المحبوكة ، أو قد تغلب عليها سلع بديلة وصناعة جديدة كما حدث للعربات التي تجرها الجياد إذ أبطلتها السيارات . وكذلك قد يتناقص الطلب على سلعة ما تبعاً لتناقص عدد الذين اعتادوا استعمالها ، أو تبعاً

لتناقص دخولهم لدرجة لا تبيع لهم شراءها ؛ وهذا ما يتعرض له الكثير من السلع الكمية الغالية ، إذا ما أعيد توزيع الدخل بكيفية تقضى على التفاوت الكبير بينها .

وليس من الميسور عزل هذه التغيرات التي تؤثر في حجم الطلب عن مثيلتها الناشئة عن تغير وسائل الإنتاج الآلية : إن تناقص الطلب على العربات التي تجرها الجياد راجع في الغالب إلى زيادة ونمو صناعة السيارات ، ولهذا يمكن القول بأنه راجع إلى التغير في العرض أكثر من رجوعه إلى تغير الأذواق بالنسبة لأنواع هذه العربات نفسها . وكذلك إذا حلت السلع التي تصنع من الحريري الصناعي مثلا محل هذه التي تصنع من الصوف أو القطن أو الحرير الطبيعي ، فإن المجتمع في هذه الحالة يواجه تغيرا في الطلب هو في صميمه تغير في الظروف الآلية التي يعتمد عليها العرض . ومن هذا النوع معظم التغيرات التي تطرأ على حجم الطلب فيما عدا هذه التي ترجع إلى تغير توزيع الدخل أو تغير حجم ثروة المجتمع . ويمكن بسهولة الكشف عن أن هذه التغيرات ترجع إلى مثيلاتها التي تتعرض لها وسائل الإنتاج الآلية ، أكثر مما ترد إلى تغير أذواق الأفراد وتقويمهم للسلع . ولكن ليس من المستطاع وضع حد فاصل يميز بين الاثنين في وضوح محسب ، بل وليس هناك ما يبرر وجود مثل هذا الفاصل بينهما . ويرجع تفصيل بعض طبقات المجتمع الآن السكن في منازل أو مساكن صغيرة تنقص من حجم النفقات المنزلية ليبقى من الدخل جزء أكبر ينفق خارج المنزل ، يرجع هذا في الواقع ومن بعض نواحيه إلى انتشار الملامهي والمطاعم والمراقص وأمثالها وإلى سهولة الانتقال ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى تغير أساليب الحياة الجماعية المتميزة بهذه التغيرات الآلية امتزاجا تاما ، ولو أنه قد يصعب اعتبار تغير التقاليد وأساليب الحياة أثرا من آثار تغير وسائل الإنتاج الفنية .

ومن السهل أن نلمس أنه كلما اتسعت خطوات التقدم الآلي ، كلما ازداد في النظام الاقتصادي خطر اختلال التوازن البنائي الذي تقل عواديته كلما قلت في الصناعات التي تمنى به نسبة عدد العمل الماهر والآلات المتخصصة لأن انتقال العمال الأقل مهارة إلى أعمال أخرى أسهل بكثير من انتقال العمال الذين تخصصوا في أنواع من العمل الماهر الذي يتطلب مهارة عالية خاصة ؛

فالآلات الخفيفة التي تبني لتعمر وقتاً قصيراً ، يمكن تحويلها أو الاستغناء عنها في غير صعوبة كبيرة بينما يستعصى هذا في الآلات الضخمة الغالية التي تبني لتعمر فترة طويلة حتى تغل نفقات إنتاجها . ولهذا فهناك ميل لبناء آلات أقصر عمراً وأقل تكاليف متى كان من المتوقع أن تطرأ تغيرات عاجلة كبيرة على وسائل الإنتاج تفادياً لأكبر قدر مستطاع من الخسارة التي تنجم عن تناقص الطلب أو تناقص الكفاية .

وكما تنشأ البطالة البنائية من تناقص الطلب الأهلي تبعا لتغير رغبات المستهلكين أو تبعا لتغير وسائل الإنتاج ، فإنها تنشأ كذلك عن التغير الذي تتعرض له التجارة الخارجية . ولقد كانت الكوارث التي حاقت بصناعة القطن البريطانية راجعة في أهم أسبابها ، لا إلى إحلال الحرير الصناعي محل القطن ، ولكن إلى تناقص حجم الصادرات ، الذي لم يكن بدوره راجعا إلى تناقص الطلب العالمي ، بل إلى زيادة الإنتاج في الشرق الأقصى وفي غيره من المناطق التي كانت من أكبر عملاء «لانكشير» . وتبدو البطالة البنائية في أبشع صورها عندما تتعرض الصادرات لمثل هذا التناقص إذ تغدو عندئذ مشكلة عنيدة بالغة الخطورة ، لأن الذين يقع عليهم عبؤها وعناؤها يكونون أقل ثقة واعتقادا في حقيقة وجودها ، وخاصة عندما تكون نفس الصناعة قد انتقلت إلى غيرهم ، مما لو كانت الصناعة نفسها قد ضمرت وتلاشت لأي سبب من الأسباب . ولهذا فهم يكونون أبطأ خطى وأقل اهتماما في مواجهة مشاكل اختلال التوازن البنائي التي لا مفر من مواجهتها . فكم من أهل «لانكشير» تشبثوا عبثا لفترة طويلة بأمل عود الأوقات الالامعة الذهبية بعد أن كانت كل بارقة أمل في انتعاش هذه الصناعة قد خبت تماما ! ولهذا فقد رفضوا ألا أن يستمروا في أعمالهم رغم ذلك حتى بلغ حجم الخسارة ما لم يكن ليبلغ بعضه لو أنهم نزلوا على إرادة الواقع وتعرفوا حقيقة الأوضاع .

ولقد كانت الصناعات التي عانت ، أكثر من غيرها ، وقع البطالة البنائية في بريطانيا ، هي صناعات بناء السفن والفحم والقطن . ولقد كانت صناعة الفحم من بين هذه الصناعات تستخدم عددا ضخما من العمال المتخصصين ذوي الكفاية الممتازة والأجور المرتفعة ممن يصعب لدرجة كبيرة انتقلهم إلى أعمال أخرى في صناعات غير صناعتهم ، أو مهاجرتهم إلى بلاد أخرى كي يعملوا في نفس الصناعة . وكذلك كانت صناعة القطن تستخدم عددا من العمال المتخصصين عالي

الكفاية مثل النساجين والغزلين والصباغين وغيرهم من كان من العسير انتقلهم إلى صناعات أخرى ؛ هذا فضلا عن وجود آلات ضخمة متخصصة لا يمكن الانتفاع بها في فروع أخرى من الإنتاج ، بحيث كانت كمية الرأسمال المفرق فيها كمية كبيرة ، ولو أن هذا العامل الأخير قد خفف من وقعه أن متوسط أعمار هذه الآلات كان مرتفعا في أغلب فروع هذه الصناعة . وكذلك كانت صناعة البناء تستخدم العنصرين من عمال متخصصين ورأسمال ثابت متخصص بنسبة كبيرة ، بحيث لا يمكن أن ينتقل أيهما إلى صناعات أخرى .

يستنتج مما ذكر أن المشاكل التي نشأت في بريطانيا عن البطالة البنائية فيما بين الحربين كانت على درجة كبيرة من الصعوبة جعلت مواجهتها وعلاجها أمراً عسيراً وعبئاً ثقيلاً ، حتى أنه تعذر علاجها فعلاً في صناعتي الفحم والقطن لفترة طويلة ؛ وحتى عند ما أريد عمل شيء لتحسين الوضع في صناعة الفحم ، فإن هذا قد تم بتحويلها إلى احتكار قانوني منح أصحابها امتياز استغلال المستهلكين ، لا بإعادة تنظيم هذه الصناعة لتسكيف وفق الأحوال الجديدة . ولقد اتخذت بعض إجراءات تجريبية لإعادة تنظيم صناعة الفحم صدرت بها قوانين متتابعة في الفترة بين سنة ١٩٣٠ ونشوب الحرب العالمية الثانية ، ولكنها كانت قوانين متخاذلة هزيلة حتى أن معارضة أصحاب المناجم الأقوياء صيرتها حبراً على ورق . أما في صناعة بناء السفن فإن المشكلة تمحضت عن خلق احتكار خاص مكون من الشركات الكبيرة — بمساعدة بنك إنجلترا — كان له أثر سيء لدرجة أن بريطانيا عند نشوب الحرب وجدت كفايتها في هذه الصناعة قد انخفضت إلى النصف ، وأن المصانع التي تعطلت قد تم بيعها في ظروف جعلت من العسير عملياً رجوعها إلى ميدان الإنتاج . وليس من اللياقة أن نبدي هنا علامات التذمر والسخط لقلة ما عمل لصناعة القطن وللكثرة ما عمل لصناعة بناء السفن ، رغم أن هذا هو واقع ما حدث فعلاً . والحقيقة أن بناء السفن ، وقد أصبحوا محتكرين ، أخذوا يلعبون دور المحتكر ، لا بالاستغناء عن الكفايات الإنتاجية التي كانت وفيرة حقيقة بالنسبة للطالب الفعال فحسب ، بل وبخفض حجم الإنتاج أيضاً إلى الحد الذي يكفل أعلى مستوى من الربح يتوخاه الاحتكار . هذا ما تم في صناعة بناء السفن دون

ما اعتبار لمصير العمال الماهرين الذين كانوا يهيمنون على وجوههم في المدن المقفرة التي كانت تتركز فيها هذه الصناعة من قبل .

ولا شك في أن البطالة البنائية بالشكل الذي برزت به في صناعات الفحم والقطن و بناء السفن بين الحربين العالميتين كانت تتطلب عملا جماعيا سريعاً فاصلا لا أن نلوذ بمبادئ المذهب الحر أو بجهد المخترين الذين يعملون للربح وحده . ولقد كان من الضروري في بعض الصناعات خفض الكفاية الإنتاجية وخاصة هذه التي فقدت جزءاً كبيراً من أسواقها الخارجية في فترة الحرب ، والتي تضخمت إلى حجم لا يتبيحه حاجة الإنتاج في السلم ؛ ولكن هذه العملية لقيت معارضة شديدة لأنها في ذاتها عملية مؤسفة مؤلمة . ولم يفلح الاعتماد على عوامل التنافس لتحقيق الأهداف المطلوبة بإخراج الصانع الأقل كفاية أو ذات المراكز السيئة ^(١) من السوق ، لأن هذه العوامل بطيئة الأثر ، فضلاً عن أنها انتهت إلى عمليات البيع بأقل من تكاليف الإنتاج weak selling التي لجأت إليها الشركات التي كانت على استعداد لتحمل خسارة طويلة الأجل مقابل إمكان تجميع نقود سائلة تمكنها من مواجهة المآزق المباشرة التي كانت تحقيق بها ، ولهذا بقيت متشبثة بالحياة شركات كان يجب أن تنتهي أعمالها من الناحية النظرية . وعند ما أصبح المركز كما لا يمكن احتمالها كان المخرج هو خلق احتكارات ، بمساعدة الدولة أو بدونها ، وزعت الصناعة على المشروعات الباقية تحت ظروف كثيراً ما أدت إلى ارتفاع مطرد في النفقات . والسبب في هذا أن التوزيع تم بأن منحت كل شركة حصة لا تبيع لها أن تنتج عند المستوى الأمثل ؛ وإن فعلت فكان عليها أن تدفع غرامات للشركات الأخرى لتجاوز حدود حصتها في الإنتاج . ومن شأن تضخم النفقات أن يؤدي إلى انكماش حجم الإنتاج الكلي الذي كان من المستطاع المحافظة عليه تحت ظروف مجزية لو أن المشروعات الأكثر كفاية هي التي كانت تقوم بالإنتاج ؛ وكانت النتيجة الأخيرة هي زيادة البطالة .

(١) لم يكن حتماً أن المصانع التي اضطرت للخروج من الإنتاج كانت الأقل كفاية من الناحية الفنية ، لأن بعض المصانع ذات الكفاية الكبيرة في هذه الناحية قد دفعت بنفها إلى مآزق مالية أدت إلى تعطيلها ، في حين بقيت مصانع أخرى أقل كفاية منها .

وكان لامفر من خفض الإنتاج في المشروعات التي تأثرت بنقص الطلب الخارجي على منتجاتها ، ولكن هذا التخفيض كان من الناحية العملية إما بالغا وإما تافهاً بحيث كان ضاراً في الحالتين . وفضلاً عن هذا فإن تخفيض الإنتاج لم يصحبه أى تنظيم أو إجراء لتحويل العمال الفائضين عن الحاجة إلى صناعات أخرى ، أو لإعادة تدريبهم على أعمال أخرى ، أو إقامة صناعات جديدة في المناطق التي تأثرت لدرجة كبيرة وساءت الأحوال فيها . والواقع أنه كان من العسير جداً اتخاذ مثل هذه الإجراءات الوقائية في ظروف لم تقصر البطالة فيها على بعض الصناعات المعينة التي حاق بها الكساد ، بل كانت منتشرة في صناعات أخرى كذلك بحيث لم يكن من المستطاع إيجاد عمل آخر للعمال الذين يدربون من جديد ، أو إيجاد أسواق لصناعات حديثة . ولقد أسفر وجود البطالة العامة والبنائية معا — أى كساد دورى إلى جانب اختلال توازن بنائى — من الناحية العملية عن تعذر اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة مشاكل الصناعة التي كانت تعاني البطالة البنائية . ولهذا السبب فقد أخفقت وسيلة نقل العمال ، على نطاق كبير ، من المناطق التي اشتدت فيها البطالة ، إذ لم تكن هناك مناطق تعاني نقصاً في الأيدي العاملة يمكن أن ينقل إليها العمال من المناطق المنكوبة بحيث يجدون عملاً فيها .

أما إذا كانت حالة العمالة الكاملة تسود النظام الاقتصادى ، فعندئذ يصبح أيسر نسبياً أن يحول العمال الذين حاق بهم البطالة البنائية إلى المناطق التي يكون فيها الطلب على العمل آخذاً في زيادة أسرع خطى من زيادة عرضه ، أو أن تنشأ صناعات جديدة في المناطق التي حل بها الكساد . وبعبارة أخرى فإن البطالة البنائية ما كانت لتصبح مشكلة على هذه الدرجة من الخطورة والصعوبة لولا وجود البطالة الدورية إلى جوارها .

والآن نستطيع أن نقول مرة أخرى بأن إمكانيات علاج البطالة البنائية ، رغم مابلغته من خطورة وتعدد بعد الحرب العالمية الأولى وما قد تبلغه من ذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، إنما تتوقف على مدى النجاح أو الإخفاق في علاج البطالة الدورية ؛ فإذا أمكن أن نحول دون تواتر الوضع الذي يدفع بالطلب على العمل إلى ما دون مستوى العرض بكثير ، فإن مشكلة تحويل العمال من عمل إلى عمل

أو من صناعة إلى أخرى ، تغدو أيسر علاجاً وأقل صعوبة لدرجة ملحوظة .

أما البطالة الدورية فتنشأ كما عرفنا عند ما يسوء توقع رجال الأعمال للربح لدرجة تجعلهم لا يقدمون على استخدام جزء كبير من موارد الإنتاج المتاحة لهم . وينعكس أسلوب رجال الأعمال ، هذا في شكل حاد ولأسباب سبق ذكرها ، على صناعات سلع الاستثمار فيقل نشاطها لدرجة أكبر من نقص النشاط في الصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك والخدمات . ولهذا فمن المهم جداً أن نذكر بأنه لو أمكن رفع الطلب على سلع الاستثمار إلى مستوى أعلى ، لما كانت هناك صعوبات كبيرة في رفع الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات إلى مستواه السابق ، على فرض بقاء الأجور في مستويات معقولة . والآن كيف يمكن أن يرتفع مستوى الطلب على السلع الرأسمالية ؟ إن إحدى الطرق التي يمكن أن نسلکہا لهذه الغاية هي التخفيف ما أمكن من قيود منح الائتمان ، وذلك بتخفيض سعر الفائدة والتساهل في عقد القروض بالنسبة للمقترضين المشكوك في قدرتهم على السداد (لأن مقدرتهم على السداد سوف تزداد لدرجة كبيرة وفي أحوال كثيرة إذا ما نجحت الخطط الموضوعة لزيادة حجم العمالة) . ولكن هذه الوسيلة التي تتخذها المصارف لزيادة عرض النقود قد تخفق لإعراض رجال الأعمال عن الاقتراض ، إما للتشاؤم الذي يسود نفوسهم بالنسبة لمستقبل مشروعاتهم ، وإما لريبة تخامرهم في مقدرة الحكومة أو نواياها على تنفيذ سياسة التوسع النقدي . وإذا ما وجدت هذه الظروف كلها أو بعضها ، فسوف يكون الفشل غالباً نصيب كل محاولة تهدف إلى زيادة النقود المتداولة أو لزيادة النشاط في الاستثمار ؛ وعلى أية حال فإن الجرع النقدية الجديدة التي يتطلبها نجاح المحاولة قد تبلغ حجماً كبيراً تتردد أية حكومة في المجازفة بخلقه ، وتبعاً لذلك تتوقف سياسة التوسع النقدي قبل أن تؤتي ثمارها ، وتبقى كميات النقود الإضافية عاطلة غير مستعملة ، أو قد تعود إلى المصارف ثانية بعد فترة قصيرة .

وفي مثل هذه الحالة تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى بذل الإعانات تشجيعاً للاستثمار . والإعانة في أدنى مراتبها تتخذ شكل قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض ، أو ضمان حكومي للفائدة التي يقدر رجال الأعمال أن يحصلوا عليها من استثماراتهم الفردية لفترة معينة . وقد ترتفع درجة الإعانة فتصبح بدون فائدة ، أو

تصبح منحة مباشرة لبعض المشروعات الفردية التي ترى الحكومة تشجيعها . ولكن من الصعب جداً متابعة مثل هذه الوسائل من الناحية العملية ؛ ذلك لأن المنح أو التسهيلات المالية التي تقدم لبعض المشروعات دون غيرها ، تدفع في الحال إلى التذمر والشكوى بأن الدولة قد تجاوزت جادة العدالة وظلمت المشروعات التي لم تظفر بمثل هذه المنح أو التسهيلات المالية والتي هي كذلك جديرة بمثل هذه المساعدات ، أو لأنها هي الأجدر بها من غيرها . وعندئذ لا ينقطع الصراخ والصخب لكي تشمل هذه التسهيلات عدداً متزايداً من الطالبين الملحين ، كما أن هؤلاء الذين لا يظفرون بمطالبهم سوف يجأرون بالشكوى من أن الضرائب المفروضة عليهم هي في الحقيقة غرامات تحصل منهم لصالح مشروعات أخرى تحاييها الحكومة وتسندها . وبعد هذا يبقى السؤال عن الوسائل التي بها تستطيع الدولة أن تحصل على المال اللازم لتقديم هذه المنح والتسهيلات . فإذا عمدت الدولة إلى زيادة معدلات الضرائب العامة توخياً للحصول على المال اللازم لذلك ، فقد يكون من أثر زيادة أعباء الضرائب أن يزداد ضعف الثقة في نجاح المشروعات ؛ أما إذا لجأت الدولة إلى الاقتراض ، فإن المدرسة الكلاسيكية تعترض على مثل هذا التصرف وتهاجمه ، لأن الدولة تنفق أكثر مما تبيحه مواردها ، وفي هذا ما يزيد من أعباء الدين العام . وأخيراً فإذا عمدت الدولة إلى خلق الكميات الإضافية اللازمة من النقود بنفسها دون منح أحد الامتياز اللازم لذلك بحيث لا يكلفها الأمر أية نفقة ، فعندئذ سوف تضج المصارف بالشكوى والاحتجاج لأنها تعتبر نفسها ، دون غيرها ، الهيئات المختصة بخلق النقود من لا شيء . وتكون النتيجة أن تفقد الحكومة ثقة رجال المصارف وتعاونهم ، وهذه حالة لا يستطيع إلا قليل من الحكومات مواجهتها في ظل النظام الرأسمالي ^(١) .

ويمكن من الناحية النظرية اتباع سياسة إعانة الاستثمار الفردي على فرض أن الحكومة مستعدة وقادرة على اتباعها وعلى مواجهة أصحاب المصالح الثابتة الأخرى الذين إما أن يهبوا معارضين لها أو مطالبين بأن تشملهم نفس الامتيازات بحيث يمتد نطاق الإعانة إلى مدى بعيد . ويمكن انتهاز هذه السياسة إذا ما تسنى فرض الضرائب وتعديل أوضاعها بحيث يقع أكثر عبئها على المدخرات التي لم تستغل بعد ،

(١) أنظر الفصل الثامن « السياسة النقدية » لزيادة إيضاح هذه النقطة عن أثر خلق الدولة للنقود

أو إذا تسنى تمويلها بقروض معدل الفائدة عليها منخفض لحد مناسب، أو بنقود تُخلقها الدولة نفسها بحيث لا يحتاج لأسعار الفائدة في السوق أن ترتفع نتيجة لدخول الدولة هذا الميدان. أما من الناحية العملية فليس هناك أضعف من احتمال توفر هذه الشروط، إذ لا مندوحة للدولة عن أن تلزم جانب العدالة والحياد؛ ولذلك فالضرورة تملئ عليها أن تقدم الإعانة للمشروعات التي تحتاجها حقيقة والمشروعات التي قد تكون في غنى عنها؛ وعلى أية حال فهذا ما لا مناص من عمله في نطاق الصناعة الواحدة، إن لم يمتد ليشمل صرح الصناعة كله. ولا يمكن من الناحية العملية فرض الضرائب بالطريقة المطلوبة. وإذا لم تكن الحكومة قابضة على زمام الإشراف الفعال على المصارف، فقد لا تستطيع الحيولة دون ارتفاع سعر الفائدة كنتيجة لسياسة الإقراض التي تتبعها المصارف، وعندئذ قد لا تستطيع الحصول على الموارد النقدية اللازمة لتمويل الإعانات إلا مقابل فائدة مرتفعة تدفعها للمصارف. ومن البديهي أن مثل هذه الاعتبارات لا تمنع الحكومات من منح الإعانات في بعض الحالات الخاصة، ولكنها تحول بين أية حكومة، في نظام رأسمالي، وبين التوسع في اتهاج سياسة الإعانات للحد الذي يجب أن تمتد إليه لتقضي على كساد كبير. وفوق هذا فمن شأن مثل هذه الاعتبارات أن توحى باحتمال عدم توخي الحرص والحذر في استخدام مثل هذه الإعانات بحيث لا تؤتي الثمرة المرجوة من منحها.

وماذا يبقى من الوسائل لحل هذا الإشكال بعد عجز السياسة المصرفية وسياسة الدولة في منح الإعانات عن أن تحله؟ تبقى وسيلة واحدة للعلاج تتمثل في قيام الدولة بمشروعات عامة كبيرة، إما بنفسها أو بواسطة الشركات المحلية وغيرها من الهيئات العامة تحت إشرافها. ولا شك في أن المشروعات العامة هي نوع من الاستثمار لا يختلف عن المشروعات الفردية؛ فحجم الاستثمار الممثل في إنشاء محطة كهربائية أو في بناء مرفأ أو في غيرها لا يتغير سواء تمت عمليات البناء بنقود الدولة أو بنقود الأفراد، وسواء قام المشروع ببناء على طلب الحكومة أو على طلب فرد أو هيئة خاصة. فمن المستطاع تعويض النقص في الاستثمار الفردي بزيادة الاستثمار العام، أو أن الاستثمار العام يمكن أن يحل محل الاستثمار الخاص في أي مدى متى كان النظام الاقتصادي مطرداً في سيره الطبيعي. وعلى هذا فالاستثمار العام، كالاستثمار

الخاص ، وسيلة مباشرة لإيجاد فرص التوظيف في صناعات سلع الاستثمار ، ووسيلة غير مباشرة للتوظيف في الصناعات الأخرى التي يختار المشتغلون بإنتاج سلع الاستثمار أن ينفقوا دخولهم على منتجاتها . وإذا ما قيل إن المشروعات التي تقوم بها الدولة تنطوي دائماً على كثير من الضياع وزيادة النفقات ، فإن مثل هذا القول لا ينقض الفكرة ولا يخل بأهدافها ، إذ الواقع أنه كلما زاد الضياع وكثرت النفقات ، كلما ازداد الطلب على العمل ، وكلما خلق قدراً كبيراً من العمالة غير المباشرة . وليس هذا دفاعاً عن الضياع والإتلاف ، لأنه كلما زاد حجم الضياع كلما تناقصت السلع النافعة التي يحصل عليها الشعب مقابل نفقده ؛ ولكن طالما كانت العمالة هي الهدف ، فإن الضياع لا يعنى شيئاً هاماً إلا بعد أن تتحقق حالة التوظيف الكامل ، وبعدئذ يكون للضياع شأن آخر ، إذ تبدأ المشروعات العامة في امتصاص مقادير من العمل قد تكون أصلح وأكثر نفعاً في مشروعات أخرى بحيث يقل حجم الإنتاج وبالتالي حجم ثروة الجماعة عما يجب أن تكون عليه . إنى لا أدافع قط عن المشروعات العامة التي يشوبها الضياع ، كما إنى لا أوافق على الرأي القائل بأن تنفيذ هذه المشروعات ينطوي على ضياع وباهظ نفقة حتماً ولزماً ، ولكنى أريد القول بأنها حتى لو كانت كذلك ، فإن هذا لا يحول دون أن تكون أداة فعالة لتحقيق الغرض من زيادة حجم العمالة . هذا وأضيف إلى ما ذكر ، أن المشروعات العامة مهما كانت منطوية على ضياع ، فإنه لن يبلغ مدى الضياع المائل في منح الأفراد إعانات لسنتين طويلة دون أن يعملوا شيئاً ، بدلاً من أن يكون لهم ما يعملونه في مقابل هذه الإعانات !

الفصل السادس

المشروعات العامة

المشروعات العامة هي المشروعات الإنشائية التي تضطلع بها الدولة نفسها أو إحدى الهيئات العامة ، والتي تدفع نفقاتها إما من الميزانية العامة أو من قروض تعقد لهذا الغرض . ومن المستطاع أن تقوم الدولة مباشرة بهذه المشروعات أو أن تعهد بها إلى بعض المقاولين بالقيام لحسابها الخاص . وفي هذه الحالة تصدر الدولة أو الهيئة العامة أمرا بتنفيذ هذه المشروعات التي تؤول إليها ملكيتها بعد إتمامها بحيث تكون هي المشرفة على الانتفاع بها . وقد توجد مثل هذه المشروعات في الملكية الخاصة كمشروعات الكهرباء والسكك الحديدية في إنجلترا^(١) ، التي يملكها حملة الأسهم والسندات الخاصة بهذه المشروعات . وكذلك فمن بين المشروعات العامة ، هذه التي تنشئها وتديرها الحكومة حتى ولو كانت قد مولت بموارد اقتترضتها من الأفراد أو من المشروعات الخاصة .

وينبغي وفق هذا المعنى المذكور أن نفرق بين المشروعات العامة وبين أعمال « الغوث أو المساعدة ' relief works » . والفرق هو أن المشروعات العامة ، سواء قامت بها الدولة بنفسها أو بواسطة غيرها من رجال الأعمال لحسابها الخاص ، يتم إنشاؤها باستخدام أحسن العمال وأكثرتهم كفاية ، بحيث تدفع لهم الأجور السائدة في سوق العمل ، أو الأجور العادية ؛ أما أعمال المساعدة فهي ترمى إلى استيعاب العمال المتعطلين مباشرة وبصرف النظر عن كفايتهم ومدى صلاحيتهم للقيام بما يعهد إليهم به ، لأنها تهدف إلى استخدام أكبر قدر ممكن من العمل مع أصغر كمية مستطاعة من الموارد الإنتاجية الأخرى . فالغرض ، بالنسبة للمشروعات العامة ، هو دائما إنتاج شيء نافع بنفقات مناسبة ؛ هذا بينما الغرض بالنسبة لأعمال المساعدة

(١) (المرجع) لقد انتقلت هذه المشروعات من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة فيما بين سنتي ١٩٤٨ — ١٩٥٠

هو استخدام أكبر عدد ممكن من العمال المتعطلين بأصغر نفقات كلية ممكنة بحيث تكون قيمة المنتجات في الاعتبار الثاني . كذلك يطلب العمل في المشروعات العامة بالطريقة المعتادة في سوق العمل بحيث لا يفضل المتعطلون على غيرهم ؛ أما بالنسبة لأعمال المساعدة فلا يوظف فيها إلا العمال المتعطلون . وفي المشروعات العامة تدفع الأجور وفق المعدلات السائدة في سوق العمل ، بينما الأجور في أعمال المساعدة لا تزيد غالباً عن المستوى الذي يبقى العمال في قيد الحياة و يقيمهم غوائل الجوع و بالغ الحرمان .

وعلى هذا فكان أعمال المساعدة مخصصة لإتاحة فرص العمل — أى عمل كان — للمتعطلين إبقاء على حياتهم وتجنباً لسيء آثار الفاقة والجوع ، بينما تهدف المشروعات العامة إلى زيادة حجم التوظيف والاستثمار المنتج النافع أكثر مما تهدف إلى توظيف المتعطلين خاصة . ورغم ذلك فليس الفرق بين الاثنين جلياً ثابتاً من الناحية العملية . ففي فترة الكساد الكبير عهدت الحكومة البريطانية ببعض المشروعات العامة إلى رجال الأعمال بشرط توظيف نسبة معينة من العمال المتعطلين في هذه الأعمال ، وخاصة عمال المناطق التي ران عليها الكساد وتعطل عملها لفترة طويلة . وهذا لا شك تهيّج بين أغراض المشروعات العامة وأعمال المساعدة لم يسفر عن نتائج طيبة . أما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت الحالة أشد وأقسى منه في بريطانيا بالنسبة لانتشار البطالة، فإن حكومة هذه الولايات التي لم تكن مسلحة بنظام تأمين التعطل ، قد عمدت إلى أعمال المساعدة في نطاق واسع جنباً إلى جنب مع القيام بالمشروعات العامة الصحيحة ، كما أبانت عن كفاية كبيرة في إيجاد متنوع أعمال المساعدة والإفادة منها إلى أبعد الحدود ، مما أسفر عن تجارب ونتائج اجتماعية مرضية . فقد أدارت مسارح عامة وملاهي عامة يقوم باللاعب والتمثيل فيها ممثلون وفنانون من المتعطلين حتى اضطرت الحكومة أخيراً إلى إغلاقها تحت ضغط الاحتجاج الذي انهمال عليها من ملاك الملاهي الخاصة نتيجة للتنافس غير المشروع . وأخيراً فقد اتضح أن أعمال المساعدة غير مجدية عموماً، لأنها تسفر غالباً عن أشياء لا تدعو الحاجة إليها ، فضلاً عن أنها باهظة التكاليف وغير متقنة . ولهذا فمن الأفضل لحد بعيد أن نشجع الاستثمار العادي كلما كان هذا مستطاعاً ، بما في ذلك الاستثمار في المشروعات العامة المناسبة ، وذلك للحد الذي

يتم عنده استيعاب العمال المتعطلين في الأعمال التي يصلح لها كل منهم ، بدلا من حشرهم زرافات في أعمال لا يحسنونها ولا يصلحون لأدائها .

والآن فإلى أى حد تستطيع الدولة أن تنشط وتدعم الاستثمار بواسطة المشروعات العامة في ظل نظام اقتصادي تغلب فيه المشروعات الرأسمالية الخاصة ؟ والرد على هذا السؤال ، من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية القديمة ، أنه لا يجوز للدولة أن تعمل أى شيء في هذه الناحية لأن كل استثمار حكومي أو استثمار عام سوف يؤدي إلى نقص مناسب في حجم الاستثمار الفردي بحيث يصبح تدخل الحكومة عبثاً . وكان هذا ما يعرف « بوجهة النظر الرسمية » قبل أن يعود اللورد كينز إلى « هوايتهول » إذ أصدرت وزارة المالية في سنة ١٩٢٩ ردها على هؤلاء الذين طالبوا الحكومة آنئذ باتباع سياسة حازمة لمكافحة البطالة . وكان مؤدى هذا الرد أن أية مشروعات عامة تقوم بها الحكومة لا يمكن تمويلها إلا بعقد قروض من شأنها أن تحدث نقصاً مماثلاً في حجم النقود في سوق الرأسمال . وعندئذ لا بد أن يتناقص حجم الاستثمار الخاص بنفس المقدار الذي تستثمره الحكومة . ولا شك في أن مثل هذا التصوير يثير اليوم ابتسامة ساخرة ! ولكن هذا لا ينسينا أن هذه الاعتبارات كانت وقتئذ اعتبارات جدية تبديها الحكومة القائمة بكل ما لها من سلطة ، وكان وراءها المستر تشرشل كوزير للمالية في هذه الفترة من سنة ١٩٢٩ . وكانت هذه الاعتبارات تتمثل أولاً في افتراض وجود رصيد رأسمالي ثابت ؛ وثانياً أن كل هذا لرصيد لا بد أن يوظف في الاستثمار المنتج إما بواسطة الأفراد وإما بواسطة الدولة ؛ وثالثاً و بناء على ما ذكر ، فإن أى استثمار حكومي لا يمكن أن يؤثر في حجم التوظيف ، وخاصة مثل هذه المشروعات العامة التي تلجأ الدولة إلى عقد القروض لتمويلها . ولقد عمد اللورد كينز إلى نشر رد على مذكرة الحكومة قال فيه بحق ، إن وجهة نظر الحكومة في هذا الشأن ، لو صح قبولها ، فإنها تنطبق على الاستثمار الخاص انطباقها على الاستثمار العام ، وعلى ذلك فواجب الحكومة أن تنظر إلى كل رجل من رجال الأعمال ، يقبل على الاقتراض من سوق الرأسمال لبناء مصنع جديد بنفس الرغبة والوجل التي تنظر بهما إلى أى سياسي يحاول الاقتراض لبناء طريق جديدة ، أو مساكن جديدة طبقاً لبرنامج حكومي . فمتى كان مجموع المبالغ المتاحة للاستثمار ثابتاً لا يتغير ، ومتى كان المبلغ كله لا بد من أن يستثمر حقيقة ، فمن الواضح في مثل هذا الوضع أن لافائدة

من أن تحاول الدولة إحلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص كوسيلة لزيادة التوظيف . ولكن الواقع أن كلا من هذين الفرضين لا يطابق الواقع ولا يتفق مع الحقيقة ، وعلى ذلك فوجهة نظر الحكومة هراء ولغو .

وإذن فما الذى دفع وزير المالية اللبيب لأن يقول مثل هذا الهراء والعبث ؟ الواقع أن وزارة المالية كانت تعني غير ما قالت ، فكل ما أرادت أن تقول هو أن المشروعات العامة إما أن تكون منافسة للمشروعات الخاصة فتعمل بذلك على الإقلال من رغبة رجال الأعمال فى الاستثمار ، وإما أن تكون سببا لضياع نفقات كبيرة على منشآت غير اقتصادية ، نفقات يمكن أن تستغل فى أشياء أخرى أكثر نفعاً . ولهذا كانت وزارة المالية تعارض فى زيادة الضرائب أو زيادة الدين العام لتمويل المشروعات العامة ، وتعارض فى إنفاق الحكومة على أى شئ لا يدخل فى صميم شئونها . وساد الاعتقاد بأن الوسيلة الفعالة الوحيدة لزيادة العمالة أو المحافظة على مستواها هى العمل على زيادة الثقة فى نفوس رجال الأعمال للحصول على الربح ، وأن توسع الحكومة فى المشروعات من شأنه أن يضعف هذه الثقة ، كما كانت يرفض أن تقوم الهيئات المركزية ببناء المساكن بكثرة لأن هذا يحدد من نطاق المشروعات الخاصة القائمة بدافع الربح . فكأنهم كانوا راغبين حتى عن أن يحددوا النطاق الاقتصادى الذى يعملون فيه . ولهذا كانوا يعمدون إلى المحاولات النظرية تغطية لما يرمعون فى قرارة نفوسهم ولما يعتقدون أنه الصواب . فليس من المعقول أنهم كانوا يعتقدون حقيقة بوجود رصيد ثابت من الرأسمال يجب إنفاقه كله فى الاستثمار ؛ فلو أنهم اعتقدوا هذا حقيقة ، لما كان هناك محل لاعتقادهم بإمكان تحقيق تحسن اقتصادى فى أية ناحية ! لقد كانوا يكذبون كما يكذب الناس غالباً عند ما يرسخ اعتقادهم فى صحة النتائج التى يتوقعونها ، فيقدمون على تبرير هذه النتائج والدفاع عنها بكل ما يحدون من حجج وأسانيد رنانة ضخمة المظهر مهما كانت تافهة .

ولنفس هذه الأسباب التى حدث بمثل هؤلاء العلماء لأن يقولوا هذا السخف ويذيعوه ، أخذ فريق كبير من الناس هذه المبررات والأسباب على أنها أسباب جدية ومبررات صحيحة ، وتذرع بها المعارضة للمشروعات العامة كل من كان يخشى أن تحد هذه المشروعات من إمكانيات المشروعات الخاصة ، أو أن تؤدي إلى تدخل الدولة فى حرية

في ممارستها لأعمالها ، وتمسك كل منهم "بوجهة نظر وزارة المالية وحاول أن يجعلها من رأيه الخاص ومن ابتداع فكره . ولقد نجحت وزارة المالية في هذه السياسة وخلصت بذلك مما كان يحيط بها من مأزق ، حتى أن حكومة العمال التي وليت الحكم في نفس السنة (١٩٢٩) لم تصنع شيئاً لمقاومة هذه السخافات من الناحية العملية ، رغم أن هذه الحكومة كانت تعرف ما عليه هذه الأسباب من ضعف وخطأ . ولكن عند ما حل الكساد العالمي اختارت الحكومة أن تدفع كميات متزايدة من النقود إعانات للعمال المتعطلين بدلاً من أن تأخذ بأسباب سياسة شاملة للمشروعات العامة . وفضلاً عن هذا فإن مثل هذه المشروعات الصغيرة التي أقدمت عليها الحكومة كانت مشوبة بشروط وظروف جعلتها أقرب إلى أعمال المساعدة منها إلى المشروعات العامة ، إذ اشترطت الحكومة توظيف الرجال الذين طال تعطلهم ، وفضلت المشروعات التي تتسع لأكثر عدد مستطاع من العمال بأقل نفقة كلية ممكنة .

ونستطيع ، دون أي تردد ، أن نرفض وجهة نظر الحكومة هذه في أن المشروعات العامة لا تؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار تبعاً لوجود مخصص ثابت للرأسمال يجب أن يستثمر كله دون ما حاجة إلى أي تدخل من جانب الدولة . ولكن هل نستطيع بمثل هذه السهولة أن نرفض الرأي القائل بأن المشروعات العامة لا تزيد عملياً من حجم التوظيف ، لأنها إذ تعمل على ضعف الثقة في نفوس رجال الأعمال إنما تسبب في النواحي الأخرى بطالة تربي على مقدار التوظيف الذي يصحبها ؟ لا يمكن ذلك بمثل هذه السهولة ! إذ ليس المستحيل أن ينشأ مثل هذا الوضع إذا كان عناد رجال الأعمال وكرهيتهم للمشروعات الاقتصادية الحكومية على درجة كبيرة من القوة العنف ، وإذا لم تكن الحكومة قد حزبت أمرها واتخذت عدتها لمواجهة الموقف . فقد يلجأ رجال الأعمال إلى ما يشبه الإضراب ، كأن يرفضوا استثمار النقود في الإنتاج معارضة منهم لسياسة الحكومة . وقد حدث مثل هذا فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية عند مقرر الرئيس روزفلت سياسته الجديدة « New Deal » لكي يصلح ويهذب من سلوك الرأسمالية الأمريكية بالحد من المضاربة الشديدة بل والمقامرة في أسواق الأوراق المالية ، ثم بمراقبة نشاط الهيئات التي تدير المرافق العامة ، وبالحد من سلطات الشركات القابضة وغير ذلك . فلقد

كان صحيحاً وقتاً ما أن كل زيادة في كميات النقود التي تنفقها الحكومة على المشروعات العامة ، إنما تعود إلى المشروعات الخاصة الكبيرة التي تحتفظ وكذلك ظهرت على الرأسمالية البريطانية بوادر من هذا النوع ، عندئذ . ماصممت على التخلص من حكومة العمال في سنة ١٩٣١ .

أما في أمريكا فقد كان هناك تعقيد وارتباك ، إذ وقفت دنيا الأعمال الأمريكية الضخمة متحدة عملياً لتعارض محاولات الرئيس « روزفلت » في إصلاح أساليب الرأسمالية الأمريكية ، ثم لتقاوم بعض المشروعات العامة مثل مشروع « وادي نهر التينيسي » الذي اعتبر بمثابة اجتياح لقدسية المشروع الفردي ؛ ولكنها مع ذلك لم تكن متحدة في معارضة سياسة روزفلت الانتعاشية كلها ، لأن الصعوبات التي واجهت رجال الأعمال كانت أكبر من أن تبيح لهم الاستغناء عن كل المساعدات التي كانت تضييعها عليهم مقاومتهم لهذه السياسة جميعها ، فضلاً عن أنها لم تكن لتفقد أي ميزة يتمتعون بها . ولهذا فقد كان من صالح المشروعات الأمريكية الكبيرة أن تنفق الحكومة بسخاء طالما كان في هذا الإنفاق عون للمشروعات الفردية ، وعليه فلم تعارض في قيام الحكومة بالمشروعات العامة التي لم تعتبرها اقتحاماً لنطاق مشروعاتها الخاصة ، بل نظرت إلى مثل هذه المشروعات كعامل على زيادة القوة الشرائية اللازمة لشراء السلع التي تنتجها ، دون أن تقتصر في المطالبة بأن تبقى هذه المشروعات في النطاق الذي لا يجعل منها منافساً لأي نوع من المشروعات الفردية الخاصة .

وبدیهی أنه كلما ضاق المجال الذي يتاح للدولة فيه أن تختار وتفاضل فيما تقدم عليه من المشروعات العامة ، كلما ازداد خطر إخفاقها في تحقيق الغرض الذي تهدف إليه من زيادة حجم التوظيف ومن تزييد الجماعة بأنسب أنواع المشروعات وأمسها حاجة . ولنفرض مثلاً أن الدولة تستطيع أن تقوم بمشروعات عامة قصد زيادة الاستثمار والتوظيف ، ولكن على شريطة أن لا تكون هذه المشروعات العامة مما يصح أن يدخل في نطاق نشاط المشروعات الفردية بأية حال . وفي مثل هذا الوضع يتسنى للدولة ، مباشرة أو بواسطة هيئاتها المحلية أو رجال الأعمال ، القيام بإنشاء الطرق والكباري وبناء المتاحف والمستشفيات والمدارس الأولية ودور البريد وما يشبه هذه من أنواع المنشآت الرأسمالية الأخرى ، ولكنها لا تستطيع أن

تعمل عملا مباشرا لإصلاح الاضطراب البنائي في الصناعة أو لتحسين وسائل النقل أو لجعل موارد القوى الإنتاجية أيسر منالا وأقل كلفة ؛ كما أنها تعجز عن إقامة المساكن أو زيادة عرض أى نوع من السلع في الأسواق. وحتى قيامها بمشروعات مد المدن والقرى بالمياه قد يثير معارضة شركات المياه التي في الملكية الخاصة ، وحتى بناء مدارس ثانوية فإنه قد يعتبر اعتداء على حرمة التعليم الثانوى الحر والمدارس العديدة التي يملكها .

ولا شك في أن كثيراً من الأشياء التي تستطيع الحكومة عملها ، حتى في ظل هذه الشروط ، أشياء نافعة قيمة بالنسبة للجماعة ؛ ولكن إذا ما تركز برنامج المشروعات العامة في مثل هذه الأشياء وحدها ، فسوف يوجد خطر حقيقى لأن يطمح إنتاجها على إنتاج أشياء أخرى لا تقل الحاجة إليها ، لا شيء سوى أنها مما يدخل في نشاط المشروعات الخاصة ولهذا يحرم على الدولة أن تقدم على إنشائها ! وغير هذا، فإن الدولة قد تتوقف وتكتفى بإنتاج قدر يسير مما يتاح لها إنشاؤه خشية أن تصبح أكثر مما تتطلبه الحاجة بالنسبة للأشياء الأخرى التي لا يسمح لها بعملها . وسوف تواجه الدولة في كل ميدان يسمح لها بدخوله ، لامعارضة المشروعات الخاصة فحسب ، بل ومعارضة هؤلاء الذين يرغبون في ضغط الإنفاق الحكومى إلى أدنى مستوى ممكن، وخاصة فيما يتصل بالأشياء التي يخالونها كمالية غير ضرورية. ويشهد هذا النوع الأخير من المعارضة خاصة في المجالس المحلية التي تعتمد عليها الدولة عمليا في تنفيذ أعمالها العامة في هذا النطاق الضيق . وعليه فالنتيجة هي إما أن تنشئ الدولة أكثر مما ينبغي من الأشياء التي تلتقى أقل معارضة كالطرق ، وإما أنها لا تتمكن من عمل أى شيء بالقدر الذى يكفى لإحداث أثر جدى بالنسبة لمشكلة البطالة . وعندئذ يصور هذا الإخفاق دليلا ويتخذ حجة واقعة على قصور سياسة المشروعات العامة وفشلها !

ومن اللازم أن تقرر موكردين بأن الجرعة الصغيرة من الأعمال العامة لا تقوى على إحداث أثر ملحوظ في حجم البطالة إذا ما ألقى بها في كساد كبير ، فقد لا يقتصر التقلب الذى يتعرض له حجم الاستثمار بين الرواج والكساد على بضعة ملايين من الجنيهات ، ولكنه قد يبلغ مئات من الملايين . وبناء على تقدير « كولين كلارك » فقد انخفض مجموع الاستثمار في بريطانيا (بما في ذلك

نفقات الصيانة والتجديد) من ٦٨٢ مليون جنيه في سنة ١٩٢٩ ، إلى ٤١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٣٢ . أما في أمريكا فقد كان التقلب في هذه الفترة أكبر من هذا بكثير ، ليس إطلاقاً ، ولكن بالنسبة لحجم النشاط الاقتصادي جميعه ، إذ انخفض حجم الاستثمار على $٣٤\frac{1}{3}$ بليون دولار في سنة ١٩٢٩ إلى ٨ بليون تقريباً في سنة ١٩٣٢ ^(١) .

ولا شك في أنه لا يجوز الاعتماد على الدولة وحدها أو تكليفها وحدها بتحقيق التوظيف الكامل ، أو بالعمل على سد كل هذه الفجوة الكبيرة بمجهودها الفرد . ولكن المتوقع أن زيادة الاستثمار الحكومي سوف لا تنقص من حجم الاستثمار الفردي فحسب ، بل سوف تعمل على زيادته وتدعيمه ، لأن زيادة الاستثمار العام تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية المتداولة . ويتوقف مدى ما تستطيع الدولة عمله لتحقيق التوظيف الكامل ، على استعداد رجال الأعمال وقابليتهم للاستجابة والتعاون مع الحكومة وعلى موقفهم من استثماراتها ، وانفعائهم بالزيادة الفعلية في حجم القوة الشرائية المتاحة لهم والناشئة عن النشاط الحكومي . فإذا اتخذوا من الحكومة موقعاً عدائياً فإنهم يكونون أقل استجابة للانتفاع بهذا المنشط المادي الذي يتمثل في زيادة عرض القوة الشرائية ، وتبدو عليهم مظاهر التردد والريبة ، وتسفر هذه الحال عن تباطؤهم وتراخيهم في عمليات استثمارهم الخاص ، وبذلك تتعرض سياسة المشروعات العامة للفشل . أما إذا تماسكت الحكومة واشتدت وأصرّت على تنفيذ سياستها ، فسوف تجلي هذه الحالة ويزول الخطر ، لأن رجال الأعمال لا يستطيعون التوقف عن الاستثمار إلى الحد الذي يهددهم بالإفلاس والدمار . وإذا ما بلغ الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة الدرجة التي تبدو عندها واضحة إمكانيات تحقيق أرباح كبيرة لرجال الأعمال بالاستثمار في مشروعات جديدة ، فعندئذ تبدأ عمليات الاستثمار الخاص حتى ولو كانت مصحوبة بغير قليل من إمارات الغضب

(١) أخذت الأرقام الخاصة ببريطانيا عن كتاب « الدخل الأهلي والنفقات » لكونلين كلارك ؛ وأخذت الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة عن النشرة رقم ٥٢ التي صدرها « المكتب الأهلي للبحث الاقتصادي » والواردة في كتاب « النظرية العامة للتوظيف والقاعدة والنقود » لورد كينز . وبلغ مدى النقص في حجم صافي الاستثمار وفق ما جاء بهذين المصدرين بالنسبة لبريطانيا ٣١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٢٩ ، ٢٩ مليون في ١٩٣٢ ؛ وبالنسبة لأمريكا ٢٥٥ بليون دولار في سنة ١٩٢٩ ، وما يربى بقليل عن بليون دولار في سنة ١٩٣٢ .

والامتعاض. أما إذا كان رجال الأعمال قد أصروا واشتد عنادهم للحكومة ومعارضتهم لسياستها ، فلا بد للدولة من إنجاز برنامج ضخم للمشروعات العامة حتى تستطيع القضاء على مقاومتهم . ويستنتج من هذا أن الحكومات المحافظة تستطيع ، إذا ما أرادت ولوج نطاق المشرعات العامة ، أن تصل إلى نتيجة معينة بنفقات عامة يقل حجمها كثيرا عما يجب أن تنفقه حكومة يسارية لتحقيق الغاية نفسها ، وذلك لأن رجال الأعمال ثقة أكبر في حكومات المحافظين ، ولهذا فهم لا يتخلفون عن لعب دورهم في زيادة النشاط الإنتاجي وزيادة حجم التوظيف في ظل الحكومات المحافظة .

وطبيعي كذلك أن تلقى حكومات المحافظين عنادا أقل ومعارضة أضعف إذا ما أقدمت على نوع من الأعمال العامة يدخل في نطاق المشروعات الفردية . وقد استطاعت حكومة «بولوين» أن تضع قانون الكهرباء في سنة ١٩٢٧ في مواجهة معارضة أقل وأضعف بكثير مما كانت تواجهه حكومة العمال أو حكومة الأحرار لو أن إحداهما أقدمت على إصدار هذا القانون . وفوق هذا فقد كان هناك أصحاب المصالح الرأسمالية يسندون إصدار هذا القانون ، وعلى رأسهم موردوا الآلات والأدوات اللازمة لإنجاز هذا المشروع . أما الشركات الخاصة التي كانت تود أن تملك جميع الموارد الكهربائية ، وقد تحققت لها استحالة ذلك من الناحية السياسية ، فقد فضلت أن تدخل في مفاوضات مع المحافظين واثقة من رغبتهم في أن يعملوا المستطاع لخيرها ؛ بينما كان على هذه الشركات أن تناقش القانون نقاشا عنيدا حادا وأن تعارضه مادة مادة لو أن الحكومة التي تقدمت به كانت حكومة غير محببة إلى نفوسها . ولم يكن هذا المشروع من المشروعات العامة التي كان هدفها الأول رفع مستوى العمالة ، ولو أن هذا كان من بين مقاصده ؛ ولكن رغم هذا فإن الشبه بينه وبين المشروعات الخاصة بارز واضح ، كما لا شك في أنه من المشروعات التي تدخل في نشاط المشروعات الخاصة .

ولا يتوقف نطاق النشاط الحكومي الذي يهدف إلى رفع مستوى الاستثمار أو المحافظة عليه ، على سلوك رجال الأعمال بالنسبة للحكومة فحسب ، بل ويتوقف أيضا على مدى السياسة التي تزمع الحكومة تنفيذها بالنسبة للمشروعات العامة . وليس هدف هؤلاء الذين يرون في إنجاز المشروعات العامة وسيلة سياسية للقبض

على زمام التقلبات الاقتصادية ، ليس هدف هؤلاء مجرد إصلاح الأوضاع أو القضاء على هذه التقلبات بعد وقوعها ، بل هم يهدفون قبل هذا إلى الوقاية منها وإلى الحيلولة دون وقوعها ؛ فإذا ما قطع الكساد شوطا بعيدا تقلصت ثقة رجال الأعمال في احتمال الحصول على أرباح مجزية ، وعندئذ لا بد من أن يتضخم حجم المشروعات العامة اللازمة لإنجازها لعود النشاط الاقتصادي والثقة إلى نفوس رجال الأعمال ، حتى ولو كانت الأحوال السياسية مواتية للحكومة . أما إذا كان هناك برنامج معد من قبل لهذه المشروعات بحيث يمكن تنفيذه بمجرد ظهور أولى بوادر الكساد ، فإن حرجا من المشروعات العامة أصغر بكثير يكفي عندئذ لعلاج الحالة ، إذ يتسنى الإبقاء على ثقة رجاء الأعمال ومنع تناقصها ، بحيث تفضى عندئذ كل زيادة في عرض القوة الشرائية إلى آثار مباشرة قاطعة ^(١) .

و بدیهی أن إعداد المشروعات العامة أمر بالغ الأهمية ! فكل برنامج سليم يتطلب وقتا للاعداد والتجيز ، ليس من الناحية الفنية لحسب ، بل ولأنه يستلزم كذلك إجراء مباحثات مع السلطات المحلية وأحيانا مع بعض المشروعات الخاصة ، وكثيرا ما تكون مثل هذه الإجراءات صعبة معقدة يقتضى تذليلها فترة ليست بالقصيرة . أما المشروعات المرتجلة التي يؤخذ في إنجازها على عجل توخيا لإيجاد فرص جديدة للعمل أو لزيادة مباشرة في حجم التوظيف ، فإنها تنطوى على كثير من أوجه الضياع والتلف وتنشأ عنها صعوبات ومتاعب لا آخر لها ، في التنفيذ ، لعدم دراستها من قبل . والوضع الصحيح أن تكون لدى الحكومة والسلطات المحلية مشروعات كثيرة معدة إعدادا تاما ومتفق عليها بين كل من يعينهم أمرها . وعندئذ يتسنى للحكومة في اللحظة المناسبة أن تقرر بأى هذه المشروعات تبتدىء . ويتوقف عدد المشروعات التي يقع عليها الاختيار على مدى الحاجة التي يتضح أنها ضرورية لمواجهة بوادر الكساد والحيلولة دون استفحاله . وكذلك فإن وقت استخدام هذه المشاريع هام جدا وسوف نعرض له فيما بعد ؛ ولكن المهم أن

(١) ويمكن أن يكون المنشط عند هذه النقطة في ناحية الاستهلاك ، وذلك بعقد قروض للمستهلكين يكون لها نفس الأثر البائس ، طالما كانت هذه القروض لا تثير الشكوك في سلامة الإجراءات المالية ، ولا تؤدي إلى إضعاف الثقة في نفوس رجال الأعمال . وسوف نفصل هذا الموضوع في الفصل الحادى عشر .

ندرك الآن ، أنه كلما كان في استطاعة الحكومة أن تبكر بالعمل عند ظهور أولى علامات الكساد ، كلما نقص عبء واجبها وضاق نطاق مشروعاتها .

وإذا تطلب الأمر العمل على نطاق واسع ، فمن المهم أن لا تتوانى الدولة في الابتداء بالمشروعات العامة في دائرة فسيحة . أما سياسة المشروعات العامة التي يحدد نطاقها وتقتصر على الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المشروعات الخاصة ، والتي تصفى لكل صوت وتتعثر إزاء كل معارضة ، مثل هذه السياسة سوف تصطدم عاجلاً بالعقبات والصعاب ، وسوف تفشل في خلق عمالة كافية متشعبة في مواجهة خطر الكساد . وفوق هذا فسوف تواجه هذه السياسة صعوبة تتمثل في ضرورة امتداد الأعمال المصرح بها للدولة إلى مناطق واسعة ربما كانت لا تعاني إلا قدراً يسيراً من البطالة ، بحيث يتوفر العمل حيثما لا تكون الحاجة إليه ، أو تقام المساكن في أقل الأماكن حاجة إليها ، أو حيث تنعدم الحاجة إليها . وإذا ما دعت الحاجة إلى إنجاز المشروعات في المناطق الآخذة في الكبر والانتساع ، فقد تظهر مشكلة انتقال العمال بحثاً عن العمل من المناطق التي تشتد فيها وطأة البطالة . وهذه هي في الغالب حالة المناطق التي تكثر فيها صناعات الإصدار خاصة ، لأن هذه الصناعة لا تنصيب إلا قدر أقل من غيرها من الانتعاش العام في الطلب الذي ينشأ عن الإنفاق على المشروعات العامة . فكلما استطاعت الدولة أن تنوع من مشروعاتها وأن لا تنقيد بأنواع خاصة منها قد لا تكون الحاجة ملحة إليها إلا من حيث توظيف بعض العمال ، كلما مهدت لها سبل النجاح في بعث النشاط الاقتصادي العام والقضاء بأسرع ما يمكن على نوازع الكساد .

وعموماً فإن مجال المشروعات العامة ، حيثما توجد ، لا يضيق بحيث لا يكون فيه موضع لختلاف نواحي الإنتاج التي يعتبر ولوج الدولة في إياها منافسة للرأسمال الخاص ، بل هناك أحوال استثنائية مثل بناء المساكن . وحتى في هذه الحالة نجد مصالح قوية تقف على أهبة الاستعداد عاملة ما أمكن على الحد من نطاق المشروعات العامة لبناء المساكن بواسطة المجالس البلدية وغيرها من السلطات المحلية . ولقد كانت هذه المشروعات السكنية العامة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في نطاق ضيق جداً ، ولكن النقص الكبير في بناء المنازل في سنة ١٩١٩ اضطر الحكومة أن تتدخل بواسطة سلطاتها في هذا المجال إلى مدى بعيد . ولقد نشب جدل عنيف طوال المدة بين الحريين العالميتين بين هؤلاء الذين كانوا يؤيدون التوسع في

المشروعات العامة كبناء المساكن ، والذين كانوا يريدونها في أضيق حدود ممكنة . ولقد كان الغرض من إصدار قانون تشامبرلين للمساكن في سنة ١٩٢٣ هو الحد من المشروعات العامة لبناء المنازل بتقرير إعانات للمشروعات الخاصة أو للأشخاص الذين يتعهدون ببناء مساكن ؛ بينما كان برنامج « هويتلاي » للمساكن في سنة ١٩٢٤ يرمى إلى توسيع دائرة البناء بواسطة السلطات المحلية . وقد بذلت محاولات للعود إلى مشروع تشامبرلين بعد سقوط حكومة العمال الأولى ، ثم صدر قانون « جرينود للمساكن » في حكومة العمال الثانية فكان بمثابة محاولة للرجوع إلى المشروع الثاني . وحدث في أثناء الكساد الكبير وبعده في العقد الرابع من هذا القرن أن عمد المحافظون إلى تضييق نطاق المشروعات العامة للبناء بكل الوسائل وتركوا هذه المسألة لمشروعات البناء الخاصة متعاونة مع شركات البناء وشركات التأمين الأمر الذي هو في لبه من أعمال المضاربة . ولم توجد عندئذ سياسة مستقرة للبناء إذ كان كل شيء متوقفا على اللون السياسي للحكومة التي يتفق أن تكون في الحكم . وإلى جوار هذا الخلاف الكبير بين المشروعات العامة والخاصة بالنسبة للملكية المنازل السكنية ، شجر خلاف أصغر مدى بين مؤيدي البناء بواسطة المقاولين والمشروعات الخاصة ، ومؤيدي البناء بواسطة الهيئات العامة المختصة . فالبناء بواسطة الحكومة مباشرة أو بواسطة السلطات المحلية يحول بين مقاولي البناء وأعمالهم العادية ، بينما استخدام هؤلاء المقاولين في بنام المنازل يتيح لهم مزاوله خدماتهم العادية كبنائين ، ولكنه يحول بينهم وبين مزاوله وظيفتهم كبائعين ومضاربين في المنازل . ولقد أنجزت الغالبية الكبرى من مشروعات البناء العامة فيما بين الحربين العالميتين بهذه الطريقة الأخيرة إذا عهدت الحكومة بها إلى مقاولي البناء . وهكذا أيضا أنجزت كل المباني الحكومية أثناء الحرب الأخيرة ، كما اتبعت مجالس العمل هذه السياسة في تنفيذ برنامجها السكني . ولا شك أن من الأسباب التي دعت إلى ذلك أن مشروعات البناء المحلية تلقى من المصالح الخاصة معارضة أقل وأضعف بكثير متى كان المقاولون وشركات البناء هم الذين يقومون بتنفيذ هذه المشروعات ويحققون أرباحا من وراء هذه العمليات .

وإذا نظرنا إلى المشروعات العامة بصفتها عاملا من عوامل تدعيم وتقوية النشاط الاقتصادي العام ، فسواء في هذه الناحية أن تتم هذه المشروعات بواسطة

الدولة وهيئاتها أو بواسطة مقاولين تعهد إليهم السلطات إنجازها . فحتى تمت عمليات الاستثمار فعلا ، فليس مهما من وجهة النظر هذه صفة المستثمر أو شخصيته ، ولكن من الأهمية بمكان أن يسمح أولا يسمح للحكومة بتنفيذ برامج بنائية تتجاوز حدود حالات خاصة مثل إزالة الأحياء القديمة والقديمة إذ لا تلقى مثل هذه المشروعات إلا معارضة ضعيفة لأنها تنطوى في الغالب على خسارة بحيث لا يقبل عليها أحد إلا إذا منحت الحكومة إعانة كافية . ولهذا فليست هذه الأعمال في الحقيقة منافسة للمشروعات الخاصة ، إلا إذا عمدت الدولة إلى إنجازها مباشرة بواسطة سلطاتها .

وحيثما تعهد بها الدولة إلى المقاولين أو شركات البناء فهي تضع في الحقيقة بين أيديهم عملا قد لا يلقى دائما قبولا من المشروعات الخاصة . ولكن بمجرد أن تبارح الدولة هذا النطاق وتأخذ في بناء منازل سكنية للشعب ، تبدو مشكلة المنافسة حادة ، لا بالنسبة لمقاولي البناء فحسب ، بل وبالنسبة لشركات البناء وشركات التأمين .

والأهمية التي لعمليات البناء ، ولبناء المنازل خاصة ، في هذا المجال ترجع إلى أن النشاط في هذه العمليات الإنشائية يكون في الأوقات العادية جزءا ملحوظا من مجموع النشاط المنصرف إلى تكوين الأموال . ولقد قدرت قيمة الأعمال التي قامت بها صناعة البناء في السنين الثلاثين بحوالى خمسى النفقات الرأسمالية بما فيها أعمال الصيانة والتجديد . وعلى هذا الاعتبار فإن المجال الذى تستطيع الحكومة أن تعمل فيه داخل هذا النطاق الكبير ، هو بلا شك من أهم العوامل التي تقرر مدى كفاية سياسة المشروعات العامة وإمكاناتها لبعث النشاط والقوة في الاستثمار والتوظيف .

ولقد يرد على هذا التدليل معارضة سياسة الأعمال العامة ، حتى عندما يعهد بها إلى المقاولين ومشروعات البناء الخاصة ، قائلين إن الحالة سوف تزداد وتنشط بنفس القدر تماما لو أن البناء أنجز ، لا لأمر السلطات العامة ، بل لأمر الأفراد وبدافع من المصلحة الخاصة ! ولهذا فهم يؤيدون أية سياسة تنشيط إقدام الأفراد والمشروعات الخاصة على البناء كما فعل المستر تشامبرلين من قبل ، بحيث تبقى الدولة والسلطات المحلية خارج هذا المجال ، وهو ما حدث فعلا في السنين الثلاثين بمساعدة شركات البناء وشركات التأمين ، إذ شيدت غالبية المنازل أثناء الكساد الكبير وبعده دون أى تدخل من جانب الحكومة أو السلطات المحلية ، الأمر الذى يسره الانخفاض الكبير في سعر الفائدة طويل الأجل أثناء الكساد ،

ثم الاحتفاظ بهذا السعر المنخفض بعد انتهاء الكساد بالاتفاق بين شركات البناء وبنك إنجلترا . ومتى كان سعر الفائدة طويل الأجل منخفضا فإنه من المستطاع أيضا بناء كثير من المنازل دون ما إعانة من الحكومة ، طالما كان هناك طلب على شراء هذه المنازل أو استئجارها بأسعار مجزية ، أو كان هناك من يستطيعون دفع مبالغ مقسطة طلبا لحيازة أحد هذه المنازل . وكانت شركات البناء وشركات التأمين دائما على استعداد لإقراض هؤلاء المشتريين في السوق ، استطاع المضاربون في الاتفاق . ولوجود أمثال هؤلاء المشتريين في السوق ، استطاع المضاربون في بناء المنازل أن يحصلوا على الرأسمال العامل بالقدر الذي يحتاجونه . وتدعيا لهذه العمليات ، منحت شركات البناء امتيازات كبيرة في الناحية الضريبية وتيسر لها أن تجمع أرصدة كبيرة من ودائع الطبقة الوسطى خاصة . والواقع أن مشتري المنازل بهذه الطريقة لم يحصلوا عليها بسعر فائدة منخفض لأن شركات البناء كانت تتقاضى منهم رسوما عند التسوية النهائية ؛ ومع ذلك فقد كان الثمن أقل مما كان يمكن أن يدفعوه لحيازة هذه المنازل لو أن سعر الفائدة في الأجل الطويل كان في مستوى أعلى . وهكذا انتعشت صناعة البناء وسرى فيها الرواج مما ساعد الحكومات المحافظة في السنين الثلاثين ، وكان خير بديل لسياسة المشروعات العامة تحت إشراف الدولة .

وكم يود معارضو سياسة المشروعات العامة أن يروا مثل هذه الحالة تسود مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ! ولكن هذا ما لا ينتظر وقوعه ، إذ لن يستطيع إلا جزء محدود من السكان أن يشتري المنازل بالتقسيط وبالأسعار التي تعرض بها وفقا لبرامج البيع الآجل ولشروط التمويل التي تضعها شركات البناء وشركات التأمين . وفضلا عن هذا فإن معظم السكان القادرين قد اشتروا منازلهم فعلا قبل سنة ١٩٣٩ ، بل وما زالت غالبيتهم تدفع الأقساط الباقية المستحقة عليها . ولهذا فمن الموكد أن يعرض كثير من هذه المنازل للبيع بعد انتهاء الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٤) ، وتبعا فمن الموكد أيضا أن لا يتجدد الرواج الذي شهدته صناعة البناء في السنين الثلاثين وفي المدى الذي بلغته آنثذ . وسوف يكون الطلب على المنازل بعد الحرب طلبا للسكن بإيجار معقول ، لا طلبا لشراء المنازل بالتقسيط . وحتى الذين يرغبون في الشراء بالتقسيط فسوف يكونون أفقر من أن يستطيعوا دفع

الأثمان والنفقات التي يتطلبها الشراء بواسطة شركات البناء وشركات التأمين . وكذلك فليس من المتوقع أن ينخفض سعر الفائدة في الآجل الطويل إلى المستوى الذي انحدر إليه في السنين الثلاثين ، لأن السياسة المصرفية وسياسة الحكومة تعاونتا على الاحتفاظ بسعر الفائدة في مستوى منخفض أثناء الحرب الأخيرة ، وعلى ذلك فلا محل لانخفاض جديد بعد انتهائها .

وعلى ذلك فإذا كان من المرغوب فيه تنفيذ برنامج ضخّم لبناء المساكن بعد الحرب ، فلا بد أن يكون مستوى أسعار المنازل وإيجارها منخفضاً ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا أمكن أن ينتفع عملياً مؤجرو المساكن وبائعوها بأدنى مستوى لسعر الفائدة . وهذا يعني أن واجب الحكومة والسلطات المحلية ، التي تستطيع اقتراض النقود بأحسن الشروط ، أن تمنح هذه المزايا مباشرة للمحتاجين إلى المنازل بدلا من أن يدفعوا سعر فائدة أعلى يتيح لشركات البناء وشركات التأمين أن تغطي نفقاتها وأن تحصل بعد ذلك على ربح . وهذا مرة أخرى ما لا يمكن عمله إلا إذا أخذت الدولة أو الهيئات العامة على عاتقها المسؤولية المباشرة لبناء المنازل ثم تأجيرها أو بيعها لمن هم في حاجة إليها . ومع ذلك فالأرجح أن انتفاع طالبي المساكن بأقل سعر فائدة ممكن قد لا يكون وحده كافياً لبعث النشاط المرجو في هذه الناحية ، بل لابد إلى جانب ذلك من منح إعانات للبناء ، وخاصة أثناء السنين التي تأتي في أعقاب الحرب مباشرة . ولا شك في أن المبالغ التي تنفق على منح إعانات البناء لتيسير المساكن بأجور أو بأثمان لا تثقل كاهل المستهلكين ، سوف تكون ، إذا ما أمكن الاحتفاظ بسعر الفائدة في أدنى مستوى ، أقل بكثير مما لو تركت لتتضخم بأرباح الوسطاء .

ويستنتج مما ذكر أن أغلبية المساكن يجب أن تبني بعد الحرب بمساعدة الدولة وإشرافها ، إذا ما أريد توفير المساكن بدون إعانات وبأجور تستطيع عامة الناس أن تدفعها . ويلاحظ أن هذه الضرورة تتصل مباشرة بالحاجة إلى وضع سياسة للمشروعات العامة تحقق حالة العمالة الكاملة واستمرارها . ولا شك في أن وجود برنامج شامل لبناء المساكن يعين على ذلك ، كأى إجراء آخر من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمار توجهاً لزيادة حجم العمالة . ولكن نظرا لتوقف البناء في فترة الحرب ، وللخسارة التي ألحقها الغارات الجوية بالمنازل ، ثم إنّه بالنسبة لضرورة

إعادة تخطيط المدن وإعادة توزيع السكان ولتحسين مستوى المساكن الريفية ، فإن الحاجة إلى المساكن قد تستنزف الطاقة القصوى لصناعة البناء ، حتى لو اتخذت خطوات إيجابية لتوسيع نطاق هذه الصناعة بتدريب عمال إضافيين في مختلف أنواع العمل الماهر الذي تتطلبه . ولهذا فقد يستحيل استخدام صناعة البناء لفترة مابعد الحرب كإداة لمكافحة البطالة الدورية ، لأن العمل بالطاقة القصوى لا يدع مجالاً لإمكان التوسع السريع في مثل هذه الصناعة مواجهة لميل عام للكساد يتعرض له النظام الاقتصادي . والغالب أن صناعة البناء سوف تستوعب بعد الحرب نسبة كبيرة من مجموع الاستثمار ، وجزءاً أكبر من الاستثمار الذي تقوم به الحكومة ؛ ولكن حجم الاستثمار في البناء سوف لا تحدده التزامات سياسة التوظيف الكامل ، ولكن الحاجة المطلقة إلى مساكن أكثر عدداً وأحسن نوعاً .

وعلىنا بعد ذلك أن ندرس المشروعات العامة الأخرى من ناحية أهميتها بالنسبة لسياسة التوظيف الكامل ، حتى ولو كان للدولة مطلق الحرية في بناء المنازل ، إما مباشرة وإما بواسطة المقاولين وشركات البناء . وتحتاج الدولة لتحقيق هذه السياسة إلى وجود مشروعات مجبرة يمكن دفعها للتنفيذ في الحال أو بعد انقضاء فترة وفقاً للأحوال العامة للتوظيف في الدولة . ولا شك في أنه يجب البدء بالمشروعات التي لا تحتل بطبيعتها التأجيل والتسويق . وعلى أية حال فالدولة في حاجة إلى رصيد من هذه المشروعات زيادة على المشروعات التي يجب تنفيذها ولا صلة لها بالتقلبات المحتملة في مستوى العمالة .

وعند هذه النقطة يجب أن نوضح الفرق بين غرضين أساسيين يمكن الاعتماد على سياسة المشروعات العامة في تحقيقهما : فإذا كان النظام الاقتصادي في مجموعه يتأرجح بين حالة التوظيف الكامل وبين حالة أساسية من البطالة الخفيفة « underemployment » فلا يجوز الالتجاء إلى المشروعات العامة كأداة للاحتفاظ بمستوى العمالة إلا في فترات الكساد وإلى الحد الذي يكفل استمرار العمالة في المستوى الذي تبلغه في أوقات الرواج . ومن الناحية الأخرى فإذا لم يمكن تحقيق حالة التوظيف الكامل حتى في أوقات الرخاء ، فالواجب يقضى عندئذ باتباع سياسة المشروعات العامة في أوقات الكساد والرواج على حد

سواء - وإلى مدى أوسع في فترات الكساد - توخيا لعلاج النظام الاقتصادي من عجز مزمن متوطن لا يتيح له الانتفاع إلى أقصى حد بالموارد الموجودة والصالحة للتوظيف؛ أو بعبارة أخرى إذا كان هناك فائض مستمر من العمل في ظل الظروف الاقتصادية السائدة ، فلا يمكن في هذه الحالة اعتبار المشروعات العامة مجرد عامل للموازنة ، وإنما تكون ضرورية لتوظيف مزيد من الموارد يتعذر توظيفه إذا تركت الأحوال الاقتصادية في مسالكها العادية دون تدخل الدولة .

والواقع الذي لا شك فيه هو أن بريطانيا لم تكن تعاني فيما بين الحربين العالميتين تقلبات دورية حادة في الطلب على العمل لحسب ، بل وكانت تعاني كذلك عجزا مستديما في الطلب عليه . وكان الصواب يقتضي أن تتدخل الدولة في سنين الرخاء النسبي وفي سنين الكساد النسبي توخيا لزيادة حجم العمالة . وكان الواجب أن لا يكون التدخل في سنين الرخاء بالقدر الذي يلزم لمواجهة الكساد الدوري ، ذلك لأن البطالة المستمرة ، حتى في الفترات التي يتعرض فيها الطلب لزيادة نسبية ، لم تكن ناشئة عن نفس الأسباب التي تعزى إليها زيادة البطالة في سنين الكساد . والواقع أن أسباب البطالة المتوطنة ^(١) ، وهي غير البطالة الوبائية أو الطارئة ^(٢) ، ترجع إما إلى اختلال التوازن البنائي في النظام الاقتصادي تبعا للتغير المستمر في فنون الإنتاج أو في تحول الطلب وتغير التفضيل الفردي والجماعي ، أو في أوضاع التجارة الخارجية ، أو فيما يؤدي إليه الاحتكار من خفض حجم الإنتاج توخيا للمحافظة على مستويات الأسعار وحجم الأرباح . ولقد حال هذان العاملان دون تحقيق التوظيف الكامل حتى عند ما كانت الأحوال مناسبة ملائمة . أما زيادة البطالة الناشئة عن التقلبات الدورية فإنها كانت ناجمة عن أسباب عامة في الغالب من شأنها أن تؤثر في الأوضاع الاقتصادية جميعها ، وقد سبق الحديث عنها بإسهاب في الفصول السابقة ، ولو أن زيادة البطالة في فترات الكساد لا تتأثر رغم هذا بالاضطراب البنائي وبسلوك المحتكرين .

وسوف توجد حاجة مزدوجة إلى المشروعات العامة في ظل هذه الظروف التي قد تعاود الظهور بعد انقضاء الحرب ، وخاصة في حالة عدم وجود سياسة رشيدة

endemic. (١)

epidemic. (٢)

للمشروعات العامة . ولا بد أن يهدف جزء من برنامج المشروعات العامة، الذي يحتل فيه بناء المنازل مكانا ملحوظا ، إلى زيادة حجم العمالة في الرواج والكساد معا بحيث لا يستدعى الأمر تغييره تبعاً للحركات الدورية صعودية ونزولية ؛ كما يجب أن يكون الجزء آخر من هذا البرنامج هدف محدد يتمثل في مواجهة هذه الحركات الدورية بحيث يتكون هذا الجزء من مشروعات يصح أن يقدم أو يؤخر تنفيذها وفقا لأوضاع العمالة في النظام الاقتصادي .

وليس من المفروض أن تقصر الدولة نشاطها الاقتصادي على الإجراءات التي يشملها أحد هذين الجزئين ؛ فقد يكون من المرغوب فيه، لأسباب أخرى ، أن تمد الدولة نطاق المشروعات العامة إلى ما وراء الحدود اللازمة للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة ، كأن يكون من المرغوب فيه تأمين كل الصناعات أو الصناعات الكبيرة أو عدد من صناعات معينة لأسباب لا تمت بصلة للاحتفاظ بالعمالة في مستوى مناسب . ولكن هذا موضوع جد مختلف عما نحن بصدد ، فلا موجب لبحثه الآن : إنه في الواقع اختلاف بين الرأسمالية والاشتراكية ، ولهذا فهو لا يدخل في موضوع هذا الكتاب الذي لا يعنى بدراسة مقارنة للاشتراكية والرأسمالية ، ولكن بدراسة الخطوات الضرورية لتحقيق العمالة الكاملة والاحتفاظ بمستواها في المجتمعات التي يسودها النظام الرأسمالي ، إذا كان من المستطاع تحقيق هذا الهدف في مثل هذه المجتمعات . والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من علاج هذا الموضوع حتى الآن خدمة لهذا الغرض ، هي أنه قد يكون لزاما أن تلجأ الدولة إلى المشروعات العامة ، لمكافحة الكساد الدوري فحسب ، بل ولمواجهة ميل مستديم في النظام الرأسمالي ، كما هو في القرن العشرين ، يتمثل في قصوره عن الانتفاع الكامل بجميع الموارد الإنتاجية القائمة بين يديه . ولقد سبق البرهان على أن كلا من سياستي المشروعات العامة هاتين قد تتطلب تنفيذه وسائل مختلفة . أما في أية ناحية تختلف الوسائل المناسبة لكل سياسة ، فهو ما يجب أن نضعه في بؤفة الاختبار !

البفصل السابع

التوازن البنائى

تتمثل مكافأة البطالة الدورية أصلا فى وسائل زيادة الطلب الكلى على العمل وغيره من الموارد الإنتاجية ، ولا تقصر على بعض الوسائل الخاصة التى تهدف إلى زيادة الطلب على بعض الموارد الإنتاجية المعينة . ويمكن القول عموما بأن أية زيادة فى حجم الطلب الفعال سوف تتوزع على جميع نواحى الإنتاج بصرف النظر عن وجود فروع إنتاجية تعاني لدرجة خطيرة مساوىء اختلال التوازن البنائى . وهذا لا شك أكثر انطباقا على الأثر غير المباشر منه على الأثر المباشر لتدخل الدولة بواسطة المشروعات العامة . وتتوقف العمالة المباشرة الناشئة عن هذه المشروعات على ماهيتها وأنواعها ؛ أما الأثر غير المباشر فقد يتوزع على فروع النشاط الاقتصادى كله باعتبارها منتفعة بالدخول التى تنجم عن هذه المشروعات والتى تنفقها على ما تشاء أو ما تشعر بحاجة إليه . ولهذا السبب يجب أن يكون توزيع المشروعات العامة لمكافأة البطالة الدورية ، توزيعاً دقيقاً من الناحيتين الصناعية والجغرافية . ولن تكون لأنواع المشروعات أهمية كبيرة على فرض توزيعها توزيعاً ملائماً ودراستها دراسة شاملة ، من ناحية أثرها فى مواجهة البطالة الدورية . ولكن لأسباب أخرى فمن الأهمية بمكان أن تختار هذه المشروعات بحيث تغل للمجتمع أكبر عائد مستطاع . وحتى لو أسىء اختيارها ، فإن هذا لن يحول بينها وبين إحداث أثرها المباشر فى مكافأة البطالة الدورية .

ولكن الوضع يتغير تماماً عند ما نأخذ فى بحث المشروعات العامة التى تهدف إلى مواجهة الميل المستديم المتوطن نحو قصور النظام الاقتصادى عن استغلال كل الموارد الإنتاجية القائمة ، إذ يجب أن تكون هذه المشروعات عندئذ صالحة لتصحيح الأخطاء التى ينطوى عليها النظام الاقتصادى والتى تخلق الميل نحو هذا القصور ؛ وبعبارة أخرى يجب أن توجه إلى إصلاح الاضطراب البنائى ثم إلى مكافحة الوسائل الاحتكارية التى تحد من الإنتاج . وبناء عليه فالواجب يقضى

بأن توضع هذه المشروعات بحيث تزيد من حجم التوظيف الكلى بزيادة العمالة في أنواع معينة من الإنتاج . ويجب أن تأخذ في الاعتبار خاصة الطابع الذاتي للموارد التي تتعطل كلياً أو جزئياً في أوقات الرواج والكساد على حد سواء ؛ ويجب أن تهدف إما إلى زيادة استخدام هذه الموارد الخاصة ، وإما إلى تحويل الموارد التي تفيض عن الحاجة منها إلى أنواع بديلة من التوظيف .

ويجب أن يكون تدخل الدولة قصد مكافحة البطالة الدورية تدخلا عاما متسع المدى ، بينما يكون مجال التدخل لمكافحة البطالة المتوطنة أضيق شقة ولكن أكثر عمقا . وليس حتما من الناحية العملية أن تخطط حدود أصلية واضحة بين المجالين ، إذ هناك أنواع عدة من المشروعات العامة يمكن أن تخدم الهدفين معاً ؛ ورغم هذا فالفصل بينهما له أهميته، ومن الضروري ألا تغفله عند البحث والدراسة .

أما المشروعات العامة التي ترمى إلى علاج الاختلال البنائي في الاقتصاد الأهلئ أو إلى مواجهة كل ميل متوطن للقصور في استغلال الموارد الإنتاجية الراهنة، فقد تكون الحاجة ماسة إليها طالما كانت هذه الميول قائمة وطالما بقى التوازن البنائئ مختلا . ويمكن أن تطبق هذه المشروعات لتخدم أغراضاً مختلفة يبدو للآتى منها أهمية بارزة :

(أ) إدخال المستحدثات الفنية والإدارية في الصناعات التي تخلفت في الكفاية الفنية أو في التنظيم الإدارئ، وخاصة إذا ما أخفقت مثل هذه الصناعات فترة في علاج شئونها بنفسها .

(ب) العمل على توسيع نطاق أية صناعة أو خدمة بأسرع مما تتسع به حقيقة لو تركت وشأنها، وخاصة متى كان هذا التوسع يتطلب أنواعا من الاستثمار قد يصعب على المشروعات الخاصة القيام بها ، أو قد تؤدي إلى الاحتكار لو تركت للمشروعات الخاصة كي تقوم بها .

(ج) تنمية أنواع من الإنتاج تعتبرها المشروعات الخاصة أخطر من أن تقدم عليها بالنسبة للمخاطرة التي يتعرض لها الرأسمال حيثما تكون العمليات الإنتاجية في مراحل التجارب ، أو بالنسبة لعدم التأكد من إمكانات المنافسة الأجنبية ، أو

لأن الحصول على عائد من هذه العمليات لا يتحقق إلا بعد فترة هي أطول من أن تجذب رجال الأعمال إليها .

(د) إجراء تجارب على وسائل الإنتاج الفنية الحديثة واختبارها .

(هـ) إتاحة الفرص للمشروعات الجديدة التي تستخدم وسائل الإنتاج الحديثة لكن تبدأ بأصغر رأسمال خاص ممكن ، وعموماً لمساعدة رجال الأعمال الذين يعوزهم الرأسمال لدخول مجال الإنتاج المناسب لهم في ظل ظروف ملائمة .

(و) زيادة عرض الخدمات التي لا تناسب المشروعات الخاصة القائمة على الربح ، والتي تمتلك الدولة أو السلطات المحلية الموجود منها كله أو معظمه .

(ز) تنظيم معدل الانكماش في الصناعات التي تعاني تناقصاً جبرياً في حجم الطلب على منتجاتها ، وذلك بالعمل على الحد من نسبة الانكماش بتلافي الضياع في الإنتاج و بالتالى بالعمل على خفض نفقاته .

(ح) إنشاء مؤسسات إنتاجية حكومية ، في الصناعات التي تغلب فيها الملكية الفردية ، من شأنها أن تعمل على خفض نفقات الإنتاج في المشروعات الخاصة وعلى الحد من وسائل الاحتكار .

(ط) توفير موارد خاصة لتوظيف العمال منحتى الكفاية أو من بهم عجز جزئى عن العمل ، بحيث يمكن الانتفاع فيها بكل هؤلاء لو أتيت لهم فرص العمل تحت شروط خاصة وظروف معينة .

(ى) تكوين هيئات حكومية خاصة لتنفيذ مشروعات كبيرة لزيادة الإنتاج وتنميته لا يمكن إنجازها بدقة وبصفة فعالة بواسطة الهيئات القائمة سواء كانت عامة أو خاصة .

وعلىنا الآن أن نكسو باللحم الهيكل العظمى لهذه المشروعات العامة العشرة التي قد تقرر الحكومة تنفيذها كعلاج للبطالة المتوطنة ، تمييزاً لها عن البطالة الوابئة أو الطارئة .

إدخال المستحدثات الفنية والإدارية في الصناعات المتخلفة في الكفاية الفنية
أو في التنظيم الإداري وخاصة إذا ما أخفقت هذه الصناعات فترة في علاج
شئونها بنفسها .

إنى أذكر في هذا المجال صناعات كصناعات الفحم والقطن ، أصرت على رفض اتخاذ أى إجراء لإعادة تنظيم شئونها بين الحربين مع العلم بأن مثل هذه الإجراءات كانت لا شك ضرورية . فإذا كانت الصناعة تتصف بعدم الكفاية فعنى هذا أن النفقات الحقيقية للمصانع الحدية مرتفعة بدون مبرر ، وكذلك نفقات معظم المشروعات في الغالب داخل نطاق هذه الصناعة . وعلى أية حال فإن ارتفاع النفقات النقدية الحدية يعنى ارتفاع الأسعار في الأجل الطويل ، وهذا من شأنه أن ينقص من حجم المبيعات وثم من إمكانيات العمالة . ولا شك في أن مثل هذه الصناعات تعتمد أحياناً إلى خفض نفقات الإنتاج النقدية بخفض الأجور ؛ ولكن أثر هذا هو أن تظفر المشروعات الأكثر كفاية بأرباح قدرية ، فضلاً عن أنه يؤدي إلى نقص القوة الشرائية في أيدي العمال المشتغلين ويعمل بذلك على تناقص الطلب الاستهلاكي . والواقع أن المجموع يعنى بخسارة في الناحيتين ، سواء كان ارتفاع النفقات الحقيقية مصحوباً أو غير مصحوب بارتفاع في النفقات النقدية . وحيثما تكون النفقات النقدية مرتفعة نتيجة لنقص الكفاية الإنتاجية ، فإن انخفاض النفقات الحقيقية سوف يؤدي إلى انخفاض النفقات النقدية وإلى زيادة الطلب والعمالة في الصناعة . وحيثما تكون النفقات الحقيقية مرتفعة ، ويتسنى رغم ذلك الاحتفاظ بالنفقات النقدية في مستوى منخفض بواسطة خفض الأجور ، فإن انخفاض النفقات الحقيقية يحفظ للأجور قيمتها الحقيقية ويكون بمثابة زيادة في القوة الشرائية تعمل على زيادة العمالة في الصناعة كلها .

وتستطيع الدولة أن تعمل في مثل هذه الأحوال إما بتسليم الصناعة كلها وتحويلها إلى هيئة عامة على نسق المجلس المركزي للكهرباء أو مجلس لندن للنقل والمواصلات ، وإما بتسليم جزء من الصناعة (بحيث يكون جزء هاماً وفي حاجة إلى إعادة تنظيمه بصفة خاصة) ، وإما بتركها في أيدي المشروعات الخاصة على شرط أن تكون

تحت إشراف مجلس حكومي مزود بسلطات واسعة للإشراف والتوجيه . وهناك طريق وسط يمكن أن تسلكه الدولة ، ويتمثل في إنشاء مجلس للرقابة والإشراف يمنح سلطة تسلم وإدارة أى جزء من الصناعة وفق ما يترأى له . أما الاختيار بين هذه الوسائل الثلاث فأمر يتوقف على الظروف التي تكتنف كل حالة من وجهة النظر الموضوعية ، كما يتوقف تطبيق أية وسيلة على الاعتبارات السياسية بصرف النظر عن الأسباب الحقيقية القائمة . ولنفرض رغم ذلك أن الأمر سوف يبت فيه على ضوء العوامل الاقتصادية البحت ؛ عندئذ تصبح الدولة مسئولة عن تجديد الصناعة نفسها وعن مدها بالرأسمال اللازم لذلك ، أو عن تحقيق تجديدها بواسطة المشروعات الخاصة التي تترك في ملكيتها . وحيثما تقتضي الحال بقاء المشروعات الخاصة ، فمن الأهمية بمكان أن يوجد دائماً مجال لمشروعات جديدة تدخل هذه الصناعة كدم جديد حتى لا تجمد أو تشل أطرافها . أما إذا وضعت الصناعة تحت إشراف هيئة عامة فإنه يكون من الضروري أن تنبذ المركزية وأن تخلق لا مركزية واسعة المدى تتيح الفرص الكثيرة لإجراء مختلف التجارب عن وسائل الإنتاج الحديثة . وقد تحتاج الصناعة في الحالتين إلى التدعيم بوسائل التنظيم . والبحث الجماعية متعاونة مع هيئات الأبحاث القائمة في بعض المشروعات داخل نطاق الصناعة . ويجب أن تعرض نتائج البحث الجماعي على الرأي العام باستمرار حتى لا يقصر النشاط والجد على البداية فحسب ، بل وليستمر بعد ذلك . وعلى الهيئة المشرفة أن تدخل في اتفاقات مجدية رشيدة مع السلطات التعليمية لتعبئة وتدريب العمال الذين تمس الحاجة إليهم ، ولتحديد ميادين التدريب الذي تقوم به المدارس الفنية ، والتدريب الذي تقوم به الصناعة نفسها . وإذا ما اتضح في ضوء التنظيم الجديد وجود فائض من العمال لا تحتاجه الصناعة ، فعليها أن تنظم مع الهيئات المختصة تحويل هؤلاء وتدريبهم للعمل في صناعات أخرى .

ولا يتسع المجال لمزيد من البحث في الوسائل الصحيحة لإدارة الصناعات التي تحول إلى هيئات عامة تقوم عليها أو التي توضع تحت إشراف مجالس عامة ، إذ يقصر المجال هنا على علاج التوظيف والمشروعات العامة . ومن الجلى أن حجم المشروعات العامة يتوقف على الشكل الذي يتخذه التنظيم الجديد للصناعة ؛ فإذا ما تسلمت الدولة الصناعة كلها أو بعضها ، فإن كل شيء تشرف عليه الدولة يغدو

من المشروعات العامة ؛ أما إذا بقيت الصناعة كلها أو بعضها في الملكية الخاصة ، فإنها تخرج بذلك عن نطاق المشروعات العامة ، ولكنها تبقى في دائرة النفوذ الحكومي بالنسبة لحجم التوظيف الذي يجب أن توفره الدولة .

(ب)

توسيع نطاق صناعة أو خدمة بأسرع مما يمكن أن تتسع به حقيقة لو تركت وشأنها ، وخاصة متى كان هذا التوسع يتطلب أنواعا من الاستثمار قد يتعذر على المشروعات الخاصة القيام بها ، أو قد تؤدي إلى الاحتكار لو تركت للمشروعات الخاصة كي تقوم بها .

لنأخذ مثلا من مشروع الكهرباء « جريد » ، إذ ليس هناك شك في أن هذا المشروع كان من المشروعات المرغوب فيها ، وأنه خلق في الاستثمار وفي العمالة زيادة مباشرة بسبب إنشائه ، وخلق زيادة مماثلة في الصناعات التي يمدّها بالتيار الكهربائي لإدارة الآلات ، كما أنه أدى إلى خفض سعر القوة الكهربائية في بعض المناطق . وعلى العموم فإنه قد أدى إلى زيادة حجم هذه الخدمة في جهات كثيرة ، كما يسر الحصول على القوة الكهربائية لأول مرة في جهات كانت محرومة منها . ومع ذلك فمن الجلي أن هذا المشروع ليس مما تقدم عليه رؤوس الأموال الخاصة أو يغيرها بالاستثمار . فلقد احتاجت الدولة في أحيان كثيرة إلى استعمال سلطتها في نزع الملكية الفردية للمباني والأراضي اللازمة لهذا المشروع وفي تلم حقوق الملاك في نواح كثيرة مثل وضع الأعمدة ومد الأسلاك ، ثم مشاكل التسوية المتنوعة التي جاءت في أعقاب هذا المشروع وما شابهها من مشاكل تحديد الأسعار وأجور مد التيار إلى جهات مختلفة وغيرها من مشاكل وصعوبات لا حصر لها . وقد كان من المتعذر لحد كبير على أي مشروع فردي أن يسوى كل هذه المشاكل وأن يذلل كل هذه العقبات حتى لو منح احتكاراً تاماً لإنشاء هذا المشروع الذي كان لا يمكن أن يقوم إلا بواسطة الدولة وفي كنف السلطة التي تمتع بها للأسباب السابقة ، ثم لأسباب أهم ، هي أنه كان لا بد لهذا المشروع من أن يتفاهم ويتعاون مع السلطات المحلية التي لها نشاط في هذه الناحية ، ثم كان عليه بعد ذلك أن يقوم بتوزيع التيار الكهربائي بما يكفل الصالح العام أولاً .

فإذا كانت صناعة الكهرباء قد تركت لتتسع وتنتشر بواسطة الوكالات الخاصة ، فلا شك في أنها كانت تنمو بمعدل أقل وأبطأ بكثير مما اتسعت بها فعلا في ظل هذا المشروع العام . وإني أعتقد بأنه كان المستطاع أن تنمو هذه الصناعة بأسرع مما نمت لو أنها كلها كانت في كنف الدولة والهيئات العامة ، ولأدى ذلك إلى زيادة معدل النمو في صناعات أخرى كثيرة لو أن هذه الهيئات العامة هي التي كانت تنظم توزيع الكهرباء على المستهلكين . ولقد أدى قيام مشروع الكهرباء إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف ، ومن ثم إلى زيادة حجم الاستهلاك ، فضلا عن أن تدخل الدولة أسفر عن تحسين نوع هذه الخدمة وخص أسعارها . ورغم ذلك فما زالت هناك أشياء كثيرة يمكن عملها في هذه الناحية ؛ ولكن ما تم فعلا يعتبر مثالا عالياً للنفع الكبير الذي تيسره المشروعات العامة في التعجيل بالنمو والانتشار إلى ما وراء إمكانيات المشروعات الخاصة في التوسع والعمل على نمو الصناعة .

ويبدو في غير هذا من المرافق العامة ، كخدمة الغاز والمياه مجال ، لتنمية هذه الخدمات وخفض أسعارها وتجويد أنواعها بوسائل مماثلة ؛ ولكنني لست أعني هذه الوسائل نفسها إذ تتغير الظروف والأوضاع وفقا لطبيعة كل خدمة ، وعلمنا بأن في كل من هذه الخدمات مجالا كبيرا للتوسع يمكن أن يملأ ويستغل بسرعة في ظل المشروعات العامة ، مما قد يكون مستحيلا طالما بقيت هذه الخدمات في أيدي المشروعات الخاصة وتحت رقابتها .

(ج)

تنمية أنواع من الإنتاج تعتبرها المشروعات الخاصة أخطر من أن تقدم عليها بالنسبة للمخاطرة التي يتعرض لها الرأسمال حيثما تكون العمليات الإنتاجية في مراحل التجارب ، أو بالنسبة لعدم التأكد من مدى المنافسة الأجنبية ، أو لأن الحصول على عائد من هذه العمليات لا يتحقق إلا بعد فترة هي أطول من أن تجذب رجال الأعمال إليها .

لقد نبئت استحالة إنشاء مشروع القوى الكهربائية بواسطة المشروعات

الفردية بالنسبة للمشاكل والصعوبات التي يحتاج حلها أو تذليلها إلى استعمال سلطة الدولة وقوتها ، ولكن هناك حالات أخرى قد يقصر حجم الاستثمار الخاص عما يلزم لها من الرأسمال من وجهة النظر الاقتصادية العامة . ولنأخذ لهذا مثلا صناعة الغاز من الفحم ، أو صناعة المطاط الصناعي ؛ فالمصانع اللازمة لإحدى هاتين الصناعتين ضخمة التكاليف ، فضلا عما يكتنفها من أخطار تتمثل في أن المشروع قد يصبح عديم الكفاية قبل أن تبلى أو تستهلك آلاته نظراً للتقدم الفني في وسائل الإنتاج . ولهذا فإن رجال الأعمال يجمعون كثيراً في مواجهة هذه المخاطرة ، عن محاولة أى شيء من هذا النوع الذي لا يقوم إلا على نطاق كبير ونفقات ضخمة . ولاشك في أن الدولة في وضع أفضل وأقوى لمواجهة مثل هذا الخطر الذي مهما بلغ من الكبر فهو ضئيل بالنسبة لمجموع نشاطها . هذا فضلا عن أن المشروعات الخاصة كثيراً ما تحجم عن مثل هذه الأعمال ، لأن المألوف أن المستثمرين الأولين وقد حققوا وفقدوا رأسمالهم ، كانوا يقدمون على تجارب ينجي ثمارها من يأتى بعدهم من رجال الأعمال . أما الدولة ففي استطاعتها وقد تحملت النفقات أن تجني أيضا الثمار فيما بعد لو أرادت ذلك . وحتى إذا لم تستطع هذا ، فإنها لا شك راغبة في تقدم الحياة الاقتصادية عموماً بحيث تغدو الثمار المتأخرة الناجمة عن تجارب سابقة فاشلة بمثابة تقدم ونفع للمجتمع كله ؛ ولهذا فهي شيء يعنى الدولة من هذه الناحية ، بينما هي بهذا الوصف لا تعنى بها ولا تأبه لها المشروعات الخاصة التي قد تفقد رأسمالها . وليس المقصود من هذا أن تبتدىء الدولة على نطاق واسع في إنشاء مشروعات وإجراء عمليات ما زالت في مرحلة التجارب ؛ ولكن من الواضح أنه حيثما تكون العمليات الإنتاجية متسعة النطاق ، فإنه أسهل وأيسر للدولة أن تحمل أخطارها ، إذ من المستحيل أن تقوم بها المشروعات الخاصة إلى المدى المطلوب . ولاشك في أن الدولة تستطيع أن تغري رجال الأعمال بمواجهة أخطارها كانوا ليقبلوا عليها وحدهم ! تستطيع الدولة ذلك بمنحهم إعانات . وقد تكون هذه الوسيلة أحياناً أفضل الوسائل ، ولكن متى كان المشروع يتطلب نفقات ضخمة ، فإن رجال الأعمال لا يقنعون بالإعانات وحدها ، بل يطلبون في هذه الحالة منحهم احتكاراً . وإذا كان لا بد من احتكار المنشآت الجديدة بالنسبة للنفقات الجسيمة والشروط الفنية فيجب أن يكون الاحتكار في يد الدولة لا في يد المشروعات

الخاصة، لأن الهيئات العامة هي أحسن أداة لإدارة وتنمية هذه الأنواع من الإنتاج . ولنعرض بعد ذلك لموضوع الغابات . فمن المعروف عموماً أن الغابات التي في الملكية الخاصة قد أصيبت بتلف بالغ في الفترة الأخيرة وتناقصت مساحتها لدرجة ملحوظة وساءت أحوالها كثيراً . ولم تستطع بريطانيا فيما بين الحربين ، حتى بمساعدة «لجنة الغابات» ، أن تصلح التلف أو تعوض الخسارة التي لحقت بالغابات «صناعة الأخشاب» في غضون الحرب العالمية الأولى . ولا يجذب رجال الأعمال إلى إنشاء الغابات بالنسبة للزمن الطويل الذي يجب أن ينقضي حتى يحصلوا على شيء كعائد للرأسمال الذي أغرق فيها ، وبالنسبة لفترة أطول من الانتظار حتى يستطيعوا أن يحصلوا على عائد تجارى من استثمارهم . هذا فضلاً عن أن أعمال لجنة الغابات في الفترة بين الحربين العالميتين لم تكن قط عنواناً طيباً لصلاحيات الأعمال العامة ، رغم أن مسؤولية هذا الفشل لانتقع على عاتق اللجنة وحدها، إذا لم يسمح لها قط بأن تعمل في النطاق المناسب ؛ كما كانت مراراً عرضة لنقص اعتماداتها المالية في أوقات الكساد ، بينما كانت تقضي القواعد الصحيحة لسياسة المشروعات العامة بوجود اتساع أعمالها وزيادة حجم اعتماداتها ومشروعاتها . ولقد وقعت هذه اللجنة فريسة لكراهية وزارة المالية للمشروعات العامة ، فضلاً عن أن اللجنة لم تكن متمتعة بالاستقلال في أعمالها التي كانت عرضة للرقابة والإشراف بين سنة وأخرى . ولقد عانت من التجارب ما يخزع القلب ؛ فقد حدث مراراً أن اضطرت لإتلاف أنواع من الشجر بعد أن استتبقت وأعدت للغرس لإلغاء الاعتماد اللازم لذلك بواسطة وزارة المالية ، توخياً لموازنة الميزانة بأى ثمن .

ويجب أن يكون في هذه التجارب عبرة وتحذير ، إذ لا يجوز أن تخضع المشروعات العامة أو الهيئات واللجان العامة لرقابة وزارة المالية مهما كانت الظروف . يجب أن تنشأ في الدولة هيئة أو سلطة مركزية للتوجيه لها مواردها الخاصة غير الخاضعة لنظام الضرائب ، ولها نظامها وسلطتها التي يجب أن تكون مساوية لسلطة وزارة المالية ، وسوف أعود لهذا الموضوع في نهاية الفصل الأخير من هذا الكتاب . ؛ أما الآن فيكفي أن نسجل أن سياسة المشروعات العامة لا يمكن أن تبشر بالنجاح المرجو منها طالما كانت تابعة لوزارة يتلخص واجبها الأول في العمل على خفض النفقات ، لازيادة الأصول الرأسمالية .

إجراء تجارب على وسائل الإنتاج الفنية الحديثة واختبارها .

يشمل هذا العنوان الموضوع السابق له ، ولكنه يمتد إلى أنواع أخرى من النشاط لا تدخل في نطاق سابقه . ولا شك في أن الدولة تقوم فعلا ببعض الأبحاث الخاصة بتحسين وتقدم وسائل الإنتاج الفنية ؛ فلها معمل للطبعة ومحطة للأبحاث الخاصة بتشديد المباني وأخرى مختصة في شؤون الغابات ومنتجاتها ، وحقول للتجارب الزراعية وغير ذلك . وكذلك فهي تقدم بعض الإعانات مساعدة للأبحاث الصناعية والزراعية التي تجري في الجامعات وبواسطة معهد الأبحاث ، كما تساهم في نفقات جمعيات الأبحاث الخاصة بصناعات معينة إلى جانب الشركات التي تقوم بالإيفاق أصلا على مثل هذه الأبحاث . وفضلا عن هذا فالدولة تعين الأبحاث التي تقوم بها مصانع السلاح وخاصة في صناعات الطائرات ، كما تقدم مبالغ صغيرة إعانة للبحث في نواح معينة كالتي تجريها شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية أو شركة الغاز والكهرباء لتجربة بعض النتائج التي يسفر عنها البحث العلمي في المعامل ؛ هذا رغم أنها لا تعتبر أخراج مثل هذه التجارب إلى حيز الاستعمال التجاري أو الصناعي ضمن واجباتها العامة ، حتى لو كانت هذه التجارب قد أجريت ونجحت في المعامل الحكومية . فإ إنشاء الصناعات الجديدة في اعتبارها أمر يدخل في نطاق المشروعات الفردية ، لا ضمن النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الدولة .

هل من اللازم أن يكون الأمر كذلك ؟ إذا كان على الدولة أن تحمل مسئولية الاحتفاظ بمستوى العمالة باتخاذ إجراءات مضادة للبطالة البنائية والدورية ، فعليها عندئذ أن تعني العناية الواجبة الفعالة بالكشف عن نواح إنتاجية جديدة لتحل محل الصناعات التي تغدو عديمة الكفاية أو التي تخفق في الاحتفاظ بأسواقها . وهناك شيء كثير يمكن أن يقال تبريراً لنشاط الدولة في الكشف عن وسائل إنتاجية جديدة في مصانع تجريبية تملكها الدولة وتشرف عليها ، الأمر الذي لا ينطوي قط على خطر الاحتكار . فلا شك في أن الدولة تستطيع أن تتيح لمن يشاء من الجمهور فرص الانتفاع بالوسائل التي تتكشف في معاملها أو بالنتائج التي تسفر عنها التجارب التي تجري فيها ، بل وتستطيع الدولة أن تتجاوز هذه الحدود .

فتقدم للشركات الراغبة في محاولة استخدام الوسائل التي يكشف عنها في معامل الدولة مساعدة خاصة تتمثل في رأسمال رخيص أو في شكل مصانع بأثمان رخيصة. وقد تحاول الدولة في بعض الأحيان تجربة مستحدثاتها بنفسها ، وفي أحيان أخرى تستطيع أن تجد مشروعات خاصة تقوم بهذه التجارب لحسابها ؛ بينما هناك حالات أخرى تقوم فيها الدولة نفسها بالتجارب مع ترك الباب مفتوحا لكل من يريد أن يشارك فيها .

ولا شك في أن مثل هذا الاقتراح يثير أشد المعارضة من جانب هؤلاء الذين يقولون بأن الدولة هي آخر من يحق له أن يحاول استخدام وسائل جديدة أو الكشف عنها ، إذ لا يجوز تعريض المشروعات الخاصة في هذا المجال للمنافسة العامة . وهذا قول لاخيره فيه ، إذ لم يقترح أحد قط ضرورة إجراء الأبحاث بواسطة موظفي الدولة وحدهم تحت إشراف وزارة المالية ، كما أنه من المؤكد أن محاولة استخدام عمليات جديدة في نطاق تجارى هو جزء أساسى من البحث العلمى المتصل بهذه العملية ؛ فضلا عن أن حق الدولة وواجبها في القيام بالبحث الفنى لم يعد موضع شك أو تساؤل ، رغم أنها لا تقوم في هذه الناحية إلا بالتأهف الصغير .

(هـ)

إتاحة الفرص للمشروعات الجديدة التي تستخدم وسائل الإنتاج الحديثة أن تبدأ برأسمال خاص صغير قدر المستطاع ، ثم لمساعدة رجال الأعمال الذين يعوزهم الرأسمال لدخول مجال الإنتاج المناسب في ظروف ملائمة .

لا تخرج هذه النقطة أن تكون استكمالاً للموضوع السابق . ولقد أقامت الدولة قبل الحرب وفي أماكن عدة متفرقة « منشآت تجارية » حكومية كان الواجب أن تكون « منشآت صناعية » وذلك في المناطق التي كانت تعاني النقص الأكبر من البطالة المتوطنة . وقد كان في استطاعة الشركات الصغيرة أن تستأجر في هذه المنشآت مصانع معدة أحسن إعداد ومزودة بالقوى اللازمة للإنتاج وبكل التسهيلات التي تتصل بالنقل والمياه وغيرها مما تمس حاجة العمل إليه ، بدلا من أن تقوم بإنشائها على نفقتها الخاصة . ولقد كان هذا جد ملائم للشركات التي كانت تحاول تجربة وسائل الإنتاج المحلية الجديدة أو الواردة من الخارج . وقد

ترغب مثل هذه الشركات بعد ذلك في أن تنشئ لها مصانع خاصة أوفى أن تخرج من نطاق هذه المؤسسات الحكومية ، بعد أن يثبت لها نجاح تجاربها بحيث يتيسر اقتراض الرأسمال اللازم لذلك بشروط أحسن . أما مهمة هذه المؤسسات الحكومية فكانت تتلخص في أن تتيح لهذه الشركات فرصة الابتداء في العمل في ظروف إنتاجية طيبة وبنفقات رأسمالية أقل بكثير مما كان يلزم لها لو لم توجد هذه المنشآت . ولم يكن هذا هو الغرض الوحيد لهذه المنشآت الحكومية ، كما أنه لم يستغل في نطاق كاف ؛ ولكن رغم ذلك فإنه قد أسفر في النطاق الذي استخدم فيه عن أحسن النتائج .

إنى لمشوق لأن أرى بعد نهاية هذه الحرب العالمية الثانية تقدما ونمواً في المنشآت الحكومية على نسق « المنشآت التجارية والصناعية » السابق ذكرها ، لا في المناطق التي يسودها الكساد فحسب ، بل وفي جميع أنحاء البلاد . ويجب أن نبحث في هذا المجال إذا ما كان من المستطاع أن نستبقى بعض المصانع الضخمة التي أنشئت لأغراض عسكرية قصد الانتفاع بها في هذه الناحية ، بدلا من إزالتها بزوال الحاجة إليها بعد الحرب . وتستطيع الدولة عندئذ أن تنفع بهذه المنشآت ، لا كملاحج للصناعات القائمة التي تغلق في المناطق المتخمة بالسكان وفقاً لخطط التوجيه الجديدة فحسب ، بل ولكل الصناعات الجديدة في مرحلة التجارب . ولا معدى عن أن تحقق بعض هذه المشروعات الجديدة ، ولكن سوف يقل أثر هذا الإخفاق كثيراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية إذا ما تيسر توافاً أن تأتى مشروعات جديدة لتشغل مبانى هذه المصانع وتوظف عمالها . قد يخفق بعض هذه المصانع ، ولكن البعض الآخر سوف ينجح ويتضخم وينتشر . وهكذا يكون هذا النظام بمثابة منشط للتقدم الاقتصادى لأنه يساعد دائماً على دخول مصانع جديدة ميدان الإنتاج في مناطق مختلفة بنفقات قليلة قد يسهل نسبياً الحصول عليها وقد تساعد أمثال هذه الوسائل على زيادة الضمان ضد ظهور أنواع الاحتكار غير المرغوب فيها .

(و)

زيادة عرض الخدمات التي لا تناسب المشروعات الخاصة القائمة على الربح ،
والتي تمتلك الدولة أو الهيئات المحلية الموجود منها كله أو معظمه .

لقد سبقت الإشارة إلى تنمية خدمات المرافق العامة الأصلية تحت عنوان سابق لهذا ؛ أما الذي أقصده الآن فهو العادى المعروف من أنواع المشروعات العامة ، مثل إنشاء الطرق والكبارى ومجارى المياه والمستشفيات والمدارس والحدائق والمعسكرات العامة والملاعب وأحواض السباحة ودور الملاهى والمطاعم والمسارح وغيرها كثير من المنشآت الثقافية والرياضية والصحية .

ولقد سبق القول بأنه إذا ما استطاعت المصالح الخاصة أن تضيق من نطاق المشروعات العامة بدرجة ملحوظة ، فعندئذ يبدو الخطر فى تمدادى الدولة فى الالتجاء إلى مثل هذه الأعمال واتساع نطاقها ، بدون مبرر ، بالنسبة للأعمال الأخرى ، لجرد أنها لا تثير إلى معارضة ضعيفة . ورغم ذلك فإن هذا لا يعنى عدم الحاجة إليها ؛ ولا شك فى أن الكثير منها لا يعتبر من المشروعات العامة التى تستدعى العجلة فى إخراجها إلى حيز التنفيذ ، والتى تصلح لتكوين احتياطي من المشروعات معد للتنفيذ عند ما تبدو أولى بوادر الكساد الدورى ، ولكن هذا لا ينطبق عليها جميعاً . والواقع أن إنشاء المدن الجديدة أو سرعة نمو المدن الموجودة لا يكون أحدهما عادة مصحوباً — إلا بعد فترة طويلة — بقدر مناسب من إنتاج الخدمات والتسهيلات ؛ ومع هذا فإنهما يعتبران من الأشياء الأساسية لكل مركز يتصف بالنشاط الاقتصادى كما أن عدم وجودهما يعتبر دليلاً على وجود الاضطراب البنائى تماماً كعدم وجود مساكن للعمال أو عدم كفاية وسائل النقل . ومن صميم واجب الدولة أن توفر مثل هذه الخدمات ، إما بإنتاجها بنفسها ، وإما أن تعهد بذلك إلى بعض الشركات .

(ز)

تنظيم معدل الانكماش فى الصناعات التى تعاني تناقصاً جبرياً فى حجم الطلب على منتجاتها ، وذلك بالعمل على الحد من نسبة الانكماش بتلافي الضياع فى الإنتاج وبالتالى بالعمل على خفض نفقاته .

يبدو غريباً لأول وهلة أن تتضمن الوسائل التى تؤدى إلى زيادة العمالة

اعتباراً لانكماش الصناعات ؛ ولكن الواقع أن هذا ليس غريباً بالمرّة ، لأن انكماش الصناعات لاشك يكون أقل وأبطأ إذا أمكن زيادة الكفاية الإنتاجية بتلافى أنواع الضياع والإتلاف ، وبالعمل على أن يطرد الإنتاج في هذه الصناعات وفق أحدث الأساليب ، الأمر الذي يكاد يكون مستحيلاً في غيبة نفوذ الدولة أو عدم تدخلها ، لأن المستثمرين لا يقبلون عادة على الاستثمار في الصناعات الآخذة في الضمور والتي تحقيق بها غالباً صعوبات مالية ويعوزها الرأسمال العامل ، بصرف النظر عن الرأسمال الإضافي الذي تحتاجه كي تغير وسائل إنتاجها إلى أحدث وسائل الإنتاج وأساليبه . ويتردد المستثمر وبحجم عن مد يد المساعدة إلى مثل هذه الصناعات لأنها تعاني الضائقات المالية أولاً ، ثم لأنه يخشى على تقوده التي تعمل عندئذ على رفع قيمة رأسمال مغرق فيها يملكه آخرون ، بدل استخدام هذه النقود كي تغل له عائداً مناسباً . ولا شك أن مثل هذه المخاوف ما يبررها من وجهة نظر الاستثمار الخاص ، حتى لو كان قصور الاستثمار فيها تعوزه المبررات من الناحية العامة . وإذا عجزت الصناعة عن تحقيق الوسائل التي ترفع من كفاءتها ، فإنها سوف تتخبط في مآزق من نقص الكفاية المطرد وتزداد خسائرها باستمرار ، ولا تستطيع الاحتفاظ بالأسواق الباقية لها إلا بخفض الأجر بدرجة غير مرغوب فيها من الناحية الاجتماعية . ولا شك أن السبيل القويم في هذه الحالة هو أن تقذف الدولة حزام النجاة للصناعة الآخذة في الضمور بأن تقدم لها الرأسمال اللازم لإعادة تنظيمها ورفع كفاءتها ، بشرط أن تلجأ أولاً إلى جميع الإجراءات الضرورية لاستبدال المعدات القديمة بأخرى حديثة ، ولاتباع النظم الإدارية الجديدة . والمسألة هنا جد شبيهة بالحالة التي سبق علاجها تحت الحرف (١) . وقد لا يوجد أى خلاف بين الحالتين ولهذا يمكن استخدام أية وسيلة من الوسيلتين البديلتين لعلاج الموقف وهما إما إنشاء هيئة عامة أو إنشاء مجلس للإشراف والتوجيه . وصناعة بناء السفن هي المثل الذي أذكره تطبيقاً لهذه الحالة ، إذ كان الواجب يقضى بأن يتحقق انكماش هذه الصناعة تحت إشراف الدولة ووفقاً للسياسة التي تتوخى الصالح العام ، لا أن تترك للمشروعات الخاصة توكيلاً لإقامة احتكار .

وإذا ما بلغت الصناعة عموماً حالة العالة الكاملة، فعندئذ يتحفظ الطلب على العمل ويهدد بتجاوز إمكانيات العرض؛ وعندئذ أيضاً يكون لتنظيم انكماش الإنتاج الصناعي شأن آخر، إذ يصبح من الضروري أن لا ندع أية صناعة تستخدم من العمل أكثر مما هي في حاجة إليه حقيقة. ولا يختلف مثل هذا الموقف عن الموقف في فترات الحروب إلا في أن الضغط غير المحدود على عرض العمل الذي ينبعث تبعاً لظروف الحرب، لا وجود له في أوقات السلم، إذ يهدف النظام الاقتصادي كله في ظل السلام إلى إشباع أكبر قدر مستطاع من حاجات المستهلكين داخل نطاق الموارد القائمة وفي حدود الطلب على أوقات الفراغ والراحة، بحيث ينتفي الضغط والإرهاق وأنواع الإلزام التي توجد في أوقات الحروب لاستنزاف أقصى ما يمكن من الجهود الإنتاجية. ورغم هذا فقد تنبعث حالة يبلغ فيها طلب الصناعة على العمل مستوى بالغ الارتفاع بحيث يغدو من الأهمية بمكان أن تمنع أية صناعة أو خدمة معينة عن توظيف العمل بكميات تزيد عما يلزم لها حقيقة. ولكي نضمن وجود التوازن الصحيح بين الصناعات في هذه الناحية، فإنه من الضروري عندئذ أن تتخذ خطوات خاصة تلزم الصناعات التي تستخدم كميات كبيرة من العمل بأن تزيد من استخدام الوسائل الآلية التي توفر العمل اليدوي. وقد يحول وجوب الاستمرار في العمل أو روح المحافظة والتزمت دون أن يحدث هذا من تلقاء نفسه أو بطريقة آلية إذا ما اشتد الطلب على العمال. ومن حق الدولة في مثل هذه الحالة أن تمنع الصناعة عن استخدام مزيد من العمل حتى لو كان الطلب على منتجاتها أخذاً في الزيادة. وتتوقف إمكانيات استخدام الآلات في أية صناعة على الكفاية النسبية لعوامل الإنتاج التي يمكن توظيفها بنسب متفاوتة وفقاً لوسائل الإنتاج الفنية المستعملة فيها. وفضلاً عن هذا فليس هناك ما يقطع بأن الامتزاج الصحيح لعوامل الإنتاج سوف يتحقق دون تطبيق أى نوع من الإلزام والضغط.

إنشاء مؤسسات إنتاجية حكومية في الصناعات التي تغلب فيها الملكية الفردية ، من شأنها أن تعمل على خفض نفقات الإنتاج في المشروعات الخاصة وعلى الحد من وسائل الاحتكار .

من السهل أن يتعثر أو يتوقف التوسع في إحدى الصناعات إذا ما تعرضت بضع صناعات أخرى وثيقة الصلة بها لارتفاع لا مبرر له في النفقات الحدية، أو لإجراءات احتكارية تتصل بتحديد العرض أو بتحديد السعر . وأبرز مثل لهذه الحالة هو صناعة بناء المنازل . من المستطاع أن تتضخم نفقات بناء المنازل بدرجة كبيرة بتحديد الأسعار أو بارتفاع نفقات الإنتاج الحدية في الصناعات التي تمد صناعة بناء المنازل بالمواد الأساسية ولوازم عمليات البناء . ولقد تعثرت المشروعات العامة لبناء المنازل بعد الحرب لارتفاع النفقات ، كما اخفق مشروع « أديسون » بالنسبة للارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء . وكان سبب هذا الارتفاع في الأسعار أن الصناعات التي تنتج هذه المواد كانت آخذة بأسباب توسع سريع أدى إلى ارتفاع نسبي كبير في نفقات الإنتاج الحدية . وهذه هي النفقة التي يتطلبها إنتاج آخر وحدة إضافية . ولقد كان في وجود طلب معين قائم خلقت المشروعات العامة لبناء المنازل، ما مكن لكل الشركات التي كانت نفقاتها أدنى مستوى من نفقات الشركات الحدية من أن تفرض أسعاراً تغل ربحاً مجزياً لهذه الشركات ، وتبعاً فائضاً جزئياً للشركات فوق الحدية . ورغم ذلك فقد كان هناك بطء وفتور في زيادة القوة الإنتاجية تبعاً للمدة اللازمة لإنشاء مصانع جديدة كبيرة الكفاية . ويرجع السبب في هذا أولاً إلى أن الوضع كان مناسباً جداً للمشروعات ذات الكفاية التي كانت قائمة فعلاً في هذه الصناعة والتي كان في مقدورها أن تحقق هذا التوسع بسهولة ؛ وثانياً إلى القيود والصعوبات التي كانت تفرضها الشركات القائمة على الشركات الجديدة التي ترغب في دخول هذه الصناعة ، وثالثاً بالنسبة للعمل الضخم الكثير؛ لدى الشركات الكبيرة ، أو بالنسبة لعدم التأكد من استمرار أحوال الرواج أو الخوف من إصدار تشريع يفرض الرقابة على الأسعار .

وربما كان من الأفضل بكثير لو أن الدولة كانت آتخذ على استعداد لدخول هذا المجال بمصانع تملكها ، لا لغرض إخراج مشروعات قائمة من حيز هذه الصناعة — ما عدا هذه التي كانت كفايتها أدنى من المستوى المعقول — ، ولكن لتحول دون فرض أسعار مرتفعة . ولقد كانت الفرصة سانحة لذلك ، إذ كانت هناك مصانع موجودة متخلفة عن الحرب ، وكان من الميسور جداً تحويلها لإنتاج مستلزمات البناء ؛ ولكن هذه لم تستغل في هذه الناحية لأن أصحاب المشروعات الخاصة والمعارضين لتدخل الحكومة ، كانوا هم الفريق الأقوى في وقت السلم . ولا شك في أن هذا الموقف نفسه وهذه الفرصة ذاتها سوف تعودان بعد هذه الحرب العالمية الثانية .

ولقد اعتادت الدولة منذ زمن طويل أن تتبع في نطاق صناعة الأسلحة سياسة ترمى إلى إبقاء النفقات والأسعار في مستوى منخفض ، وذلك لوجود مصانع حكومية للأسلحة تعمل على خفض نفقات الإنتاج في المصانع الخاصة . ولقد كان من المعتقد أن مصانع « وولوش أرزينال » « والمصانع البحرية الملكية » من شأنها أن تحقق هذا الهدف ، إلا أنها في الحقيقة لم تفعل إلا شيئاً قليلاً جداً في هذه الناحية . وقد يطول القول إذا أردنا أن نعدد الأخطاء والتقصير في استخدام هذه المصانع ؛ ولكن ما لا يمكن إغفاله هو أنها كانت متخلفة لدرجة كبيرة في معداتها الإنتاجية ، كما أنها لم تكن معدة ولا مجهزة لتتنافس المشروعات الخاصة منافسة جدية ، إلا في مجال ضيق جداً . وكانت المشروعات الخاصة هي القائمة ببناء معظم السفن الحربية ؛ فضلاً عن أن مصانع « وولوش أرزينال » قد غدت هيكلًا مهملاً بعد الحرب العالمية الأولى بدلا من أن تستخدم في أعمال مدنية لكي يظل جهازها متصلاً بالإنتاج ومزودا بكل مستحدث من المعدات والآلات . ولقد تحسب هذه الحقائق بين الأدلة على نقص الكفاية المتأصل المشروعات العامة ؛ أما الذي تبين عنه حقيقة فهو أن المشروعات العامة قد تكون عديمة الكفاية في يد حكومة أو هيئة عامة تريدها أن تكون كذلك خشية إثارة سخط وحقد أصحاب المشروعات الخاصة من الرأسماليين ، نتيجة للمنافسة الجدية التي قد يواجهونها لو أن هذه المشروعات العامة أديرت كما يجب . ولا أحد ينكر أن الصناعات التي يديرها السياسيون أو الموظفون هي صناعات منحلة الكفاية ؛ ولكن هذا لا يستتبع بأية

حال أن تكون المشروعات العامة ، التي تديرها هيئات عامة تتألف من رجال ذوى خبرة وتجارب وكفاية فى الصناعة والتجارة ، أقل كفاية من المشروعات الخاصة ؛ فهل مشروع مشروع الكهرباء المركزى أو مشروع النقل المركزى بلندن أقل كفاية من صناعة الفحم ؟ إنى لا أغامر بالقول بأن الحقيقة عكس ذلك !

وهذا ما يدعونى لأن أعود فأكرر بأن هناك كثيراً يصح أن يقال عن إمكان تحويل عديد من المصانع العسكرية الكبيرة بعد الحرب إلى مصانع حكومية تساهم وتنافس فى إنتاج كثير من السلع التى تخدم الأغراض المدنية . وتصبح الحاجة إلى هذه المصانع الحكومية أقوى ما يمكن ، إذا أمكن استخدامها بكفاية فى إنتاج طبيات توجد مواردها الخاصة بين أيدي أى نوع من أنواع الاحتكار ، أو أى نوع من الاتحادات التى تهدف إلى تحديد الأسعار . ولقد كان هذا النوع من الإنتاج بين مقدمة ما حققت جمعيات تعاون المستهلكين فى السويد والنرويج ، إذا استطاعت أن تكسر من شوكة الاحتكارات الكبيرة فى بعض صناعات الكهرباء وآلات الحاسبة . ولم أود أن توجه الحركة التعاونية البريطانية بعض مواردها المالية الكبيرة إلى هذا الغرض (كما فعلت الجمعية التعاونية الاسكتلندية لتجارة الجملة فى صناعة الصمامات الكهربائية ولو أنها لم تخط بعيداً فى هذا السبيل) ؛ ولكن هذا أمر قد يكون أيسر وأسهل أن تقوم عليه الدولة بعد الحرب خاصة ، إذ سوف يكون لديها عدد كبير من المصانع العاطلة تمكنها من القيام بهذه المهمة على نطاق أوسع بكثير مما يتسنى للحركة التعاونية .

وفضلاً عن هذا فهناك سبب آخر يجعل هذا النوع من تنمية الإنتاج شيئاً جدياً مرغوب فيه ، ويضفى عليه أهمية كبيرة بالنسبة لخفض أسعار المنتجات وتمكين المستهلكين من إشباع حاجاتهم فى الفترة التى تأتى فى أعقاب الحرب مباشرة وما سوف تنسم به من ندرة فى مختلف نواحي الإنتاج ؛ فمن الممكن أن تؤدى هذه المصانع الحكومية خدمة ممتازة لو أنها استخدمت فى إنتاج مختلف السلع النمطية البسيطة لتواجه الحاجات المتفاوتة بأقل نفقات مستطاعة ، وتعمل بذلك على خفض نفقات الإنتاج والأسعار إلى المستوى الأدنى . ولا شك فى أن هذا سوف يثير عاصفاً من المعارضة بين صفوف هؤلاء الذين يؤيدون المشروع الفردى ويدافعون عنه ؛ ولكن لا شك فى أن هناك مجالا كبيرا لتخفيض نفقات الإنتاج بتجنيبه

تكاليف المنافسة الاحتكارية وكذلك النفقات الاحتكارية المتزايدة ، وخاصة في السلع الشبيهة بالكالية أو نصف الكالية حيث يوجد عادة فيض من الأنواع المتفاوتة والأشكال المتنوعة مما يؤدي إلى زيادة النفقات بنسبة كبيرة ويثقل عبء المستهلكين .

« ط »

إيجاد موارد خاصة لتوظيف العمال منحتى الكفاية أو من بهم عجز جزئى ،

يمكن أن ينتفع فيها بكل هؤلاء لو أتيحت لهم فرص العمل بشروط خاصة وفى ظروف معينة .

أن توظيف المشوهين أو من بهم عجز جزئى ، وخاصة إذا كان عددهم كبيراً ، قد يسبب مشكلة خطيرة يواجهها النظام الاقتصادى بعد انتهاء هذه الحرب ، فضلاً عن مشاكل أخرى تنشأ بسبب تغير مستوى العمر بين الطبقات العاملة ، يضاف إليها غيرها مما يتصل بتوفير أنواع مناسبة من العمل لبعض الفئات التى تقدم بها السن وأصبحت غير قادرة على مواجهة واجبات العمل فى المصانع الحديثة . ولا شك فى أنه من الأفضل والأنسب أن يوظف مشوهو الحرب وقليلو الكفاية من العمال فى المصانع العادية أو فروع الإنتاج البسيطة إلى جانب هؤلاء الذين لا يشاركونهم العجز أو نقص الكفاية . ولكن هذا ما لا يمكن عمله دائماً ، فهناك حالات خاصة تتمثل فى المكفوفين والمصدورين ومن بهم عجز خطير ؛ فلا مثال هؤلاء يجب أن تكون هناك موارد خاصة للعمل . ولقد بدأت المشروعات الخاصة بتوفير مثل هذه الأعمال وأنت فى هذه الناحية بنتائج عظيمة فى عمومها بالنسبة لما تتيحه مواردنا الخاصة ولكن هذه الأعمال ما لبثت أن تضاءلت وضمرت نتيجة لتناقص الموارد وقصورها . ولقد كانت مصانع المكفوفين وإنتاجهم فى صناعة حبك الخيزران والقش أمثلة مشهورة بارزة فى هذه الناحية . وبصرف النظر عن نتائج الحرب فإن الحاجة إلى توفير موارد خاصة من هذا النوع أكبر بكثير من الموجود منها . وبديهي أنه من واجب الدولة العمل لتوفير الموارد اللازمة لهؤلاء وغيرهم من المتعطلين ، بسبب عجز جزئى أو بسبب نقص الكفاية ، إما بواسطة الحكومة مباشرة وإما بالاشتراك مع بعض الهيئات المتطوعة لتأدية مثل هذه الخدمات الاجتماعية .

ولقد يقال بأنه من الأفضل إحالة كثير من هؤلاء إلى التقاعد بدلا من توفير موارد خاصة للعمل يستخدمون فيها ! ولكن هذه الفكرة ليست صحيحة إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر هؤلاء الأفراد أنفسهم ، أو من وجهة النظر الجماعية . فالرجل أو المرأة ممن يعانون عجزا جزئيا قد يكون أسعد حياة وأحسن حالا إذا ما شعر بأنه فرد نافع في المجتمع مما لو استقر في وعيه أنه عبء على مواطنيه وعضو عاطل في جماعته . وكذلك فإن الجماعة سوف تعاني نقصا في القوة العاملة بعد الحرب إذا ما أخذت بمثل هذا التفكير البدائي في تدير شؤونها . ونجد في الصناعات التي تتطلب فيها كثافة وسائل الإنتاج الآلية المتخصصة نوعا من العمل وقدر من الجهد لا قبل بها للعمال الذين تقدمت بهم السن والذين دروا على وسائل إنتاجية مغيرة ، نجد في مثل هذه الصناعات خاصة أنه من المهم والأخدم لصالح الجماعة أن ندرس إمكانيات قيام مصانع تستوعب هؤلاء العمال ، حتى لو دعت الحال إلى تقديم إعانات لها تغطي الفرق بين نفقات الإنتاج فيها وبين مثيلتها في المشروعات المزودة بوسائل الإنتاج الآلية الحديثة . ولا ينطوي احتمال منح هذه الإعانات ، من وجهة النظر الجماعية ، على أن العمل في هذه المصانع سوف ينحسر حتما عن خسارة ، إذ لا بد للدولة من أن تعول العمال الذين يشتغلون فيها لو أنهم أحيوا إلى حالة التقاعد ؛ فإذا كان مقدار الخسارة عن كل عامل منهم أقل من مقدار المعاش الذي يجب أن يتقاضاه ، فإن الجماعة تكون هي الرابحة في هذه الحالة . والحقيقة أن ربح الجماعة بصرف النظر عن الاعتبار النقدي ، سوف يكون بمقدار الناتج الصافي الذي تخلقه خدمات هؤلاء العمال مع عدم أسقاط أجورهم من هذا الناتج الصافي .

(ى)

تكوين هيئات حكومية خاصة لإنجاز مشروعات كبيرة لزيادة الإنتاج وتنميته ، لا يمكن إنجازها بدقة وبصفة فعالة بواسطة الهيئات القائمة سواء كانت عامة أو خاصة .

إن الشيء الذي أعنيه هنا هو بناء مدينة صناعية جديدة ، أو تنفيذ مشروع كبير لإصلاح الأرض . لقد انتهى نقاش طويل إلى أنه من المرغوب فيه ، حلا

لمشكلات تكاثر السكان ، نقل بعض الصناعات القائمة في المدن المزدهرة إلى مدن جديدة تنشأ لهذا الغرض . وتقوم في سبيل تحقيق هذه الغاية عقبة كبيرة تتمثل في عدم وجود أية هيئة عامة أو خاصة تستطيع القيام بمثل هذا العمل . فالسلطات المحلية في المدن التي تعاني ازدهار السكان لا تميل إلى تنفيذ مثل هذا المشروع إلا إذا كانت المدن المزعم إنشاؤها في حدودها وتابعة لها . وكذلك نجد أن أغلب المجالس المحلية والبلدية ليس أهلا للاضطلاع بهذه المهمة ، وأنها غالبا سوف ترفض هذه الفرصة لو أتت لها . هذا ولا توجد اليوم سلطات أقليمية يمكنها أن تواجه هذه المسؤولية ، كما أنه ليس من المتوقع قيام هذه السلطات في المستقبل القريب . وعلى هذا فليس هناك غير الدولة من يستطيع حقيقة أن يحمل عبء هذا الواجب ويواجه المسؤولية لتنفيذ سياسة تحقق بناء مدن جديدة . ولا شك في أن الدولة لو أقدمت على هذا فلا بد لها من تكوين هيئات خاصة لهذا الغرض .

والطريقة الطبيعية لذلك هي أن تكون هيئة خاصة ، لكل مدينة جديدة يراد بناؤها ، تملك الأرض كلها وتضع تصميم بناء المدينة ، وتقوم ببناء المنازل وإقامة دور الحكومة بنفسها أو بالتعاقد مع مقاولي البناء لهذا الغرض ولغيره من الأغراض الإنشائية اللازمة ، ولتمنح القروض لرجال الصناعة والتجارة لبناء المصانع والمتاجر وغيرها ؛ وبالاختصار هيئة تعمل كشركة مالكة وكسلطة محلية معا أثناء الفترة التي يجري فيها تشييد المدينة ، حتى إذا ما تم بناؤها وإسكانها انتقلت سلطة هذه الحكومة المحلية إلى مجلس منتخب ؛ بينما تبقى هذه الهيئة للإشراف على الملكية العامة وإدارتها . ولا يمكن بطبيعة الحال أن تظفر مثل هذه الهيئة باستقلال مطلق ، بل لا بد من أن تخضع لإشراف هيئة حكومية أخرى ؛ وعلى هاتين الهيئتين أن تتعاونتا مع بعضهما بعضا ومع المجلس المحلي المنتخب ومع السلطات الأخرى المتصلة بها .

ويمكن كذلك تطبيق إجراءات واستخدام وسائل مماثلة أو قريبة من هذه لإصلاح وازدهار المناطق المتخلفة اقتصاديا مثل مرتفعات اسكتلندة ومناطق كثيرة في ويلز . ويجب أن تعنى سياسة التوظيف بعد الحرب بتحسين الأحوال في هذه المناطق وأن لا تتركها فيما تعاني من ضعف اقتصادياتها ، إذ يعتبر إهمالها بمثابة جزء

من الاضطراب البنائى الذى كان يعانىة الاقتصاد البريطانى كثيراً لفترة ماضية .
واسكتلنده فى أشد الحاجة إلى نمو اقتصاديات مناطقها عن طريق إنشاء هيئة تتمتع
بسلطات واسعة . وليست المناطق الشمالية والوسطى فى ويلز أقل حاجة لوسائل النمو
ورفع مستوى العيش من المناطق الجبلية فى اسكتلنده . هذا فضلا عن وجود
مناطق أخرى كثيرة فى انجلترا تعوزها مثل هذه الوسائل التى لو استخدمت فيها
لأثمرت أحسن الثمرات .

ومن المهم فى هذا المجال أن نلفت النظر إلى المشكلة الكبيرة التى سوف
تواجهها البلاد بعد الحرب إذا أرادت أن يحقق مشروع «منح العمال أجازات بأجور»
(أى لا ينخس الأجر عن أيام الأجازة) ما يرجى من ورائه ! ومن السهل أن
نكشف عما سيحدث لو أن صناعة السياحة قد تركت حرة لتواجه الوضع الجديد
دون ما تدخل أو ضغط من جانب الدولة . سوف توجد عندئذ إمكانات كثيرة
للعمال ذوي الأجور المرتفعة لأن ينعموا بأجازات طيبة تتصف بكثير من الترفيه
والاستمتاع ، بأسعار يستطيعون وحدهم أن يدفعوها ، بينما لن يوجد إلا قليل من
التسهيلات لقضاء العطلة بالنسبة للعمال ذوي الأجور الصغيرة ، بحيث يصبح ولا
مفر من تدخل الدولة لتوفير هذه الإمكانيات لهؤلاء العمال بواسطة إقامة
معسكرات لقضاء العطلة بأسعار رخيصة وبمنع تضخم أسعار مثل هذه الوسائل
العادية فى مواجهة الندرة التى سوف تعرض لها فترة من الوقت بعد انتهاء الحرب .
هذا فضلا عن أن نشاط الدولة فى هذه الناحية يؤازر الإجراءات التى تتخذ لتنمية
الموارد فى المناطق المتخلفة اقتصادياً والتى يصلح كثير منها لأن يكون مصايف
ممتازة ومراكز للسياحة أثناء فصل الصيف . وفوق هذا فإن تعميم منح العطلة ذات
الأجر سوف لا يبقى على صناعة السياحة فى النطاق الموسمى وفى الحجم الذى كانت عليه
قبل ذلك الأمر الذى من شأنه أن يخفض من النفقات ؛ ولكن انخفاض النفقات
هذا لا يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلا إذا اتخذت خطوات خاصة لتوفير
وسائل إضافية رخيصة من شأنها أن تحد من ارتفاع الأسعار الذى مصدره ندرة
مثل هذه الموارد .

الفصل الثامن

السياسة النقدية

ووسائل مكافحة الدورة الاقتصادية

لقد نوقشت الوسائل الواردة في الفصل السابق من ناحية نفعها وكفايتها لتصحيح الاختلال البنائي الذي يتعرض له النظام الاقتصادي ، رغم أن البحث قد استطرذ بطبيعته في بعض النقاط إلى مناقشة البطالة الدورية . ولقد كانت أغراض الأعمال العامة وغيرها من الأغراض التي تهدف إلى زيادة النشاط الاقتصادي من جانب الدولة ، وهي الأغراض التي تعرضنا لها تحت العناوين الواردة في صيفتي ١٢١ ، ١٢٢ ، كان كل منها خاصاً بحالة معينة ، أو بعبارة أخرى بنشاط معين تبذله الدولة لتحقيق نوع معين من الحالة ، لا لتحقيق الحالة بصفة عامة . وعلينا الآن أن نبدأ بمناقشة إمكانيات السياسة العامة التي تتصل بمنع التعطل الكامل أو الجزئي الدوري الذي يتعرض له الموارد الإنتاجية . وبما أن التقلبات الدورية التي يتعرض لها مختلف الصناعات والأعمال تقلبات متفاوتة شدة وضعفاً ، فكذلك تختلف الإجراءات والوسائل التي تتبع في مكافحتها . ولكن يجب أن نلفت النظر هنا بصفة خاصة إلى وجوب تنفيذ مشروعات تؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي في مجموعه توجهاً لزيادة حجم التوظيف عموماً ، لا لزيادته في صناعة معينة ، باستثناء المشروعات العامة من هذا النوع الضروري الخاص والنافعة في عمومها ، والتي ليست كحفر تحفر في الأرض لكي تقوم الدولة بردمها ثانية .

ولقد عرفنا مما سبق أن كل سياسة عامة لمكافحة التقلبات الدورية يجب أن تهدف إلى غرضين أساسيين هما بعث النشاط في عمليات الاستثمار الرأسمالي ، ومنع خفض الأجور الذي يؤدي إلى تناقص الطلب الاستهلاكي . ويجب الآن أن نضيف إلى هذين هدفاً آخر هو منع الوسائل الاحتكارية التي من شأنها أن ترفع

الأسعار مباشرة أو بواسطة تحديد الإنتاج . وعلينا أن لا نغفل عن عوامل السياسة النقدية التي تؤثر في مستوى الاستثمار الرأسمالى أو في سياسة الأجور التي تتبعها المشروعات الخاصة التي تدار بدافع الربح .

ولنبداً بالعوامل النقدية التي تتصل بمشكلة الاستثمار . أن عملية زيادة عرض النقود توخياً لزيادة النشاط الاقتصادى في ظل الأحوال السائدة في بريطانيا ، لا يمكن أن تتم إلا بواسطة بنك إنجلترا . ولهذا البنك وسيلتان يستطيع بهما أو بإحدهما أن يزيد حقيقة من عرض النقود . وأولى هاتين الوسيلتين هي خفض « سعر البنك » وهو السعر الذى يحدده البنك لإعادة خصم الكمبيالات . والواقع أن تغيير سعر البنك قد يكون غير ذى أثر مباشر أو ذا أثر مباشر ضعيف في مستوى النشاط الاقتصادى ؛ فضلاً عن أن خفض سعر البنك من الناحية العملية لا يزيد من إعادة خصم الأوراق المالية ، كما أن رفعه لا ينقص من إعادة خصم هذه الأوراق . وليس سعر البنك في ذاته شيئاً مهماً ، ولكنه ، بصفته مرشداً لعالم الأعمال والمال ، يبين عن رأى السلطة النقدية العليا في اتجاه الشؤون المالية . فرفع سعر البنك يعنى في كل مكان أن البنك المركزى يرى أن نفقة إقراض النقود يجب أن تزيد ، كما يعنى خفض هذا السعر أن نفقة إقراض النقود يجب أن تنقص . والعادة أن تستمع المصارف التجارية والبيوتات المالية لهذا المرشد فتغير من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها وفقاً لتغير سعر البنك ؛ ولكن ليست هذه المصارف مرغمة ولا مضطرة إلى فعل ذلك ، بل كثيراً ما يحدث أنها لا تفعل ، وعندئذ يقال أن سعر البنك عقيم ineffective .

وكذلك أسعار الفائدة التي ترفعها وتخفيضها المصارف الأخرى وفقاً لحركات سعر البنك ، فهي معدلات الفائدة على القروض قصيرة الأجل : كسعر الفائدة على خصم الكمبيالات ، والقروض التي تسحب على المكشوف وغير ذلك . ولكن ليس لسعر البنك أثر مباشر كهذا على سعر الفائدة طويل الأجل ، أى سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل أو على السندات . ولا يؤثر تغير سعر البنك على سعر الفائدة طويل الأجل إلا بعد عملية معقدة طويلة ؛ وكثيراً جداً ما يكون عديم الأثر بالنسبة لسعر الفائدة هذا . أما سعر الفائدة متوسط الأجل — وهو السعر على القروض التي مدتها بضعة سنين ، لا بضعة أيام أو شهور ، ولا فترة طويلة من

السنين - فهو يتأثر مباشرة ، ولدرجة أكبر بكل تغير يتعرض له سعر البنك ، لأن المصارف هي التي تقوم عادة بمنح القروض متوسطة الأجل لتمويل البيوت المالية التي تقوم بدورها بمنح القروض قصيرة الأجل . ومن الناحية الأخرى فإن الاستثمار طويل الأجل يأتي في الأحوال العادية غالباً من مدخرات الأفراد أو من احتياطات الشركات والمؤسسات ، ومنها شركات التأمين . ومن الصحيح كذلك أن هذا الاستثمار تقوم به المصارف نفسها ، ولكنها لا تقبل عليه إلا إذا كان الطلب قليلاً على القروض قصيرة ومتوسط الأجل ، والعكس بالعكس . والعادة أن المصارف لا تقدم على الاستثمار طويل الأجل عادة إلا كوسيلة لتوظيف الأرصدة التي لا تستطيع استغلالها في شكل قروض لأجل أقصر ؛ ومتى كسدت التجارة الخارجية ونشأت عن ذلك ندرة في الكمبيالات ، وانكمش النشاط الصناعي وتناقص تبعاً الطلب على القروض ، اضطرت المصارف للاتجاه نحو الاستثمار طويل الأجل .

وتميل هذه الحقيقة الواقعة لأن تبعث في أسعار الفائدة طويلة الأجل حركات توافقية مع حركات أسعار الفائدة قصيرة الأجل . فعند ما ينخفض سعر الفائدة قصير الأجل في فترات الكساد ، فإن زيادة طلب المصارف على السندات ترفع من أسعارها ؛ وإذا ما ارتفع سعر سند قيمته الأسمية ١٠٠ جنيه ويعطى ٢ ٪ سعر فائدة ، فمعنى هذا نقص فائدته الفعلية . وإذا ما حدث هذا بالنسبة للسندات الموجودة فعلاً ، فهناك ميل لأن يكون لهذا أثر على أسعار الفائدة التي تحدد على القروض الجديدة أو السندات الجديدة ، إذ لأي فرد الخيار في أن يشتري السندات القديمة أو الجديدة . ومعزى هذا أن أسعار الفائدة طويلة الأجل قد تأثرت بطريقة غير مباشرة ؛ ولكن هذه العملية قد تستغرق فترة طويلة ، وقد يحد من العوامل المعاكسة ما يحول دون تمامها بحيث لا يتأثر سعر الفائدة هذا .

ولقد حدث في السنين الثلاثين ، عند ما كان سعر الفائدة قصيراً جداً منخفصاً جداً تبعاً للكساد الكبير الذي كان العالم يعانيه في هذه الفترة ، أن سعر الفائدة طويل الأجل لم يتأثر قط لفترة طويلة ، وكان السبب في ذلك بسيطاً ؛ ففي غضون الحرب العالمية الأولى حدث أن عقدت الحكومة البريطانية قرضاً مقداره ٢٠٠٠ مليون جنيه بسعر فائدة ٥ ٪ . وكان الأجل الذي حدد لسداد هذا القرض يسمح

للحكومة أن تقوم بالسداد في أى ميعاد بين سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٤٧ ، وعليه فلم يكن هناك من يعرف متى تقدم الحكومة على استعمال حقها في سداد هذا الدين . وعلى هذا فقد بقي مبلغ ضخّم تغل منه كل ١٠٠ جنيه اسمية مبلغ خمسة جنيهات سنوياً ويمكن أن تسدد نقداً في أى وقت . وعلى هذا فلم يكن من المستطاع في ظل هذه الأحوال أن ترتفع أو تنخفض في السوق أسعار سندات هذا الدين عن ١٠٠ جنيه وهى القيمة الاسمية لكل منها ، إذ لم يكن هناك من يدفع فيها أكثر من هذا المبلغ خشية سداد قيمتها نقداً ، كما لم يكن هناك من يقبل على بيعها بسعر أقل لتوقعه احتمال سداد الحكومة بالكامل . وعلى هذا فإن كل من كان يستطيع شراء هذه السندات فإنه كان يوظف نقوده بسعر فائدة ٥ ٪ في السنة . وطالما كانت الحال على هذا الوضع فإن المقرضين كانوا كذلك لا يقبلون سعر فائدة أقل من هذا . ولو كانت الكمية الموجودة من هذه السندات ذات الـ ٥ ٪ قليلة لاختفت من السوق بسرعة ولكانت عديمة الأثر ، ولكنها كانت موجودة في السوق بكميات كبيرة بررت حدوث هذا الأثر ؛ هذا فضلاً عن وجود سندات أخرى إلى جانب هذه تتصف بنفس الخواص . وكانت النتيجة أن بقي سعر الفائدة طويل الأجل عند مستوى ٥ ٪ أو قريباً منه في فترة كساد حاد غير عادية ، وكان مستوى سعر الفائدة هذا يعلو بكثير عما يمكن أن يغري المقرضين الأكفاء بالإقبال على الاقتراض . ومع ذلك لم يكن قط ارتفاع سعر الفائدة طويل الأجل مطلقاً ، لأن الذين كانوا يتوقعون سرعة سداد الحكومة لهذا القرض ويتوقعون تبعاً انخفاضاً كبيراً في سعر الفائدة هذا ، كانوا على استعداد لأن يقرضوا فوراً بسعر فائدة يقل عن ٥ ٪ لأنهم بذلك يستطيعون أن يحققوا لفترة طويلة الحصول على سعر فائدة يعلو على المستوى الذى يتوقعونه بعد قيام الحكومة بسداد القرض ذى الـ ٥ ٪ . ورغم ذلك فقد ظل سعر الفائدة طويل الأجل في هذا المستوى حتى استعملت الحكومة حقها في سداد هذا الدين في سنة ١٩٣٢ ، كما كان قبل هذه الفترة بعيداً عن ارتباطه العادى بسعر الفائدة قصير الأجل . وعندما أقدمت الحكومة على السداد فعلاً — متأخرة كثيراً عن الميعاد الذى كان يجب أن تقوم بالسداد فيه — فقد أتاحت الفرصة لنشاط ملحوظ في صناعة البناء التى تتأثر لحّد كبير ، كما رأينا سابقاً ، بالظروف والأحوال التى تحيط بعقد القروض طويلة الأجل .

والغالب أن يكون الكساد الدورى مصحوباً بانخفاض حاد فى طلب المشروعات الخاصة على القروض قصيرة وطويلة الأجل معا . وفى فترة الكساد هذه يتناقص حجم التجارة الخارجية ويتأثر بهذا تبعاً الطلب على خصم الكمبيالات ، كما يتناقص كذلك حجم الإنتاج ، وهذا يؤثر بدوره فى حجم الطلب على القروض . ولا شك فى أن أثر هذائربى عادة على النسبة فى انعكاش حجم النشاط الاقتصادى ، لأن كثيراً من المشروعات التى يضيق نطاق أعمالها تستطيع أن تواجه حاجات الإنتاج الصغير بمبالغ من احتياطياتها الخاصة دون ما حاجة إلى الاقتراض من المصارف ، أو قد تفضل أن تبيع أكثر استثماراتها سيولة كى تستخدم حصيلة لثمن فى تمويل أعمالها ، إذا ما انخفض عائد هذه الاستثمارات عن سعر الفائدة على القروض المصرفية . وفى نفس الوقت ينكمش أيضاً حجم الاستثمار الرأسمالى — وعادة بنسبة كبيرة — ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نقص الطلب على القروض طويلة الأجل .

ولا يبقى بعد ذلك مجال لطلب القروض إلا من جانب الحكومة التى تقترض لأجل طويل أو لأجل قصير . وتقترض الحكومة للأجل القصير بواسطة « أذونات الخزينة » فى الغالب ولمدة ثلاثة شهور ، كما تعتبر هذه الأذونات منافسة للأوراق التجارية . أما القروض طويلة الأجل فتعقدتها الحكومة بإصدار سندات ذات أجل طويل تدفع عنها فائدة محدودة وتكون عادة قابلة للسداد نقداً وفق رغبة الحكومة فى أى فترة سابقة للميعاد النهائى المحدد لسدادها . ولا شك فى أن ما قد يحدث فى أسواق النقد أثناء الكساد سوف يتأثر كثيراً بسلوك الحكومة فى هذه الناحية . فإذا لم تزد الحكومة من اقتراضها غير عابئة بالصالح الاقتصادى فإن الطلب على النقود سوف يزداد تقلصاً ؛ أما إذا زاد حجم القروض الحكومية — توخياً لتنفيذ مشروعات عامة شاملة مثلاً — فإن زيادة طلبها على النقود سوف تساعد على مكافحة أثار تناقص طلب رجال الأعمال عليها . وقد تتفاوت أثار الاقتراض الحكومى بتفاوت أجال القروض التى تعقدتها ، وهل أغلبية هذه القروض لأجل قصير أو لأجل طويل ؛ ولكن ليست الحاجة ماسة الآن إلى دراسة هذه القروض ولا إلى دراسة الآثار التى ترتب على الاقتراض الحكومى لأجل متوسط .

وأهم أثر للاقتراض الحكومى فى الكساد أنه يحد ، متى بقيت الأشياء الأخرى على حالها ، من انخفاض سعر الفائدة لأنه يخلق طلبا إضافيا على الأرصدة النقدية المعدة للاقراض . ولكن هذا ، من الناحية الموضوعية ، هو بالضبط عكس ما يجب أن يحدث ، لأن سعر الفائدة المرتفع لا يشجع رجال الأعمال على الاقتراض وهو بهذا يزيد من حدة الكساد . والحقيقة أن هذا الدليل كثيرا ما اتخذ ذريعة لتدعيم سياسة الحد من النشاط الحكومى فى فترات الكساد ؛ ولكنه مع ذلك تدليل قاصر لسببين ، أولهما أنه متى كان الكساد سائدا حقيقة ، فلن يكون لانخفاض سعر الفائدة إلا أثر بادى الضعف بالنسبة لحجم الاقتراض الذى يقبل عليه رجال الأعمال ، لأن توقع الخسارة لا يحفز أحدا على الاقتراض لمجرد إمكان نقص الخسارة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة . وليس الحافز على الاقتراض هو انخفاض سعر الفائدة فى ذاته ، ولكن توقع زيادة معدل الربح على سعر الفائدة السائد ، وهو ما لا يتحقق عادة إلا عندما يؤذن الكساد بالزوال . والسبب الثانى هو أنه ليس حتما أن يرتفع سعر الفائدة لظهور الحكومة كمقرض فى سوق النقد ؛ ولكن الحقيقة أنه لا بد وأن يرتفع ما لم تُتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع ذلك ؛ أن سعر الفائدة لن يرتفع فى هذه الحالة إذا عمدت الحكومة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات .

وسوف أعود إلى هذه النقطة سريعا ، ولهذا ندعها مؤقتا . أما إذا اقتضت الحكومة بقصد تمويل المشروعات العامة ، فإن إنفاق هذه القروض هو فى حد ذاته زيادة فى الطلب على الاستثمار تسفر عن زيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية بمجرد أن يأخذ هؤلاء الذين تصل إليهم هذه النقود ، كنوع من الدخل ، فى إنفاقها مرة أخرى . ويساعد الاقتراض الحكومى بهذا الوصف على خلق ظروف تعمل على زيادة الطلب اللازمة لبعث النشاط فى الطلب على النقود من ناحية الدوائر التجارية والصناعية ، وهو ما يعتبر كدليل على زيادة النشاط الاقتصادى عموما . وقد ينجح اقتراض الحكومة فى تحقيق هذه الغاية ، أو قد ينجح بدرجة أكبر ، إذا ظلت أسعار الفائدة منخفضة رغم إقبال الحكومة على الاقتراض ، وذلك لأن مستوى الربح المتوقع نتيجة لظهور بوايد النشاط فى الطلب ، إنما يتوقف على مستوى سعر الفائدة الذى يدفعه رجال الأعمال على القروض ؛ وبهذا يتأثر كذلك

مدى زيادة طلب رجال الأعمال على الاقتراض ، أو مدى الزيادة فى الاستثمار .
لقد ذكرنا فى أول هذا الفصل أن سعر البنك هو إحدى الأدوات اللتين يتوسل بهما بنك إنجلترا للتأثير فى مستوى النشاط الاقتصادى . ولقد تبين لنا بعد ما ذكر أن هذه الأداة ليست أداة فعالة ، إذ تستطيع المصارف الأخرى أن تتجاهل تغير سعر البنك إذا لم يتفق هذا التغير مع تقديرها الخاص للوضع الاقتصادى ؛ أو لأنها تستطيع ذلك لفترة إذا كان سعر الفائدة هو الوسيلة الوحيدة التى يملكها بنك إنجلترا . وفضلاً عن هذا فإن رفع سعر البنك وإن كان يعتبر عادة كدافع على تضيق نطاق الأعمال وعدم التوسع — إذ يوجد دائماً من المقترضين من يفرعون ارتفاع سعر الفائدة — إلا أن انخفاضه قد لا يؤدي إلى زيادة فى حجم الاقتراض متى ساد التشاؤم نفوس رجال الأعمال . ولقد يكون لسعر البنك ، إذا ما اتخذ أداة للحد من دور الرواج ، أثر أكبر من مثيله فيما لو اتخذ أداة لمكافحة الكساد أو بعث النشاط الاقتصادى . وقد يكون أثره فى وقف حدة الرواج كذلك ضعيفاً فى كثير من الأحيان ، إذ فى أوقات الرخاء يسود التفاؤل النفوس لدرجة لا تجعل لارتفاع صغير فى النفقات أثراً فى الحد من الإقبال على الاستثمار . هذا ويتردد بنك إنجلترا كثيراً فى رفع سعر البنك إلى المستوى الذى يجعله حقيقة فعالاً فى هذه الناحية ، لأنه لا يستطيع ذلك إلا على حساب توقف كثير من الأعمال المشروعة ، فضلاً عن القضاء على عوامل التفاؤل المنشطة التى يريد البنك أن يحد منها لا أن يبطلها .

ورغم ذلك فإن بنك إنجلترا يملك أداة ثانية ، بلغت فى السنين الأخيرة من الأهمية والتأثير ما لم يبلغه سعر البنك . فبنك إنجلترا يستطيع أن يزيد أو ينقص من عرض النقود باتباع ما يسمى « سياسة السوق المفتوحة » التى تتمثل فى دخوله سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً لهذه الأوراق . فإذا أقدم البنك على بيع الأوراق المالية فإن المشترين يدفعون له نقوداً فى مقابل الثمن ، وفى مقدوره عندئذ أن يحبس هذه النقود عاملاً بذلك على نقص النقود المتداولة . وأما إذا دخل السوق مشترياً ، فإن الوضع ينعكس ، إذ على البنك فى هذه الحالة أن يدفع للجسم مورثين ما يشتري من هذه الأوراق ، أى أنه يزيد من حجم النقود بين أيدي الأفراد . ويبدو من هذا أن بنك إنجلترا يستطيع متى شاء أن يزيد

أو ينقص من حجم النقود المتداولة . والحقيقة أن هذا ميسور له في حدود واسعة ، وخاصة إذا لم يستخدم نظام الذهب كوسيلة لتغيير أسعار الصرف .

والواقع أن المصارف الأخرى تعمل على زيادة واتساع أثر عمليات بنك إنجلترا في السوق المفتوحة . فالمبالغ التي يدفعها بنك إنجلترا تودع عادة لحساب أصحابها في المصارف التجارية ، ثم تضاف بالتالي لحسابات هذه المصارف في بنك إنجلترا كودائع . وتتبع المصارف التجارية بالنسبة لخلق ودائعها الناجمة عن عقد قروض لعملائها نظاما يقتضى وجود نسبة خاصة بين حجم الائتمان الذي تصدره وحجم الأرصدة النقدية التي تملكها . وتقضى التقاليد المصرفية بأن لا تتجاوز هذه النسبة عادة ١٠ : ١ بين حجم الائتمان وحجم الرصيد النقدي ، ولو أن المسألة من الناحية العملية ليست بسيطة كما تبدو ، لأن المصارف تحاول دائماً أن يكون هناك توازن نقدي بالنسبة لمختلف أنواع القروض ، وليس بالنسبة لحجم الائتمان عموماً . ولكن هذا موضوع لا يهمنا كثيراً الآن ؛ أما المهم فهو أن المصارف التجارية تعتبر ودائعها في بنك إنجلترا وودائع قابلة للتحويل إلى نقد في أى وقت . ولهذا فهي تعتبر هذه الودائع بمثابة رصيد نقدي ، وعلى هذا الاعتبار يكون لهذه المصارف الحق التقليدي في أن تخلق عشرة جنيهات مقابل كل جنيه يزيد به حجم ودائعها في بنك إنجلترا (ولا شك في أن العكس يحدث لو نقص حجم هذه الودائع) . وعلى هذا فإن شراء بنك إنجلترا لأوراق مالية قيمتها (س) من الجنيهات ينطوى على زيادة في حجم الائتمان تبليغ عشرة أمثال هذه القيمة ترى المصارف التجارية من حقها أن تصدرها . هذا ويؤدي بيع بنك إنجلترا للأوراق إلى عكس هذه النتيجة أو إلى نقص في حجم الائتمان يبلغ كذلك عشرة أمثال قيمة الأوراق المباعة . ويستبين مما ذكر أن السكينة التي يحق للمصارف التجارية أن تزيد بها من عرض النقود المتداولة ، إنما يحدد حجمها بنك إنجلترا ، لهذه المصارف نفسها .

ورغم هذا فإن كمية الائتمان التي تستطيع المصارف التجارية خلقها مسألة بذاتها تختلف تماماً عن الكمية التي تخلقها هذه المصارف فعلاً . فالمصارف لا تستطيع أن تقدم قروضا للأفراد إلا إذا كانوا راغبين في الاقتراض ؛ وإذا كانت المصارف تستطيع دائماً أن تشتري استثمارات طويلة الأجل ، إلا أن هذا لا يغير من الوضع شيئاً لو أن البائعين احتفظوا بالثمن ودائع في حساباتهم بالمصارف . ولكن الوضع

سوف يتغير حتما إذا ما خرجت المصارف على تقاليدها وأخذت تستثمر النقود التي تخلقها في بناء المصانع ، وهو ما لا تقدم عليه المصارف البريطانية عادة . وعلى أية حال فإن أمثال الصيارفة ومديري المصارف أحرص من أن يعرضوا قودهم للمخاطرة في استثمارات جديدة كهذه وخاصة في أوقات يحجم فيها رجال الأعمال أنفسهم عن هذه الاستثمارات . وعلى هذا فقد يحدث أن تتوفر للمصارف التجارية الفرص للتوسع في الإقراض وفقا لسياسة بنك إنجلترا ، ولكن تلك المصارف يعوزها عندئذ وجود المقرضين . والذي يحدث في هذه الحالة هو أن تفشل سياسة النقود الرخيصة التي يتبعها بنك إنجلترا : والنتيجة هي عدم خلق كميات إضافية من النقود .

وليس مثل هذا الوضع مما يرضى المصارف التجارية ، إذ عقد القروض هو أكثر أنواع عملها إغلالا للربح ؛ فهي لا تأخذ فائدة قطعن ودائعها في بنك إنجلترا . وحتى لو ارتفعت القيمة السوقية للسندات التي تملكها ، فهذا لا يأتيها بمزيد من الفائدة ولا يزيد من أرباحها عن أعمالها الجارية . والمصارف لا تتوقف عن الإقراض متى كانت تستطيع ذلك حتى تستنفد كل النقود التي تحت تصرفها ، بشرط أن لا تتعرض لمواجهة أخطار كبيرة . والحقيقة كذلك هي أن المصارف التجارية تقدم في فترات الكساد على خفض تكاليف القروض لحد ما ، توخيا لإتاحة الفرصة لعقد قروض لمشروعات كانت لا تتردد في الامتناع عن إقراض مثلها في أوقات الرواج ونشاط الأعمال . ولكن المقرضين من كافة الأنواع يقل عددهم كثيراً في أوقات الكساد حيث لا تبشر الأعمال بأرباح مجزية ، بحيث تصبح زيادة عرض النقود عن طريق عمليات السوق المفتوحة غير صالحة كعلاج لفقدان الثقة بين رجال الأعمال . أما إذا لم تكن ثقتهم قد ترعزعت لدرجة كبيرة — إذا كان ارتياحهم غير شديد ، ولم يكن التشاؤم قد غلب على شئونهم فإن جرعة من النقود المصرفية قد تعيد إليهم الثقة في الغالب . ولكن إذا كان الكساد قد تقدم كثيراً في طريقه ، فإن زيادة عرض النقود قد لا تؤتي ثمارها المرجوة إلا بوسائل أخرى .

وما سبق لا يخرج عن القول بأنه متى كان انكماش النشاط الإنتاجي صغيراً وراجعاً إلى أسباب ذاتية لا أسباب موضوعية ، فقد تكون عندئذ عمليات السوق

المنفتوحة كافية لأن تعيد الأمور سيرتها المرضية ؛ أما إذا كانت الأسباب موضوعية ، أو إذا كان الكساد قد تمكن ، فإن الحال إذاً تتطلب وسائل إضافية أخرى . وعلى الدولة فى هذه الحالة أن تدخل مستثمرة عن طريق المشروعات العامة ، وأن تأخذ كميات النقد الإضافية التى يقف النظام المصرفى على تمام الأهبة لعرضها لتدفع بها إلى التداول والنشاط . ومتى دخلت النقود نطاق التداول فسوف تبقى فيه ، إلا إذا كانت الأحوال فى دنيا الأعمال بالغة السوء حالكة الظلام ، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى باكورة السنين الثلاثين . ومتى بلغت الأمور مثل هذه الحالة ، فلن يحدى حيالها شىء إلا زيادة نشاط الدولة حتى تؤدى زيادة النقود ووفرتها إلى جعل الإقبال على الإنتاج أمراً مغرياً لأكثر رجال الأعمال تشاؤماً وإعراضاً . وكلما ازداد إعراض دنيا الأعمال عن الاستثمار ، كلما ازداد حجم النقود التى يجب على الدولة أن تدفع بها إلى التداول . ولا شك فى أن الدولة سوف تنجح فى النهاية بشرط أن لا تقيد بحدود فيما تريد أن تفعل .

ومن هذا يتضح أهمية تدخل الدولة مباشرة وقبل أن يبلغ انكماش النشاط الإنتاجى حداً بعيداً ؛ وكلما بادرت الدولة إلى العمل ، كلما تناقصت الجهود التى عليها أن تبذلها لتعود الأمور إلى صحيح أوضاعها .

ويتصل كل ما ذكر بأحوال الدورة الاقتصادية وحدها ، دون أى ميل قد يبدو نحو قصور الاستثمار فى أوقات طيبة ، لأن هذا الفصل مخصص لبحث الوسائل الصالحة لمكافحة البطالة الدورية ؛ أما وسائل مكافحة البطالة المتوطنة فقد عرضناها فى غير هذا المكان .

لقد سبق القول بما يفيد أن خلق كمية إضافية من النقود المصرفية إنما يتوقف على عمليتين ، أولاً أن يعمل البنك المركزى على زيادة الأرصدة المصرفية النقدية وأن تقوم المصارف التجارية بعدئذ بأصدار مزيد من الائتمان . ولكن هذا القول ليس صحيحاً تماماً فقد يستطيع البنك المركزى بنفسه أن يدفع نقوداً إضافية إلى التداول عن طريق استثماره المباشر فى السلع الرأسمالية ، أو أن الحكومة تستطيع أن تقرض مباشرة من البنك المركزى وأن تنفق هذه القروض على ما تشاء . والحقيقة أن بنك إنجلترا قد سار على هذا النهج ، لحد ما ، بمنحه إعانات

لأغراض الاستثمار وبمنح قروض كبيرة للصناعات التي تمس الحاجة فيها إلى إعادة التنظيم أو إلى التجديد وتغيير المعدات . وقد يضاف إلى هذا أن المصارف التجارية قد أتت هذا السبيل بواسطة « شركة تنمية الصناعات » وأمثالها من المؤسسات المالية .

ومع أن هذا العمل لم يكن ليتم إلا بإيعاز الحكومة ودفعها ، فإنه رغم ذلك كان ضيق النطاق بالنسبة لما كانت تدعو إليه الظروف والملازمات . هذا ولم يكن تشجيع الحكومة لهذا النهج بدافع من اعتقادها بصحة هذه السياسة ، ولكن في الغالب بدافع من رغبتها في تجنب الضغط عليها كي تستثمر بنفسها . والواقع أن التراخي وضيق النطاق اللذين اتصف بهما هذا العمل قد حالا دون أن يسفر عن نتائج مرضية أو أن يحقق الغرض المرموق . وكذلك فإن الحكومة لم تقتض مباشرة من البنك المركزي على نطاق واسع في فترات السلام ، وهذا وفقاً لتقليد تقديم انحدار من حروب نابليون يندد بمثل هذا النوع من الاقتراض الحكومي ويعتبره دليلاً على سياسة مالية مسرفة متلافة . وتفضل الحكومة عادة أن تلجأ إلى السوق المالية إذا ما أرادت الاقتراض لأجل طويل أو لأجل قصير ، لأن هذه الطريقة ، في رأى المالىين الكلاسيك ، أكثر ملاءمة لهيئة الحكومة واحترامها ، كما أنها عندئذ تقتض نقوداً حقيقية ، لا نقوداً جديدة تخلق لكي تغطي طلب الحكومة على القروض . ويمتد هذا الاعتراض ليشمل الحالة التي تقوم فيها المصارف التجارية حقيقة بخلق كميات من النقود تقرضها لمن يشترون السندات الحكومية ، أو حتى عندما تشتري المصارف نفسها هذه السندات بنقود تخلقها لهذا الغرض بعون بنك إنجلترا . ولا عبرة في الإرتياب في قدرة المصارف على خلق النقود ، إذ أن الحكومة أو أية هيئة أخرى ، عند ما تقتض من المصارف توكيلاً لزيادة عرض النقود ، فما لاشك فيه أن هذه القروض نقود جديدة خلقتها المصارف ؛ كما أن العكس صحيح ، فعند ما ينقص عرض النقود فلا ريب في أن المصارف قد أبادت كمية من النقود .

ولا شك في أن هناك مبرراً لهذا السؤال وهو : لماذا يجب على الحكومة ، عند ما ترغب في زيادة عرض النقود ، أن تقتض من المصارف وتدفع فوائد على هذه القروض ، بينما المصارف نفسها تقوم بخلق هذه النقود ؛ وهلا كان من الأولى

أن تقوم الحكومة نفسها بخلق هذه الكميات الإضافية فلا تتحمل عبء الفائدة التي تدفعها إلى المصارف ؟ والجواب ، هو أن خلق الحكومة للنقد ليس أمراً سهلاً كما يبدو ، إذ لكي تفعل الحكومة هذا ، فعليها إما تصدر كمية النقود اللازمة في شكل عملية قانونية ، وإما أن تقوم بنفسها بنوع من النشاط المصرفي . ومن المعلوم أن النقود المتداولة في النظم الحديثة يتكون أغلبها من النقود المصرفية (الودائع) التي تقيد في دفاتر المصارف ، لامن العملة المعدنية أو الإلزامية ، لأن كمية هذين النوعين من النقود لا تكون عادة إلا بالقدر الذي يكفي لعمليات التبادل نقداً ، دون الصنقات التي يتم الدفع فيها بال شيكات ؛ وتتمثل تلك العمليات في الغالب في دفع أجور العمال وبعض صفقات التجزئة ، والجزء من الدخول الذي يريد الأفراد الاحتفاظ به نقداً ، وكذلك الاحتياطي النقدي التي توجد في خزائن المصارف لمواجهة طلبات العملاء بالدفع نقداً . وبما أن المدفوعات النقدية في شكل أجور تكون الجزء الأكبر من الطلب على العملة ، فإن حجم هذا الطلب يتوقف في معظمه على مستوى الأجور ومستوى العمالة ؛ فيجب أن يكون عرض النقد الإلزامي مناسباً لحجم الطلب عليه ، وليس له بعد ذلك أى أثر مهم . فليس عرض النقد الإلزامي هو الشيء المهم ، ولكن عرض النقود المصرفية .

فإذا كان على الدولة أن تواجه نفقاتها في مكافئة أثر الدورة الاقتصادية بقيامها بطبع الكميات اللازمة من النقود الورقية لتدفعها مقابل التزاماتها ، فسوف تخلق زيادة ضخمة في عرض النقود الإلزامية لا حاجة للتعامل بها ، وسوف تودع أغلبية هذه النقود الورقية في المصارف دون أن تسحب منها مرة أخرى . وتكون النتيجة أن يتوفر للمصارف قدر كبير من الاحتياطي النقدي يمكنها ، لو اتبعت عملها التقليدي ، من أن تخلق قروضاً كبيرة ؛ ولا شك في أن الازع يكون قوياً لأن تفعل المصارف هذا ، لأن مجرد وجود النقد الورقية في خزائنها لا يغل لها فائدة . هذا ولن تسفر زيادة النقود الورقية في خزائن المصارف عن زيادة قدرتها — أعنى النظام المصرفي كله — على خاق النقود ، عما كانت عليه قبل الحصول على هذه الموارد النقدية الكبيرة . أما الذي يحدث فهو تناقص حاجة بنك إنجلترا ، أو انعدام هذه الحاجة قطعاً ، لعمليات السوق المفتوحة توخياً لزيادة عرض النقود التي تستطيع المصارف التجارية أن تقرضها لرجال الأعمال . وكذلك سوف

تتناقص أرباح البنك المركزي بالقدر الذى تسلبه الحكومة من وظيفته التقليدية التى تتيح له قدراً من الربح عن طريق إصدار النقود ، وإلى المدى الذى تؤثر به نقود الحكومة فى الحد من قدرته على خلق الودائع باتباع سياسة السوق المفتوحة . ولكن المصارف التجارية لن تعاني ضرراً إلا إذا بلغ إصدار الحكومة لأوراقها مضافاً إليه إصدار البنك المركزى وحجم ودائعه (التى هى بمثابة أرصدة نقدية للمصارف التجارية) حداً كبيراً يرغم هذه المصارف على الاحتفاظ بنسبة كبيرة من مجموع أصولها فى شكل نقد سائل لا يغل فائدة ، وبنسبة صغيرة منه فى شكل قروض وسندات تدر فائدة . أما هل تستطيع الحكومة تجنب تحمل عبء الفائدة فى المشروعات التى تقوم بها ، فأمر يتوقف على ما إذا كانت هذه النقود سوف تستمر فى التداول وتبقى فيه ، أو أنها سوف تسحب منه تدريجاً .

فإذا تركت هذه الكميات الإضافية من النقد الورق فى التداول فسوف تزداد الاحتياطات النقدية بهذا القدر ، وتبعاً تزداد قدرة النظام المصرفى على خلق الائتمان زيادة مناسبة ، ما لم يتغير التقليد المصرفى . وهذا ما شأنه أن يرفع الأسعار لدرجة تضخمه ، إلا إذا غيرت المصارف النسبة بين حجم الأرصدة النقدية وحجم الودائع بحيث لا يزداد حجم النقود المصرفية عما كان عليه فى المتوسط قبل أن تصدر الحكومة أوراق النقد الإضافية ؛ ولكن مثل هذا الإجراء يسبب للمصارف خسارة فادحة ، إذ سوف تتضاءل نسبة أصولها الكاسبة إلى نسبة هذه التى لا تغل شيئاً . ولهذا فإن المصارف لا تترضى مثل هذا الإجراء إلا مرغمه ؛ وعندئذ قد يتعذر عليها أن تغطى نفقاتها إلا برفع الرسوم وسعر الفائدة على عملائها بحيث يصبح اقتراض النقود أكثر كلفة . وكان الأثر الذى ترتب على إصدار الحكومة نقداً ورقياً فى غضون الحرب أن اتسعت القاعدة النقدية للائتمان بالطريقة السابق ذكرها ، وزاد حجم الائتمان تبعاً لذلك ، فارتفعت الأسعار بمعدل أسرع مما كانت قد ترتفع به لو أن الحكومة لم تقم بإصدار النقد .

والآن فما الذى يحدث لو أن الحكومة فضلت أن تدخل نطاق النشاط المصرفى لتخلق لنفسها ائتماناً بدلاً من طبع أوراق لتغطية نفقات مشروعاتها العامة؟ إن الحكومة لا تستطيع ذلك بمجرد إنشاء بنك تجارى يتخذ من البنك المركزى المكانة التى للمصارف التجارية الأخرى ؛ لأن الحكومة لكى تخلق الائتمان

كبنك تجارى ، لا بد من أن تملك أرصدة نقدية فى شكل عملة أو سبائك أو أرصدة دائنة فى البنك المركزى ؛ وهكذا تتحدد قدرتها على خلق الائتمان بحجم الاحتياطيات النقدية وبسياسة البنك المركزى التى يتحدد بموجبها عرض النقود عموما . فإذا عمد بنك الحكومة إلى خلق الائتمان بأسرع مما تفعل المصارف الأخرى فى نطاق النظام المصرفى ، فإن حملة الشيكات المسحوبة على هذا البنك الحكومى قد يقدمونها للمصارف الأخرى ، وعندئذ تسفر عملية المقاصة المصرفية عن استحقاقات لهذه المصارف قبل البنك الحكومى تسوى بنقل جزء من رصيده فى البنك المركزى إلى أرصده المصارف الدائنة . وعلى هذا فسرعان ما ينفد رصيد البنك الحكومى لدى البنك المركزى ، وبهذا تتلاشى قدرة الحكومة على خلق الائتمان بمجرد نفاذ احتياطياتها من العملة ومن السبائك معا . وإذا ما ارتضت مصارف الحكومة أن تعمل جنبا لجنب مع المصارف التجارية العادية وقبلت القواعد المعتادة للعمل المصرفى ، فلا بد من أن تخضع أيضا لجميع الموانع والحدود القائمة بالنسبة لخلق الائتمان . أن البنك المركزى هو الذى يحدد حجم الائتمان اللازم لإصداره ، لا المصارف التجارية التى عليها أن تسيّر إلى جوار بعضها البعض داخل النطاق الذى يحدده البنك المركزى لعرض النقود فى مجموعها .

ولكن لماذا لا تنصب الحكومة نفسها كبنك مركزى بجوار بنك إنجلترا ، وتحفظ لنفسها بسلطة مستقلة عن سلطته فى خلق الائتمان ؟ لو فعلت الحكومة هذا ، فلا شك فى أنها تكون قادرة على خلق ائتمان بالقدر الذى تشاء على أساس من النقود التى تخلقها أيضا بنفسها ، وعندئذ يوجد مصرفان مركزيان يمكن أن تتصل بهما المصارف التجارية بنفس الطريقة التى تتصل بها بينك إنجلترا . وقد لا يتعثر النظام المصرفى عندئذ إذا ما تبع هذا المصرفان المركزيان سياسة موحدة متفقا عليها ، وعملا معا ، كما لو كانا بنكا مركزيا واحدا ، فى تحديد عرض النقود . إن روما كان يحكمها قنصلان ، واسبارطه كان لها ملكان ، ولكنهما لو اختلفا ، لكان لزاما أن أن يتصدع نظام الحكم ، إلا إذا استطاع أحدهما أن يقهر الآخر . إنه لأسهل وأيسر للحكومة إذا ما رغبت فى أن تشارك فى النشاط المصرفى حقيقة ، أن تستولى على بنك إنجلترا ، وتستولى بهذا على السلطة التى له فى خلق النقود .

وبعد ، فهل من شأن هذا أن يمكن للحكومة من مواجهة مشروعاتها وواجباتها دون بذل أية نفقات ؟ أما لو كان الأمر كذلك ، لغدت الفكرة فكرة جذابة ثمينة حقيقة ، إذ تنتفي عندئذ بالضرورة الحاجة إلى فرض الضرائب ، لأنها تكون في مقدور الحكومة أن تخلق الكميات التي تحتاجها من النقود ، بما فيها المبلغ اللازم لمواجهة نفقات البنك ، ولن يلزم أى فرد بدفع مليم واحد ! أن في مثل هذا القول من الخير والجمال ما لا يؤهله لأن يكون صحيحا !

ولكن ماهى العقبات التي تحول دون ذلك ؟ إنها الحقيقة البسيطة في أن السلع والخدمات لا يمكن الحصول عليها بدون مقابل ، لأنها تحتاج إلى بذل جهود في إنتاجها وإلى استنفاد الموارد الإنتاجية ، ولا بد عندئذ من تغطية نفقات الإنتاج الحقيقية . وتمثل نفقات الإنتاج في النظم الحديثة دخول المنتجين وأصحاب الموارد الإنتاجية وجميع الذين يشتركون في العمليات الإنتاجية ، كما أن هذه الدخول التي مصدرها العمليات الإنتاجية ، تتعادل مع النفقات بما فيها الأرباح العادية . وإذا ما أرادت الدولة أن تشتري جزءاً من الإنتاج مقابل نقود تخلقها من لا شيء ، فسوف لا يبقى من السلع والخدمات إلا قدر هو أقل من أن يشتري بالدخول التي مصدرها الإنتاج . وإذا لم يتأثر عرض السلع والخدمات في هذه الحالة بخلق النقود الإضافية ، فإما أن ترتفع الأسعار للدرجة التي لا يكفي عندها مجموع الدخول لشراء الإنتاج كله ، وعندئذ تمس الحاجة إلى النقود التي لم تستخدمها الحكومة ، لشراء الكميات الباقية من السلع والخدمات ؛ وإما أن يوجد فريق من الناس يملك نقوداً دون أن يوجد شيء من السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها . وتدل كل من الطريقتين على أن جزءاً من القوة الشرائية التي يملكها الناس قد ألغى ، وأن هذا الجزء يساوى قيمة السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة مقابل النقود الجديدة التي خلقتها .

وقد يعترض على هذا القول بأنه يقوم على افتراض أن خلق النقود الجديدة سوف لا يحدث أى تغير في عرض السلع والخدمات ، في حين أن الحكومة لو أنفقتها في خلق قدر جديد من العملة ، فإنها لاشك تحدث تغييراً في عرضهما ! وهذا صحيح ؛ ففي المدى الذي يؤدي فيه النشاط الحكومي إلى زيادة عرض السلع والخدمات سواء كان ذلك بخلق نقود جديدة أو باستثمار حكومي ينتج كميات إضافية من

المنتجات ، في هذا المدى تستطيع الحكومة أن تشتري هذه الزيادة من السلع والخدمات بنقود تخلقها دون أن يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة النقود الموجودة في التداول فعلا وهذا على فرض وجود الحكومة في وضع ييسر لها منع المصارف من استغلال زيادة العمالة كسبب لخلق كميات من النقود تزيد عن المقدار اللازم لشراء أية زيادة في عرض السلع والخدمات فوق القدر الذي تشتريه الحكومة منهما . وتستطيع الحكومة أن تستمر في نشاطها على هذا النحو حتى تبلغ المستوى الذي تتحقق عنده حالة التوظيف الكامل ، بحيث لا يمكن أن تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة جديدة في عرض السلع والخدمات . ومهما كان الوضع ، فلا بد من أن تتوقف الحكومة عند هذا الحد ، ولها بعد هذا إما أن تشتري ما تحتاج إليه كغيرها من المشترين ، وإما أن تنقص من دخول الأفراد بالقدر الذي يكفي نفقاتها . وهي تستطيع هذا إما بفرض ضرائب على الجمهور بالطرق المعروفة ، وإما ، كما هو متبع في النظم الاشتراكية ، بأن تأخذ الحكومة أولا كل ما يحتاجه الجهاز الإنتاجي ويوزع الباقي من الدخل الأهلي أنصبه على الأفراد ، بواسطة نظام ضريبي مختلف ، إذ تفرض الضريبة على الصناعة مباشرة لا على أصحاب الدخل . ولكن الذي لا تستطيع الحكومة أن تفعله دون أن يؤدي إلى حالة تضخم ، فهو أن تستمر في خلق النقود وأن تشتري بها ما تحتاجه ، بعد بلوغ حالة التوظيف الكامل .

ولقد اتصل بسمعي قول مؤداه ، أنه إذا كان ميسورا للمصارف أن تستمر إلى ما لا نهاية في خلق النقود من العدم ، فيجب أن يكون هذا ميسورا للدولة أيضاً ! ولكن الشرط الذي تخلق المصارف بموجب النقود ، هو أنها أيضاً دائماً على استعداد لإعدامها ! فائتمان المصارف ليس هبة ولا منحة ، ولكنه قروض تسدد وتسترد . فالمصرف لا يدعى لنفسه حق ملكية السلع التي تنتج بمساعدة النقود التي يخلقها ، إذ لا يتجاوز هذا الحق الفوائد التي يحصل عليها مقابل القرض حتى ميعاد السداد ؛ وليس هناك ما يمنع الدولة من ولوج أبواب النشاط المصرفي إما بالاستيلاء على المصارف أو بالإشراف عليها أو بمنافستها بشرط أن تعمل تماماً ما تقوم المصارف بعمله . ولكن هذا لا يمكن للدولة من الحصول ، بدون مقابل ، على السلع التي تنتج بالنقود التي تخلقها بصفقتها مصرفاً من المصارف . وكذلك

يتحتم على الدولة بصفتها مشغلة بالأعمال المصرفية كأي مصرف آخر، وذلك بعد بلوغ حد التوظيف الكامل، أن تلغى بعض الائتمان الذي أصدرته قبل أن تصدر ائتماناً جديداً تفادياً لبعث التضخم النقدي وآثاره السيئة. ولكن النقود متى أصدرت فإن رسالتها لا تنتهى بخطوة واحدة في التداول؛ فهي ليست ذات قيمة بالنسبة لمن تصل إلى أيديهم إلا لأنهم يستطيعون استخدامها ثانية وهكذا دواليك في سلسلة لا تنتهى إلا إذا ألغيت النقود بواسطة من لا يحتاج إلى استعمالها واستمرار وجودها في التداول. وعلى هذا فلو أن الدولة استمرت في إصدار نقود جديدة تدفع بها ائتمان ما تشتري من مستلزماتها بعد بلوغ مرحلة العمالة الكاملة، فإن كمية النقود الموجودة في التداول سوف تزداد باستمرار كذلك، دون ما ارتباط أو مراعاة للزيادة في الكفاية الإنتاجية، وأن الأحوال تصبح عندئذ إلى تضخم يزداد مع كل كمية جديدة من النقود تصدرها الدولة.

وليس معنى هذا أننا ننكر أن الدولة أو المصارف تستطيع أن تزيد من عرض النقود دون أن يكون لهذا آثار تضخمية! وليس هذا قاصراً على العمل لرفع النشاط الاقتصادي إلى مرتبة العمالة الكاملة فحسب، ولكن بعد ذلك أيضاً وإلى المدى الذى تلزم فيه كميات إضافية من النقود للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة، وبعبارة أخرى تبعاً لزيادة الموارد التى تصبح صالحة للتوظيف. ولا شك في أن الدولة والمصارف تستطيع أن تتجاوز هذه الحدود في المجتمعات التى تكون كفايتها الإنتاجية آخذة في الزيادة، حتى إذا لم تكن هناك زيادة في حجم التوظيف. وللمجتمع الخيار في أن يحظى بثمار الكفاية الإنتاجية المتزايدة إما في شكل أسعار منخفضة، وإما في شكل دخول نقدية مرتفعة مصحوبة بثبات مستويات الأسعار. ولا شك في أن هذين المظهرين ينطويان كذلك على مضار وشوائب كما ينطويان على منافع وفوائد؛ ولكن ليس المجال هنا مجال الحديث عن هذا الموضوع لأن النقطة التى أرمى إليها مباشرة هي أن كلا من الدولة والمصارف يستطيع أن يخلق النقود في غير ما حدود، ولكنهما لا يستطيعان أن يتجاوزا حجم عرض النقود اللازم للاحتفاظ بالعمالة الكاملة عند مستويات الأسعار السائدة بدون أن يعملوا على بعث التضخم وانتشاره.

وهذا لا شك ينطبق على المصارف اليوم، كما ينطبق على الدولة إذا

ما أرادت أن تقوم نفسها بوظائف المصارف التي هي عرضة لأن تفرض الدولة عليها قوانين ونظما تحد من قدرتها على خلق النقود توخياً للحد من الميول التضخمية . ولكن مثل هذه النظم والقوانين ليست فعالة دائماً في منع تضخم الائتمان ، ولكنها فعالة قطعاً في الحد منه وفي إبقائه داخل نطاق محدود . وفضلاً عن هذا فإن المصارف نفسها في الأوقات العادية تهرب وتخشي حالة التضخم حتى أنها ، فيما عدا الأوقات التي تتركب فيها رؤوسها ، لا تسرف قط في استعمال حقها في خلق النقود ولا تكاد تبلغ الحد الذي يبيحه لها القانون .

هذا ويجب أن لا تمتد أوجه النقد السابقة الموجهة للجهاز النقدي إلى أبعد من اللازم ؛ فالرأي القديم الذي يقول بأن النقود يمكن أن تخلق وتستعمل في شراء السلع والخدمات دون أن يكون لها أثر معاكس في القوة الشرائية التي يملكها أفراد غير مباح لهم خلق النقود من لا شيء ، رأي غير جدير بالاعتبار ، بل لعله يثير السخرية اليوم . وكذلك ليس من الجدير بالاعتبار التزمت الذي ينكر إمكان خلق كميات إضافية من النقود دون إثارة عوامل التضخم . وقد يستند هذا الرأي الأخير إلى افتراض مضمحل مستتر مؤاده أن جميع الموارد الإنتاجية المتاحة موظفة توظفاً كاملاً ؛ وباستثناء هذا الفرض تكون وجهة النظر هذه غير صحيحة . ولكن من الصحيح أنه لا بد للدولة أن تستولى على البنك المركزي إذا ما أرادت ، داخل هذه الحدود ، أن تخلق مقادير من النقود تستعملها لتمويل معدات كفاحها ضد الدورة التجارية .

وما هي الفروق ، من الناحية العملية ، التي تنتج عن استيلاء الحكومة على بنك إنجلترا ؟ يقول كثيرون ، والمتصلون بالبنك خاصة من بين هؤلاء ، بأن الفرق سوف يكون تافهاً غير ملحوظ ، لأن البنك على حد قولهم واقع فعلاً تحت إشراف وزارة المالية ولا يعمل إلا ما تأمره بعمله ، وهو فوق هذا ليس مؤسسة تهدف إلى الربح : أي أنه لا يضع سياسته بحيث توفر له أكبر قدر مستطاع من الربح ، كما أنه يدفع ربها محمداً لا يكاد يتغير ولا يكاد يلاقى صعوبة في دفعه ، فضلاً عن أن حاجة حملة أسهمه إلى الربح لا تؤثر حقيقة في سياسته ؛ فهو يعمل ، بمشاورة وزارة المالية ، ما يعتقد أنه الأفضل والأصلح للاقتصاد البريطاني عموماً .

ولا شك في أن هذا التدليل يشتمل على كثير من عناصر الصواب ، وخاصة

في وقت الحرب . والواقع أن بنك إنجلترا يصبح في فترة الحرب مجرد أداة في يد وزارة المالية ، يأتى بما تأمر به هذه الوزارة . ولكن إلى أى مدى يصدق هذا القول في وقت السلم ؟ والجواب على ذلك أنه طالما كانت في الحكم حكومة محافظة رشيدة سليمة ، فإن وزارة المالية و بنك إنجلترا لا يختلفان إلا على أمور صغيرة تافهة بحيث يغدو من العسير معرفة أيهما يشرف على الآخر ويوجهه ، لأن سياستهما تكون موحدة إزاء الغالبية من الشؤون . ولكن الوضع يتغير إذا ما وليت الحكم وزارة يكن لها البغض مديروا البنك كلهم أو جلهم ؛ فعندئذ يصبح من المحتمل نشوب خلاف صاحب كما حدث في سنة ١٩٣١ عند ما صوب البنك مسدسا إلى رأس الحكومة إذ أصر على اتخاذ إجراءات انكماشية عند ابتداء الكساد العالمى وقاية لنظام الذهب ثم عند ما أدى عمله إلى سقوط الحكومة ، في حين أنه لم يتوان عن التعاون مع الحكومة الجديدة ، التى يضمحلها الود ، في إلغاء نظام الذهب بعد فترة أسبوع واحد أو أسبوعين على الأكثر . وهكذا ليس لمجلس اللوردات ما يعمله أئناء وجود وزارة محافظة في الحكم ، ولكنه سرعان ما كان ينقلب نشطا عاملا بمجرد تغير الوزارة .

وليس هذا غريبا ، إذ كان المعتاد أن تكون هيئة مديرى بنك إنجلترا ، بل وما زالت في معظمها ، تمثل فكرة كبار الرأسماليين ، ثم اتسعت هذه الهيئة أخيراً لعدد من رجال الصناعة ، وكذلك للورد كينز في مجالسها المتعددة ؛ ومع ذلك فليس من المؤكد أنها غيرت من نهجها أو من فكرتها ! فمن غير المرغوب فيه ، بل ومن الصعب على أية حكومة في وقت السلام أن تصر وتمسك بتنفيذ سياسة التوظيف الكامل بوسائل لا تعجب ولا توافق كبار رجال الصناعة والمال . وفي مثل هذا الموقف يتطلب داعى الرشد والحكمة أن تبدأ الحكومة بالاستيلاء على بنك إنجلترا أو بفرض وسائل إشراف حازمة عليه ، ولها بعدئذ أن تثق من تعاونه على تنفيذ سياستها !

ولكن المصارف التجارية تقف على أرض غير هذه ، لأن الحكومة القوامه فعلا على شئون البنك المركزى تستطيع بدون الاستيلاء على بقية المصارف ، أن تخلق كميات النقود اللازمة لتمويل سياسة التوظيف الكامل بحيث تستخدم الحكومة عندئذ البنك المركزى كمصرف تجارى عادى يخدم مصالحها ، أو لها أن تنشئ مصرفا تجاريا خاصا بها إلى جوار المصارف التجارية الأخرى . ولكن إذا كانت

هذه المصارف التجارية غير موالية للحكومة ، فإنها — المصارف — تستطيع أيضاً أن تجعل مهمة الحكومة في دفع النقود الإضافية إلى التداول الفعلي ، مهمة شاقة عسيرة ، لأن هذه المصارف قد تفقد ثقتها في سياسة الحكومة وترفض تبعاً بمنح القروض لرجال الأعمال الراغبين في توسيع نطاق نشاطهم حتى يمكن أن تتحقق حالة العمالة الكاملة ؛ فهي إذا تستطيع أن تكف عن مجارة الحكومة في سياستها ، كما تفعل بعض المشروعات الخاصة الكبيرة غير الموالية للحكومة القائمة . وتستطيع الحكومة لحدما أن تقاوم مثل هذا السلوك بأن تمنح قروضا بواسطة المصرف الذي تملكه ؛ ولكن لا بد لها من أن تشرف على المصارف القائمة كلها لكي يتسنى لها لها منح هذه القروض بالقدر الكافي . ولقد يقال إن الخوف من التجاء الحكومة إلى مثل هذه الإجراء قد يكفي لأن تلزم المصارف التجارية جانب الرشد والولاء ! وقد يكون هذا صحيحاً إذا ما اتصفت سياسة الحكومة بالحزم والثبات ، وكانت واثقة من قوة مركزها ؛ أما إذا كانت حكومة مترددة ضعيفة ، فقد يسهل على المصارف التجارية أن تقف منها موقف المعارض القوى وأن تفسد خططها وتسيء إلى سمعتها . وإذا استطاعت المصارف التجارية أن تحول حقيقة بين الحكومة وتحقيق حالة التوظيف الكامل ، فهي تمهد بهذا لأصدقائها أن يهاجموا الحكومة ويشهروا بأخطائها وفشلها في علاج البطالة ، مما قد يؤدي إلى سقوطها في النهاية . ولا شك في أن الحكومة ، التي تلتزم بتنفيذ سياسة التوظيف الكامل ، تحسن كثيراً لو أنها أسرعت في فرض رقابتها على المصارف التجارية الكبيرة وعلى البنك المركزي .

والآن يمكن أن نورد ملخصاً لكل ما دار النقاش حوله فبما سبق من هذا الفصل :

١ — إن مجرد إصدار كميات إضافية من النقود ليس في حد ذاته ضماناً كافياً لأن تصل هذه النقود حقيقة إلى التداول الفعلي .

٢ - ليس انخفاض سعر الفائدة ، أو حتى وجود نظام يوفر متنوع القروض بمعدل فائدة منخفض ، ليس في حد ذاته ضماناً كافياً لزيادة حجم الاستثمار .

٣ — يمكن الاعتماد على زيادة في عرض النقود مصحوبة بزيادة في إنفاق الحكومة على المشروعات العامة ، كوسيلة لزيادة النشاط الإنتاجي وحجم التوظيف ،

طلما كانت فى الحدود الكافية . وقد يكون من الضرورى الاستمرار فى زيادة كمية النقود إلى حدود بعيدة متى كانت دنيا الأعمال معارضة للحكومة ، أو متى كان التشاؤم ينجيم على رجال الأعمال بالنسبة لإمكانيات الربح . وفى مثل هذا الأحوال قد تحقق أية سياسية مترددة قصيرة المدى ، لأن رجال الأعمال فى مقدورهم أن يقاوموا الاستثمار الحكومى إلى حد ، وذلك بعزوفهم عن الاستثمار الخاص ؛ ولكن هناك حدا لا يستطيعون بعده أن يقفوا فى سبيل عمل حازم جرىء تقدم عليه الدولة .

٤ — وسوف تبلغ الحكومة أقوى مركز يمكنها من تنفيذ سياستها وهزيمة المعارضة ، عندما تحتفظ لنفسها بالإشراف الفعال على النظام المصرفى .

٥ — إذا احتفظت الدولة لنفسها بحق خلق النقود ، فإنها عندئذ لا تستطيع أن تحصل على السلع والخدمات بدون نفقات أو مقابل ، ولكن فى استطاعتها أن تخلق النقود إلى الدرجة اللازمة لتحقيق حالة التوظيف الكامل والاحتفاظ بها بدون نفقات سوى نفقة الرقابة على تداول هذه النقود .

٦ — لا تستطيع النقود ذاتها أن تخلق شيئا ، لأن وظيفتها هى مجرد تشجيع عجالات الإنتاج والتبادل .

الفصل التاسع

الاحتكار والتنافس

لقد ناقشنا في الفصلين السابقين وسائل معينة تستطيع الدولة أن تتوصل بها العلاج البطالة في مظهرين من أخطر مظاهرها وأبلغها أثراً ، وهما : البطالة البنائية التي تنشأ بسبب اضطراب التوازن الاقتصادي تبعاً للتقدم الفني في وسائل الإنتاج وللتغير الذي يطرأ على أحوال الطلب ؛ ثم البطالة الدورية وهي المد والجزر اللذان يتعرض لهما النشاط الاقتصادي في مجموعه ، وخاصة الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية. وعلينا الآن أن نبحث نوعاً ثالثاً من البطالة ، أو أكثر من هذا عاملاً من شأنه أن يزيد من حدة البطالة في جميع الأحوال وفي النوعين السابقين . ولقد سبقت الإشارة إلى هذا العامل في الفصول السابقة ، ولكن قد حانت الآن الفرصة لدراسة أثره بطريقة أعم وأشمل .

وهذا العامل هو الاحتكار بما فيه ما يسمى « التنافس الاحتكاري » . فالاحتكار التام يميل غالباً كما رأينا وفي معظم الأحوال لأن يوقف الإنتاج والتوظيف عند مستوى أدنى مما يمكن أن يبلغه في ظل التنافس الحر ، لأن المحتكر في مركز يمكنه من اختيار مستوى الإنتاج الذي يبيع له الظفر بأكثر ربح حسب أحوال الطلب القائمة . ويكون هذا المستوى المختار عادة أدنى مما يمكن أن يبلغ الإنتاج ، من الناحية النظرية ، في ظل التنافس الحر ، لأن المحتكر عليه أن يراعى في تحديد حجم الإنتاج أثر زيادته على أسعار الوحدات التي أنتجت قبلاً ، فيما لو دفع إلى السوق بكميات أكبر من المنتجات ؛ بينما المنتج في ظل التنافس الحر يعتبر السعر الذي يبيع به سلعه شيئاً مستقلاً تماماً عن الكمية التي ينتجها . ومتى كان عدد البائعين ، في سيادة التنافس الحر ، كبيراً جداً ، فإن أحدهم لا يستطيع أن يؤثر في السعر بتغيير حجم إنتاجه . ولهذا فإنه من صالح هؤلاء

المنتجين أن يستمروا في الإنتاج حتى تنخفض نفقات الإنتاج الحدية إلى أدنى نقطة. أما إذا كان عدد المنتجين صغيراً ، أو إذا كانت المشروعات تتبع سياسة واحدة لتحديد حجم الإنتاج ، فإن العامل الذي يحكم مستوى الإنتاج ، لا يكون العلاقة بين النفقات الحدية والسعر ، ولكن العلاقة بين إجمالي الدخل (مجموع أسعار البيع) ونفقات الإنتاج الكلية التي تيسر الحصول على أكبر ربح ممكن . وهذا سوف يعنى إنتاجاً أصغر ، أو مستوى أدنى من الإنتاج .

ولا شك في أن هذه المقارنة تقوم على أساس نظري بحت ، ذلك لأن أحوال التنافس الحر لا تسود إلا بين عدد صغير من الصناعات ؛ وحتى في هذه فإن الشروط النظرية التي يفترضها رجال الاقتصاد لما يسمونه « التنافس الخالص أو التنافس الكامل » لا تكاد تتوفر جميعها . ومن الناحية الأخرى ، وتبعاً لأسباب سبقت مناقشتها من قبل ، فإن الاحتكار الكامل نادر تماماً كالتنافس الكامل . أما الأحوال التي تسود معظم الصناعات فهي بين هذين الطرفين ، ولو أنها تحوى في مراحل الإنتاج من عنصر الاحتكار ما يكفي لأن يؤثر تأثيراً فعالاً في عرض السلع . ولست أنكر هنا أن أحد أسباب الاحتكار كثيراً ما يتمثل في أن ظروف التنافس السائدة تحول دون استخدام أكثر وسائل الإنتاج كفاية ، إذ تمنع الإنتاج النمطي وتخصص المشروعات ، إلا في نطاق ضيق بالنسبة للطاقة المثلى للإنتاج الآلى ولا انخفاض النفقات ، وخاصة إذا كانت الأسواق التي تباع فيها السلع بعيدة . ولا شك في الاحتكار ينطوى على ميزات فنية في كثير من فروع الإنتاج ، كما أنه لاشك في وجود شوائب ونقص فني في نواحي الإنتاج التي يسودها التنافس . وقد اعتاد رجال الاقتصاد في علاجهم النظري للأُمُوز أن يقولوا بأن المشروعات في ظل التنافس الكامل غير المحدود تصل إلى الحجم الأمثل لها وتنتج عند هذا الحد بأقل نفقات مستطاعة ، وأن المشروعات التي لا تستطيع أن تحقق هذين الشرطين لا بد وأن تخرج من حلبة الإنتاج . وهذا يعنى حالة محدودة لصناعة يمكن أن يغطي الطلب على منتجاتها مشروع واحد في الحجم الأنسب . وهذه حالة لا بد أن يؤدي التنافس الكامل فيها إلى الاحتكار كنتيجة منطقية لهذا الوضع . وجلى أن الأوضاع الواقعية للتنافس تختلف كثيراً عن هذه الأوضاع النظرية ؛ فعظم الصناعات التنافسية مليئة بمشروعات تتفاوت كثيراً بالنسبة لأحجامها وكفاياتها ، ولهذا لا يصح القول بأن

الاحتكار يؤدي دائما إلى نقص الإنتاج عما يمكن أن يصل إليه حجمه عمليا في حالة التنافس ، ولكنه يكون صحيحا في الحالة التي تتحقق فيها وفورات كبيرة نتيجة للإنتاج الكبير والتخصص ، وحيث تكون السوق بالغة المرونة حتى لا يكون لتغير العرض بنسبة صغيرة أثر ملحوظ على النفقات . والذي يمكن أن يقال هو أن المحتكر في فترات الرواج لا ينتج في الغالب إلا كمية أقل مما يمكن أن ينتج ، وذلك لأنه يستطيع غالبا أن يزيد من حجم أرباحه بنقص الإنتاج ، وأنه يميل في فترات الكساد لأن ينقص من حجم الإنتاج بنسبة أكبر مما يمكن أن ينقص بها في سيادة التنافس لمحاولة لتفادي الخسارة أو ضغطها .

أما في حالة التنافس الاحتكاري فإن الوضع يختلف قليلا . إن المحتكر عادة يستغل مركزه لكي يحصل على أرباح كبيرة من المستهلكين . أما التنافس الاحتكاري فهو يتطلب نفقات إضافية لا بد وأن يتحملها المنتج في هذه الحالة ويفرض مثلها على غيره من منافسيه ، محاولا بذلك أن يخلق لسلعته صفات ومزايا تتميز بها لدى المشتريين عن سلع غيره من منافسيه ؛ وبهذا فهو يحاول أن يخلق لسلعته سوقا خاصة ، أو يجعلها مهيمنة على جزء من السوق . ولكن ليس حتما أن يحظى بربح إضافي ، لأن زيادة النفقات التي يتحملها في سبيل ذلك ، ترفع من أسعار سلعه وتؤدي إلى نقص استهلاكها . ولهذا فإن الصناعات الخاضعة للمنافسة الاحتكارية ، كالصناعات الخاضعة للاحتكار ، تميل كل منهما لأن توظف من العمال عددا أقل مما تنسج له لو أن نفقاتها وأرباحها لم تكن لتضمخم بهذه الوسائل المصطنعة .

ولا شك في أن لذين النوعين من الاحتكار أثرا مباشرا في الطلب على منتجات الصناعات الخاضعة لهما ، ومتفاوتا بتفاوت الأسعار التي تعرض بها هذه السلع للبيع ، إذ لا يشتري منها عندئذ إلا قدر أقل مما يمكن أن يشتري لو أن الأسعار كانت منخفضة ؛ ومع ذلك فالناس ينفقون عليها نسبة أكبر من دخولهم بحيث يقل من هذه الدخول الباقي الذي يوجه للانفاق على أشياء أخرى . ولكن هذا القول ليس صحيحا في جميع الأحوال . فهناك سلع يشتري منها الناس بأسعار مرتفعة نفس القدر الذي يشترونه لو انخفضت الأسعار (مثل الملح ، أو أية سلعة غيره لا يستنفد شراؤها إلا نسبة صغيرة جدا من الدخل) ، كما أن هناك حالات يقل

الإفناق فيها على السلعة إذا ما ارتفع سعرها ، وذلك بتحويل الطلب إلى سلعة بديلة ، أو يجتد الناس طريقة بديلة أفضل للإفناق تقودهم . وحتى في مثل هذه الحالات فقد يكون أجدى للمحتكر أن يحدد أسعارا مرتفعة ، لأن الربح في كل وحدة يبيعها سوف يكون أكبر عند مستوى أدنى من الإنتاج . ويدخل في نطاق هذا الفريق من السلع ، السلع الكيماوية كالنلاجات . وهكذا أيضا يعتقد منتجوا اللبن أنه من هذا النوع من السلع . وعموما فإن حجم الإفناق على السلعة يزداد بارتفاع سعرها ، وهكذا ينقص الباقي من دخل غير المحتكرين الذى يوجه للإفناق على مختلف السلع الأخرى .

ولكن هذا لا يعنى نقصا في حجم النقود الموجهة للإفناق ، لأن المحتكرين يحظون بهذا الفرق بدلا عن غيرهم ، فكأنه عندئذ يتمثل في زيادة الأرباح الاحتكارية ، إلا إذا ذهب جزء منها كزيادة في أجور العمال . أما إذا ذهب هذا الفرق كله زيادة في أجور تدفع للعمال ، فإنها عندئذ تنفق كغيرها من الأجور . ولن يكون في هذا ضرر غير هذا الذى يترأى في عدم المساواة في توزيع الأجور بين مختلف الطبقات العاملة . أما إذا ذهب هذا النقص في الإفناق على السلع الأخرى في شكل أرباح للمحتكرين فإن جزءا كبيرا منه إما أن يستثمر في إنتاج سلع رأسمالية ، وإما أن يكتنز فلا يجد سبيله إلى الإفناق . أما الاستثمار فهو عامل كثير الثقل ؛ كما أننا قد عرفنا ماذا يحدث بسبب الاكتناز وعدم استخدام النقود استخداما منتجا . وعلى هذا فإن الأرباح الاحتكارية تعمل على زيادة الاضطراب الاقتصادى بسحب نقود من التداول في فترات الكساد ، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الطبقات ؛ وفضلا عن هذا فهي تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج والعمالة .

ولكن الوضع يختلف في حالة المنافسة الاحتكارية ؛ لأن الذى يحدث هو استخدام العمل بكمية تربي عن اللازم حقيقة (بما في ذلك عمال البيع) . وليس حتمًا أن تتحقق في هذه الحالة أرباح إضافية ، كما قد لا تنشأ زيادة في حجم العمالة . والنتيجة هي ضياع للجهود يؤدي إلى نقص الدخل الحقيقي للجماعة عما يجب أن يكون عليه . وعلى هذا فإن الاحتكار بالمعنى العادى يعمل على انخفاض الطلب على الاستثمار في الصناعات المحتكرة ، لأنها تنتج أقل من طاقتها ، ولهذا فإنها تحتاج إلى استثمار أقل في وسائل الإنتاج الحقيقية . وقد يبدو هذا غير صحيح حيث يمضى

الاحتكار في استغلال جميع أدواته الإنتاجية ؛ ولكن المشروع في هذه الحالة قد يكون في حاجة إلى مزيد من الآلات إذا لم يكن الإنتاج محمدا ؛ أما في حالة تحديد الإنتاج فإن زيادة في الآلات الإنتاجية تعني نقصا في استخدام العمل أو بطالة مناسبة . وطالما كان الاحتكار غير قائم حقيقة إلا في صناعات قليلة ، فإن آثاره المهمة لا تحيق إلا بهذه الصناعات التي يسودها ؛ أما إذا اتسعت دائرة الاحتكار وانتشر ، فإن أثر كل احتكار سوف يتجاوز دائرته المباشرة ، بحيث يؤثر في غيره من الاحتكارات القائمة ويدعوها إلى مزيد من نقص الإنتاج ، وهذا يؤدي بدوره إلى نقص الطلب الاستهلاكي على الصناعات كلها . فضلا عن هذا فإن انتشار الاحتكار يعمل على وجود تغير أساسي في نظرة رجال الأعمال ، إذ يقدح كل منهم زناد فكره للكشف عن وسائل تيسر له الثراء الطائل ، لا بزيادة الإنتاج أو بالعمل على خفض نفقاته ، ولكن بالعمل على اتخاذ مراكز تمكنهم من الإشراف على أحوال الإنتاج والأسعار . وهو على الصناعات التي تعمل في ظل المنافسة الاحتكارية . ومن السهل أن نرى ما لا تنطبق هذا الفرق في وجهتي النظر ، بين منتجي السيارات الرخيصة ، ومنتجي الصلب الذي تصنع منه هذه السيارات غالبا .

وإذا ما اشتهر أحد المحتكرين بسلوكه في الحد من حجم الإنتاج بين رجال الأعمال ، وخاصة بين هؤلاء الذين ينتمون للناحية المالية ، لا للناحية الفنية ، في دنيا العمل ، فقد يكون لهذا أثر مدمر في سياسة الاستثمار ، لأن نفسية المحتكر تميل دائما إلى التشاؤم بالنسبة لكل نفقات رأسمالية جديدة من شأنها أن تزيد من حجم الإنتاج ، وهو دائما أشد ميلا لكي ينفق على شراء مصنع يعتقد أنه يزيد عن الحاجة ثم يغلقه . وعلى هذا فإن الآفاق الجديدة التي يزعم الاستيلاء عليها ، هي آفاق متصلة بالنواحي المالية لا بالنواحي الفنية ، فكأن عمله دائما هو رفع الأعشاب والطفيليات عن حديقته ، لا غرس بذور يتعهد بها بالعناية ويراهم آخذة في النماء

وقد كان المحتكرون يعانون في الماضي لحد ما بعض الحرج والضيق بسبب الحقيقة الواقعة في أن السوق العالمية لم يكن فيها محل للاحتكار ، ثم من خوف المنافسة الأجنبية لسلمهم . والواقع أن التجارة الدولية في ظل النظام الرأسمالي تلعب دورا كبيرا في الحد من الاحتكار ؛ ولكن العالم لم يشهد أخيرا مزيدا من نظم التعريفة والحصص وغيرها

من وسائل الحماية للصناعات الأهلية فحسب ، بل وشهد أنواعا من الكارتل الدولى فى مختلف النواحي ؛ وهذه خاصة ذات أثر قوى فى الحد من الإنتاج ، لأنها تقوم على قاعدة وجود سوق عالمية ضيقة يمكن تقسيمها بين الدول المنتجة ؛ وعليه فإنها لن تخلى وسيلة من وسائل الحد من الإنتاج إلا اتبعتها ، منقادة بروح التشاؤم الذى كثيرا ما يدفع رجال الأعمال إلى تضيق نطاق أعمالهم لدرجة أكبر مما كانوا يفعلون لو أنهم كانوا يتابعون مصالحهم الخاصة طويلة الأجل . وهكذا الحماية أيضاً ، رغم أنها تسبب زيادة فى حجم الصناعات المحمية ، إلا أن لها رد فعل على التجارة الدولية يدفع رجال الأعمال لأن يفكروا فى الاحتفاظ بمستوى الإنتاج لسوق ضيقة ، أكثر من تفكيرهم فى إمكان زيادته لسوق كبيرة .

ولا شك فى أن الخطأ الكبير الذى يشوب النظام الرأسمالى فى وضعه الراهن فى العالم كله ، يتمثل قبل كل شئ آخر ، فى أن هذا النظام قد عرّف كثيرًا عن التفكير فى وسائل زيادة الإنتاج ، إلى التفكير أكثر من ذلك فى وسائل الحد منه وإقامة الاحتكار فى الداخل والخارج على حد سواء . ولا شك فى أن هذه علة قاتلة للرأسمالية ، إذ كان الأساس الذى قام عليه النظام الرأسمالى هو توفير الإنتاج وزيادة إمكانياته . هذا وأصبح الدفاع الوحيد المعقول عن توزيع الثروة كما هو اليوم فى الجماعات الرأسمالية ، إنه توزيع ضرورى لرفع مستوى الاستثمار الحقيقى بالنظر لزيادة المستمرة فى القوى الإنتاجية ، وأن الرأسماليين هم أعرف الناس بالكيفية التى تداربها عمليات الاستثمار هذه ؛ ولهذا فلا حرج فى أن يحظوا بدخول كبيرة ، لا لأغراض الإنفاق على أنفسهم ، ولكن لأغراض الاستثمار . ولكنهم إذا لم يفعلوا هذا ، فإن دخولهم الكبيرة سوف تؤدى إلى انخفاض مستوى الاستهلاك فى الحاضر ، ويمتنع عندئذ أى احتمال لارتفاع مستوى الحياة فى المستقبل . إن الاحتكار الرأسمالى وتعطل موارد الإنتاج سيان فى أنهما العلامة المميزة لضعف حيوية النظام الرأسمالى . ولقد كان هذا النظام فى با كورة حياته دأبًا على التوسع فى استخدام ثمار الكشف الفنى والاختراع ؛ أما اليوم فإن القاعدة الرأسمالية أصبحت تتمثل فى الغالب ، لا فى اقتحام ميادين جديدة للإنتاج ، بل فى الاكتفاء بالإنتاج القائم . كيف يمكن أن يبرأ النظام الرأسمالى من هذه العلة ، إذا كان من المرغوب فيه أن يبرأ منها ؟ يجب أن تجرب وسائل الضغط والإرغام لوقف هذا الداء فى

أبرز أشكاله ، إذا كانت الحال تسمح باتخاذ مثل هذه الإجراءات التشريعية .
ويجب اعتبار الأسعار التي تزيد عما تبيحه نفقات الإنتاج أسعاراً غير قانونية أو
غير مباحة ، كما يجب القضاء على بعض أشكال الاتحادات التجارية . ولكن العالم
حتى اليوم لم يصب نجاحاً كبيراً من استخدام هذه الوسائل للحد من آثار الاحتكار
والظاهر ، أنه اليوم يتخلى عن هذه المحاولة رغم أنه من الطبيعي أن يوجد تشريع
يحد من تضخم الأرباح في فترة الحرب . أما تنظيم الأسعار عن طريق التشريع
فليس أمراً سهلاً بالنسبة لمعظم أنواع السلع تامة الصنع ؛ وحتى لو كان من الميسور
تطبيقه على السلع المنطوية ونصف المصنوعة وعلى بعض المنتجات البسيطة التي يمكن
تقسيمها إلى رتب وأنواع ، فإن هذه الحالات لا تخلو من صعاب . أما فيما يتصل
بالقضاء على الاتحادات فيبدو أن هذا الإجراء لم يعد مما يفكر فيه أحد ، وأنه قد
استبدل بالرغبة في زيادتها بأمل أنها لن تكون سيئة الأثر في النهاية .

وأكبر سبب يعزى إليه ما لصق بالرقابة على الأسعار من سوء سمعة كوسيلة
لمكافحة جشع الربح ، هو أن هذه الرقابة قد استخدمت لغرض معاكس تماماً ، هو
المحافظة على مستوى أدنى أو مستوى أمثل للأسعار ، لا كوسيلة للابقاء على
المستوى الأعلى . وفي مثل هذا العالم الذي يعجز بالاضطراب الناشئ عن البطالة البنائية
والبطالة الدورية ، فإن المشكلة تبدو غالباً مشكلة المحافظة على الأسعار في مستويات
مرتفعة ، أكثر منها مشكلة إبقاء الأسعار في مستويات منخفضة . ولقد كان
الغرض من تدخل الدولة في الإنتاج الزراعي وفي صناعة الفحم وصناعة القطن هو
الحيلولة دون انخفاض الأسعار انخفاضاً لا مبرر له ، ثم للمحافظة على مستويات
عيش العمال الموظفين في هذه الصناعات ، وعلى أرباح أصحاب الرأسمال . وتوخياً لهذا
الغرض اقترحت الحكومة اتباع سياسات من شأنها أن ترفع من الأسعار بوسائل مفتعلة ،
وحظيت هذه السياسات فعلاً بعون الاتحادات التجارية وعون الرأسماليين معاً . ولقد
كان سوء الوضع الذي انحدرت إليه صناعة الصلب بعد الحرب العالمية الأولى مبرراً ،
لالمجرد اتخاذ إجراءات خاصة لمحافظة على الصناعة فحسب ، بل ولقيام احتكار
منتج الصلب مزوداً بسلطة غير محدودة تقريباً لسلب المستهلكين داخل البلاد .
وفي كل هذا كانت عناية الدولة منصرفة إلى عون الصناعة حتى لا تنزلق إلى الخراب

والدمار ، دون أن تلتفت إلى اتخاذ ما يحول دون استخدام المعونة التي تقدم لها في تحقيق أرباح احتكارية .

ولم يكن من المستطاع أن يستمر مثل هذا الوضع في نطاق صناعات كثيرة ، إلا لأن النظام الاقتصادي في مجموعه كان يطرد في سبيل معوجة ، وكانت هناك بطالة عامة في جميع الموارد الإنتاجية . وكان من المعقول في مثل هذا الوضع القول بأنه لو زال الفساد وتحسنت الأحوال في هذه الصناعة أو تلك ، فإن هذا يكون سبباً قوياً لانتعاش النظام كله . ولم يكن من الخير في شيء أن تفلس الشركات ذات اليمين وذات اليسار ؛ ولا شك في أنه لو تيسر منع ذلك فإن كل فرد كان سيشعر بالفائدة . ولكن تصميم الانتعاش المرجو وفق هذه الخطة المناسبة للصناعات التي كانت تتمتع لسبب أو لآخر بنفوذ سياسي كبير ، والتي يفيد المشتغلون فيها لاشك من مثل هذا العون ، كان له رد فعل غير محمود على بقية الجماعة ، بما فيها الصناعات التي لم تتمتع امتيازات خاصة . وقد كان ارتفاع أسعار الصلب لاشك ذا فائدة كبيرة لأصحاب أسهم مصانع الصلب والمصارف التي أقرضتها تقوداً ، وللمشتغلين في هذه المصانع من المدير العام حتى العمال ؛ ومع ذلك فإنه كان منطوياً على ضرر بالنسبة للصناعات التي تستخدم الصلب ، اللهم إلا هذه التي كانت نفسها تنعم بمثل هذه الامتيازات ؛ والتي كان من الأنسب لها أن تحظى بهذه الامتيازات نفسها ولكنها تنكر هذا في مواجهة مصانع الصلب . وإذا عرضنا مستويات الأسعار التي كانت تفرضها الصناعات التي منحتها الدولة امتيازات احتكارية ، وهل كانت أعلى إطلاقاً مما يجب ، فلا شك في القول بأنها كانت عادة مرتفعة جداً بالنسبة لأسعار الصناعات التي لم تظفر بمثل هذه الامتيازات .

والواقع أن الكساد غداً ستاراً استطاع وراءه الاحتكار أن ينمو وينتشر ، كما نما وانتشر اضطراب التوازن البنائي ؛ وغداً من المستحسن ومن الخير أثناء انخفاض الأسعار عموماً لمستوى هو أدنى من أن يستطيع تحقيق توظيف كامل في ظل المشروعات الرأسمالية ، غداً من الخير في مثل هذه الظروف أن تدفع بعض الأسعار إلى الارتفاع ، حتى ولو لم يتخذ أي شيء لرفع بقية الأسعار . ولم يكن من الميسور أن يشعر أحد بأن الأسعار التي ارتفعت قد ارتفعت كثيراً أو قليلاً ، لأن بقية الأسعار كانت منخفضة جداً . وكان المحتكر الذي استطاع أن يخفض حجم إنتاجه

بالقدر الذى يغفل له مزيداً من الربح ، فى حصانة من انكشاف أمره ، لأن عين الجماعة كانت ترصد الأسعار المنخفضة التى تريدها أن ترتفع إلى مستويات مجزية بأمل بعث النشاط فى العمالة ، ولهذا لم تكن تنظر بعين الاعتبار إلى الأسعار المرتفعة التى كان يجب أن تعمل على انخفاضها ، وخاصة أسعار السلع نصف المصنوعة التى تدخل فى إنتاج صناعات كثيرة .

أما إذا كانت هناك حالة توظيف كامل بدلاً من حالة بطالة متسعة النطاق ، فقد يكون من المستحيل لأى فرد أن يفكر بهذه الكيفية ، إذ لا بد فى هذه الحالة من أن يتكشف الاحتكار كوسيلة للاحتيال على المستهلكين . وكذلك إذا كانت هناك عمالة لا بأس بها ، وكانت معظم الشركات تنتج فى مجموعها إنتاجاً طيباً ، ولم ينزل الإفلاس إلا بقليل من المشروعات ، فإن التفكير بهذه الكيفية لا يكون أيضاً أقل صعوبة ، لأنه من السهل فى هذه الحالة أن تنكشف الاحتكارات كأسباب لعجز الأحوال الاقتصادية عن بلوغ مستوى التوظيف الكامل . ولا يحول دون الوقوف على هذه الحقيقة إلا الكساد العام ، الذى يدفع الناس إلى التفكير بأنه قد تستعصى زيادة حجم التوظيف إلا بتشجيع فريق من المحتكرين فى الصناعات الهامة .

ولكن لا شك فى أن هناك حالة شاذة قد يكون فيها للاحتكار مزايا حتى من وجهة نظر الاقتصاد عموماً — وهى الحالة التى يبطل فيها الاحتكار عن أن يكون احتكاراً — وهى حالة التجارة الدولية وقد استردت مميزاتها التنافسية . ففى هذه الحالة قد يمكن التنظيم الاحتكارى لصناعة ما أن تكون أقوى مركزاً فى حلبة المساومة الدولية بحيث تثقل فى هذه التجارة كفة الدولة التى تنشئ مثل هذه الاحتكارات ، وبعبارة أخرى فإن التنظيم الاحتكارى على أساس أهلى قد يرفع من متوسط الأسعار التى تباع بها الصادرات ، كما قد يزيد من ثمن الوحدة ، وبهذا يتحسن الوضع فى مجال التبادل الخارجى . ولكن قيام الاحتكارات التى تستطيع أن تحقق هذه النتيجة الطيبة بالنسبة للصادرات ، يعنى من الناحية العملية السيطرة على القوة التى تمكنها كذلك من سلب السوق الأهلية .

وعلى هذا فلم يكن هناك ما يحول بين الدولة ومهاجمة الاحتكارات فى السنين الحاضرة فحسب ، بل وما يستدعى مساعدتها فى أحوال كثيرة بسبب الاختلال

البنائى فى صرح الاقتصاد و بسبب ضغط الكساد العام . لقد كانت الدولة فى حاجة إلى تشجيع النشاط الصناعى بالعمل على زيادة الأرباح التى تغلفها العمليات الإنتاجية ولهذا أغضت عينها عن زيادة الربح وعن استغلال الاحتكارات طلبا لبعث أسباب النشاط . لقد تجاهلت الحالة العامة خدمة لحالة خاصة ، وسقطت بذلك فى خطأ كبير مؤداه أن ما هو فى صالح إحدى الصناعات أو بضعة صناعات و بالنسبة لهؤلاء الذين يشتغلون فيها ، لا بد وأن يكون كذلك فى صالح الجميع !

أن الوسيلة الصحيحة لزيادة أرباح الصناعة عموما ليست مساعدة فئة معينة لكي تفوز بمزيد لنفسها من معين محدود ، وإنما بالعمل على توسيع وتنمية المعين ذاته بحيث يستطيع كل فرد أو مشروع أن يسحب منه قدر كفايته . ولا يعنى هذا استبعاد الإجراءات الخاصة لإعادة تنظيم الصناعات التى يباح لها أن تدخل نطاق الإنتاج ، ولكن نريد القول بأن تنظيم الصناعة يمكن أن يتم على أحسن حال متى كان ضمن برنامج عام للتوسع الاقتصادى ، ويمكن أن يكون مصحوبا ، دون أن يتعرض للفشل ، بضمانات كافية ضد سوء استعمال القوى التى يتطلب هذا التنظيم منحها . ولقد رأينا فى الفصل الذى عالجنا فيه الاضطراب البنائى ، أن إعادة تنظيم الصناعات أمر لا معدى عنه فى حالات كثيرة ؛ ولكن يجب أن يكون هذا التنظيم جزءا من برنامج عام يهدف إلى وفرة الإنتاج ، لا مجرد سلطات تمنحها الدولة من شأنها أن تؤدي إلى تناقص الإنتاج وارتفاع الأسعار كوسيلة لانتعاش إمكانيات الربح . ولهذا فالواجب يقضى على الأقل بأن يكون هذا التنظيم مصحوبا بإجراءات عامة بحيث تمتنع على الأقل الزيادة المطردة فى نفقات الإنتاج ، وبحيث تتمكن الدولة من أن تبقى هذه النفقات والأسعار فى مستوى منخفض . ويسهل وجود مثل هذه الضمانات العامة والاعتماد عليها متى كانت الحالة التى تسود النظام الاقتصادى كله هى حالة التوظيف الكامل أو حالة قريبة منه ، أو متى أخذت الدولة على عاتقها مسئولية تحقيق هذه الحالة والاحتفاظ بها بكل الوسائل التى فى سلطتها .

ولا يجوز أن يعتبر ما جاء فى هذا الفصل تمهيدا للعود إلى أحوال التنافس الكامل ، إذ قد يستحيل توفر شروط هذا التنافس فى كثير من الصناعات التى يرتفع فيها معدل الوفورات الناشئة عن مزايا الإنتاج الكبير ، والتى يتطلب فيها إنشاء مصنع ذى كفاية فنية نفقات ضخمة . ولا بد فى مثل هذه الأحوال من أن

يكون عدد البائعين قليلا ، ولابد كذلك من أن تكون المزايا التي تعود على هذه القلة من الاتفاقات التي تعقد بينهم لتنظيم الإنتاج كبيرة جدا . وليست كل هذه المزايا من النوع الذي يعتبر مناقضا للمصلحة العامة ؛ فمثل هذه الاتفاقات الخاصة بالكفاية وتخصص بعض المصانع في عمليات إنتاجية معينة بحيث لا يتكرر إنتاج أنواع من السلع لا تتسع لها السوق ، أو مثل الاتفاقات الخاصة بالبيع في الأسواق البعيدة ، أو الخاصة بالتعاون في البحث الفني وغيرها ، فهي جميعا مفيدة من الناحية الفنية وتميل لخفض نفقات الإنتاج . ومن الغباء أن تعمل الدولة لمقاومة هذه الاتجاهات أو الحد منها ، حتى لو كان هذا في مقدورها .

وليس المهم في ظل الإنتاج الحديث هو القضاء على الميول الاحتكارية ، ولكن المهم هو تنظيم هذه الإمكانيات والميول ، حيث يبدو حقيقة أن الاحتكار الخاص ينهج نهجا يتعارض مع المصلحة العامة ، لأن المصلحة الخاصة تملئ اتباع سياسة انكماشية في الإنتاج — مثلا إذا كانت زيادة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض حاد في الأسعار دون انخفاض مماثل في النفقات — فلا بد عندئذ من أن تكون الإجراءات التي تتخذ لتنظيم السلطات الاحتكارية إجراءات حاسمة حازمة لا تقل عن تحويل الصناعة إلى مؤسسة عامة إذا لزم الأمر ، وبهذا يزول دافع الربح بضربة واحدة . وقد تكفي إجراءات أقل صرامة من هذه متى كانت إمكانيات الاحتكار في الحد من الإنتاج ليست كبيرة تبعا لزيادة مرونة الطلب على السلعة ، أو تبعا لظروف موالية بالنسبة لتكاليف الإنتاج ، أو كانت المزايا الاحتكارية ناجمة في معظمها عن أسباب عارضة كسوء تنظيم الصناعة أو اضطراب بنائها مرده إلى تغير تعرض له الطلب . وفي هذه الحالات قد يكون أنجع علاج هو وضع هذه الصناعة تحت إشراف مجلس ذي سلطات واسعة ؛ ولا مفر في هذه الحالات من أن يكون تشكيل المجلس معبرا عن إرادة الجماعة أكثر مما يعبر عن الصناعة نفسها باعتبارها مجرد موردا للربح . ويجب أن يختار لكل مجلس إدارة رئيس من خارج الصناعة ، أو على أية حال ليس صاحب مصلحة مالية في أرباحها ، كما يجب أن يشمل أعضاء آخرين ممثلين للمصلحة العامة ، لا لوجهة نظر الصناعة . وفوق هذا فلا يجوز أن يسمح للمجلس باستخدام سلطاته الإلزامية في الصناعة إلا بموافقة الحكومة مبدئيا عن طريق الوزير المختص بالإشراف على تنفيذ السياسة العامة للتوظيف

وللنمو الاقتصادي . ويجب أن يكون رئيس المجلس في مكانة موظف عام (لا كموظف بالمعنى المعتاد) على قدم المساواة مع مديري المؤسسات العامة أو المرافق العامة ، مثل رئيس مجلس إدارة الكهرباء ؛ كما يجب أن يعلم ممثلوا الصناعة في المجلس أنهم في مراكزهم هذه لكي يخدموا المصلحة العامة التي يهمها أن تبلغ هذه الصناعة أقصى ما يمكن أن تبلغه من درجات النجاح والنشاط بالطرق المشروعة ، وبدون الالتجاء إلى وسائل تتعارض مع الصالح العام كأن يكون من شأنها أن تزيد إمكانيات الربح في هذه الصناعة ، ولكن على حساب المستهلكين . أو على حساب صناعات أخرى .

ومثل هذا المجلس الصناعي جدير بأن يُجَرَّب في الصناعات التي تمس الحاجة إلى سرعة إعادة تنظيمها ، وكذلك في الصناعات التي تكون فيها مزايا الاتفاقات كبيرة ولكنها لا تأخذ الأوضاع التي تحد من حجم الإنتاج محافظة على مستوى الأسعار ، وسوف يكون من أثر مثل هذه السياسة لتنظيم المشروعات الخاصة ، كبديل لسياسة التأميم المباشر ، أن تمتنع كليا الإجراءات التي تتخذ لتنظيم الإنتاج أو الأسعار أو الحد من المساواة في الفرص بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات الخارجة عن النطاق ، في أية صناعة لم تنظم بهذه الطريقة . ولا يبقى بعد ذلك من المشروعات الاحتكارية الخاصة إلا هذه التي ترى الحكومة أن في بقائها ما يخدم الصالح الجماعي بناء على نصيحة مجلس صناعي عام يتشكل حسب الطريقة السابق ذكرها . ويجب أن تنشأ محكمة اقتصادية ذات سلطات واسعة لكي تخدم وتعاقب كل المحاولات التي ترمي إلى اتباع سياسات من شأنها أن تحد الأسعار أو حجم الإنتاج ، ما عدا هذه السياسات التي توافق عليها الحكومة . وقد كان هناك أمل في نجاح مكافحة الكارتل بالتشريع ، لو وجدت وسيلة تمكن الصناعات التي ترغب في التنظيم الجماعي أو في وضع دساتير عامة للعمل تكفل الصالح العام ، من أن تنال ما تريد بالطرق المشروعة .

ولست أدعى معرفة عدد الصناعات التي يصح تنظيمها بواسطة المجالس الصناعية ، ولا عدد هذه التي يصح إلى تحول إلى مؤسسات عامة ؛ كما أني لن أحاول في هذا الكتاب أن أبحث تفصيلا أعمال هذه المجالس ولا أن أناقش المجال الذي يجب أن يشمله نشاط كل مجلس ؛ ولكن إذا كان الاحتكار متمكنا لدرجة

أكبر في إحدى مراحل الصناعة أو إحدى العمليات المختلفة المتنوعة في الصناعة فإنه أنسب من الناحية العملية وضع هذه المرحلة الصناعية تحت إشراف مجلس عام أو تحويلها إلى مؤسسة عامة ، إذا ما اتضح أن هذه هي الطريقة المثلى . ومن المستطاع مبدئياً إنشاء بضعة مجالس ، ثم إنشاء مزيد منها متى استبانت على ضوء التجارب أفضل الطرق لإنشائها ونشاطها ؛ كما يصح أن تنشأ لمختلف الصناعات مجالس مختلفة عن بعضها قليلاً . ويجب أن يراعى في جميع الأحوال وبصفة خاصة المبدأ الأساسي وهو أن يكون المجلس بمثابة هيئة عامة لتنظيم الصناعة بما يتفق والصالح العام ، بما فيه صالح الصناعة نفسها . ولهذا يجب أن تكون السلطة التنفيذية مركزة في يد رئيس المجلس ، أو في يده بالاشتراك مع أعضاء من غير ذوى المصلحة الخاصة تقوم الدولة بتعيينهم في المجلس . هذا ويجب أن يكون رئيس المجلس موظفاً عاماليس له مصلحة مالية في هذه الصناعة التي وضع مستقبلها بين يديه . وهذه الشروط ضرورية لتأمين نشاط هذه المجالس وفقاً لمستلزمات تنفيذ سياسة التوظيف الكامل من جميع نواحيها ، وللحيلولة بين هذه المجالس وأن تصبح أداة احتكارية تحد من الإنتاج . أما إذا أخفقت هذه المجالس في تحقيق الغاية المرجوة من وجودها ، فلا بديل لها إلا أن تحول هذه الصناعات ، وقد أخفقت المجالس في إدارتها ، إلى مؤسسات عامة أو إلى ملكية الدولة .

الفصل العاشر

العمالة الكاملة في مظاهرها الدولية

لقد عرضنا للعمالة الكاملة فيما سلف من هذا الكتاب بصفتها مشكلة أهلية بحث ، أى مشكلة تشغيل الموارد الإنتاجية فى كل بلد إلى أقصى طاقتها ، دون أن نناقش ما تنطوى عليه هذه السياسة من رد فعل بالنسبة للعلاقات الاقتصادية القائمة بينه وبين البلاد الأخرى . ومن الجلى أن مثل هذه العلاقة قائمة ، ومن المحتمل أن تكون لها أهمية كبيرة فى أى بلد يعتمد على التجارة الخارجية لمدى بعيد . فبريطانيا العظمى مثلاً تستورد نسبة كبيرة من مواد الغذاء والمواد الأولية التى تستخدمها فى صناعاتها ، وتدفع ثمن هذه الواردات من فائدة استثماراتها فيما وراء البحار ، ومن قيمة صادراتها وأهمها السلع المصنوعة والفحم ، ثم بالخدمات التى تقدمها للآمم الأخرى وأهمها النقل البحرى وخدمات وكالاتها المسالية .

وطبيعى أنه طالما لم يطرأ تغير كبير على بناء الجهاز الإنتاجى فى بريطانيا ، فإن تحقيق العمالة الكاملة سوف يعنى زيادة فى الطلب على الواردات ، لأن الصناعات سوف تحتاج إلى مزيد من المواد الأولية ، كما أن زيادة دخول المستهلكين سوف تؤدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية من الخارج . ولا يمكن دفع قيمة الزيادة فى الواردات بغير زيادة مماثلة فى الصادرات ، إلا إذا كان اتجاه التجارة الدولية فى صالح بريطانيا لحد كبير ، وهو أمر بعيد الاحتمال ؛ ومعنى هذا أن كل وحدة من الصادرات البريطانية يمكن استبدالها بكمية من السلع المستوردة أكبر مما كانت تستبدل بها قبلاً . ويتضح من هذا أنه من الضرورى لنجاح سياسة العمالة الكاملة فى بريطانيا إما أن تزيد من حجم صادراتها وإما أن تدخل تغييراً أساسياً على بناء جهازها الإنتاجى من شأنه أن يزيد من إنتاج المواد الغذائية أو المواد الأولية ، وبهذا يقل اعتمادها على الاستيراد من الخارج .

ولا شك في أن هذا أمر لا يجوز أن يبخص قدره من التقدير والاعتبار ؛ فبريطانيا بعد الحرب سوف تواجه حاجة ماسة لزيادة الصادرات بنسبة كبيرة حتى تستطيع أن تدفع قيمة نفس الكمية من الواردات التي كانت تأتيها من الخارج قبل الحرب . وسوف تنشأ هذه الحاجة بسبب بيع جزء كبير من الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار واستنفاد قيمتها في شراء مستلزمات الحرب . هذا وقد تفقد مزيدا منها لأسباب أخرى ، كأن تتوقف الهند و بورما والملايو عن الدفع للمستثمرين البريطانيين . والغالب أن الهند سوف تكون قد سددت كل ما عليها من ديون لبريطانيا قبل انتهاء القتال . وليس هنا ما يؤكد اتصال تيار الدخول من بورما والملايو إلى بريطانيا بعد الحرب . وإذا حدث ، فضلا عن هذا التغير في مركز بريطانيا العظمى كدولة دائنة في الاقتصاد العالمي ، أن اتجهت أيضا ظروف التجارة الخارجية لغير صالحها تبعاً لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية بالنسبة للسلع تامة الصنع ، فإن زيادة الصادرات التي تحتاجها بريطانيا لدفع قيمة الواردات وفق مستواها قبل الحرب ، سوف تكون عندئذ أكبر حجماً مما تتوقع الآن . ولا شك في أن مثل هذا التغير في أوضاع التجارة الدولية أمر متوقع جداً ، إذا ما أصبح للدول المنتجة للمواد الأولية كلمة مسموعة في تقرير أوضاع التجارة الخارجية بعد الحرب .

ولا جدال في أن بريطانيا العظمى سوف يعتذر عليها أن تصدر ما يكفي لأن تدفع به قيمة الواردات التي كانت تستوردها قبل الحرب ! وسوف تتخذ هذه الحقيقة دليلاً ضد أية محاولة لتحقيق العمالة الكاملة ، لأنه من العسير استيراد الكميات الإضافية التي يتطلبها تحقيق التوظيف الكامل . وهكذا قامت الحجة على أن بريطانيا لا يمكن أن تحقق حالة عمالة كاملة إلا إذا كان الشعب البريطاني يرتضى مستوى عيش أدنى ينشأ عن خفض الواردات إلى المستوى المستطاع ، وعن زيادة حجم الصادرات عن طريق خفض نفقات الإنتاج الأهلية ؛ أو إلا إذا استطاعت بريطانيا العظمى أن تزيد حجم إنتاجها الأهلي من المواد الغذائية والأولية حتى يتسنى انخفاض الواردات إلى المستوى الذي تبيحه قدرتها على الدفع بطريق الصادرات أو بطريق تقديم خدمات كالنقل البحري أو غيره من الدخل الصافي الذي تحصل عليه من الخارج بوسيلة أو بأخرى .

ولنكن على حذر من الانزلاق إلى الخطأ أو سوء التقدير ، لأن مشكلة دفع أثمان الواردات بعد الحرب هى مشكلة خطيرة حقيقة ، وسوف لا تكون يسيرة الحل إلا إذا كان عالم ما بعد الحرب سوف يبدو من الناحية الاقتصادية كبير الاختلاف عن عالم ما بين الحربين . وعلى أية حال فهذه المشكلة ليست وليدة حالة التوظيف الكامل ، ولو أن هذه الحالة تستدعي زيادة الواردات عما تدعو الحاجة إليه عندما يكون التوظيف أدنى مستوى ، وهذا يعنى وجوب زيادة الصادرات لكي تواجه زيادة الواردات ، إلا إذا زادت درجة الكفاءة الذاتى فى بريطانيا كلما زاد حجم التوظيف . إن مشكلة كفاية الإصدار لمواجهة الواردات مشكلة سوف توجد وتبقى سواء اتبعت بريطانيا سياسة العمالة الكاملة أو نبذتها .

ولست أريد أن أعرض هنا لهذه المشكلة بأكثر مما ذكرت ، إذ قلت عنها مأرريد فى كتاب سابق هو « بريطانيا العظمى فى عالم بعد الحرب » وأحيل القراء إلى الأدلة والبراهين التى سقتها هذا الكتاب . أما المدى الذى تستطيع فيه بريطانيا أن تزيد من صادراتها بعد الحرب ، فيتوقف من بعض نواحيه على الأسعار التى يمكن أن تباع بها السلع المصدرة ، أو بعبارة أخرى فإنه يتوقف على الكفاية الفنية لصناعات الصادرات ومدى تحررها من محرجات الاحتكار ومستويات الأجور وقيمة النقد البريطانى بالنسبة للعملة الخارجية ولعملة البلاد التى تتكون منها الأمبراطورية البريطانية . وعلى هذا فكل ما المشكلة تتوقف كذلك على رغبة البلاد الأخرى فى شراء هذه السلع المصدرة ثم على قوتها الشرائية ، وهذا لاشك يتأثر كثيرا بمقدرة هذه البلاد نفسها على بيع سلعها فى الخارج بشروط ملائمة . وعلى هذا فإن المدى الذى يبين عن مقدرة ورغبة البلاد الأخرى فى الشراء من بريطانيا ، هو على الأرجح العامل الأخير الذى يحدد قدرة بريطانيا على البيع ، وتبعاً قدرتها على الشراء من الخارج . ولكن هذا القول ليس صحيحاً بقدر ما يبدو ظاهراً ! فالذى أعنيه هو أن العامل الأخير الذى يحدد مستوى قدرة بريطانيا على البيع ، وتبعاً قدرتها على الشراء ، سوف يتمثل فى مستوى النشاط الاقتصادى الذى يسود العالم كله ، وفى مدى ما يباح من حرية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود فى كل دولة . فإذا نشط الإنتاج العالمى والتجارة الدولية ، فسوف تنشط صناعات الإصدار البريطانية أيضاً ، إذ يكون الدافع عندئذ هو زيادة الكفاية الإنتاجية

والضرب على الوسائل الاحتكارية التي تحول دون التوسع في الإنتاج . وعلى الشعب البريطاني أن يتأمل هذا كأنه الطريق الوحيدة التي بقيت مفتوحة أمامه للاحتفاظ بمستوى عيشه ولتحسين هذا المستوى !

وجلى أن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى وزيادته فى العالم كله لايتحققان إلا إذا اتبع العالم أجمع سياسة التوظيف الكامل ، لأنه من العسير على أية دولة أن تتبع وحدها هذه السياسة ، ما لم توجد فى كل بلد ، أو فى البلاد الكبيرة على الأقل ، الرغبة الصادقة والعمل الجدى الحازم للانتفاع بكل الموارد الانتاجية المتاحة إلى أقصى درجة ممكنة . ويجب أن تتضمن معاهدات الصلح نصا خاصا ، يعتبر ذا أهمية بالغة ، يلزم كل طرف أن يبذل غاية الجهد للقضاء على البطالة داخل حدوده ، وأن تتخذ ، من الناحية الدولية ، الإجراءات التي من شأنها أن تسهل تحقيق هذا الهدف .

وأود أن ألفت النظر إلى أننى لأقول إن اتباع سياسة التوظيف الكامل فى كل دولة كبيرة يعتبر ضمناً لنشاط التجارة الدولية وارتفاع مستوياتها ؛ إنه شرط لذلك ، ولكنه ليس ضمنا ! فمن المحتمل أن تستهدف بضع دول كبيرة ، أو العالم كله ؛ التوظيف الكامل ولكن بوسائل أوتوقراطية جليا أو بعضها . فالدول الكبيرة ذات الموارد الإنتاجية المتنوعة المتسعة المدى تستطيع أن تعمل لتحقيق العالة الكاملة بتوظيف مزيد من هذه الموارد فى الإنتاج للاستهلاك الأهلى أو للسوق الداخلية بحيث يتوفر لها توسع اقتصادى وزيادة بادية فى الإنتاج دون مازيادة مماثلة فى تجارة الصادرات والواردات . وهذا وضع يتفاوت فيما يعتوره من صعوبات بتفاوت إمكانات كل دولة ؛ ولعله أشق على انجلترا منه على غيرها من الدول الكبيرة . ولكنه على أية حال أمر مستطاع فى كل مكان لحد ما ، ولو أنه ينطوى لاشك على إقامة حدود للاستيراد تمنع زيادته ، بينما تكون القوة الشرائية فى الداخل آخذة فى الزيادة تبعا لزيادة حجم التوظيف . وقد تمكن سياسة التعريفة من تحقيق هذه الغاية ؛ وحيث لا تكفى هذه فمن المستطاع أن تدعم بنظام الحصص واحتكار الدولة لبعض أنواع الواردات ، وأخيرا بفرض الرقابة على الصرف الأجنبى ، وبمنح إعانات تمكن المنتجات المحلية من طرد الأجنبية من السوق ؛ ثم فى استطاعة الدولة بعد هذا أن تمنع استيراد بعض أنواع السلع بحكم القانون .

ولقد أتيحت للعالم بين الحربين تجارب جمة مثل هذه الوسائل الأوتوقراطية توخيا لزيادة حجم التوظيف داخل حدود الدولة الواحدة ، أو على أية حال توخيا لنقص حجم الواردات والطلب على العملة الأجنبية ، وفرض الحماية على الإنتاج المحلي ، أو لإقامة احتكار كامل في السوق المحلية . وقد تعلم العالم من هذا الدرس أن هذه الوسائل قد تكون فعالة في خفض مستوى التجارة الدولية ، ولكنها أقل أثرا في زيادة حجم الإنتاج للاستهلاك المحلي . ولاشك في أن النازية قد نجحت بوسائلها الأوتوقراطية في خفض مستوى البطالة لحد كبير ؛ ولكن الوسائل الأوتوقراطية ذاتها لم تأت بهذه النتيجة التي كانت وليدة الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة لرفع مستوى الاستثمار ، وخاصة في الصناعات التي كانت أساسية للاستعداد للحرب .

فسياسة المشروعات العامة خلقت التوظيف ، وليست الأوتوقراطية التي كانت ضرورية في المدى الذي قرر الشعب الألماني أن يركز فيه زيادة النشاط لأقصى حد في استغلال موارده الأهلية توخيا لمنع زيادة سريعة في الواردات . وقد كان النازيون على حق إذ أدركوا أنه من المستحيل عليهم دون اتخاذ إجراءات خاصة ، وفي العالم كما كان وكما أرادوه أن يكون ، أن يزيدوا من حجم صادراتهم ، مقابل أسعار مجزية ، بدرجة تكفي لمواجهة زيادة الواردات التي كان لابد من أن تترتب على سياسة التوسع الألمانية . وفوق هذا فإن الوسائل الأوتوقراطية في المدى التي اتبعتها فيه النازية . كانت لها قيمتها كوسائل لزيادة درجة الكفاءة الذاتي في الحرب ؛ ولكن هذه مسألة أخرى ! أما الذي يهم الآن فهو أن الوسائل الأوتوقراطية لم تكن السبب في التوسع الاقتصادي الألماني ، ولكنها كانت سياسة ترمي لمنع انعكاس هذا التوسع في شكل نمو سريع في حجم الواردات .

وعلى هذا تتوقف الصعوبة أو السهولة التي يلاقيها اتباع سياسة العمالة الكاملة وفق نهج أوتوقراطي (مطلق) على إمكانيات الموارد الأهلية التي تملكها الدولة . وفوق هذا فقد يكون من المستحيل اتباع سياسة التوظيف الكامل دون اتخاذ بعض الإجراءات الأوتوقراطية لو أن البلدان الأخرى كانت راغبة عن زيادة وارداتها بالطرق التي تمكن الدولة التي تتبع هذه السياسة من زيادة حجم صادراتها بالسرعة التي تكفل تغطية زيادة الواردات التي يسمح بها ارتفاع دخول الأفراد . وعلى هذا

فلو اتبعت إحدى الدول مزيدا من الوسائل الأوتوقراطية لتحقيق العمالة الكاملة ، بينما رفضت دولة أخرى اتخاذ التوظيف الكامل هدفا لها وسلكت لذلك طرقا انكماشية ، فإن دولة ثالثة تريد اتباع سياسة التوظيف الكامل بأقل وسائل أوتوقراطية ممكنة ، سوف تضطر عندئذ لأن تكون سياستها أكثر أوتوقراطية مما ينبغي ، لأن الدول الأخرى ترفض أن تشتري مزيدا من صادراتها في مقابل زيادة الواردات التي ترسلها إلى هذه الدولة ؛ فكلما انخفض مستوى التجارة الدولية وكلما زادت العقبات والصعاب في سبيلها ، كلما اضطرت كل دولة تريد تحقيق العمالة الكاملة إلى أن تستخدم مزيدا من الوسائل الأوتوقراطية . ويقع أفدح الغرم الذي ينشأ من مثل هذا الوضع على أكثر الدول اعتمادا على التجارة الدولية أو أقلها اعتمادا على إنتاجها الخاص .

وقد يكون من المستطاع لبريطانيا العظمى أن تتبع سياسة التوظيف الكامل حتى لو لم تتبعها الدول الأخرى في هذا السبيل ؛ ولكن هذا يعني اضطراب بريطانيا لأن تنتج بنفقات مرتفعة سلعا كثيرة يمكن أن تحصل عليها من الخارج بنفقات أقل ، إذا كان من الممكن الحصول عليها في مقابل صادرات بريطانية . وربما يصعب الحد كبير أن تنقص بريطانيا كثيرا من مدى اعتمادها على الخارج قفى استيراد المواد الأولية ، وبما أن الواردات من السلع المصنوعة قد تناقص حجمها بل الحرب إلى مجرد السلع الخاصة التي لا يمكن الاستعاضة عنها بمنتجات محلية ، فإن هذا يعني أن بريطانيا سوف تضطر عندئذ لأن تنتج محليا جزءا كبيرا من المواد الغذائية التي تحتاجها . وهذا مستطاع إلى الحد الذي يوفر فرصا للإنتاج على أسس اقتصادية سليمة ، أو حيث تستدعي الحاجة الغذائية الملحة زيادة الإنتاج المحلي في بعض المواد الغذائية مثل اللبن والفاكهة والخضر . ولكن اضطراب هذه البلاد إلى إنتاج كميات متزايدة من المواد الغذائية بنفقات تزيد كثيرا عما يمكن أن تشتريها بها من الخارج ، لا شك يدفع بها إلى مهاوى الفقر ؛ وليس هناك ما يدعو إلى ذلك طالما كانت هناك وسائل يمكن أن تيسر الحصول على هذه المواد من الخارج . ولا شك أن كارثة كبيرة سوف تحيق ببريطانيا ، لو أن أوضاع التجارة الخارجية بعد الحرب أرغمتها على اتباع سياسة كهذه بصفة مطلقة ، أو كبديل لامعدي عنه لبطالة تشمل نسبة كبيرة من موارد العمل البريطانية .

وليست مثل هذه الشؤون مما يقطع فيه بمجرد « نعم » أو « لا » ، ولكنها مسألة مدى زيادة النفقات ونسبة البطالة . إنى أرى أن إمكانيات بريطانيا سوف لا تيسر لها لفترة مابعد الحرب ، أن تزيد من حجم صادراتها إلى الدرجة التى تستطيع عندها مواجهة الواردات التى قد ينحسر عنها الطلب إذا لم يفرض شيء من المنع والحظر على الاستيراد ولم تمنح الإعانات للصناعات الأهلية ، وخاصة إذا ازداد الطلب نتيجة لاتباع سياسة التوظيف الكامل . وإذا لامر من فرض بعض الموانع والقيود بعض الوقت ؛ ولكن من صالح بريطانيا ومن صالح البلاد الزراعية فى آن واحد أن يكون هذا الحظر فى أضيق نطاق ممكن ، وأن تتاح أكبر الفرص لكى تتسع التجارة الخارجية وتزدهر .

ومن البديهي فى هذا الصدد أن تكون لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة خاصة . ولقد يبدو الآن من « مصلحة التجارة الأمريكية » ميل شديد لأن تبشر وتعلن بين الأمم الأخرى مدى الشر والخسارة اللذين ينطوى عليهما أى نوع من التمييز التجارى ؛ والتمييز هذا كلمة اعتادت الولايات المتحدة استعمالها فى مدى فسيح ولدرجة تشمل كل الوسائل التى تستخدمها أية دولة للحد من وارداتها إلاوسيلة التعريفة المباشرة ! ومن حسن الاتفاق أن وسيلة التعريفة المباشرة هذه هى الوسيلة التى تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبدرجة شديدة لنفس الغرض ! وإلا فما الداعى لأن تستثنى من القاعدة ؟ والحقيقة أن لا شيء يخدم التجارة الدولية ويعمل على نشاطها كإلغاء نظم التعريفة فى أمريكا وإباحة الحرية الكاملة لكل الواردات التى يرغب الأمريكيون فى شرائها من الخارج لأن تصل إلى السوق الأمريكية . ولكن ليس من المتوقع قط أن يحدث هذا ، لأن الولايات المتحدة قد تعجز عن دفع قيمة الواردات عندئذ ، ولكن لأن الصناعات الأمريكية قد نمت وازدهرت وراء جدار مرتفع من نظام التعريفة ، فلو أزيل هذا الجدار كله فجأة أو دفعة واحدة لموت الصناعات الأمريكية إلى الضيق والحرج . ولكن هناك ما هو أقل بكثير من زوال هذا الجدار ، ولكنه مع ذلك يكفى لبعث قدر كبير من النشاط فى التجارة الدولية ؛ فهل من المستطاع عمل هذا الشيء القليل فى وجه المعارضة القاسية التى لا شك سوف تبديها المصالح الشخصية الممثلة فى هذه الصناعات ؟

وثمة شرط آخر ذو أهمية حيوية يبيح للتجارة الخارجية بداية طيبة بعد الحرب ، وهو أن تتاح للدول ، التي دمرت الحرب اقتصادياتها وزعزعت نظمها النقدية ، كل الوسائل التي تمكنها من استيراد جميع ما تحتاجه لإعادة بناء حياتها الاقتصادية ، ثم لمواجهة حاجاتها المباشرة إلى الطعام والملبس وغيرها من الضروريات . يجب أن تعطى هذه الوسائل قبل أن يتيسر لها تكوين وسائل خاصة من مواردها عن طريق الإصدار ، لأن حاجتها إلى الاستيراد تسبق قدرتها على الإصدار . وهذا هو الغرض الذي كان يهدف إليه « كينز » في الجزء الخاص من برنامجه عن « النقد الدولي » الذي يقترح أن تبدأ كل دولة حياتها بعد الحرب بقرض كاف من القوة الشرائية الدولية التي يخلقها البنك الدولي المقترح إنشاؤه . ويفترض كينز تبعاً لذلك أن هذا البنك الدولي سوف يبدأ بخلق النقود الدولية من لا شيء ، بنفس الطريقة التي تخلق بها البنوك المركزية النقود من لا شيء . وسوف تخدم هذه النقود الجديدة الغرض في توفير معين للطلب الفعال تستطيع كل دولة أن تسحب منه وفقاً لحظها من التجارة الدولية قبل الحرب ، أو وفقاً لأي شيء آخر يتفق عليه . وكان هذا هو الجزء النقدي من سياسة دولية لتحقيق التوظيف الكامل . وسوف لا يكون هذا الجزء فعالاً بذاته ؛ ولكن كما أن زيادة عرض النقود في أي بلد ضرورية لتمويل زيادة حجم التوظيف ، فكذلك زيادة عرض النقود الدولية ضرورية لتمويل التوظيف الكامل في العالم كله ، وخاصة إذا كانت مدعومة بنمو التجارة الدولية ، كما يجب أن يكون . أما البرنامج العاكس لبرنامج كينز ، فهو « البرنامج الأبيض » الذي أصدرته وزارة المالية الأمريكية في نفس الوقت الذي أصدرت فيه وزارة المالية البريطانية برنامج كينز . ويبدو أن البرنامج الأبيض قد وضع ليدفع بالعالم إلى أحوال انكماشية ، بدلاً من أن يتيح الفرص لتمويل سياسة توسعية ؛ أنه وضع لكي يدفع بالعالم إلى نظام الذهب ثنائية ، ويمنع قوى التجارة الخارجية من هذه البداية القوية التي يحققها مشروع كينز . ولا شك في أن السبب هو أن الولايات المتحدة تملك الجزء الأكبر من الأرصدة الذهبية في العالم ، وأن حرص وزارة المالية الأمريكية على المحافظة على قيمة ذهبها هو أكبر من اهتمامها بزيادة الثروة الحقيقية في العالم كله !

وليس هنا مكان الخوض في اختبار شامل لمشروع كينز والمشروع الأبيض ؛

ولكن الذى أريد أن أوضحه هو أنه إذا لم يكن للدول أن تلجأ إلى سياسة أوتوقراطية متطرفة بعد الحرب رغم إرادتها ، فلا بد من توفير وسائل الاقتراض لتستطيع العود إلى علاقاتها التجارية ، ولكي تكون جميعا في مراكز تمكنها من أن تشتري ما تحتاجه . ولا شك أنها لا تستطيع بدون هذا أن تعاود حياتها بعد الحرب . فالدولة في الأجل الطويل لا تستطيع أن تشتري إلا بقدر ما يمكنها أن تدفع ثمنه من صادراتها في الماضي والحاضر والمستقبل : في الماضي إذا اشترت بضمن ما تباع من استثماراتها الخارجية التي حصلت عليها بصادراتها السابقة ؛ وفي الحاضر عندما تشتري بصادراتها الراهنة ؛ وفي المستقبل إذا ما عقدت قروضا خارجية بضمان إمكانيات إصدارها في المستقبل ، التي تمكنها من سداد هذه القروض بعد فترة من السنين . وليست هناك وسيلة نقدية تمكن الدولة في الأجل الطويل أن تشتري أكبر مما ينتظر أن تسدد ثمنه ، ولو أن هذا التوقع قد يكون غير صحيح . وكل ما تحصل عليه الدولة وراء إمكانياتها في السداد ، فهو بمثابة هبة في الغالب .

ومن الواضح أن البرنامج الذى يمد كل أمة في البداية بقدر من قوة شرائية دولية تُخلق على أساس القوة الإنتاجية العالمية ، قد يتيح كذلك وجود الوازع لابتعاد السياسات الاقتصادية في العالم عن الأوتوقراطية ، والاتجاه إلى توثيق واتساع العلاقات التجارية الدولية ، الأمر الذى لاشك يعتبر حيويًا كبير الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، ولهذا كانت له الصدارة في المشروع البريطانى .

وإذا ما توفرت الشروط الأساسية المذكورة لوضع نظم دولية لتشجيع التجارة الخارجية ، وتوفرت كذلك رغبة الدول الكبيرة في الانتفاع بها لتنفيذ سياسات التوظيف الكامل ، فسوف يكون في مقدور بريطانيا العظمى أن تحقق توسعًا كبيراً في تجارة صادراتها ، وتستطيع تبعاً أن تحتفظ بمركزها كأهم سوق في العالم لكثير من منتجات البلاد الزراعية . ولم يتحقق للعالم بعد ، إلى أى مدى كان بريطانيا أهم سوق ، أو السوق الوحيدة في بعض الأحيان ، لحاصيل ومنتجات كانت يتوقف عليها الرخاء واليسر في غير قليل من البلاد الزراعية . ولهذا فإن هذه البلاد قد تواجه ، إذا ما أغلقت السوق البريطانية ، مشكلات كبيرة لإعادة تنظيم اقتصادياتها في ظروف من شأنها أن تقوى وتدعم الميول نحو الأوتوقراطية في العالم كله ! أما إذا توفرت شروط معقولة تمكن من اتساع نطاق التجارة الدولية ، فقد

ينتفي المبرر لحدوث هذا . والغالب أن تحتاج بريطانيا بعد الحرب إلى كميات من المواد الغذائية أكبر مما كانت تشتريه سابقا . وحتى لو أمكن تغطية زيادة الطلب هذه بزيادة الإنتاج المحلي ، وخاصة في اللبن والخضر والفواكهة ، فإن بقاء حجم الطلب في مستوى ما قبل الحرب سوف يساعد البلاد الزراعية على تنظيم شئونها في غير ما صعوبة كبيرة .

وقد يعترض على هذا القول بأن بريطانيا لن تجد من الأسواق ما يكفي لاستيعاب صادرات بريطانيا تمكّنها من الاحتفاظ بمستوى الاستيراد قبل الحرب إلا بتخفيض الأجور في صناعات الإصدار وفي الصناعات التي تمد هذه بمعدات الإنتاج ، لكي تستطيع السلع البريطانية ، عن طريق انخفاض أسعارها ، أن تشق طريقها بين السلع المنافسة ، لأن الطلب على السلع البريطانية يتوقف على سعرها بالنسبة للسلع الأخرى وعلى المقدرة الشرائية التي تيسر للدول المشتريّة أن تدفع ثمن وارداتها . فالصادرات إما أن تباع بأسعار تنافسية وإما فإنها لا تباع أبداً ، إلا إذا كانت الدولة المصدرة في وضع يمكنها من الضغط على المشتريين . ولقد كان لبريطانيا فيما مضى مثل هذا النفوذ لأن الاستثمارات فيما وراء البحار يستمر تأثيرها في اتجاه الطلب على السلع الرأسمالية لفترة طويلة بعد تكوينها ، ثم لأنها تهيء استعداداً طبيعياً للضغط على أهم المشتريين ، يمكن أن يستغل لهذا الغرض . أما إلى أي مدى سوف يبقى هذا النوع الأول من النفوذ بعد الحرب ، فأمر لا يمكن القطع فيه الآن ؛ وأما النوع الثاني فسوف يبقى ما لم تنطلق بريطانيا بعيداً في طريق الأوتوقراطية ، كما أن استغلال هذا الاستعداد الطبيعي في شكل اتفاقات كاتفاق أوتوا ، والاتفاقات التجارية مع ممالك اسكندناوه ، قد يصبح أكثر صعوبة إذا استطاعت أمريكا أن تشق الطريق إليها ، لأنها تتخذ الاستثمار وسيلة للتأثير في اتجاه التجارة ؛ ولكن لا يمكن أن تختفي كلياً قدرة أكبر دولة مشتريّة على أن توفر شروطاً طيبة مناسبة لصادراتها .

وعلى أية حال فإنه من الأرجح ألا تستطيع بريطانيا بيع كمية أكبر من الصادرات إذا كانت الأسعار غير مناسبة من وجهة نظر المشتريين . ولكن هل يعنى هذا دفع الصناعات البريطانية ، وصناعة الإصدار خاصة ، إلى خفض الأجور كوسيلة لخلق طلب على صادراتها في الأسواق العالمية ؟ الواجب أن نذكر ، قبل أن نحجب

فورا بأن علياً أن تفعل ، أنه ليس من السهل خفض الأجور في صناعات الإصدار دون خفض مناسب في كثير من الصناعات التي تنتج للسوق الأهلية ، إذ ليست الصادرات والسلع التي تستهلك محلياً أنواعاً مختلفة من السلع تقوم بصنعها أنواع مختلفة من العمل؛ أنهما في الغالب نوع واحد من السلع يقوم بصنعه نفر واحد من العمال . وفوق هذا فإن خفض الأجور قصد جعل الصادرات رخيصة لا يؤتي أثره إذا كان قاصراً على المراحل الصناعية النهائية ، بل لا بد وأن يشمل المراحل المبكرة كذلك ، وهذا يستدعي خفض الأجور في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع للسوق المحلية ، حتى يصبح هذا الخفض عاماً ، ولا يترك في الغالب إلا فئات العمال التي تحظى بحماية خاصة ، أو لهم مزيد من قوة المساومة . وكما سبق القول فإن خفض الأجور بصفة عامة يؤثر تأثيراً سيئاً على الطلب في السوق المحلية بالنسبة للسلع الرأسمالية والاستهلاكية معاً؛ ومن المحتمل جداً أن تكون الخسارة التي تنشأ عن هذا أكبر بكثير من أرباح الصادرات ، وأن تكون سبباً في عود البطالة وانتشار الكساد في الحياة الاقتصادية كلها . ولا يمكن أن ينكر أحد أن مستوى الأجور قد يكون أعلى مما يطبق النظام الاقتصادي بالنسبة لجماع قوته الإنتاجية ، أو أن ارتفاع الأجور قد يقف عقبة في سبيل إصدار سلع تنتج بأجور أقل في بلاد أخرى . ولا شك أن هناك حالات تستدعي خفض الأجور النقدية ، إلا إذا رؤى أنه من الأفضل ترك هذه الأجور كما هي وتخفيض الأجور الحقيقية ، وذلك بزيادة عرض النقود إلى ما فوق الكمية اللازمة للمحافظة على حالة العمالة الكاملة عند المستوى السائد للأسعار . ولكن هذا لا يصح إلا إذا اختل التوازن بين الأجور والأسعار ، بحيث لا ينهض افتراض تحقق هذا الوضع كسند أو كحجة لزيادة الصادرات عن طريق خفض عام في الأجور النقدية .

وبعد ، فما الذي يجب أن يعمل إذا كانت نفقات إنتاج الصادرات البريطانية أعلى من أن تيسر بيع ما يكفي منها في السوق العالمية لمواجهة حساب الواردات ؟ إذا صرفنا النظر عن أن انخفاض الأجور قد يؤدي إلى خفض مستوى الإنتاج مما يرفع نسبة الأجور عما كانت عليه ، فإن الآثار التي تترتب على خفض الأجور ، حتى بدرجة كبيرة بالنسبة لنفقات الإنتاج الكلية ، آثار مبالغ فيها كثيراً ، كما أنها لا شك تتفاوت بتفاوت أجر العمل بالنسبة لنفقات الإنتاج الكلية في كل

صناعة . ولكن نجد في معظم الصناعات ، باستثناء صناعة الفحم التي هي صناعة أولية ، أن تخفيضاً كبيراً في الأجور لا يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار ، إلا إذا كان خفض الأجور عاماً في جميع المراحل الإنتاجية ، أو إلا إذا خفضت النفقات الرأسمالية كذلك . ولقد كان من المستحيل على بريطانيا « لانكشير » أن تنافس اليابان في بعض أنواع السلع القطنية ، حتى إذا كان العمال البريطانيون وقتئذ قادرين وراغبين في العمل بدون أجر قط .

وتتمثل الوسائل البديلة لخفض الأجور ، توخياً لخفض أسعار الصادرات ، في خفض النفقات الرأسمالية وزيادة الكفاية الإنتاجية والتجارية ، ومنح الإعانات وخفض قيمة العملة . وليس خفض النفقات الرأسمالية ذا أثر كبير عند الحد ، حيث تميل الأسعار لأن تتحدد ، إلا إذا كانت إحدى الصناعات تعمل في ظروف احتكارية . ويجب أن تزداد الكفاية الإنتاجية بحيث ترتفع الكفاية الحدية ، وإلا كانت عديمة الأثر . وكذلك يجب أن تؤدي زيادة الكفاية إلى إخراج المنتجين غير الأكفاء وعدم دفع تعويض للمشروعات سيئة الأوضاع حتى لا ترتفع نفقات الإنتاج ، وأن تحول أيضاً بين المنتجين القائمين في الصناعة واستخدام وسائل احتكارية . أما الإعانات فيجب ألا تمنح إلا حيث تكون الحاجة ماسة إليها ، وألا تنطوي على منح لمشروعات عديدة لا تبدو حاجتها إليها ماسة أو قد لا تحتاجها قط . وأخيراً فإن خفض قيمة العملة كمنح الإعانات دور يستطيع كثيرون أن يلعبوه ، ومن المحتمل جداً أن يثير عوامل ذات حدين ، إلا إذا استند إلى بواعث صحيحة وحجج قوية . ولا يجوز أن تغفل أثر خفض قيمة العملة في ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات ، بحيث لا يكاد يبيع للدولة أن تزيد من حجم وارداتها على حساب زيادة في حجم صادراتها .

وخلاصة ما ذكر أن زيادة الكفاية الإنتاجية هي الهدف الذي يجب أن نرمى إليه ، وإلى جانبه الإعانات الحكومية كإجراء احتياطي نلجأ إليه إذا اتضح حقيقة عدم إمكان بيع صادرات بمقادير كافية في أي بلد أجنبي . وليست الكفاية مجرد وجود إدارة حازمة أو آلات جيدة وعمال ماهرين ، ولكنها أيضاً تحتم وجود نظام للبيع يعمل على خفض أسعار الصادرات بتجنب الوسطاء قدر المستطاع ، وعلى اختيار أصح الوسائل وأوفق الأسواق التي يدفع بسلعه إليها في حلبة التنافس .

ولا تستطيع الصناعة البريطانية بخفض الأجور أو بعدم خفضها، أن تنافس بلاداً أخرى تكون أجور العمل فيها أدنى بكثير في صناعات لا تكاد تتطلب مهارة خاصة، وبحيث يمكن أن تنتج إنتاجاً كبيراً بواسطة عمال جدد. وليس لبريطانيا أن ترجو زيادة في صادراتها إلا بالتخصص في أنواع السلع التي تنهيا لها أسباب إنتاجها لدرجة كبيرة، وهذه هي في الغالب السلع التي تتطلب نسبة مرتفعة من مهارة العمل والخبرة الفنية في إنتاجها؛ وهذه السلع مثل الأصناف الجيدة من سلع الاستهلاك ومعظم أنواع السلع الرأسمالية التي مازالت في حاجة إلى مزيد من المهارة في ناحيتي التصميم والصنع.

ويبدو الآن أن الطلب على السلع الرأسمالية سوف يزداد بنسبة كبيرة بعد الحرب، فمن المتوقع أن بلاداً كثيرة متأخرة سوف تحاول جاهدة أن ترفع مستواها الإنتاجي لتوفر بذلك الوسائل الكافية لتوظيف قواها الإنتاجية البشرية ولرفع مستوى العيش فيها بأن تنتج لنفسها الأنواع البسيطة من سلع الاستهلاك. ولا شك في أن رفع مستوى العيش في البلاد الزراعية يحتاج إلى زيادة كبيرة في الطلب على السلع الرأسمالية التي لا تتمثل في الحارث وغيرها من الآلات الزراعية فحسب، بل وفي وجود وسائل نقل تكفي لحمل السلع والمحاصيل إلى الأسواق، وموارد للقوة الكهر بائية للزراعة والصناعة معاً ولأسباب الحياة الأخرى. وسوف توجد لاشك فترة أولى يجري فيها توريد هذه السلع الإنتاجية إما بطريق التقييط وإما بواسطة قروض دولية تعقد للمشتريين الذين سوف تعوزهم الوسائل المباشرة للدفع من صادراتهم الخاصة. ولكن ليس من الخطأ القول بأن سير التقدم الآلى الرأسمالى القابل في البلاد المتأخرة سيكون أبطأ وأضيق نطاقاً مما شهده العالم من قبل حيث كان نمو الرأسمال يستند إلى الإقراض الدولى طويل الأجل، وكان قبل هذا يعتمد على استبدال السلع الرأسمالية في البلاد المتقدمة بالمواد الغذائية والأولية من المناطق المتأخرة. لاشك في أن الإقراض طويل الأجل سوف يوجد بعدهذه الحرب (العالمية الثانية) كذلك؛ ولكن حاجة بريطانيا الكبيرة للواردات لن تمكن لها من فرص الاستثمار التقدى الخارجى كما كان ذلك من قبل، ولكنها قد تهدف إلى استبدال أكبر قدر من السلع الرأسمالية بالمواد الغذائية الضرورية والمواد الأولية.

ولقد قيل إن توريد السلع الرأسمالية للبلاد المتأخرة اقتصادياً هو نوع من الانتحار الاقتصادي، إذ تعمل الدول المتقدمة بذلك على ضياع أسواقها. ولكن هذا رأى يجافى الصواب، لأن إمكانيات زيادة التجارة الخارجية في البلاد المتقدمة تتوقف على الارتقاء المستمر في مستوى العيش في البلاد المتأخرة. وكما سبق القول فهذه تعمل على تنمية بعض صناعاتها الخاصة، فمن الأجدي لها أن تشتري في الحاضر ما يلزم من الخارج لتدعيم هذه الصناعات الخاصة؛ ولهذا فمن الأرجح أن يزداد طلبها على منتجات البلاد المتقدمة في الصناعة، طالما كانت هذه البلاد تكيف هيكلها الإنتاجي بحيث ينسجم مع تغير الطلب على سلعها. وأهم ما محتاجه البلاد المتأخرة في أولى مدارج نهضتها هو السلع الرأسمالية التي تساعد على أن توفر لنفسها القوة الإنتاجية الحديثة ووسائل النقل، وأن تستغل مواردها المعدنية وترفع من مستوى إنتاجها الزراعي، ثم لتبتدىء بصناعة المنتجات الزراعية والصناعات الاستخراجية البسيطة، ولتواجه حاجات شعوبها إلى السلع الاستهلاكية الرخيصة البسيطة التي لا يتطلب إنتاجها قدراً كبيراً من المهارة والتخصص في العمل. وسوف يساعد هذا الطلب على أن يبقى النشاط الإنتاجي مستمراً بعض الوقت في الصناعات التي تقوم بإنتاج الآلات والمعدات الرأسمالية في البلاد المتقدمة؛ وعندما تصبح البلاد المتأخرة أكثر إنتاجاً بمساعدة هذه المعدات، فعندئذ تزداد، لدرجة ملحوظة، رغبتها في شراء سلع استهلاكية متعددة أجود نوعاً من هذه التي في متناول أغلبية المستهلكين فيها. هذا وإنني لا أنسى الاعتراض الذي يوجه لهذا التدليل والذي مؤداه أن هذه العملية لا بد وأن تنتهي بتصنيع بلاد العالم أجمع، وبالقضاء على نظام التبادل بين البلاد الزراعية والبلاد الصناعية، إلا إذا تغيرت الأسعار النسبية لصالح الزراعة بدرجة تبيح للمنتجين الزراعيين في العالم مستوى من العيش يعادل مستوى عيش المنتجين الصناعيين؛ ولكن ما فائدة النظر لمثل هذا المستقبل البعيد؟ فإذا كان من المحتمل بعد زمن طويل أن تنمو اقتصاديات المناطق المتأخرة، وبالأحرى أن تنمو بالدرجة التي تؤدي إلى انكماش رقعة الأسواق المفتوحة لمنتجات الأنواع الجيدة من السلع الرأسمالية — وهو أمر محتمل الوقوع وليس مشاراً لأي جدل — فإن النهج الجلي المعقول في هذه الحالة هو أن يتوقفوا جميعاً عن العمل في أمثال هذه الصناعات، تاركين الأجيال القادمة لتواجه مشاكلها بنفسها، تماماً كما نواجه

نحن مشاكنا الآن ! إن النتائج المنطقية هي لغو في الغالب ؛ وعلى أية حال فهي ليست أكبر قيمة فيما يتصل بالبحوث الاقتصادية في الأجل الطويل .

و بناء على ما ذكر فالذي يجب أن نجعله هدفنا هو زيادة القوة الانتاجية بأسرع ما يمكن و بقدر ما نستطيع في الإنتاج الزراعي والصناعي على حد سواء ، وفي كل المناطق المتأخرة من العالم من ممالك شرق أوروبا حتى الصين ، ومن البحر الأبيض المتوسط حتى إفريقيا كلها . فهذه البلاد جميعا تواجه مشكلة تحقيق العمالة الكاملة كما تواجهها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حتى ولو أنها لم تعاني البطالة بالمعنى الذي اصطلح عليه العالم ، لأنها لم تستغل مواردها للحد الكافي نتيجة لما يعوزها من المعرفة والكفاية الفنية ، ولما يعوزها من الموارد الرأسمالية ، إلا هذه التي تديرها الشركات الأجنبية لصالح حملة الأسهم الأجانب ، وليس لصالح البلاد القائمة فيها ، ثم للضغط المتزايد على الأرض الناشئ من ارتفاع نسبة زيادة السكان في مواجهة تناقص فرص الهجرة إلى الخارج . لقد كانت هذه البلاد مرتطمة في وهدة البطالة المتقنعة ، إذ كان معظم السكان يشتغلون في الزراعة دون أن يزيد عملهم إلا قليلا من حجم الإنتاج الكلى ، فضلا عن أن هذه البلاد قد عانت الكثير لإخفاق البلدان المتقدمة في الحد من سورة الكساد المزمن (المتوطن) . ولا تعنى العمالة الكاملة بالنسبة لهذه المناطق المتأخرة أكثر من توفير الموارد الرأسمالية وتحسين وسائل الإنتاج الآلية الحديثة ؛ كما أن أنواع الصادرات المهمة التي يجب أن ترسل لهذه المناطق هي المهارة الفنية في شكل عمال ماهرين ذوي كفاية عالية ، لا ليدروا لهم مصانعهم ، ولكن ليعلموهم ، وبأسرع ما يمكن ، كيف يقومون عليها بأنفسهم . ولست أتصور نوعا من الصادرات ، وفق نظام « الإعانة والتأجير » ، أحسن وأنسب من إرسال العمال والمعلمين الفنيين مصحوبين بالمصانع التي تريدها البلاد المتأخرة ، ليعلموهم كيف يديرون هذه المصانع وكيف يعالجون الآلات ببنجاح ، وبذلك تستطيع هذه البلاد أن تسد الثمن من زيادة إنتاجها الخاص الناشئة من زيادة إنتاجية عملها .

وما لم يتحقق هذا ؛ فإنني أستطيع القول بأن الاتجاه صوب العمالة الكاملة في البلاد الصناعية ، وخاصة في بريطانيا ، سرف تعترض سبيله عقبات لا مبرر لها وإلا فماذا تستطيع البلاد المتقدمة أن تصدر إلى البلاد المتأخرة في مقابل وارداتها

منها ، إذا تعذر على تلك أن تصدر السلع الرأسمالية ؟ إن شعوب البلاد المتأخرة أفقر من أن يتسنى لها شراء سلع الاستهلاك من البلاد المتقدمة ، وسوف تظل في هذه الدرجة من الفقر حتى ترتفع كفايتها الإنتاجية من ناحيتي وسائل الإنتاج الآلية والكفاية الفنية . وإذا ما اعترض على هذا بأن التقدم الصناعي في روسيا السوفيتية لم يرق على نشاط التجارة بينها وبين الدول الرأسمالية ، فعلى من يقع الوزر في هذا ؟ لقد اضطر الاتحاد السوفيتي لأن يأخذ بأسباب نهضة صناعية جبارة بأقل قسط ممكن من المساعدة الخارجية ؛ ولكن لو كانت روسيا قد استطاعت الحصول على هذه المساعدة باستمرار وانتظام لما عانى الشعب الروسي ما عاناه من متاعب وضنك خلال فترة الانتقال ، ولما تعرضت البلاد الرأسمالية إلا لقدر يسير من الكساد الكبير وانتشار البطالة اللتين تعرضت لهما .

ولا شك أن سياسة التوظيف الكامل لن تطرد في أسهل السبل وأيسرها إلا إذا شارك العالم كله في تطبيق هذه السياسة ، سواء في ذلك البلاد المتقدمة والبلاد المتأخرة . وإذا ما رفضت إحدى الدول المتقدمة المشاركة في هذه السياسة فإن الحاجة إلى اشتراك مزيد من البلاد المتأخرة سوف تكون أكبر وأكثر إلحاحا . فإذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أن تقوم بدورها في سياسة التوظيف الكامل فإن حاجة بريطانيا للبحث عن توسيع نطاق تجارتها مع الشرق وإفريقيا سوف تكون أكبر وأكثر أهمية ، وكذلك مع بلاد أوروبا الأقل تقدماً . إنها تكون كارثة كبيرة لو أن الولايات المتحدة أبت أن تقوم بدورها ، أو لو أنها عمدت ، بدافع من مصلحتها ، إلى إقامة علاقات تجارية لا يستطيع كثير من البلاد قبولها . ولا بد أن يؤدي مثل هذا الرفض إلى بعث الأزمات وانتشار الكساد في أمريكا على ما لها من مركز ضخم في الاقتصاد العالمي ، بحيث يكون لانتشار الكساد فيها أثر كبير في مختلف بلدان العالم ومناطقه التي لا شك في أن تتأثر اقتصادياتها كثيراً ، ويصبح من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بمستوى المعالة في العالم كله . أظن أن الأمور يمكن أن تجري هكذا ؛ ولكن الخطر سوف يكون أفدح بكثير لو أن الحكومات وجلت وأجفلت من القيام بواجبها الكبير إزاء مثل هذه الأوضاع !

وقصارى القول فإن الخطر يتمثل في أن تحاول أمريكا ربط دول أخرى

بنوع من العلاقات التجارية أو المالية الدولية يتعذر على هذه الدول أن تواجهها مهما جهدت ومهما بذلت من محاولات . فأمريكا مثلاً قد ترغب في الاحتفاظ بنظام الذهب ، تبعاً لما تملك من أرصدة ذهبية ضخمة ، توخياً لوجود مخارج ومنافذ لهذه الموارد الذهبية . وقد تحيق بالدول كارثة كهذه التي نزلت بها بعد الحرب العالمية الأولى من جراء تثبيت القيمة النسبية لعمالتها ، وخاصة قبل أن تتاح لها الفرصة للكشف عن أفضل قيمة نسبية تتفق مع أوضاعها الاقتصادية الدولية مثل مستويات الأسعار والأجور ، والوضع التعاقدى الذى يوضح التزاماتها وحقوقها فيما يتصل بملكية الأموال وتوزيعه بينها ، وغير هذه من العلاقات . ولن تكون الكارثة أخف وقعاً لو أن أمريكا ظلت متمسكة بنظام التعريف العالية كيفما شاءت ، وحاولت أن تمنع الدول الأخرى من عقد اتفاقات تجارية تمكنها من أن تنسق شؤون التبادل بينها ، الأمر الذى لن يحدث قط لو اتبع نظام الاتفاقات الثنائية فى توسع وحزم . ثم ما الذى يحدث لو أن أمريكا ، فى تمسكها بالنظام الرأسمالى ، اتخذت موقفاً معارضاً لأن تتجر الدول نفسها ، حتى حيث تكون عمليات الإصدار والاستيراد الكبيرة هى أحسن الوسائل لتنظيم مجرى الإنتاج والتبادل بين دولتين تكمل كل منهما الأخرى من حيث الموارد الإنتاجية ؟ ولست أقول أن أمريكا سوف تنهج هذا النهج ؛ ولكن المسألة فى حاجة إلى تدبير عالمى وإلى كثير من التأثير على قادة الرأى الأمريكىين لمنعهم من تدمير مشروعاتهم لإيجاد الاستقرار الاقتصادى بسوء استعمال قوتهم الاقتصادية الجبارة التى سوف تبلغ أوجها فى الفترة التى يتم فيها عقد الصلح فعلاً .

الفصل الحادى عشر

قروض المستهلكين^(١)

لا يخالجنى شك فى أن عددا من القراء كانوا تواقين أثناء قراءتهم الفصول السابقة لمناقشة وسائل أخرى لتشجيع الاستهلاك غير الاحتفاظ بمستوى الأجور وغير المشروعات العامة؛ لماذا لا يمنح المستهلكون قروضا كوسيلة لزيادة الاستهلاك؟ ولا أشك فى أن هذا السؤال قد جال بخواطيرهم.

والآن فما هو المعنى الصحيح لهذا السؤال؟ فالقروض بالمعنى المعروف هو شيء مستعار يجب أن يرد أو يسدد؛ ولا تخرج عن هذا القروض المصرفية لأنها تستحق السداد فى الميعاد المحدد لذلك. وقد يمكن أن تجدد هذه القروض لفترات متوالية، ولكنها لا تلغى، اللهم إلا فى حالة إفلاس المدين أو توقفه عن الدفع، كما أن المدين عادة يدفع فوائد عن الدين حتى ميعاد السداد. فهل يعنى هؤلاء الذين يجذبون إقراض المستهلكين كوسيلة لمكافحة البطالة، مجرد منح قروض بفائدة للمستهلكين فى فترات الكساد عليهم أن يسددوها فيما بعد؟

إن الذين تحدثت إليهم أو قرأت لهم إنما يعنون شيئا آخر جد مختلف عن هذا المعنى. الأرجح أنهم يقصدون إلى أن تقوم الدولة بخلق كميات من النقود، من لا شيء، تقدمها منحا للمواطنين، إما كشيء عادى مستمر، وإما بصفة استثنائية فى وقت الكساد، قصد رفع مستوى الطلب الاستهلاكى الذى ييسر توظيف الموارد الإنتاجية العاطلة. ويقول بعض هؤلاء بوجود ميل دائم لقصور القوة الشرائية فى المجتمعات الرأسمالية، يجب أن تعمل الحكومة على علاجه فى استمرار ودأب عن طريق إصدار قروض للمستهلكين؛ هذا بينما يرى غيرهم أن هذا القصور لا ينبعث إلا فى أوقات خاصة هى فترات الكساد. ولنبدأ علاج هذا الموضوع بمناقشة الفكرة الأقل تطرفا والتى مؤداها أن قصورا القوة الشرائية ينبعث عند نقط معينة فى المحيط الاقتصادى، وأن أحسن وسيلة لتلافي هذا

القصور هي إعطاء جمهور المستهلكين منحا من نقود جديدة تخلفها الدولة لهذا الغرض .

وليس في استطاعة أحد أن ينكر قصور القوة الشرائية في أوقات الكساد والفتور الاقتصادي ، ذلك أن للقوة الشرائية مصدرين ، هما الحصول على دخول من طريق الإنتاج ، أو الحصول على قروض أو منح من نقود تخلق لذلك . فإذا ما تعطلت الموارد الإنتاجية ، فإن أحد موارد الدخل قد يتعطل أو ينكمش تبعاً ؛ ووفقاً لما سبق ذكره فإن مثل هذا الانكماش يميل لأن يحدث انكماشاً في الموارد الأخرى ؛ فقدره المصارف على الإقراض تحدّها رغبة المقترضين المضمومين في الاقتراض ، فضلاً عن أن أمثال هؤلاء يتناقص عددهم كثيراً في فترات الكساد ، فلا يقبلون على الاقتراض إلا في حدود ضيقة عندما يسود التراخي والفتور عمليات الإنتاج والاتجار . ولا خلاف في أن فترات الكساد تنطوي على قصور في القوة الشرائية ، كما أني اعتقد أن جزءاً من القوة الشرائية المنكمشة يمسكه أصحابه عن التداول ، مما يؤدي إلى زيادة قصور القوة الشرائية . والمسألة في هذا الوضع هي : هل يتمثل أحسن علاج في وضع قوة شرائية إضافية بين أيدي المستهلكين مباشرة ؟

هناك وسيلتان لتحقيقان هذه الغاية ، أولاً هي إصدار كميات إضافية من النقود توزع على جميع المستهلكين أو على طبقات معينة منهم كدخول نقدية ، بشرط أن تقوم الدولة بخلق الموارد النقدية اللازمة لذلك من لاشيء وبنفس الطريقة التي تخلق بها المصارف الائتمان ، ولكن هذه المنح تختلف عن الائتمان المصرفي في أنها لا تغل فائدة للحكومة ولا هي تستردها . والوسيلة البديلة لذلك هي خفض مستوى الضرائب ومواجهة مصروفات الدولة وغيرها من الهيئات العامة بخلق نقود جديدة ، بدلاً من تحويل النقود ، لهذا الغرض ، من الدخول الخاصة إلى الإيرادات العامة ، بحيث تسفر هذه الطريقة عن ترك كميات أكبر من النقود بين أيدي الأفراد تمكنهم من مزيد من الإنفاق الاستهلاكي ؛ أما إلى أيدي من من المستهلكين تصل هذه الزيادة في القوة الشرائية فأمر يتوقف على الطريقة التي تخفف بها الضرائب . وقد تنطوي هذه الوسيلة إما على رغبة الدولة في أن تسترد هذه الزيادة في القوة الشرائية ، وإما على رغبتها عن ذلك . فإذا كانت الأولى فإن الطريقة هي أن تعتمد الدولة إلى رفع مستوى الضرائب

في أوقات الرواج عن المستوى المعتاد ، وبهذا تأخذ من دافعي الضرائب كمية النقود التي أعطتها إليهم في فترة الكساد .

« ١ »

سوف يكون لتخفيض الضرائب أثر متفاوت في الموقف تبعاً لتوزيع المزايا الناشئة عن هذا الخفض الذي يزيد من حجم الاستهلاك بالقدر الذي تزيد به القوة الشرائية في أيدي أصحاب الدخل الصغيرة والطبقة الفقيرة ؛ أما إذا تسرب الجزء الأكبر منه إلى أيدي الأغنياء والشركات فإن أثره في تدعيم الاستهلاك يكون تافهاً ، بينما يكون أثره في تدعيم الادخار كبيراً . ولكن هل تؤدي زيادة الادخار في هذا الوضع إلى زيادة في حجم الاستثمار الرأسمالي ؟ سوف لا تزيد الرغبة في هذا الاستثمار ، إلا إذا كان هناك نشاط ملحوظ في الاستهلاك . وعلى هذا فإن تخفيض الضرائب الذي تحظى به الطبقات الموسرة (مثل خفض الضرائب على احتياطات الشركات وعلى الدخل الكبيرة) لمن يدعم الاستهلاك وينشطه ، وتبعاً فهو لن يدعم الاستثمار وينشطه ؛ فلا بد إذاً من أن يتركز الخفض في الضرائب التي يتحملها أصحاب الدخل الصغيرة إذا ما أريد به أن يكون وسيلة لانتعاش الطلب وزيادة حجم التوظيف ، كما أن النشاط الذي يسرى إلى الاستهلاك عن هذا الطريق ينشط نفسه عوامل الاستثمار دون ما حاجة إلى خفض الضرائب التي تتحملها الشركات وأصحاب الدخل الكبيرة ، بشرط أن يكون النظام المصرفي على أهبة واستعداد لأن يزيد عرض النقود إلى المدى المطلوب .

وإذا ما أقدمت الدولة على خفض الضرائب بهذه الطريقة في فترات الكساد وانتشار البطالة ، فهل يجب أن ترفع من فئاتها بنفس النسبة في أوقات الرواج لكي تسترد المبالغ التي خفضت بها الضرائب من قبل ؟ لو كانت الدولة قد اقترضت من سوق النقد لكي تغطي العجز الذي نشأ في مصروفاتها نتيجة لخفض معدل الضرائب ، فلا بد لها يوماً ما من أن تسترد من دافعي الضرائب كمية النقود اللازمة لسداد هذا الدين ، وإلا فإن كل فترة كساد سوف تتحسر عن زيادة في حجم الدين الأهلي وفي مقدار القوائد التي تدفعها الحكومة سنوياً . ولقد استخدمت السويد هذه الطريقة لتمويل مشروعاتها العامة في السنين الثلاثين فاقترضت في فترات الكساد ، وبهذا انتزعت الأرصدة الطائلة التي لم تكن

لستثمر بغير هذه الوسيلة ، ثم سددت ما اقترضته عن طريق رفع مستوى الضرائب في فترة الرواج . ولقد نجحت هذه السياسة وحقت الغرض في المدى الذي استخدمت فيه . وعلى أية حال فهناك فرق بين الاقتراض الحكومي قصد الاستثمار الرأسمالي ، وبين الاقتراض الحكومي قصد دفع دخول إضافية للمستهلكين ، لأن الدولة تمتلك في الحالة الأولى المشروعات الرأسمالية كمقابل للدين ، ولكنها في الحالة الثانية لا تمتلك شيئاً في مقابله . ومن محض السياسة المالية الكلاسيكية أن تقوم الدولة بسداد ما اقترضت لتنفيذ سياسة المشروعات العامة ، أفساطاً موزعة على عدة سنين . وهذا في الواقع ما يحدث عندما تقترض الدولة لتنفيذ مثل هذه المشروعات وتقوم بسداد القرض تدريجاً فيما بعد . أما الاقتراض قصد تمويل الاسهلاك فليس من السياسة المالية الكلاسيكية في شيء ، بل إنه ليعتبر في الدوائر الخاصة ضرباً من جنون الإسراف . وحتى إذا ما أقدمت الدولة على مثل هذا ، فلا بد لها من سداد الديون بمجرد أن تبرأ الجماعة من أعراض الكساد . وليس حتماً أن تسترد هذه المبالغ من أفراد المستهلكين الذين أعطيت لهم ، بل يجب أن يسدها المجتمع كله عن طريق رفع مستوى الضرائب .

ولكن هذا الوضع مفضل في الحقيقة كغيره من أوجه المقارنة والتماثل بين الفرد والدولة . فإذا ما خلقت الدولة نقوداً لكي توفر للموارد العاطلة فرص الاستثمار ، ثم أخذت في استرداد هذه المبالغ فيما بعد ، فلن تكون النتيجة إلا دفع هذه الموارد الإنتاجية إلى التعطل ثانية ، ثم عود الكساد تبعاً . وقد لا يكون هذا صحيحاً إذا كان الكساد شيئاً عارضاً يظهر اليوم ويختفي غداً ، إذ تستطيع الدولة في هذه الحالة أن تسحب وتلقي النقود التي خلقتها في فترة الكساد دون أن يكون لهذا رد فعل معاكس . ولكن هذا ليس من الواقع في شيء ، لأن الاحتفاظ بمستوى العالة يتطلب بقاء هذه الكميات الإضافية من النقود ، فإما أن يعود الكساد ، وإما أن تحل النقود التي تخلقها المصارف محل النقود التي تسحبها الدولة ؛ وهذا الاحتمال الأخير هو الذي يحدث فعلاً في الأحوال العادية . فإذا ما أثقلت الدولة كاهل الشعب بأعباء الضرائب توخياً لسداد الدين الأهلي ، فإن المصارف تقدم على منح مزيد من القروض المصرفية ، طالما وجدت من هو أهل من المقترضين ؛ أما إذا شملت زيادة الضرائب الطبقة الفقيرة والدخول الصغيرة بدرجة ملحوظة .

فإن الاستهلاك سوف ينكمش وتبعاً ينكمش حجم الاستثمار ، وعندئذ يتعذر على المصارف أن تجد مقترضين للنقود الجديدة التي تخلقها ؛ وفي مثل هذه الحالة يرجع الكساد والبطالة معاً .

وما الذي يحدث لو أن الدولة أقدمت على مواجهة العجز في نفقاتها الناشئة عن خفض الضرائب ، بخلق موارد نقدية جديدة بدلاً من الاقتراض في سوق النقد ؟ سوف تنفق الدولة هذه الأرصدة الجديدة على نفس الأوجه التي كانت سوف تنفق عليها من حصيلة الضرائب لو لم تنخفض ، وعندئذ يؤثر هذا الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار بنفس النسبة كما لو كانت هذه الأرصدة آتية عن طريق رفع الضرائب ، وتزيد هذه النقود الجديدة ، وقد دخلت نطاق التداول ، من عرض النقود التي كانت متداولة من قبل ، وبذلك يرتفع مستوى النشاط الإنتاجي وتتناقص الحاجة إلى زيادة الموارد النقدية عن طريق المصارف . والواقع أن الدولة تدخل بذلك نطاق العمل المصرفي فتمنح نفسها قروضاً بدون فائدة ، بدلاً من الاقتراض من المصارف بفائدة . والآن فهل يجب على الدولة أن تسدد لنفسها هذه المبالغ ، كما كان يقتضيها الواجب لو أنها اقترضت من المصارف ؟ لا داعي إلى ذلك إذا ما كانت الحاجة مستمرة دائمة إلى وجود هذه الزيادة في عرض النقود إبقاء على المستوى المرتفع للنشاط الاقتصادي ؛ ولكن كل مرة تقدم فيها الدولة على خلق كميات جديدة من النقود لمواجهة المصروفات العامة ، فإنها كذلك تدفع بزيادة دائمة مستمرة في عرض النقود . ولا تستطيع الدولة أن تستخدم النقود التي تخلقها إلا مرة واحدة ، وليس مرة في إثر أخرى ؛ بينما تستطيع المصارف أن تستمر في تكرار عرض القروض ، لأن الائتمان الذي تصدره يسدد باستمرار . ولهذا فإن الدولة ، إن لم تسدد لنفسها ، فإنها لا تستطيع أن تدفع إلى التداول بكميات إضافية من النقود دون أن تنشأ عن هذا زيادة جديدة أخرى في عرض الموارد النقدية . وفضلاً عن ذلك فإن الدولة طالما كانت مقدمة على خلق كميات جديدة من النقود ، فإنها تحول بين المصارف وبين خلق هذه الزيادة في عرض النقود ، وبهذا تحرم المصارف من الفائدة التي تربحها لو أنها ذاتها قامت بخلق هذه الكميات الإضافية من النقود ، وعندئذ تضطر المصارف ، توجهاً للحفاظ على أرباحها ، أن تصدر في نطاق إمكانياتها كمية من النقود تزيد على ما كانت تصدره في غير هذه الحالة

وعلى هذا فإن خلق الدولة للنقود ينطوى على جرائم التضخم ، لا بطريق مباشرة ، ولكن عن طريق رد الفعل الذى تحدثه فى المصارف . وكما سبق القول فإنه قد يتعذر على المصارف فى فترات الكساد أن تدفع إلى التداول بكميات إضافية من النقود ، بينما هى تستطيع أن تفعل الكثير من هذا فى حالة التوظيف الكامل أو فى حالة رواج نسبي ، إلا إذا حال القانون دون التوسع فى هذه الناحية . وعلى هذا فإن الدولة لو أخذت تخلق لنفسها ما تحتاج إليه من النقود ، تاركة للمصارف الخاصة حرية العمل ، فإن النتيجة تكون تضخماً نقدياً تعتمد إليه المصارف توجيهاً للمحافظة على مستوى أرباحها .

وتستطيع الدولة أن تحول دون وقوع هذا بفرض إشرافها التام على البنك المركزى الذى يسيطر حقيقة على عرض النقود فى النظم الاقتصادية الحديثة . ولكن هذا قد يعنى أن الدولة بدلا من أن تخلق مواردها النقدية بعيدة عن البنك المركزى ومستقلة عنه ، فإنها سوف تخلق هذه الموارد بواسطة البنك المركزى وبالوسائل التى سبق ذكرها فى الفصل الثامن . ولا تختلف حالة الدولة التى تسد عجزاً فى الميزانية ناشئاً عن نقص فى حصيللة الضرائب باستخدام حقها فى خلق النقود ، عن حالة الدولة التى تسيطر على البنك المركزى وتأخذ لنفسها بذلك حق خلق النقود التى تحتاج إليها . ولا شك فى أن البنك المركزى تلحق به خسارة فى المدى الذى يوجب عليه أن يخلق للدولة نقوداً بدون فائدة ، بدلا من أن يخلق لرجال الأعمال ائتماناً يغل فائدة ، إذ لا بد للبنك المركزى من أن يكسب ما يغطى نفقات إدارته . وإذا كانت الدولة تقوم بتغطية هذه النفقات ، فإن البنك رغم هذا يخسر الفائدة التى يمكن أن تغلبها له للقروض التى يستطيع منحها للأفراد . وعلى أية حال فإن أثر تدخل الدولة فى زيادة النشاط الإنتاجى قد يكون من الكبر بحيث يتيح للمصارف أن تخلق من الائتمان الذى يغل فائدة ما يزيد بكثير عما كانت تستطيع خلقه لو وقفت الدولة بمعزل عن الحياة الاقتصادية . وقد تستطيع المصارف عندئذ أن تحقق أرباحاً تربي عما كانت تحققه من قبل ، علماً بأن هذا يتوقف على العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومى من النقود الجديدة التى لا تدفع عنها فائدة ، وبين مجموع الزيادة فى عرض النقود اللازم لبلوغ مستوى العمالة الكاملة فى الحياة الاقتصادية عموماً .

والنتائج التي تستخلص مما سبق هي :

- ١ — إن خفض الضرائب وعدم توازن الميزانية في أوقات الكساد يمكن أن يدعم النشاط الاقتصادي ويزيد من حجم التوظيف .
- ٢ — لا تتحقق المزايا التي في الفقرة السابقة إلا إذا كان خفض الضرائب في صالح أصحاب الدخل الصغيرة .
- ٣ — إذا غطت الحكومة العجز الناشئ عن خفض الضرائب بعقد قروض تسدها بزيادة الضرائب في فترات الرواج ، فإن الكساد لا شك يعود عند السدد ، إلا إذا اقتصر رفع الضرائب على الطبقات ذات الدخل الكبيرة .
- ٤ — إذا غطت الحكومة العجز الناشئ عن خفض الضرائب بنقود تصدرها الدولة ، بدلا من أن تقتربها ، فإن النتيجة هي أن يتحول جزء من الربح الناشئ عن خلق النقود من جانب المصارف إلى الدولة ، الأمر الذي يسفر عن إثارة عوامل تضخمية معاكسة ، ما لم تستول الحكومة على البنك المركزي .
- ٥ — إذا وضعت الدولة يدها على البنك المركزي ، فمعنى هذا أنها تحتكر سلطة خلق النقود ، إما لنفسها بدون فائدة ، وإما لرجال الأعمال مقابل فائدة .
- ٦ — أن المعارضة المطلقة لسياسة خفض الضرائب والميزانيات غير المتوازنة لا تقوم على أسس اقتصادية سليمة .

إن الوسيلة البديلة لخفض الضرائب ، هي إعطاء المستهلكين مباشرة منحة نقدية إضافية ، وهو مالا يكاد يختلف في النهاية عن خفض الضرائب ، إذ في الحالتين يتوفر للمستهلكين قدر أكبر من النقود يستطيعون إنفاقه . وعلى الدولة أن توفر هذه القوة الشرائية الإضافية إما بأن تخلقها بنفسها وإما بأن تقتربها ، ولا حاجة إلى ذكر الحالة التي تحصل فيها الدولة على النقود المطلوبة عن طريق زيادة الضرائب ، لأن هذا بمثابة تحويل القوة الشرائية من جانب إلى آخر ، ولكنه لا يزيد من حجمها^(١) . وكما يختلف خفض الضرائب في أثره تبعا لتفاوت النفع الذي يعود منه على الطبقات المختلفة ، كذلك يختلف منح الهبات النقدية المباشرة تبعا للأسباب ذاتها ، لأنه من السهل أن تقطع بأن المنفعة التي تعود على الفقراء

(١) إلا إذا كان هذا التحويل من أصحاب الدخل الكبيرة إلى أصحاب الدخل الصغيره في النطاق الذي يزيد من حجم الاستهلاك ويقلل من الأدخار غير الثمر .

من منحهم هبات نقدية هي أكبر من التي تعود عليهم من خفض الضرائب ؛ ولا شك عندئذ في أن منح الهبات النقدية المباشرة هي الطريق الأصح . وإذا مارغبت الدولة في استرداد هذه المنح ، فيمكن أن تستردها برفع الضرائب في أوقات الرواج وبنفس السهولة وبنفس الشروط التي تسترد بها ما تنقذ بسبب خفض الضرائب .

« ٢ »

لقد ناقشنا اقتراحات وآراء من شأنها أن تزيد من الطاقة الاستهلاكية في فترات الكساد لحسب ، وليس في جميع الأوقات . ولكن من المستطاع القول بأن الطاقة الاستهلاكية قد تعاني نقصاً في كل الأوقات التي يقصر فيها النشاط الاقتصادي عن أن يحقق التوظيف الكامل ؛ وتبعاً يمكن القول بوجود إقراض المستهلكين في كل الأوقات بدرجات متفاوتة حتى يبلغ حجم الإقراض المستوى اللازم لتحقيق حالة التوظيف الكامل . ولا محل في مثل هذه الأوضاع لمشكلة سداد القروض إلا إذا كانت هناك فترات يزيد فيها التوظيف القائم فعلاً عن مستوى التوظيف الكامل ، وإلا إذا كانت الأسعار قد ارتفعت بسبب وجود قوة شرائية متداولة تربي على الكمية اللازمة للاحتفاظ بمستوى العالة الكاملة . ولا يمكن أن يوجد هذا الوضع إلا نتيجة للخطأ في إصدار كميات من النقود تزيد عن اللازم لحجم التداول ؛ ولا شك عندئذ في أن العلاج الصحيح لمثل هذه الحالة هو أن ترد كمية النقود إلى الحدود الصحيحة . وبصرف النظر عن مثل هذه الأخطاء ، فلن تكون هناك سنين تبين عن فائض في القوة الشرائية يمكن أن تسد منه قروض المستهلكين التي أصدرت في سنين الانكماش .

فما الذي يحدث إذا ؟ تأخذ الدولة في زيادة عرض النقود زيادة مطردة ؛ وفي كل مناسبة يقصر فيها الطلب على السلع الإنتاجية عن أن يستوعب المعروض منها ، يجب أن يغطي هذا القصور في الطلب بزيادة مستديمة في عرض القوة الشرائية . ولا شك في أن هذا يؤدي ، عند ابتداء تطبيق هذه السياسة ، إلى سرعة بلوغ مستوى التوظيف الكامل ، وهو المستوى الذي يتوقف عنده منح القروض للمستهلكين . وإلى هنا لا يختلف الوضع في شيء عن خلق قوة استهلاكية استثنائية كما سبق القول في أول هذا الفصل ؛ ومن ثم فإن النقود الإضافية التي خلقت في المرحلة الأولى سوف تستمر في التداول . ولنفرض أن

الاستهلاك تعرض فيما بعد لنقص جديد تبعاً لما ينطوى عليه النظام الرأسمالي من ميل لقصور الاستهلاك ، قد تكون نتيجته أن نعمل على إقاص العرض الكلي للنقود ؛ وبما أن نقود الدولة لا يمكن أن تنقص من حجمها ، فلا بد إذاً من أن يحدث الانكماش من أنواع أخرى من النقود التي تخلقها المصارف . وقد تضطر الدولة بعدئذ لأن تدفع كمية جديدة من نقودها إلى التداول ، وهكذا تتكرر هذه العملية بحيث تتناقص تدريجاً كمية النقود المصرفية التي تغل فائدة للمصارف بالنسبة لحجم نقود الدولة من مجموع عرض النقود، حتى تتلاشى النقود المصرفية من التداول ويصبح عرض النقود مكوناً من نقود الدولة وحدها !

ولكن هل يمكن أن يحدث هذا ؟ إذا بقيت الصناعات في الملكية الخاصة فلا بد أيضاً من وجود من يمدّها بالائتمان لكي تستطيع أن تستمر وأن تنمو ؛ وإذا لم تقم الدولة بتوفير كميات النقد اللازمة لرجال الأعمال ، فسوف يلجأون إلى سوق النقود للحصول على ما يلزمهم منها . وإذا ما وجد في هذه السوق من يرغب في الاقتراض ، فإن المصارف تستطيع عندئذ أن تقرضهم مقابل فائدة .

هذه هي الحقيقة ! إن زيادة كمية نقود الدولة لن تقعد المصارف عن الإقراض في الحدود التي يتيحها القانون لخلق النقود المصرفية ؛ ولكن إذا عمدت الدولة إلى تحديد مجموع النقود بالكمية اللازمة للاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل ، ثم أخذت في إصدار كميات مطردة من مجموع كمية النقود المحددة ، فإنها في هذه الحالة تحد نسبياً من سلطة المصارف في خلق النقود المصرفية كلما توسعت الدولة في زيادة عرض نقودها . ورغم ذلك فإن هذا لن يمنع المصارف من الإقراض ، لأن كميات متزايدة من نقود الدولة سوف تستقر في خزائنها عن طريق عملائها ؛ أما ما قد يمتنع عندئذ على المصارف فهو إمكان خلق الائتمان بهذا الحجم الكبير على أساس نقدي لا يمثل إلا نسبة صغيرة من حجمه كما سبق القول ؛ وفي هذه الحالة تقترب المصارف تدريجاً من النقطة التي لا تستطيع عندها أن تقرض أكثر من الكمية الحقيقية من النقود السائلة التي في حوزتها . وبهذا قد ينتهي هذا العمل الكاسب الذي يتمثل في خلق نقود من لا شيء ، تغل فائدة للمصارف . وقد يزداد عرض النقود الحكومية حتى يغطي حاجة المجتمع إلى النقود ، في أن حجم نقود الدولة لا يمثل اليوم إلا جزءاً صغيراً من العرض الكلي للنقود . وعندئذ لن يتسنى للمصارف أن تخلق

اثباتاً جديداً ، كما أن سلطة الدولة في خلق كميات متزايدة من النقود دون التعرض لشروط التضخم ، سوف تحدّد بالكمية التي يجب خلقها في المستقبل للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل

لقد افترضت في حديثي السابق أن النقود التي تخلقها الدولة تكون في شكل مادي ملموس ، وليست مجرد قيد في الدفاتر . وهذا لاشك فرض مشروع ، لأن الدولة تستعمل هذه النقود في دفع حساباتها المدينة ، أو في منحها للجمهور كقوة شرائية . هذا ويقوم من تصل هذه النقود إلى أيديهم بإتفاقها بالتالي وهكذا دواليك في حلقات متتابعة لانهاية لها ، كما أن الجزء الذي لا يكتنز منها قد يصل إلى المصارف في شكل ودائع يسحب عليها الأفراد عند الحاجة ؛ أما إذا عمدت الدولة إلى تسديد مدفوعاتها بواسطة شيكات تقدم إلى المصارف لدفع قيمتها ، فإن المصارف تستطيع فوراً أن تقدم بدورها هذه الشيكات إلى الدولة لسداد قيمتها ؛ والدولة لا يستطيع عندئذ إلا الدفع نقداً ، إما بواسطة نقودها الورقية ، وإما بتقييد قيمة هذه الشيكات وداائع لحساب هذه المصارف في البنك المركزي ، مع العلم بأن المصارف الأعضاء تعتبر وداائعها في البنك المركزي بمثابة لاحتياطياتها النقدية لأنها تستطيع أن تحول هذه الودائع مباشرة إلى نقد سائل وقتما تشاء . وعلى هذا فليس هناك فرق من الناحية العملية بين احتفاظ المصارف الأعضاء بنقود الدولة كودائع في البنك المركزي ، وبين أن تحصل عليها نقداً سائلاً تحتفظ به في خزائنها . ولقد افترضت شيئاً آخر مؤداه أن إشراف الدولة على مجموع النقود المتداولة (توخياً للاحتفاظ بعرض النقود في المستوى اللازم للعمالة الكاملة) يجب أن يمتد ليشمل نسبة خلق الائتمان ولا يقتصر على الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية . وهذا أيضاً فرض مشروع له مبرراته القوية ، إذ أن خلق الدولة للنقود لا بد أن يؤدي ، بدون ذلك ، إلى زيادة عرض النقود الكلي على المستوى اللازم للمحافظة على حالة التوظيف الكامل . ولا تستطيع الدولة أن تطبق سياسة مد المستهلكين بالقروض بالشكل السابق ذكره ، دون أن تشرف على عرض مختلف الموارد النقدية بما فيها الائتمان المصرفي .

ولا شك في أن هذا التدليل يشوبه شيء من الخيال في بعض نواحيه ، إلا أن النتيجة التي نستخلصها منه رغم ذلك ، هي أن كل سياسة تنطوي على زيادة

عرض النقود ، بواسطة الدولة ، زيادة مطردة مستديمة لابد وأن تكون مصحوبة بالإجراءات التي تحد من حق خلق أى نوع من النقود بواسطة أية مؤسسة أخرى غير الدولة والهيئات الرسمية ؛ هذا إذا أرادت الدولة أن تتفادى التضخم كنتيجة لزيادة عرض النقود . والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تحد من سلطة المصارف في خلق الائتمان هي خفض النسبة بين الاحتياطي النقدي وحجم الائتمان الذي يمكن أن يصدره النظام المصرفي على هذه القاعدة النقدية ، بحيث يصبح العمل المصرفي التجاري غير مجزٍ ، إلا إذا سمح للمصارف برفع سعر الفائدة للدرجة التي تعوض لها ما خسرت بسبب الحد من مدى سلطتها في عقد القروض . وحتى إذا تركت للمصارف الحرية في رفع سعر الفائدة بالقدر الذي تريد ، فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف ينفر من الاقتراض فينكمش حجمه مرة أخرى إلى الدرجة التي تجعل العمل المصرفي لا يدر كسبا . ولكن من الجلي أن الدولة لا تستطيع أن تبيع للمصارف رفع سعر الفائدة بهذه الطريقة وحسباً تشاء . والواقع أن افتراض احتفاظ الدولة لنفسها بحق خلق النقود بالقدر الذي يلزم للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة في أى وقت وبشرط أن لا تسترد الدولة ما تخلق من النقد (الأمر الذي نفترضه كذلك في هذه المرحلة من التحليل) ، سوف يؤدي قطعاً إلى القضاء على المصارف التجارية إذ يصبح نشاطها عتياً لا يدر ربها . وبالخلاصة أن مثل هذا البرنامج يجب أن يشمل استيلاء الدولة على المصارف التجارية وعلى البنك المركزي معا .

وإذ تم الاستيلاء على المصارف ، فلن يكون هناك ما يمنع الدولة ، متى أرادت ، من أن تتبع سياسة « إقراض المستهلكين » التي تقوم على خلق كميات إضافية مستديمة من النقود بحيث تطرد زيادة عرض الموارد النقدية الحكومية حتى تبلغ المستوى الذي يوفر العمالة الكاملة . أما زيادة النقود بعد هذا الحد ، فإنها لا شك تسفر عن آثار التضخم .

« ٣ »

وإلى هذا الحد فالأمر جلي ؛ ولكن علينا بعد ذلك أن نتساءل عما إذا كانت سياسة إصدار قروض المستهلكين سياسة معقولة حكيمة ، حتى مع اعترافنا بأنها سياسة عملية لا غبار عليها في حدود معينة . وميزة هذه السياسة أنها تؤثر مباشرة

في مستوى الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات ، باعتبار أن هذا يؤثر بدوره في الطلب على سلع الإنتاج فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار في إنتاجها . ومعنى هذا أن الطلب على سلع الاستهلاك سوف ينشط مباشرة ، بينما لا ينشط الطلب على سلع الإنتاج إلا نتيجة لذلك ، أو أنه لا ينشط إلا بعد انقضاء فترة من الزمن . وحتى إذا كانت هذه الفترة قصيرة، فإن زيادة الطلب الاستهلاكي سوف تستمر وقتاً غير قصير قبل أن تبدو أية زيادة في عرض هذه السلع تدفع بها الآلات الجديدة إلى الأسواق ؛ ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يزيد عرض السلع الاستهلاكية والخدمات حتى تأخذ وسائل الإنتاج الجديدة في العمل ، إذ المقصود هو أن كل زيادة في العرض قبل ذلك ، تكون من إنتاج السلع الرأسمالية الموجودة فعلاً قبل زيادة الطلب الاستهلاكي .

ولكن هذا ينطوي على ضررين : أولهما توقع ارتفاع النفقات الحدية للسلع الاستهلاكية الإضافية ارتفاعاً كبيراً نتيجة لعود المشروعات ضعيفة الكفاية إلى الإنتاج ، أو لتشغيل المشروعات كبيرة الكفاية إلى ما فوق طاقتها المثلى (مثل ساعات العمل الإضافية) . وقد يحول دون ارتفاع نفقات الإنتاج الحدية ، ولكن إلى حد ، أن بعض المشروعات لم تكن قد بلغت حدها الأنسب في الإنتاج من قبل ؛ ولكن حيث تكون قوى الاحتكار كبيرة يكون أيضاً الميل كبيراً إلى تحويل انخفاض نفقات الإنتاج إلى أرباح قدرية ، وتبعاً تمل أسعار سلع الاستهلاك لأن ترتفع بنسبة كبيرة كذلك ؛ وثاني الضررين هو أن الزيادة المباشرة التي يتعرض لها الطلب على سلع الاستهلاك قبل أن تأخذ أدوات الإنتاج الجديدة في العمل ، تؤدي إلى تدعيم الميل للاستيراد ، وإلى أن السياسة الأهلية التي تهدف لتحقيق التوظيف الكامل سوف تزداد في سبيلها العقبات التي تنشأ عن مشاكل التبادل النقدي الأجنبي (أسعار الصرف) .

ولا شك في أنه من الأرجح أن أدوات الإنتاج الجديدة ، بعد أن تدخل نطاق الإنتاج فعلاً ، تكون أعلى كفاية من أدوات الإنتاج القائمة من قبل ، مما قد يسفر عن خروج بعض المشروعات القديمة من دائرة الإنتاج ، عاملة بذلك على خفض نفقات الإنتاج عند الحد ، على فرض أن إنتاج الآلات الجديدة سوف

يكون كافياً لتغطية الطلب المتزايد دون الاحتفاظ بكل المشروعات القديمة ، الأمر الذى قلما يحدث فى الواقع .

والآن وقد عرفنا آثار سياسة إقراض المستهلكين ، علينا أن نناقش ما يحدث لو أن الدولة اتجهت إلى زيادة عرض السلع الرأسمالية بدلاً من أن تتجه مباشرة إلى خلق قوة استهلاكية جديدة . سوف تسفر هذه الحالة أيضاً عن زيادة فى القوة الاستهلاكية نتيجة للبالغ التى تدفع لمنتجى سلع الاستثمار . وفى هذه الحالة يبدأ إنتاج سلع الاستثمار فوراً دون انتظار أو ضياع وقت . وهكذا تدفع هذه المعدات الإنتاجية الجديدة على وجه السرعة سلعاً استهلاكية إلى الأسواق تحد من الميل السعودى لنفقات الإنتاج والأسعار فى صناعات سلع الاستهلاك .

وثمة ميزة أخرى ، هى أن التعطل الذى يحل بالعمال وغيرهم من الموارد الإنتاجية فى صناعات سلع الإنتاج يزيد كثيراً عن مثيله فى صناعات سلع الاستهلاك (باستثناء صناعات الصادرات) ، وتبعاً فإنه يوجد فى صناعات سلع الإنتاج مشروعات عديدة ذات كفاية وعمال أ كفاء على أهبة الاستعداد للعود إلى التوظيف ، وعندئذ أيضاً تتوفر حالات كثيرة تنخفض فيها نفقات الإنتاج الحقيقية بعود هذه المشروعات ذات الكفاية إلى الإنتاج حتى طاقتهما المثل ؛ وسوف يكون ارتفاع السعر فى ظل هذه الظروف على أية حال أقل من ارتفاعه حيث ترتفع نفقات الإنتاج الحقيقية ، حتى إذا لم يكن من المستطاع منع ارتفاعها .

وعلى هذا فإن تدخل الدولة يجب أن ينصب على أكثر أجزاء النظام الاقتصادى حاجة إلى التقوية والتدعيم ؛ وعندئذ يتسنى وجود مستوى من التوظيف أعلى وأكثر استقراراً .

ولا بد بعدئذ من توضيح مسألة غاية فى الأهمية ، وهى أن النتائج السابق ذكرها والتى تسفر عنها سياسة تدعيم صناعات الإنتاج لن تتحقق إذا كانت سياسة المشروعات العامة التى تتبعها الدولة من النوع الذى لا يدعم إنتاج أنواع السلع الرأسمالية التى تنتج بدورها أنواعاً من السلع الاستهلاكية والخدمات التى ييغى المستهلكون أن ينفقوا عليها دخولهم المتزايدة . فلو أخذت الدولة مثلاً فى بناء عدد كبير من الطرق ودور البريد والمصالح الحكومية وأمثالها ، يغريها بذلك أنها أنواع من المشروعات العامة لاتلقى من جانب الرأسماليين إلا قليلاً من المعارضة ، فإن منتجى

هذه الأشياء لن يجدوا، ولا يتوقعون أن يجدوا ، في السوق مزيدا من عرض السلع التي يرتضون أن ينفقوا عليها من زيادة دخولهم ، اللهم إلا إلى الحد الذي يكون فيه الاستثمار الخاص ، متأثرا بسياسة الحكومة التوسعية ، قد أقدم على بناء مصانع جديدة لتشييع الرغبات المتوقعة لهؤلاء . ولن تختلف نتائج مثل هذه السياسة المحدودة للمشروعات العامة عن نتائج سياسة خلق قروض للمستهلكين ، إلا إذا كانت الدولة قد اجتذبت من سوق العمل لمشروعاتها العامة عددا معيناً من العمال العاطلين الذين كانوا يبحثون عن عمل في المشروعات الخاصة .

لقد رأينا فيما سبق أن سياسية المشروعات العامة التي تهدف إلى تدعيم الإنتاج والتوظيف يجب ، لكي تأتى ثمارها ، أن تقوم على قواعد واسعة وأسس عريضة ، لتبعث نشاطا مباشرا في نطاق إنتاجي فسيح ، وخاصة في أكبر عدد مستطاع من الصناعات التي تعاني النصيب الأوفر من الكساد . ولا شك في أن مثل هذه السياسة لن تحقق في تحقيق أغراضها ما لم تتعثر سياسة التوظيف بمواجهة مزيد من الاضطراب البنائي لا حاجة للدولة به ولا مبرر لوجوده . هذا ولا تتميز سياسة ضيقة المدى للمشروعات العامة على سياسة إقراض المستهلكين ، إلا بأن تلك تنقص من حجم البطالة بقدر عدد العمال المستغلين في المشروعات الحكومية ، وبأنها تعطي المجتمع في مقابل نفقاته قيمة المنشآت بعد تمام إنتاجها . أما تنفيذ سياسة متسعة المدى متشعبة النواحي للمشروعات العامة ، فله فوق ما ذكر ميزة أخرى كبيرة تتمثل في إمكان بعث النشاط في المراكز التي يصاب فيها الجهاز الصناعي بأشدنوبات التراخي والكساد ، وفي إمكان زيادة حجم التوظيف بأقل نسبة من المهاجرة الإقليمية أو الوظيفية ، وبتضحية أقل عدد ممكن من الموارد الإنتاجية ذات الكفاية ومن العمال الماهرين .

وعلى العموم فإن مزايا سياسة المشروعات العامة ترحج مزايا سياسة إقراض المستهلكين ، إذا ما اتبعت الأولى في نطاق واسع . ومع ذلك فإن اتباع سياسة المشروعات هذه لا ينطوي حتما على استبعاد إقراض المستهلكين كإجراء ثانوي ؛ كما أنه لا يجوز أن يستبعد استخدام سياسة خفض الضرائب وعدم توازن الميزانية في فترات الكساد . ولا شك في أن مثل هذه الإجراءات مرغوب فيها بشرط أن لا تتجاوز حدود الحاجة إليها وأن تكون متسقة مع الهدف ؛ ومعنى هذا أن تصيب

الدخول الصغيرة من خفض الضرائب أكبر الفائدة ، كما أن أى جزء يتطلب السداد من قيمة الضرائب المحفظة يجب أن يقع على عاتق أصحاب الدخل الكبيرة فى سنين الرواج . إن إعادة تنظيم الضرائب وفقاً لأغراض مكافحة الدورة التجارية بدلا من تنظيمها كل سنة ، لا يبطل أثر النظام الضريبي كأداة لعدالة توزيع الدخل الأهل بين الطبقات الفقيرة والغنية ؛ ولكن هل هذا ممكن طالما كان العالم يعيش فى ظل نظام اقتصادى يميل دائما إلى سوء التوزيع وقصور الاستهلاك ؟

ملاحظة : يوجد فى بعض الجهات ميل لعدم التفريق بين سياسة إقراض المستهلكين وبين سياسة « المنح الاجتماعية » أو توفير دخول لجميع الأفراد ، بصرف النظر عن الدخل التى تدفع كأجور لأصحاب عوامل الإنتاج . ولكن الحقيقة أن السياستين مختلفتان . ولا شك ، فى أن « المنح الاجتماعية » يمكن أن تدفع ، فى شكل « قروض للمستهلكين » ، من النقود الجديدة التى تخلقها الدولة ، الأمر الذى حاولت أن أبين آثاره فيما سلف من هذا الفصل . ولكن المنح الاجتماعية يمكن أن تدفع كذلك (كما اقترح « بيفريدج » فى مشروعه دفع إعانات للأطفال) من حصيلة الضرائب العامة . وإنى متفق على أن هذا أمر غاية فى الصعوبة فى ظل النظام الرأسمالى ، لو أريد أن يشمل نطاقا مناسباً . ولكن يمكن كذلك أن تدفع هذه المنح الاجتماعية فى ظل نظام اشتراكى أو شبيه بالاشتراكي عن طريق تقسيم الدخل ، الممثل فى الإنتاج ، إلى جزأين ، يدفع جزء منهما فى شكل أجور للمنتجين ، ويدفع الثانى فى شكل منح اجتماعية عامة . هذا هو الوضع الذى دافعت فيه عن المنح الاجتماعية وبررتها فيما سبق مما خط قلمى ؛ أنظر « خمسين اقتراحا عن النقود والإنتاج وأصول التوجيه الاقتصادى » .

الفصل الثاني عشر

التأميم والمشروعات الخاصة وسياسة المشروعات العامة

لقد قارنت في نهاية الفصل السابق بين سياسة قاصرة ضيقة للمشروعات العامة وأخرى متشعبة متسعة المدى ، واتضح منها أن هذه السياسة تفضل تلك وتتميز عليها . والآن فإن واجبي الأخير يتمثل في محاولة اختبار ما تنطوي عليه سياسة متشعبة متسعة للمشروعات العامة اختباراً أعمق وأشمل مما سبق في ناحية المدى الذي يجب أن يذهب إليه نشاط الدولة في الميدان الصناعي . ولكي تكون الدولة أهلاً لتطبيق مثل هذه السياسة في أي وقت وفي أي شكل حسبما تمس الحاجة إليها ، فما الذي يجب أن تستولي عليه ، وما الذي يجب أن تشرف عليه دون أن تملكه ؟ وما مدى التأميم ، وما مدى الحدود التي تفرضها على المشروعات التي تبقى في الملكية الخاصة ؟

وعلينا الآن أن ندرس هذه الأسئلة متعمدين إغفال عامل قد تكون له أهمية بالغة ، لأنه من الأفضل أن نناقشه في المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة . علينا إذاً أن نفعل العامل النفسي وأثره المزيج على رجال الأعمال الذي ينشأ نتيجة لتوسع الدولة في نشاطها الاقتصادي ، ثم أثره على الحالة العقلية التي يجب أن تتوفر في هؤلاء الذين عليهم أن يقوموا بالواجبات الاقتصادية الجديدة باسم الدولة ولصالحها . علينا أن نفترض الآن أن رجال الأعمال سوف يستمرون في نشاطهم عند ما تحد الدولة من حريتهم وأهدافهم ، وأن الدولة سوف تنجح في وجود مديريين وموظفين لمؤسساتها لا يقلون كفاية عن أضرابهم في المشروعات الخاصة .

إن جزءاً كبيراً من الطلب العادي على السلع الرأسمالية الجديدة يتركز ، في الأوضاع الاقتصادية الحديثة ، في دائرة صغيرة نسبياً من الصناعات والخدمات . فالطلب السائر على السلع الرأسمالية يعتبر صغيراً بالنسبة لمعظم الصناعات القائمة ، ولكنه

رغم ذلك ليس عديم الأهمية . وقد يكون عكس هذا ، إذ في أوقات النشاط الاقتصادي تستنفد بعض الصناعات والخدمات الأساسية جزءا نسبيا كبيرا من مجموع عرض السلع الرأسمالية ، مثل صناعة بناء المنازل والطرق والجسور وأمثالها من الأعمال العامة التي ترفع من حجم الطلب على المهندسين المدنيين بدرجة كبيرة . ومن بين هذه الصناعات كبيرة الأهمية نجد صناعة النقل وخاصة السكك الحديدية والسفن وإنشاء الموانئ والمرافئ وصناعة السفن ؛ ويجب أن نضيف إلى هذه اليوم النقل الجوي وبناء المطارات ، كما يجب أن ندخل ضمن هذا الفريق المرافق العامة مثل المواد الكهربية والمياه والغاز ، بحيث تكون هذه معا فريقا من الصناعات يصح أن نسميها «الصناعات التي تستخدم السلع الرأسمالية» . فإذا أمكن تنسيق معدل طلب هذه الصناعات والخدمات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتخفف قط عن مستوى معين أدنى ، وبحيث يمكن أن يرتفع فوق هذا المستوى الأدنى كلما دعت الحاجة ، فعندئذ يمكن أن تتلاشى البطالة الدورية كما نعهدها اليوم .

ويتصل بفريق «الصناعات والخدمات التي تستعمل السلع الرأسمالية» ، فريق الصناعات الذي يمد بالسلع الرأسمالية التي يحتاجها . والصناعات التي يشملها هذا الفريق الثاني هي صناعات البناء والهندسة المدنية ، ومختلف فروع هندسة الميكانيكا والكهرباء ، وخاصة الصناعات الثقيلة منها ، ثم بناء السفن ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعات المعادن الأخرى كمنتجة للسلع نصف المصنوعة التي يحتاجها هذا الفريق من الصناعات . ويجب أن تضم إلى هذه صناعة لبنات البناء والأسمنت وغيرها من الصناعات التي تنتج مواد البناء ، والجزء من صناعة الفحم الذي تستعمله هذه الصناعات دون الجزء الذي يستهلك في المنازل والاستعمال الخاص . ويمكن نسي هذا الفريق «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» .

وهذا الفريق الثاني من الصناعات — باستثناء صناعات الإصدار — هو الذي تتركز فيه البطالة ويعني بأفدح أضرارها في فترات الكساد . ومن الواضح أن أسباب انتعاش الطلب على سلع هذا الفريق من الصناعات يتوقف على نشاط الصناعات والخدمات التي يتكون منها الفريق الأول . ووفقا لهذا فإن «الصناعات والخدمات التي تستعمل السلع الرأسمالية» هي حجر الزاوية في تطبيق برنامج يهدف

إلى تدعيم النشاط في ميدان الاستثمار الحقيقي . ولكن هذا النشاط يتطلب التدعيم في نواح أخرى كذلك ، وفي نطاق جميع الصناعات التي تحتاج إلى المعدات الرأسمالية لإنتاج السلع والخدمات تامة الصنع ؛ وبما أن الفريق الأول من الصناعات هو الذي يستوعب الجزء الأكبر من مجموع عرض السلع الرأسمالية ، فمن البديهي أن يكون للنشاط في هذه الصناعات الاعتبار الأول .

وقد يبدو لبعض القراء غريباً أن نتحدث عن بناء المنازل كصناعة أو خدمة مختلفة عن صناعة البناء التي تعتبر المنازل بعض إنتاجها ! ومع ذلك فإن هذا هو الوسيلة الصحيحة لتوضيح الوضع . فالمنازل سلع رأسمالية تماماً كغيرها من أنواع البناء ؛ وجلى أن ملكية المنازل لتأجيرها هي صناعة أو خدمة لا تختلف عن ملكية محطات القوى المائية أو الكهر بائية أو خزانات المياه ، أو أى شيء آخر يغفل لأصحابه قيمته الرأسمالية ، لا دفعة واحدة ، ولكن في غضون فترة زمنية طويلة . وكذلك لا يختلف الوضع كثيراً إذا ما بيعت المنازل بواسطة إحدى جمعيات البناء أو إحدى شركات التأمين أو أحد المصارف أو وفق قانون ملكية المنازل السكنية الصغيرة . وفي مثل هذه الحالات فإن الهيئات التي تمول بناء المنازل تبقى في الواقع مالكة لها حتى يتم سداد الثمن كله . وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم الأسر لا قبل لها قط بشراء منازل خاصة تقطنها ، وأن كثيراً من الأسر التي تقتني المنازل قد لا تستطيع ذلك إلا بواسطة الشراء المقسط ، لا تضح أن هناك خدمة تتمثل في ملكية المنازل قد أغرق فيها رأسمال ضخم ، إذ بدون هذه الخدمة تفقد صناعة البناء في الغالب العملاء الذين يطلبون منتجاتها . وقد تكون ملكية المنازل ملكية عامة أو ملكية خاصة ، كما أن الذين يملكونها قد يفضلون بيعها مباشرة أو بطريقة البيع المقسط ، أو تأجيرها برىع أسبوعى أو سنوى . وعموماً فإن أغلب المنازل الجديدة المعدة للإيجار يوجد في ملكية الهيئات الحلية ؛ أما المنازل القديمة التي يرجع تاريخ تشييدها إلى فترة المضاربة في البناء فإنها في الملكية الخاصة . هذا بينما كانت المنازل الجديدة المعدة للبيع فيما بين الحربين العالميتين في ملكية جمعيات البناء أو شركات التأمين في الغالب . ورغم أن هذا الاختلاف يمثل الواقع وحقيقة الوضع بدرجة كبيرة ، إلا أنه لا يمثل اختلافاً مطلقاً بأية حال .

لقد حاولت في فصل سابق أن أبين كيف أنه من المتوقع أن تصبح غالبية

المنازل بعد الحرب (العالمية الثانية) فى الملكية عامة . ولا شك فى أن مثل هذا التوسع فى المشروعات العامة تؤيده وجهة النظر التى تطالب بزيادة تدخل الدولة بكل سلطاتها حيث تكون الحاجة ماسة للاحتفاظ بمستوى الاستثمار أول زيادة حجمه فى أكبر « الصناعات التى تستعمل السلع الرأسمالية » .

وليس من اللازم أن نتحدث كثيراً عن نشاط صناعة الهندسة المدنية وثيقة الاتصال بصناعة بناء المنازل ، لأن معظم هذه الأعمال قد غدا فعلاً فى الملكية العامة ، ومن المرجح أن يبقى فى هذه الملكية . ولقد تحدث الناس بين وقت وآخر عن طرق خاصة لا تسير فيها إلا السيارات ، ولكن ليس هنالك ما يوحى بتحقيق شئ من هذا . وإذا كان لابد من بناء طرق خاصة لوسائل الانتقال السريعة فلا شك فى أن الدولة هى التى ستقوم ببنائها وهى التى ستملكها . أما الجسور التى فى الملكية الخاصة فما زالت بقية منها حتى اليوم ، ولكنها آخذة فى التلاشى . أما المجرى وعمليات تصريف المياه الخاصة بالزراعة فهى فعلاً فى ملكية الهيئات العامة ، كما أن الدولة هى التى تقوم بالإفناق على هذه المشروعات . وكذلك حراسة الأمهار والعناية بها فهى قسمة بين المسئوليتين الخاصة والعامة ؛ أما البرامج التى تعد للمستقبل فسوف تكون لا شك من الشؤون العامة المحض .

وبعد صناعة المنازل تأتى خدمات النقل كصناعة ذات أهمية سياسية . وفى كثير من الصناعات لا يكون لسعر الفائدة أثر كبير فى حجم الاستثمار إذا ما قيس بالأثر الذى ينبجم عن اختلال موجات التفاؤل أو التشاؤم التى يتعرض لها رجال الأعمال . أما فى صناعات النقل وبناء المنازل فإن سعر الفائدة طويل الأجل أثراً بالغاً فى حجم الاستثمار فى هاتين الصناعتين . وفى صناعة النقل توجد أعمال إنشائية كثيرة ، فى السكك الحديدية وفى الموانئ والمرافئ وفى بناء السفن ، قد تكون مجزية إذا كان سعر الفائدة منخفضاً ، وقد تكون غير مجزية إذا ارتفع معدل الفائدة إلى مستوى أعلى . والسبب فى ذلك عموماً أن رجال الأعمال المشتغلين بمشروعات النقل لا يفكرون فى الحصول على عائد من استثماراتهم إلا بعد أجل أطول من مثيله فى معظم الصناعات الأخرى . وبما أنه العسير تقدير حجم الطلب فى فترة زمنية طويلة ، لهذا يصبح سعر الفائدة أثراً كبيراً يحكم توقعهم عن المستقبل إطلاقاً ، بينما لا يتأثر هذا التوقع إلا قليلاً بالعلاقة بين معدل الفائدة وإجمالي الربح المتوقع .

وقد لا تنتفى مثل هذه الاعتبارات حتى إذا قامت الدولة بمشروعات النقل ومنشآته بدلا من رجال الأعمال أو المشروعات الخاصة . وفي مواجهة الصعوبة التي تعترض سبيل تعرف أحوال الطلب على وسائل النقل في الأجل الطويل ، فقد تعتمد السلطات العامة إلى تقدير الكفاية الاقتصادية المباشرة للاستثمار في هذه الناحية عن طريق تقدير النفقات التي يلعب فيها سعر الفائدة دوراً هاماً . ولكن قد يكون من الأفضل عملياً للدولة ، على عكس المشروعات الخاصة ، أن تتمثل اعتبارات أخرى إلى جانب عامل الربح في تقرير حجم الاستثمار الذي يجب أن يوجه إلى وسائل النقل . وليس العون الذي تقدمه خدمات النقل إلى النشاط الاقتصادي إلا عوناً غير مباشر في معظمه ، كما أنه لا يمكن قياسه من واقع الغلة الاقتصادية المباشرة . وإذا كانت الدولة تملك وسائل النقل أو هذه التي تستعمل السلع الرأسمالية للغاية منها ، فإنها تصبح عندئذ في مركز يمكنها من تنظيم وتوقيت مستوى الاستثمار في شؤون النقل بوسائل لا يمكن استخدامها طالما كانت هذه الخدمات تقوم بها المشروعات الخاصة طلباً للربح .

وتنطبق مثل هذه الاعتبارات على غير وسائل النقل من المرافق العامة كالكهرباء والمياه والغاز . ولا شك في أن الدولة بملكيتها لهذه الخدمات تصبح في وضع يمكنها من أن تقرر معدل الاستثمار الرأسمالي في هذه المرافق بحيث يكون متناسباً مع حاجات المجتمع كله ، وبحيث لا يقاس العائد من عمليات الاستثمار هذه بالغلة التي تأتي من وراء هذه الخدمات فحسب ، بل يجب أن يشمل هذا العائد الغلة غير المباشرة التي تأتي بسبب التدعيم الذي تمتد به المرافق العامة كل فروع الإنتاج الصناعي عموماً ، فضلاً عن أثرها في الناحية الصحية وأحوال المعيشة في المجتمع كله .

وإذا ما وضعت الصناعات التي تستعمل السلع الرأسمالية في الملكية العامة وتحت الإدارة الحكومية ، فإن سلطات الدولة سوف تزداد كثيراً إذا ما عمدت إلى تطبيق سياسة منسقة ، لا سياسة ضيقة ، للمشروعات العامة . وقد تمكن الملكية العامة في هذا المجال للدولة من أن تتخذ إجراءات أخرى تراها صالحة لتدعيم الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية ، وهي بذلك تعمل مباشرة لمكافحة تعطل الموارد الإنتاجية في أشد مواضع النظام الاقتصادي تأثراً بالبطالة . ويبدو من وجهة

النظر هذه أن تأمين «الصناعات والخدمات التي تستعمل السلع الإنتاجية» أهم بكثير من تأمين «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» ، لأن الإشراف على الطلب يأتي من ناحية «الصناعات التي تستعمل السلع الرأسمالية» ، لا من ناحية الصناعات التي تنتجها . وقد تكون هناك أسباب قوية لتأمين «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» كلها أو بعضها ؛ ولكن الرغبة في اتباع سياسة للمشروعات العامة تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل ، ليست من بين هذه الأسباب . وقد يكون من الأفضل القول بأن هذه الرغبة ليست بينها إلا إلى المدى الذي تغلب فيه على هذه الصناعات وسائل الحد من النشاط أو وسائل الاحتكار التي لا يمكن التغلب عليها إلا بالتأمين . وبعبارة أخرى فإن تأمين الصناعات التي تستعمل السلع الرأسمالية ، كيفما كان مظهر هذا التأمين ، إنما يرجع ويستند إلى القوة المباشرة التي يمكن أن تستمد منه لتنظيم حجم النشاط في هذه الصناعات ؛ بينما يستند تأمين «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» إلى أغراض أخرى هي زيادة كفاية هذه «الصناعات» ، وإلى إزالة الآثار الاحتكارية المعوقة التي تزرع تحتها . وليس من أغراض هذا الكتاب الذي يعنى بمشكلة التوظيف الكامل ، أن يتوسع في مناقشة المدى الذي يجوز أن يذهب إليه التأمين في هذه الصناعات^(١) .

أما الأمر الجلي الذي لا شبهة فيه ، فهو أنه لزام على الدولة إذا ما أرادت أن تحقق سياسة متسعة للمشروعات العامة ، أن تؤم خدمات المنازل والنقل وغيرها من المرافق العامة ، وأن تجدد عندئذ بنفسها مستوى الاستثمار ومواعيده وفق السياسة التي تحتفظها في هذا المجال . ولست أقترح بهذا القول أن لا تذهب الدولة إلى ما وراء هذه الحدود ، وإنما أريد أن أوضح أن الدولة لو توقفت قبل هذا الحد ، فإنه من المرجح أن تفشل سياستها في المشروعات العامة .

والآن نستطيع العود إلى السؤال — أو بالأحرى إلى السؤالين — الذي أجلبنا بحثه والجواب عنه في أول هذا الفصل . نقول أولاً ، لو أن الدولة استولت على الخدمات في أضيق نطاق ، فكيف يكون التأثير النفسي على رجال الأعمال؟ وهل يكونون في هذه الحالة أكثر أو أقل قابلية للقيام بمقتضيات الاستثمار في صناعات وخدمات أخرى ، وأعني مقتضيات الاستثمار بالنسبة للاستثمار الذي تقوم به

(١) قد ناقشت هذا الموضوع في كتابي «بريطانيا بعد الحرب العالمية» (جولانز ، ١٩٤٢)

الدولة للاحتفاظ بمجموع النشاط الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل؟ ويتوقف الجواب عن هذا السؤال على ما يتوقع رجال الأعمال حدوثه بعد هذا التغير. فإذا توقعوا أن الدولة، وقد تقدمت إلى هذا الحد في نطاق التأمين، قد تتوقف عنده فترة من الزمن، وسوف تتبع سياسة من شأنها أن تدعم المشروعات الصناعية الخاصة في المجال الذي لم تدخله، فلا شك في أن رجال عندئذ تدفعهم مصالحهم الخاصة إلى القيام بدورهم بمجرد أن تخيب آمالهم في إمكان اتباع طريق معاكسة لسياسة الدولة. وقد يتخذ رجال الأعمال في أول الأمر ولفترة من الوقت موقفاً معارضاً شديداً للدفاع عن مصالحهم التي أصبحت هدفاً مباشراً للتأمين. وقد تشتد هذه المعارضة وتطول، إذ لكبار رجال الأعمال عادة سلطة كبيرة في محيط الحكم، كما أنهم يشغلون مراكز رئيسية في الصناعات التي تؤم والتي تترك في الملكية الخاصة. ولكن التضامن في العالم الرأسمالي لا يستمر طويلاً إذا ما اتضح أن ليس للدولة رغبة مباشرة في تأمين صناعات أخرى على نطاق واسع، وأنها لا ترمي إلا إلى العمل على إطراد زيادة الطلب الكلي والوسائل النقدية التي تصاحبه. وسوف تكون فرص الربح التي تبدو خلال هذه الظروف أقوى وأكثر إغراء من أن ينصرف عنها رجال الأعمال لفترة طويلة بسبب غزو الدولة لميادين كانت من قبل وقفاً على المشروعات الفردية وحدها. وسوف يبدأ رجال الأعمال في لعب دورهم بعد ذلك، حتى ولو توقفوا فترة، على شرط أن تتمسك الدولة وتشتد في تنفيذ سياستها أثناء هذه الفترة العسيرة.

وحتى لو امتد التأمين فشمّل عدداً من «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» إلى جانب أمهات «الصناعات والخدمات التي تستعمل السلع الرأسمالية»، فلا شيء يحول دون انطباق القاعدة نفسها، ولو كانت مقاومة رجال الأعمال أصلب عوداً وأطول أمداً. ولكن رجال الأعمال لن يتخلوا في الأجل الطويل عن الفرص الطيبة التي تعرض للربح لمجرد أنهم يكرهون مبدأ تدخل الدولة الذي يخلق هذه الفرص في نطاق هذه الأعمال.

وماذا عن الأثر النفسى الآخر الذى يحدث عن اتباع الدولة لسياسة المشروعات العامة؟ فهل تجد الدولة رجالاً يقومون على إدارة الصناعات المؤممة بنفس الكفاءة التي كانت تدار بها هذه الصناعات عند ما تكون في الملكية الخاصة؟ هذا سؤال

لا بد أن يثير الريبة في نفس كل من له تجارب ومعرفة كبيرة بأحوال الموظفين .
لا شك أن الموظف الكبير لا تنقصه غالبا الكفاية الثقافية ، فهو سيد ذكي ؛
ولكن الآراء والتفكير الجامعي قد يغلب على عقله ، فهو يتطلب مزيدا من التفصيل
والهواة في العمل وفي القطع في الأمور ، ويجد صعوبة في التعاون في أى عمل
يحتاج لجهد مشترك بين عديد من العقول . وقد يكون في المضاربة جريئا وقد
يكون متخاذلا : أما فيما يتصل بأى عمل من نوع جديد فهو متخلف متعاس ،
يجب دائما أن يحدد لنفسه مجال النشاط الذى يعمل فيه ، ويبغض عدم التأكد
كيفما كان في حدود عمله وفي نطاق نشاط زملائه . وهو كثير اللغط كأمراة عجوز ،
متقيد بالروتين (العمل على نسق واحد) ؛ كما أنه يكن الكره والحقد لكل مغامر
من الرجال ، أى لآى فرد يندفع في العمل إلى ما وراء الحدود التى يتطلبها واجبه . ومع
أن هذه العقلية قد تثير الإعجاب في بعض النواحي ولبعض الأغراض المعينة ، إلا أنه
أسوأ عقلية يمكن أن تشغل بالأعمال التى تقوم في أساسها على المخاطرة وعدم
التأكد ، أو أن تدير صناعة هى في حاجة مستمرة لأن تتكيف دائما من جديد
وفق التغيرات التى تطرأ على وسائل الإنتاج تبعا لتقدم العلوم والفنون . وإذا كان
هناك ما هو واضح أبلج في عالم يكتنفه الغموض والظلام ، فهو عدم صلاحية
الموظفين لإدارة الصناعات .

ولكن هل حتما أن يقوم موظفون على الصناعة ، حتى لو كان من الضروري
أن يشمل نشاط الدولة مجالا واسعا في الحياة الاقتصادية ؟ ليس هذا ضروريا قط ،
لأن الشكل الصحيح الذى يجب أن تتخذه إدارة المشروعات العامة ، هو أن
لا يقوم عليها موظفون كما سبق القول ، ولكن هيئة عامة تتكون من رجال
حائزين للمميزات الصناعية والإدارية . ولهم معرفة وتجارب بأحوال الصناعة التى
يشرفون عليها . ولا يجوز أن يكون الرجال الذين يرأسون هذه الهيئة العامة أو
مرؤسيهم موظفين بالمعنى السابق ذكره ، ولا يصح أن يكونوا مطمئنين إلى مراكز
مستديمة وخدمة متصلة العمر كله كما هى حال الموظفين اليوم . وعلينا الآن أن نغير
من صياغة هذا السؤال بحيث لا يكون : هل يمكن أن يدير الموظفين الصناعة بمهارة
وكفاية ؟ ولكنه يكون هكذا : هل تستطيع الدولة أن تجد الرجال الصالحين من
فنيين وإداريين وغيرهم من العمال الرئيسيين لإدارة المشروعات المؤتممة ، دون أن

تحيل هؤلاء إلى موظفين وتقضى على استعدادهم لتحمل المخاطرة ورعاية الإنتاج بصفته مغامرة في مجال المهارة الفنية والتجارب والمعرفة ؟

أجل ! ولماذا لا تجدد الدولة هؤلاء وأمثالهم متى استخدمت الوسائل الصحيحة لتحقيق هذا الهدف ، كما فعلت حقيقة بتكوين الهيئات العامة كي تشرف على هذه المشروعات ؟ وليس هناك قانون طبيعي يحتم وضع المشروعات الاقتصادية العامة في قبضة هؤلاء الذين يشلون نشاطها من الأذكاء أهل الروتين وأعداء التجديد والمخاطرة من موظفي وزارة المالية ، أو يحتم إدارتها وفق رغبة وزير المالية كي يستطيع موازنة ميزانيته بأى ثمن ! فالواجب يقضى بأن تعنى الميزانية أولا بالعلاقة بين إنفاق الدولة على الاستهلاك العام ، تميزا له عن الاستثمار العام ، وبين دخل الدولة من حصيلة الضرائب ، تميزا له عن القروض التي تعقدها الدولة لتنفيذ المشروعات العامة . وعلى هذا يجب أن توضع ميزانية رأسمالية منفصلة تماما عن الميزانية التي تمثل الإيرادات والمصروفات ، كما يجب أن يوجد وزير مسئول عن الميزانية الرأسمالية غير وزير المالية : وزير للنمو الاقتصادي وشئون التوجيه ، يعنى أساسيا بالأعمال الرأسمالية وبالاحتفاظ بمستوى العمالة في «الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية» وهذه «التي تستعمل السلع الرأسمالية» . وهناك نواح معينة يمكن أن تتداخل فيها الميزانيتان ، تتمثل أولا في أنه لو تقرر إعانة أية صناعة من حصيلة الضرائب ، فقد يطلب إلى الميزانية السائرة للإيرادات والمصروفات أن تساهم في هذه النفقات ، وثانيا فقد يتقرر عدم موازنة ميزانية الإيرادات والمصروفات في فترات الكساد توخيا لزيادة القوة الشرائية . ومثل هذه السياسة أمر يعنى بالضرورة أداة الحكم كلها ، وهو بالتالى مما يجب أن يعنى به كل من وزير المالية ووزير التنمية الاقتصادية ؛ ولكن بصرف النظر عن مثل مقتضيات السياسة العامة هذه ، فإن اختصاص كل منهما يجب أن يخطط في وضوح وجلاء ، كما أنه يتطلب كفاية مختلفة للقيام بأعباء هذين المنصبين الاقتصاديين .

وإذا ما تحقق هذا النظام الثنائى فما الذى يمنع من أن يعمل مهرة الفنين والمديرين والعمال في ظل هيئة عامة متصلة بالنظام الاقتصادي الحكومي بنفس الكفاية التي يعمل بها أمثالهم في المشروعات الخاصة ؟ ولا شك أن دافع الربح لن يكون له وجور في المشروعات العامة ، ولكن هل يكون هذا الدافع

وحده هو الوازع لهم على الجد والتجويد في هذه الحالة ؟ أليسوا جميعا يشتغلون بمهايا شهرية أو أجور تتفاوت ، لا بتفاوت الأرباح التي يحققها المشروع ، ولكن بالترقية إلى مراكز أعلى ونطاق أوسع للنفوذ لا بد أن يصل إليها كل من ينجح منهم في العمل الذي يعهد إليه به . أما إذا كان المشروع العام يعنى تأمين العامل للبقاء في عمله طوال حياته بصرف النظر عن الجد والكفاية ، فإني موافق على أن المشروع سوف يتعثر ويضطرب سيره . ولكن هذا ليس حتماً ولا أمراً ضرورياً — يجب أن نوكد من أول الأمر أن شيئاً كهذا لن يكون ، وأن فرص الترقى متاحة للعمال المجددين ، كما أن الاستغناء والفصل يكون جزاء لكل عامل مهمل مقصر في عمله .

لقد حاولت في هذا الكتاب أن أوجز مستلزمات سياسية عامة تهدف إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لا كغاية في حد ذاتها ، ولكن كوسيلة لبلوغ الإنتاج أعلى مستوى ، ولتوفير مستوى أعلى للحياة بين مختلف طبقات المجتمع . ولقد حاولت أن أبين أدنى حد للتغيرات الواجب إدخالها على النظام الاقتصادي الراهن حتى يمكن أن يحقق هذه الغاية الاقتصادية المرموقة . ومع هذا فإني لا أستطيع أن أوكد بأن العمل في هذا النطاق الأدنى يكفل بلوغ هذه الغاية . ولن نصيب شيئاً من النجاح إذا مارسخ في عقول كثيرين ممن يساهمون في الإشراف على هذا العمل ، أنه عمل يغلب عليه الفشل . وإذا ماساد التشاؤم وغلب في الوعي القومي وانتقلت عدواه إلى القادة والزعماء الذين يقودون كل حركة في المجتمع ، فلن تؤتى السياسة التي فصلتها في هذا الكتاب ولا أية سياسة أخرى ثمارها المرجوة ، بل سوف تتعثر وتفشل . وعلى هذا فإن حالة التشاؤم إذا ماتأصلت في عقول الرجال الذين هم محور الحياة الاقتصادية — رجال الأعمال ورؤساء الاتحادات التجارية والصناعية — لدرجة كبيرة بحيث لا يمكن أن يحرّكهم إلا إجراء متطرف كبير الأثر ، يدفعهم إلى الكفاح لحياة عزيزة ويجري الأمور في مجاريها الطبيعية ، فقد يكون من اللازم عندئذ أن نذهب بعيداً إلى وراء الحدود التي اقترحتها في هذا الكتاب ، حتى يتسنى أن نظفر بالتأج المرجوة .

وثمة شيء آخر ؛ فلو أن الظروف الدولية كانت ظروفًا معاكسة يشوبها وضع الموانع والصعوبات في سبيل التجارة الدولية ، وقيام العقبات في سبيل الحصول

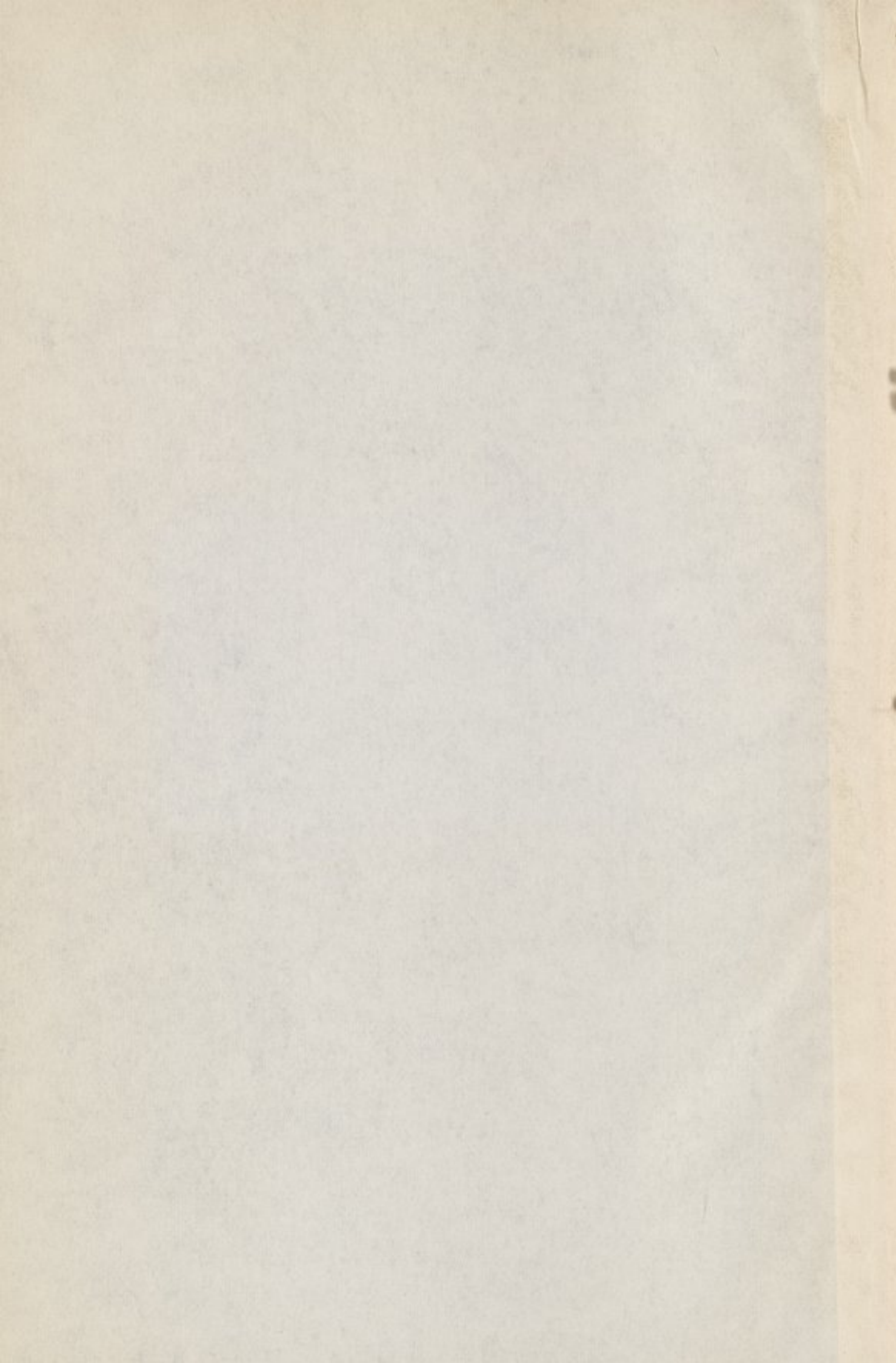
على وسائل الدفع الخارجى الضرورى ، فقد تضطر الدولة فى هذه الحالة إلى اتخاذ إجراءات أشد وأبعد مدى ، مما كانت تتحذه لو أن الدول الكبيرة كانت آخذة معا بسياسة التوسع الاقتصادى . فإذا كانت الأحوال فى الدولة أحوالا معاكسة مشبلة ، فلن يقتصر الأمر على وجود ميل أشد وأسوأ نحو الكساد الدورى ، بل سوف تلح الحاجة عندئذ إلى إجراء تغير بنائى كبير فى الجهاز الإنتاجى البريطانى . سوف يحتاج الأمر إلى تغيير التوازن بين الصناعات ، إذ سوف تحتاج البلاد إلى زيادة فى حجم الإنتاج الزراعى بمختلف أنواعه ؛ وعلى المجتمع البريطانى كله أن يعد نفسه للحياة فى مستوى من الرفاهية أدنى مما يتباح له إذا استمعت الأحوال الاقتصادية العالمية لوازع الحكمة ولبت داعى الرشاد . أن الذى قدمته فى هذا الكتاب هو حد أدنى لما تحتاجه بريطانيا لتحقيق حالة التوظيف الكامل ، إذا ما أراد العالم عموما أن يجعل من التوظيف الكامل هدفا دوليا . ولا شك أنه من المرغوب فيه إجراء تغييرات أشمل وأكبر فى النظام الاقتصادى والاجتماعى البريطانى على أسس أخرى ؛ ولكن هذا ليس الغرض الذى أردت مناقشته والحديث عنه فى هذا الكتاب .

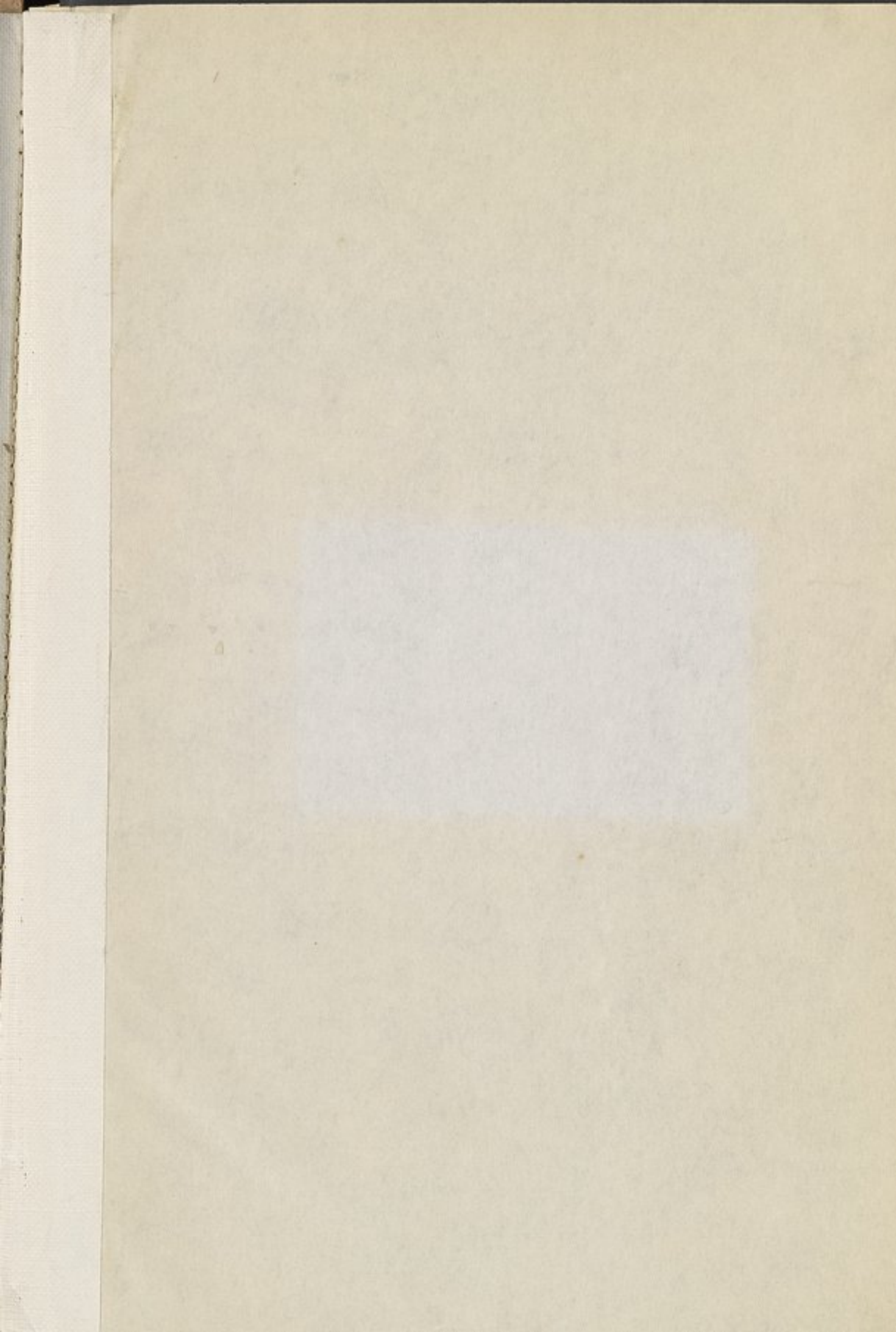
فهرست

مقدمة	٩
الفصل الأول : ماهى البطالة ؟	٢٤
» الثانى : العمالة الكاملة والدورة الاقتصادية	٣٩
» الثالث : الادخار والاستثمار	٦١
» الرابع : الأجور والعمالة	٨١
» الخامس : البطالة البنائية والدورية	٨٩
» السادس : المشروعات العامة	١٠٢
» السابع : التوازن البنائى	١٢٠
» الثامن : السياسة النقدية ووسائل مكافحة الدورة الاقتصادية	١٤٢
» التاسع : الاحتكار والتنافس	١٦٣
» العاشر : العمالة الكاملة فى مظاهرها الدولية	١٧٦
» الحادى عشر : قروض المستهلكين	١٩٣
» الثانى عشر : التأمين والمشروعات الخاصة وسياسة المشروعات العامة	٢٠٨

تصويب

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٣٣	٦	فضل	أفضل
٣٣	٧	الأعمال	لأعمال
٥٩	٥	حجم الاستهلاك	حجم سلم الاستهلاك
١٠٧	٢	تحتفظ	تحتفظ بها
١٠٧	٢١	تزيد	تزيد
١٣٣	١٠	إلا	إلى
١٣٣	١١	إلى	إلا
١٣٦	٢٢	التأصل المشروعات	التأصل في المشروعات
١٥٦	٤	المبلغ له	المبالغ
١٦٧	١٣	على الصناعات	ملا ينطق على الصناعات
١٦٧	١٤	ملا ينطبق هذا الفرق	هذا الفرق
١٧٤	٢٥	إلى	أن





LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 045384300

مطبعة الاعتقاد بمصر

المن ٥٠

RECAP